سلسلة إصدارات جامع السنة النبوية

المستدرك على الصحيحين

للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري
رحمه الله تعالى
(٣٢١ - ٤٠٥ هـ)

[يحقق لأول مرة على ستة عشر أصلاً خطياً]

وبحاشيته تعليقات الأئمة
البيهقي والذهبي وابن الملقن وابن حجر العسقلاني

حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، وترجم لرجاله، ووضع مقدمته وفهارسه
الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية

إشراف ومتابعة وتنسيق
سليمان بن عبد الله الميمان   أيمن بن عبد الرحمن الحنيحن

المقدمة

دار الميمان للنشر والتوزيع

الدار العربية
شركة الدار العربية للتقنية المعلومات
Arabia for Information Technology

بسم الله الرحمن الرحيم

المستدرك على الصحيحين

للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري

(٣٢١ - ٤٠٥ هـ)

المقدمة

© دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دار الميمان للنشر والتوزيع
المستدرك على الصحيحين. / دار الميمان للنشر والتوزيع.-
الرياض، ١٤٣٤ هـ
١٢ مج.
ردمك: ٥-٤٥-٨١٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٢-٤٦-٨١٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- الحديث - مستدركات ٢- الحديث الصحيح أ. العنوان
ديوي ٢٣٧,٤ ١٤٣٤/٣٩٧١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٣٩٧١
ردمك: ٥-٤٥-٨١٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٢-٤٦-٨١٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الخطوط وتصميم الغلاف : دار الميمان للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤٣٥هجري - ٢٠١٤م

دار الميمان للنشر والتوزيع

البريد الإلكتروني: *info@daralmaiman.com*
موقعنا على الإنترنت: *www.daralmaiman.com*
تابعنا على تويتر: *@DarAlMaiman*
هاتف: +966 11 4627336
فاكس: +966 11 4612163
جوال: +966 500004568
ص.ب: 90020 الرياض 11613

قالوا عن الحاكم

«كان من أهل العلم والفضل والمعرفة والحفظ، وكان ثقة».

الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣)

«إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، ولقد رأيت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدمي عصره مثل أبي سهل الصعلوكي والإمام ابن فورك وسائر الأئمة يقدمونه على أنفسهم ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة، ومن تأمل في تصانيفه، وتصرفه في أماليه، ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله، واعترف له بالمزية على من تقدمه، وإتعابه مَن بعده، وتعجيزه اللاحقين في بلوغ شأوه، وعاش حميدًا، ولم يخلف في وقته مثله».

عبد الغافر الفارسي: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧١)

«ابن البيع (الحاكم) أتقن حفظًا».

الدارقطني: تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٤)

«إذا رأيت الحاكم رأيت ألف رجل من أصحاب الحديث».

أبو علي الحافظ: طبقات السبكي (٤/ ١٦٠)

«كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان».

السمعاني: الأنساب (٢/ ٣٧٠)

«الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين، صنَّف وخرَّج وجرّح وعدّل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم، الحافظ الكبير إمام المحدثين».

الإمام الذهبي: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٣)

«كان إمامًا جليلًا، وحافظًا حفيلًا، اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره».

السبكي: طبقات الشافعية (٤/ ١٥٦)

* * *

قالوا عن المستدرك

«المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال؛ فإنه يصفو له منه صحيح كثير».

ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح (١٦٢)

«في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما».

الإمام الذهبي: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥)

* * *

تَقْدِيم بِقَلَمِ

سماحة الشيخ/ صالح بن محمد اللحيدان

رئيس مجلس القضاء الأعلى سابقًا

وعضو هيئة كبار العلماء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فإن مصادر التشريع في الإسلام كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحابته وسلم تسليمًا كثيرًا، وما سواهما من إجماعٍ أو قياسٍ ونحوه فتابعٌ لهما، وبما أن كتاب الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري «المستدرك على الصحيحين» التزم مؤلِّفُه أن يُخَرِّج فيه ما يراه على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدِهما، فقد جَمَع فيه قريبَ عشرة آلاف حديث، يَذكر أنها على شرط الشيخين وشرط أحدهما.

وقد صار كتاب «المستدرك» عمدةً يَرجع إليه كثيرٌ من المؤلِّفين في العقائد والفقه والأخلاق وسائر ما يتعلق بالإسلام وتاريخه وغير ذلك، وقد طُبع الكتاب طبعة أولى عن مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية بحيدر آباد الدكن في الهند عام أربعة وثلاثين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ، ثم صورت هذه الطبعة، كما طُبع الكتاب وكل ذلك بدون تحقيق ومقابلة نسخ الكتاب الخطية.

ونظرًا لأهمية الكتاب وقولِ مؤلِّفه إنه استدرك ما جمع فيه على البخاري

ومسلم، وأكَّد أنَّ ما جمعه فيه على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدهما، فإن حَمَلة السنة وحُماتها تَتبعوا الكتابَ وأثنى عليه علماء، ولاحظ عليه آخرون، فتصدى للكتاب البيهقيُّ تلميذُ الحاكم، والحافظُ الذهبي الذي لخص **«المستدرك»** وأكد تصحيح أكثر الكتاب، كما اعترض على بعض تصحيح الحاكم وبيَّن وجه اعتراضه، كما تعقب المؤلف أيضًا الحافظُ ابن حجر، ونظرًا لأن **دار الميمان للنشر والتوزيع** رغبت في طبع الكتاب محققًا، وهي ذات عناية تامة في جمع السنة وإشاعتها بين الناس، ولها آراء في ذلك حميدة مشكورة فنرجو الله أن يثيبها على ذلك، وأن ينفع الله بجهودها.

وقد رغِب إليّ مُمثلا هذه الدارِ القائمان عليها أن أكتب مقدمةً للكتاب مختصرة أُبين فيها رأيي في الكتاب وفي عمل الدار وتحت إلحاح الدكتور سليمان بن عبد الله الميمان، والأستاذ أيمن بن عبد الرحمن الحنيحن لَبَّيْتُ رغبتهما، فقدَّما لي جزءًا كبيرًا من جُهد الدار في إعداد الكتاب وتحقيقه وتلخيص ما قاله العلماء الثلاثة؛ وهم الإمام البيهقي حافظ المذهب الشافعي، وخادم المذهب وخادم السنة بما كتبه في ذلك كالسنن الكبرى وغيرها.. ثم جاء الحافظ الذهبي فلخص **«المستدرك»** فصار في تلخيصه له موافقًا للحاكم أو معترضًا عليه بأن الحديث أخرجه الشيخان أو أحدهما أو رادًّا عليه تصحيحه للحديث باعتراض على رجال السند أو غير ذلك مما سوف يجده دارس الكتاب أو مطالعه، وقد قامت هذه الدار بعمل كبير وخدمت الكتاب خدمة جليلة، وذكرت خلاصة جيدة لما قام به الذهبي وقبله البيهقي وبعده الحافظ ابن حجر.

وخلاصة ما أقوله: أن الدار أحسنت كثيرًا في دراسة هذا الكتاب الجليل، وجدَّتْ في إبراز الحافظ الحاكم وإمامته بما نقلته من أقوال المتحدثين عن هذا الإمام؛ من ناحية علمه وعقيدته وتبرئته مما زعم من طعن غير منصف، وإطباق عدد

كبير من العلماء على الثناء عليه في علمه وعقيدته وإمامته في روايته وحديثه عن رجال الحديث، وتورعه عن طعن أحد إلا مَن قامت الحجة على طعنه مما سيجده الدارس فيما قامت هذه الدار بشأن هذا المرجع الهام من مراجع السنة، وقرأت عدة آلاف من أحاديث هذا الكتاب، وكان عندي منذ أكثر من خمسين سنة، لكني كنت أرجع إليه لمجرد نقل حديث أستدل به على ما أحتج، وكنت عرفت ما قيل عن تصحيحه بدون مراجعة ودراسة أسانيد.

وأنا أحب أن أعتذر للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري رحمه الله، وإن كان رحمه الله في غنى عن اعتذاري؛ فقد شهد له فحول العلماء الذين أدركوه، أو درسوا «المستدرك» واطلعوا على آثاره العلمية، فالحاكم أملى كتابه حسب ما ذكر في تاريخ الإملاء، ابتداء من يوم سبعة من شهر محرم عام ثلاثة وتسعين وثلاثمائة، واستمر إلى آخر ما ذكر في المحرم عام ثلاث وأربعمائة، وذلك في أواخر عمره، مما قد يكون ضاق عليه الوقت عن المراجعة والتثبت والإملاء من عالِمٍ تجاوز الثمانين من عمره وقت الإملاء، أو قبل ذلك بعشر سنين يلتمس له العذر في ذلك، وقد هيَّأ الله لدينه من يحفظ سنة نبيه ﷺ، فقامت الدار بدراسته ونقلت ثناء العلماء على مؤلف «المستدرك»، وتعقب ما قد يكون ضده عن تداركه بالسن، وما حصل من مشاكل متعددة في أواخر القرن الرابع الهجري، وقديمًا قيل:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلًا أن تعد معايبه

وما قد يكون من خلل تداركه فحول العلماء ممن هم أهل علم وأمانة وغِيرة على الدين وعلى حاملي علومه يحمل مراجع الكتاب إن وجد ما يستغربه أن يلتمس للمؤلف عذره؛ فإن الكتاب خدمه الحفاظ، وأحسنت دار الميمان في صنعها ودراستها مما سيجده القارئ.

وكنت هممت بكتابة مقدمة طويلة ثم عدلت عن ذلك عدة مرات؛ لأن الدراسة

المعدة كافية، بل فيها زيادة غير شائنة، وما أقدمت على كتابة هذه الكلمة إلا بعد دراسة عدة آلاف من أحاديث الكتاب، وكلما تماديت في القراءة كلما زاد إعجابي بعمل هذه الدار التي كنت شاكرًا لها في مشروع السنة وما لحق ذلك، وما نحن نتحدث عنه الآن، وزاد في إعجابي بعملها، أسأل الله أن يوفق القائمين بها لمضاعفة الجهد في خدمة السنة وعلومها، وأن يشد أزرهم، وأن ينفع بجهدهم، وأن يهيئ لهم من يعينهم على مواصلة جهدهم، وأن يبارك فيه لنشر سنة رسول الله لتقوى حجة أهل الحق بها، ولتخذل البدع والضلالات بأنوارها الصادرة من مشكاة النبوة.

وأسأل الله أن يجعلنا جميعًا ممن يصدق فيهم قول الله جل وعلا: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ ﴾ ... إلخ.

وأكرر اعتذاري على التقصير، وأؤكد على ضرورة الاهتمام بمطالعة كتب الحديث وشروحها، وقراءة سِيَر حَمَلة السنة ورجالها ممن عاصر أبا عبد الله الحاكم أو سبقه، أو جاء بعده ممن حمل راية الدعوة للسنة والدفاع عنها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صالح بن محمد اللحيدان

تَقْدِيم بِقَلَم

أ.د. عَلِيّ بْن عَبْد الله الصَّيَّاح

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى اللهُ على عبدِهِ ورسولِهِ خاتمِ النبيين، وعلى آله وصحبِهِ ومن تبعهم بإحسان، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعد:

فمن أماني أهل العلم المعاصرين التي لا يزالون يرددونها إعادة طباعة المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم طباعةً تليق بمكانته العلمية؛ تشمل: مقارنة المخطوطات بعضها ببعض، وإثبات النص السليم، مع ضبط النص والتعليق عليه عند الحاجة، وعمل فهارس متنوعة ودقيقة تخدم الباحثين؛ وقد تحققت هذه الأمنية على يد الأخوين الفاضلين: الدكتور سليمان بن عبد الله الميمان، والأستاذ أيمن بن عبد الرحمن الحنيحن، مع فريق العمل في مشروع موسوعة جامع السنة النبوية، بشركة الدار العربية لتقنية المعلومات.

وقد اطلعتُ على كثير من العمل فرأيته عملًا متقنًا يليق بمكانة المستدرك العلمية، ولا يعرف قدر هذا العمل الجليل وأهميته إلا من عرف مشكلات المستدرك المتعددة؛ بَدءًا من مشكلات المخطوطات المتعددة، وانتهاء بمشكلات النص المتنوعة.

وزان هذا العمل الجليل الدقة في التعليق على النص فلا إفراط ولا تفريط، وكذلك المقدمة الحافلة للتحقيق التي لم تدع مجالًا للإضافة والإسهاب.

ولعل من المناسب التنبيه على عدة أمور، أرى من المهم أن يتفطن لها القارئ الكريم، وهي:

- أنَّ الحافظ أبا عبد الله الحاكم من كبار أئمة الحديث في زمانه، وكانت الرحلة إليه، وأن جميع كتبه (عدا المستدرك وما جرى حوله من نقاش) -كمعرفة علوم الحديث، والمدخل إلى معرفة الصحيح، والمدخل إلى معرفة الإكليل، وتاريخ نيسابور، وسؤالات السجزي له، وسؤالاته للدارقطني- فيها من الدقة والتحرير ما يشهد بإمامة الحاكم وعلو كعبه في علم الحديث والرجال.

- أنَّه مع جلالة أبي عبد الله الحاكم -كما سبق- وقع في بعض الأوهام والأخطاء والتساهل في المستدرك؛ لأنه ألف المستدرك في آخر عمره، وحصل منه نوع عجلة حرصًا على إتمام المستدرك، وكان يعتمد على حفظه، قال ابن حجر: ((قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره))[١]. وقال أيضًا: ((أظنه في حال تصنيف المستدرك كان يتكل على حفظه، فلأجل هذا كثرت أوهامه))[٢]. وقال المعلمي: ((هذا وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم))[٣].

- أنَّ في المستدرك من الجرح والتعديل، وعلوم الحديث، والنقول عن

(١) لسان الميزان (٥/ ٢٣٢).

(٢) إتحاف المهرة (١/ ٥١٠).

(٣) التنكيل (١/ ٥٦١).

أئمة الحديث، والفوائد الفقهية والعقدية ما يستحق أن يفرد في مجلد ضخم.

وإنما نبهتُ على ما سبق؛ لأني رأيتُ عددًا من طلبة العلم لا يعرف عن الحاكم إلا أنه متساهل، من دون تحقيق في نوع التساهل، وهل هو عام في جميع كتبه، أو في كتاب واحد فقط، وهل التساهل في الكتاب كله أو في بعضه... إلخ؟ وعدمُ معرفة هذه الأمور ربما يُفَوِّت على طالب العلم القيمة العلمية لكتب الحاكم الأخرى، وكذلك الفوائد العلمية التي في المستدرك.

وختامًا أقول:

إنَّ هذه الطبعة المحققة المدققة ستمهد الطريق أمام الباحثين -نظرًا لجودة الطبعة وسلامة النص- لإنجاز عدد من البحوث الجديدة حول الحاكم وكتابه المستدرك، فمن ذلك مثلًا: (زيادة الثقة عند الحاكم في المستدرك مقارنة ببقية كتبه)، و(أفراد الثقات في المستدرك)، و(علوم الحديث من خلال مستدرك الحاكم) وغيرها مما لا يخفى على المطلع على هذا الكتاب العظيم.

فجزى اللهُ الدكتور سليمان بن عبد الله الميمان، والأستاذ أيمن بن عبد الرحمن الحنيحن، وفريق العمل معهما عن جهودهم، جزاءً حسنًا، وزادنا وإياهم علمًا وتوفيقًا.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أ.د. علي بن عبد الله الصياح

مقدمة التحقيق

الحمد لله فاتحةِ كل خير، وتمامِ كل نعمة، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونسألُه الخيرَ كلَّه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا ومن سيئاتِ أعمالنا، مَن يَهده الله فلا مُضلَّ له ومَن يُضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمدًا عبدُه ورسولُه، اللهمَّ صلِّ وسلِّمْ وزدْ وباركْ عليه وعلى آله وصحبِه وأزواجِه أمهاتِ المؤمنين، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أما بعد:

فلقد حَظِيَتْ سُنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ باهتمامٍ بالغٍ بحُكْمِ أنها المصدرُ الثاني من مصادرِ التشريعِ الإسلاميّ بعد كتاب الله تعالى، لها مكانتها وحُجِّيَّتُها الشرعيةُ بينَ سائر الأدلة.

ومن ثَمَّ قام العديد من أئمة كل عصر بجمعها وتدوينها في مدونات وتصنيفها في مؤلفات، كما قامتْ علومٌ كثيرةٌ لخدمةِ نصوص هذه السنة المشرفة - روايةً ودرايةً- مثل علم طبقات الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلل الأحاديث، وقواعد التحديث وتمييز المقبول من المردود من الروايات، وغير ذلك.

ولقد بيَّن الرسول الكريم ﷺ أن أقوالَه وأفعالَه مصدرٌ من مصادرِ التشريعِ، ونَدَبَ صحابتَه الكِرامَ إلى نقلِها؛ فقال ﷺ: «**بَلِّغُوا عني ولو آية**»[1]. وقال ﷺ في

(١) البخاري (٣٤٦١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

حجة الوداع: «**فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**»(١). وقال أيضًا: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»(٢).

ومن ناحية أخرى وضع النبي ﷺ الضوابط التي تقف أمام أيِّ خطأ أو دخيل في وضعِ تشريعٍ ما وتعميمِه على المسلمين، فقال ﷺ: «**مَن كَذَب عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار**»(٣). وقال ﷺ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدِكُم**»(٤).

وهذا الوعيد الشديد جعل الصحابة الكِرام ومَن جاء بعدهم من علماء الحديث يَحتاطون تمامًا في نقل الرواية لدرجة أنهم كانوا يَتَحَرَّزون من نسبة الحديث إليهم دون تثبت، وما لم تُحَقَّقْ سلسلتُه بصورة دقيقةٍ جدًّا.

أما المُحَدِّثُون الذين جاءوا بعد ذلك وصَنَّفوا هذه الأحاديث وقاموا بتدوينها، فلم يُثبتوا في كتبهم ما رَوَوْه إلا بعد تحقيق سلاسل الأسانيدِ وتدقيقِها وفقَ مناهج علمية ارتكز أساسها على النقل والعقل، الأمر الذي لم يجعل حديثًا واحدًا يَمر على المسلمين دون المرور بهذه القنوات العلمية المحكمة التي تقوم بعمليات الفرز والتمحيص للروايات.

وهكذا في ظلِّ الأسبابِ الإلهيةِ والاحتياطاتِ التي اتخذَها النبي ﷺ، تمَّ جمْع رواياتِ أحاديثِ رسولِ اللهِ ﷺ بدقةٍ شديدةٍ لتُصبحَ حُجَّةً شرعيةً بعد كتاب الله عز وجل.

ويمكنُنا القولُ بأنَّ سُنَّةَ النبي ﷺ قد بدأ تدوينُها تدوينًا منظَّمًا مع بدايات المائة

---

(١) البخاري (١٧٣٩)، ومسلم (١٦٧٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٧٠).

(٣) البخاري (١٠٧)، ومسلم (٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٢٥٤).

الثانية من هجرة النبي ﷺ[1]، بيد أن هذا القول لا يَعني أن حديث رسول الله ﷺ لم يكتب قبل هذا التاريخ، بل وجِدَتْ بعضُ الصحائفِ المشتملة على عدة من أحاديث رسول الله ﷺ منسوبة لبعض الصحابة؛ كصحيفة عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما المسماة بـ «**الصادقة**»[2]، وصحيفة أبي هريرة رضي الله عنه التي كتبها عنه همام بن منبه، وعرفت بـ «**صحيفة همام**»[3]، كما كان عند أسماء بنت عُميس رضي الله عنها (توفيت بعد ٤٠هـ) صحيفةٌ فيها أحاديث عن رسول الله ﷺ[4].

وقد رصد الدكتور محمد مصطفى الأعظمي عددًا غير قليل من صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم ممن كتبوا صحائفَ ودونوا أحاديثَ عن رسول الله ﷺ في القرن الأول والثاني الهجريين[5].

على أن مثل هذه الصحائف التي دُونت قبل التاريخ المذكور لم تكن مرتبة ترتيبًا معينًا، كالذي عُرف لدى المصنِّفِين بعد ذلك؛ كالترتيب بحسب الأبواب

---

(١) الرسالة المستطرفة، ص ٩.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٣٧٣. وعن مجاهد قال: رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألته عنها فقال: هذه الصادقة؛ فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد. أخرجه ابن سعد في الطبقات ٤/ ٢٦٢.

(٣) طبعت باسم: صحيفة همام بن منبه، بتحقيق د. محمد حميد الله، وظهرت من خلال مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج ٢٨ ص:(٩٦-١١١) سنة ١٣٧٣هـ.
كما طبعت بالاسم نفسه، وصدرت عن المركز الإسلامي بباريس سنة ١٣٩٩هـ.
كما طبعت باسم: صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه. حققها وخرج أحاديثها وشرحها: د. رفعت فوزي عبد المطلب، بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٦هـ.
كما طبعت باسم: الصحيفة الصحيحة: صحيفة همام بن منبه. تقديم وتحقيق علي حسن علي عبد الحميد الحلبي، بالمكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) تاريخ اليعقوبي ٢/ ١١٤.

(٥) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ٩٢ - ٣٢٥.

الفقهية، أو الترتيب بحسب المسانيد، أو الترتيب الألفبائي، أو حسب الأطراف مما هو معروف لدى المختصين وأرباب هذا الشأن، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال: «اعلمْ - عَلَّمَنِي الله وإياك - أن آثارَ النبيِّ ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار [تابعيهم][1] مدونةً في الجوامع، ولا مرتبةً لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك، كما ثَبت في **صحيح مسلم**[2]؛ خشيةَ أن يَختلط بعضُ ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة»[3].

اتَّسعتْ - بعد ذلك - رقعةُ الدولةِ الإسلاميةِ؛ حيث دَخَل النَّاسُ في دين الله أفواجًا، وانضم إلى قافلة الموحِّدين شعوبُ الأرض مِن كلِّ حَدَبٍ وصَوْب، فدخل في الإسلام من العرب والعجم الجمُّ الغفير بتَعددِ اللهجاتِ واختلافِ الألسنِ، وتَبايُنِ العقولِ.

إلا أنه قد صاحَب هذا التوسعَ في الدولة الإسلامية نشأةُ الفرق وانتشارُ البِدَع، وبرزت عوامل كثيرة كان لها أثرٌ بالغ في قِلَّةِ الضبطِ وكثرةِ الخطأ في الرواية، الأمر الذي حَدَا بعلماء الأمة إلى تدوين السنة النبوية المُشَرَّفَة، ومسَّت الحاجة إلى الحفاظ عليها خالصةً من الدَّخِيل، مُنَقَّاةً من الكذب والافتراء.

وقد تزامنت هذه الحاجة إلى تدوين السُّنَّةِ المُشَرَّفَة مع الأمرِ الصادرِ مِن الخليفةِ

---

(١) في هدي الساري: ((تبعهم)). والمثبت من تنوير الحوالك وهو الصواب.

(٢) يشير إلى قوله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي فليتبوأ مقعده من النار». صحيح مسلم (٣٠٠٤).

(٣) هدي الساري، ص ٦.

العادلِ عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - بتدوين حديث رسول الله ﷺ وتقييده؛ وذلك بعد أن رأى الفُرْقَةَ التي أصابت جماعة المسلمين ودبت في صفوفهم، وما حَدَث لكثير من رواة الحديث وأتباعهم من موت أو قتل في الأحداث التي دارت رحاها في القرن الأول الهجري.

وقد ظل الخليفة عمر بن عبد العزيز يستخير الله تعالى أربعين يومًا في تدوين الحديث، وخار الله له، فأذن لأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم في التدوين، فدوَّن ما كان يحفظه في كتاب بعث به إلى الأمصار، وكان أبو بكر هذا قاضيًا وواليًا على المدينة(١)، قال الإمام السيوطي(٢):

أَوَّلُ جامِعِ الحديثِ والأَثَرْ ... اِبْنُ شِهابٍ آمِرًا لَهُ عُمَرْ

فقد كتب ذلك الإمام العادل إلى أبي بكر بن حزم قائلًا: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس(٣) العلم وذهاب العلماء، ولا تَقبلْ إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يَعلمَ مَن لا يَعْلَمُ؛ فإن العلم لا يَهلِك حتى يكونَ سرًّا»(٤).

وقد تُوفي عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - قبل أن يبعث إليه أبو بكر بما كتبه، وكان عمر قد كتب بمثل ذلك أيضًا إلى أهل الآفاق وأمرهم بالنظر في حديث رسول الله ﷺ وجمعه(٥).

وقد انْبَرى العلماء من أهل السنة مستجيبين لهذا النداء الجَلَل الذي صادَف في

(١) عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص١١.
(٢) ألفية السيوطي، ص٤٠.
(٣) الدروس: ذهاب الأثر.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٩).
(٥) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، ص ٣.

قلوبِهم ميلًا وفي نفوسِهم رغبة ابتغاءً للثواب الجزيل، فنشطوا لجمع الحديث النبوي الشريف، والذي زُفَّتْ بُشْرياتُه الأولى بما صنعه أبو بكر بن حزم الأنصاري، وابن شهاب الزهري، على نحو ما أشير إليه.

وقد جاء بعد هذين الإمامين رجالٌ جمعوا كتبًا على النهجِ الذي سار عليه هذان الإمامان، أمثال: ابن جريج بمكة، وابن إسحاق ومالك بن أنس بالمدينة، والربيع ابن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، وهشيم بواسط، ومعمر باليمن، وجرير بن عبد الحميد بالرّي، وابن المبارك بخراسان.

يقول الحافظ ابن حجر: «ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوينُ الآثار وتبويب الأخبار؛ لمّا انتشر العلماء في الأمصار وكَثُر الابتداعُ من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأوّل مَن جمع ذلك الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يُصنِّفون كل باب على حِدَةٍ، إلى أن قام كبارُ أهلِ الطبقةِ الثالثةِ فدَوَّنوا الأحكام، فصنف الإمام مالك **الموطأ**، وتوخَّى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزَجه بأقوالِ الصحابةِ وفتاوى التابعين ومَن بعدَهم، وصنّف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة، وأبو سلمة حماد ابن سلمة بن دينار بالبصرة، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصةً، وذلك على رأس المائتين؛ فصنَّف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندًا، وصنّف أسد بن موسى الأموي مسندًا، وصنَّف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندًا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنَّف حديثه على المسانيد؛ كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن

راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب، وعلى المسانيد معًا؛ كأبي بكر بن أبي شيبة»(١).

وعلى الرغم من أن التأليف الحديثي آنذاك كان يتجه إلى جَمْعِ الحديث النبوي مَمْزوجًا بأقوال الصحابة والتابعين - كما قال الحافظ- إلا أن هؤلاء العلماء والمُحَدِّثين الأفذاذ قد مهّدوا الطريق لمن جاء بعدهم من الذين جمعوا بين كونهم محدِّثين ومصنفين؛ كالإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ذلك الرجل الذي نَصَر الله به السُّنَّة، فخالف القائلين بخلق القرآن، وناله من جرَّاء ذلك كثير من العنت والاضطهاد؛ يقول ابن خلكان: «ودعي إلى القول بخلق القرآن... فلم يجب، فضُرب وحُبس وهو مصرٌّ على الامتناع، وكان ضَرْبُه في العشر الأخير من شهر رمضان، سنة عشرين ومائتين»(٢).

وقد ترك الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه - حصادًا هائلًا من الأحاديث المسندة عن رسول الله ﷺ في كتابه «**المسند**» الذي يشمل أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة، وجمع الأحاديث التي تمدح العلويين والأمويين، ولم يَخشَ في ذلك بَطْشَ العباسيين الذين تَغَلَّبوا على الأمويين وصاروا في سُدَّةِ الحكم، ويتفق منهجه مع منهج الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه من حيث اعتماده على الحديث، الأمر الذي جعل البعض يعتبره محدثًا أكثر منه فقيهًا(٣).

وقد أخذ عن الإمام أحمد بن حنبل الإمام أبو عبد الله البخاري، رضي الله

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ص٤، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، ص ٦.

(٢) وفيات الأعيان ١/ ٦٤.

(٣) خصائص المسند لأبي موسى ص٢٢-٢٣، مطبوع في مقدمة المسند بتحقيق أحمد شاكر، وانظر: د. حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٣/ ٣٥١.

عنه، ذلك الرجل الذي طَمح في أن يَجمع دُستورًا صحيحًا للمسلمين بعد كتاب الله، يكون نبراسًا وهاديًا ومرشدًا في العبادات والمعاملات وسائر شئون الحياة ومناحيها على المنهاج النبوي الشريف.

وفي أيامِه بدأتْ أساليب جمع الحديث الشريف وترتيبه تأخذ مكانتَها في الدقة وشدة التحري ومتانة التوثيق، وكان البخاري مُحَدِّثًا ناقدًا وله نظر ثاقب دقيق في فقه الحديث، وقد تفوَّق على مَن سَبَقَه من المحدِّثين؛ فلم يكتفِ بجمعِ أحاديثِ البلادِ التي نشأ فيها، بل تنقَّل في طول البلاد وعرضها لجمع الحديث؛ حتى إن رحلاتِه العلميةَ قد استغرقتْ ست عشرة سنة[1].

أراد البخاري أنْ يَجْمعَ هذا الدستورَ النبويَّ الشريفَ في صورةٍ ليست مسندةً عن رسول الله ﷺ فَحَسْب، بل تَجْمع إلى هذا السند الخلوَّ -في نظره واجتهاده- من الشذوذِ والعلل، وتحقق الصحةَ والدقة المتناهية في نقل الأحاديث وقبول الروايات - روايةً ودرايةً - عن رسول الله ﷺ.

وعلى نفس النَّهْجِ من الدقَّة والتتبّع والتحقيق في قَبُول الرواياتِ ونَقْدِ الأحاديثِ سار الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ/ ٨٢٠ - ٨٧٥ م) - الذي ولد بنيسابور، ورَحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق - في أَشْهَرِ كتبِه الذي جمع فيه اثني عشر ألف حديثٍ، كَتَبها في خمس عشرة سنة، والتزم فيها الصحة، حسب نظره واجتهاده، فصار كتابه أحد الصحيحين المُعَوَّل عليهما عند جمهور الأمة وتلقيهما بالقبول[2]، حتى «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠١، وانظر تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٣/ ٣٥٢.

(٢) الأعلام ٧/ ٢٢١.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/ ١٤.

يقول الخطيب البغدادي: «إنما قفا مسلمٌ طريقَ البخاريِّ ونظر في علمه وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلمٌ وأدام الاختلاف إليه..»[1].

وقال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: «سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبَّل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبِّلَ رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله»[2].

لقد أثبتَ الإمامان البخاري ومسلم في كتابيهما من الأحاديث ما قَطَعا بصحتِه، وثَبت عندهما نقلُه وتوثيقُه حتى احتلّا مكانةً عاليةً لدى علماء الأمة على النحو المشار إليه، واكتسبا أهميةً تشريعيةً للأمةِ عبَّر عنها كثير من العلماء؛ فقد قال الحافظ ابن الصلاح: (جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه؛ وذلك لأن الأمة تلقّت ذلك بالقبول، سوى مَن لا يُعْتَدُّ بخلافه ووِفَاقِه في الإجماع)[3].

ونقل شيخ الإسلام سراج الدين البُلقيني (المتوفى ٨٠٥هـ) أن هذا مذهب جماعات من الأصوليين والفقهاء، ثم قال ما نصه: (وأهل الحديث قاطبةً، ومذهب السلف عامّة أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقّته الأمة بالقبول)[4].

ولأهمية هذين الكتابين قامت على خدمتهما العديد من المؤلفات، سواء بالشرح، أو الاختصار، أو استخراج ما بهما من فوائد في شتى فروع العلم والمعرفة.

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢.
(٢) السابق: نفس الموضع.
(٣) صيانة صحيح مسلم ٨٥.
(٤) محاسن الاصطلاح، ص١٠١.

أما بالنسبة لصحيح البخاري: فقد ذكر حاجي خليفة اثنين وثمانين شرحًا له ما بين شرح مختصر وآخر مطوّل[1]. كما لقي هذا الكتاب عناية كبرى في مجالات كثيرة؛ حيث كان محط أنظار العلماء والدارسين؛ فمنهم من ترجم لرجاله، ومنهم من قام بشرح تراجمه وعناوينه، ومنهم من قام بترتيب أحاديثه بحسب ترتيب الرواة على حروف الهجاء، ومنهم من شرح أحاديثه سندًا ومتنًا كما أسلفنا[2].

وفيما يتعلق بصحيح مسلم: فقد لقي هو الآخر عنايةً كبيرةً من العلماء والدارسين؛ حيث قام على ترجمة رجاله غير واحد من العلماء وقام بشرحه سندًا ومتنًا عددٌ من العلماء؛ كالمازري وعياض والنووي والقرطبي والسيوطي، كما عمل على اختصاره أكثر من عالم؛ كمختصر الإسفراييني، ومختصر المنذري، ولدراسة رجاله ألف أبو بكر الأصفهاني، المعروف بابن منجويه المتوفى ٤٢٨هـ، رجال صحيح مسلم[3].

ومن الفنون التي قامت على خدمة **الصحيحين** ما عرف باسم: **المستخرجات والمستدركات**:

أما المستخرج: فهو مصطلح مشتق من الاستخراج، وهو أن يأتي المصنف إلى كتاب، فيُخَرِّج أحاديثَ هذا الكتاب بأسانيد لنفسه عن شيوخه فمن فوقهم من طريق غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو مَن فوقه.

يقول السيوطي: «وموضوع المستخرج - كما قال العراقي - أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيُخَرِّج أحاديثَه بأسانيدَ لنفسِه مِن غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه

(١) كشف الظنون ١/ ٥٥٥.

(٢) انظر: الحديث النبوي مصطلحاته بلاغته كتبه، محمد لطفي الصباغ، ص ٣٠٦.

(٣) السابق، ص ٣٢١، ٣٢٣.

في شيخه أو مَن فوقه. قال شيخ الإسلام: وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصِّله إلى الأقرب إلا لعذر؛ من عُلُوٍّ أو زيادة مهمة، قال: ولذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه على مسلم بعد أن يسوق طرق مسلم كلها: من هنا لمُخَرِّجِه. ثم يَسوق أسانيدَ يجتمع فيها مع مسلم في شيخه أو فيمن فوق، وربما قال: من هنا لم يخرجاه. قال: ولا يظن أنه يعني البخاري ومسلمًا؛ فإني استقريت صنيعه في ذلك فوجدتُه إنما يعني مسلمًا وأبا الفضل أحمد بن سلمة؛ فإنه كان قرين مسلم وصنَّف مثل مسلم، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب»(١).

ومن المستخرجات على صحيح الإمام البخاري: مستخرج الإسماعيلي (ت ٣٧١)، ومستخرج الغطريفي (ت ٣٧٧)، ومستخرج ابن أبي ذهل (٣٧٨)، ومستخرج البرقاني (ت ٤٢٥)، ومستخرج ابن مردويه (ت ٤١٦).

أما صحيح الإمام مسلم بن حجاج، فقد حظي بمجموعة من المستخرجات عليه، منها: مستخرج الحافظ أحمد بن سلمة البزار (٢٨٦هـ)، ومستخرج أبي بكر النيسابوري (٢٨٦هـ)، ومستخرج أبي عوانة الإسفراييني (٣١٦هـ)، ومستخرج أبي بكر الجوزقاني (٣٨٨هـ)، ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني.

ومن العلماء مَن استخرج عليهما معًا في كتاب واحد، كصنيع الحافظ أبي بكر

(١) تدريب الراوي ١/ ١١٢. ومثل المستخرج حديث مسلم (١١٢/ ٦١ كتاب الإيمان) قال مسلم: حدثني زهير بن حرب، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا حسين المعلم... الحديث.
فيأتي أبو عوانة في مستخرجه فيخرج هذا الحديث برقم (٥٥) قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق البصري، قال: ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث... الحديث.
فالاختلاف في شيخ مسلم وشيخ أبي عوانة.

ابن عبدان الشيرازي (٣٨٨هـ)[١].

وأما المستدرك: فهو نوع من التأليف يقوم فيه صاحبه باستدراك ما فات مؤلِّفا آخر في كتاب له على شرطه، على نحو ما سنشير إليه عند دراستنا لتحرير اسم الكتاب إن شاء الله[٢].

ويأتي في طليعة هذه الكتب التي أُلِّفت لاستدراك أحاديث على الشيخين على شرطهما أو شرط أحدهما ولم يُخَرِّجاه، كتاب الحافظ أبي الحسين علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ) الإلزامات؛ حيث جمع فيه سبعين حديثًا مرتبة على مسانيد الصحابة رأى أنها على شرطيهما أو شرط أحدهما، وألزمهما ذكرها[٣].

ومن أشهر كتب المستدركات: الكتاب الذي نقدمه اليوم للقارئ الكريم، وهو كتاب أبي عبد الله الحاكم النيسابوري المسمى: «**المستدرك على الصحيحين**» الذي أملاه الحاكم على طلاب علمه بقصد خدمة السنة النبوية المباركة، والدفاع عنها أمام منكريها والطاعنين فيها؛ حيث ظهر في عصره جماعة من المبتدعة يذمّون رواة الآثار ويدّعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث التي هي مجموع أحاديث الصحيحين تقريبًا، فألحّ عليه أهل العلم في عصره للرد على هؤلاء المبتدعة؛ لأنهم يرون للحاكم مكانة عظيمة في نفوسهم، وأنه مشهود له بقوة الحافظة والإتقان، وبمعرفة علم الحديث بشكل تدل عليه عبارات العلماء الذين أطروه وأثنوا عليه، على نحو ما سنتعرض له عند الترجمة له رحمه الله.

---

(١) الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو، ص ٤٠٤، ٤٠٥ (نقلًا عن الانتباه لما قال الحاكم ولم يخرجاه، وهو في أحدهما أو روياه، لمحمد عطية، ص ٨، ٩).

(٢) انظر ص١٣٨ من هذه المقدمة.

(٣) الانتباه، ص ٩، ومقدمة الإلزامات ص٦٤.

والبخاري ومسلم لم يجمعا كل الأحاديث الصحيحة، ولم يزعُما ذلك، ومن ثَمَّ اجتهد الحاكم - مع مَن اجتهد من العلماء - قَدْرَ علمه ومعرفته في إضافة أحاديث أخرى تساوي أو تشابه أحاديث الصحيحين في الصحة والضبط، لكنها ليست فيهما أو في أحدهما.

قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجَمَع ذلك في كتاب سمَّاه المستدرك، أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين وقد أخرجا عن رواته في كتابيهما»[1].

لقد ألَّف الحاكمُ مستدركَه هذا، فملأ الدنيا وشغل الناس، واهتمَّ به العلماء في شرق العالم الإسلامي وغربه، ما بين مادح وقادح؛ لما لتقريرات الحاكم من أهمية بالغة لدى المحدِّثين. فلقد انتخب على خلق كثير وجَرَّح وعَدَّل وقُبل قولُه في ذلك لسعة علمه ومعرفته بالعلل والصحيح والسقيم[2]. بل ذكره الذهبي في رسالته: **من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[3] في الطبقة العاشرة.**

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبرى التي حظي بها هذا الكتاب، وأهمية أحكامه في الأوساط المعنية بعلم الحديث الشريف، والتي هي مستمدةٌ من أهمية الصحيحين، فإنه لم يلقَ من العناية بتحقيق نصوصه ما يليقُ بهذه الأهمية منذ طبعاته الأولى، ربما كان لظروف خارجةٍ عن طَوْقِ مَنْ تَصَدَّوا لإخراجه؛ من نُدرة مخطوطاتِه، وعدم اكتمالِ الموجود منها، أو رداءةِ البعض الآخر، وغيرِ ذلك من المشكلات التي يَعرفها أهل الاختصاص وأشار إلى عدد منها أصحاب طبعته

(١) التقييد والإيضاح، ص ٢٩.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠.

(٣) ص ١٩٦.

الهندية، كما سنتناوله تفصيلًا في دراستنا للكتاب.

ومن هنا، وشعورًا منا بدورنا في خدمة السنة النبوية، رأينا أن إخراج هذا الكتاب في صورة محققة تحقيقًا لائقًا بمكانة الكتاب ومكانة مؤلّفه مما يحتِّمُه علينا واجبنا تجاه أمتنا، لا سيما وقد عاهدنا الله ألا نُصْدِر إلا النافعَ من كتب العلم، وتجنّب العمل التجاري الذي يبتغي به البعضُ الربحَ السريعَ على حساب العلم والجناية عليه.

ولقد كان من الضروري تحقيق هذا السِّفر العظيم الذي يُعدُّ كَنزًا من كنوز التراث الإسلامي، وتخليصه مما اعتراه من تصحيفات وتحريفات وسقط وخلط بين الروايات التي لم تخل منها طبعة من طبعاته الحالية، كما أن اجتماع ستة عشر مخطوطًا لأصل الكتاب - بعد بحث دام سنين طويلة في أرجاء دور ومكتبات المخطوطات المختلفة - كان حافزًا قويًّا لتحقيقه، وتقديمه في الصورة التي تليق به.

وإننا نرجو أن نكون قد وفِّقنا لتحقيق رغبات القراء وطلبة العلوم الشرعية من استدراك لبعض الملاحظات على الطبعات المختلفة لكتاب المستدرك والتي لم تنل قدرًا كبيرًا من الرعاية والاهتمام.

إن هذا الكتاب هو باكورة الثمار المنتظرة لمشروع جامع السنة النبوية المشرفة، ذلك المشروع الإلكتروني الضخم الذي تعمل شركة الدار العربية منذ عام ٢٠٠٢م على تصميمه وإنجازه، وهو يضم طائفة كبيرة من كنوز السنة النبوية المسندة التي ننتوي إخراجها مفردة وتقديمها للجمهور تباعًا بصورة مستقلة عن البرنامج المذكور.

والحق أن إخراج هذه الموسوعة العلمية الكبيرة يحتاج إلى النية الصالحة وتضافر الجهود وتكاتفها وتوافر الإمكانات المالية اللازمة، فمن الصعوبة بمكان

خروج مثل هذا العمل على النحو المشار إليه بجهد فردي أعزل، فكم من الأعمال العلمية الكبيرة يتعثر القيام بها نتيجة لعدم توافر المتطلبات والوسائل المعينة.

ولقد تطلب تحقيق هذا الكتاب جُهودًا عظيمةً لكي يتحقق ذلك الحُلم الذي داعب خيالَ الكثيرين من مطالعي التراث النبوي الشريف في أن يَرَوْا كتاب «**المستدرك على الصحيحين**» محققًا تحقيقًا علميًّا يتسم بالدقة والتحري والتوثيق وتذليل ما به من صعوبات، وحل ما به من مشكلات، وتفسير ما اعتراه من غموض، وتنقية مادته من الدخيل، وقد كان من توفيق الله أن يتم ذلك بتعاون لجنة من الباحثين المتخصصين في مشروع جامع السنة النبوية بالدار العربية تحت رعاية ثلة من العلماء والمتخصصين أمثال سماحة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى سابقًا، والأستاذ الدكتور علي بن عبد الله الصياح أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود اللذين تحمسا حماسًا غير عادي بالرعاية على تحقيق هذا السفر الكبير.

ولقد منَّ الله تعالى ووفَّق وأعان على العزم والبدء في تحقيق هذه الموسوعة وإخراجها لطلاب العلم والمعرفة ومؤسسات العلم والثقافة والحضارة، وكان من أقوى الأسباب في إخراج هذه الموسوعة أن نشط ذلك الصرح الثقافي بدار الميمان، وسعى لها سعيها بتوفير الإمكانات المالية والخبرات العلمية لتحقيقها.

إننا نتوجه بخالص الشكر وعميق التحية لهؤلاء العلماء الأجلاء وأصحاب هذه الجهود الكبيرة في إنجاز هذا المشروع العظيم طوال السنوات الماضية، ولا نستطيع أن نغفل اللواء دكتور **محمد رفعت الحفني** مدير عام الشركة بالقاهرة الذي انتقل إلى جوار ربه قبل أن يرى ثمرة جهوده في مشروعات جامع السنة، فرحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

كما نزجي أسمى آيات التقدير للشيخ **عبد العزيز بن فيصل الراجحي** مدير إدارة المجموعات الخاصة بمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، فقد طوقنا بجميله الذي نذكره له بالخير، فقد قام بالبحث عن مخطوطات الكتاب وزودنا بعدد من النسخ الخطية التي لم نتمكن من الحصول عليها.

والشكر موصول إلى سعادة الدكتور **خالد بن منصور الدريس** أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود بالرياض لمعاونته الجادة خلال سنوات العمل في هذا المشروع.

ونحن حين نقدم هذه النشرة من كتاب المستدرك، فإننا نتوجه بالشكر إلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل، ولا سيما فريق الباحثين الشرعيين واللغويين بشركة الدار العربية الذين بذلوا جهودًا مضنية كي يخرج هذا العمل بهذه الصورة القشيبة، وسيلمس القارئ بنفسه مدى الجهد الذي بُذل من جانبهم بسخاء ونُبْل في سبيل ضبط النص وتحقيقه وتوثيقه وفق قواعد التحقيق العلمي السديد.

كما نتوجه إلى الله عز وجل بالدعاء أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله إسهامًا فكريًا، يُسدِّد من خُطَى أمّتنا على نبيها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وقبل أن نعرض النص المحقق لكتاب المستدرك نستميح القارئ عذرًا في عرض مقدمة وجيزة، كإجراء تكميلي لتحقيق هذا السفر، وتتكون هذه المقدمة من ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: دراسة عن موطن الحاكم وعصره[١].

(١) وجعلناها تجمع بين الإيجاز والوفاء بالغرض الأصلي من مقدمات التحقيق.

وقد رأينا أن ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بنيسابور.

المبحث الثاني: الحياة السياسية لنيسابور في عصر الحاكم

المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية لنيسابور في عصر الحاكم

المبحث الرابع: الحياة العلمية والثقافية لنيسابور في عصر الحاكم

الفصل الثاني: التعريف بالإمام الحاكم

وقد تم تناوله من خلال ستة مباحث رأينا أنها تتماشى مع الغرض الأصلي من هذا الفصل، وهو إعطاء صورة موجزة عن حياة الحاكم وسيرته.

المبحث الأول: سيرته الشخصية والأسرية

المبحث الثاني: صفاته وسماته الخُلُقية

المبحث الثالث: حياته العلمية

المبحث الرابع: مذهبه الفقهي والعقائدي

المبحث الخامس: مكانته وثناء العلماء عليه

المبحث السادس: مكانته السياسية ومناصبه في الدولة

أما الفصل الثالث: دراسة كتاب المستدرك

فقد تناولنا من خلاله المباحث الثمانية الآتية:

المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب

المبحث الثالث: تاريخ إملاء الحاكم لمستدركه

المبحث الرابع: المادة العلمية للكتاب ومنهج المؤلف في عرضها

المبحث الخامس: موارد الحاكم في مستدركه

المبحث السادس: القيمة العلمية للكتاب

المبحث السابع: جهود العلماء في خدمة المستدرك

المبحث الثامن: مآخذ على الكتاب

الفصل الرابع: منهج الحاكم وشروطه في تصحيح أحاديث المستدرك

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المنهج والشروط

المبحث الثاني: أقسام الحديث في كتاب المستدرك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تمهيد في شروط الشيخين عند الحاكم واختلاف العلماء في تفسير الحاكم

المطلب الثاني: مدى التزام الحاكم بشروطه ونقد العلماء له

المطلب الثالث: تفصيل أقسام الأحاديث في كتاب المستدرك

الفصل الخامس: التعريف بنسخ الكتاب الخطية ومنهج التحقيق والتعليق على النص:

تناولناه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الطبعات السابقة ومبررات التحقيق

المبحث الثاني: توصيف النسخ الخطية ونماذج منها

المبحث الثالث: منهجنا في تحقيق الكتاب

وإننا إذ نحمد الله تعالى أن هدانا لهذا، فنسأله سبحانه أن يرزقنا الصواب والتوفيق والشكر له سبحانه وتعالى على ما أعان ويسَّر، ونبتهل إليه عز وجل أن يأخذ بأيدينا نحو سُبُلِ الخير وشِعاب المعرفة، وأن يُطهر قلوبَنا من زَيْغِ الهوى ورِجْس الإِحَن؛ للعمل على خدمة هذا الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والله من وراء القصد

* * *

الفصل الأول

دراسة عن موطن الحاكم وعصره

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بنيسابور.

المبحث الثاني: الحياة السياسية لنيسابور في عصر الحاكم.

المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية لنيسابور في عصر الحاكم.

المبحث الرابع: الحياة العلمية والثقافية لنيسابور في عصر الحاكم.

المبحث الأول

التعريف بنيسابور

إقليم خراسان:

نيسابور من أكبر مدن خُراسان، ولذا فالحديث يكون مبتورًا إذا تحدثنا عن نيسابور قبل أن نُقدِّم بين يديها بكلمات تصل الحديث عن إقليم خراسان - التي هي بمثابة الأُمِّ له - بشيء من الإيجاز والتركيز حتى لا يكون الكلام مجتزأً غير موصول.

أما عن خراسان فهي كلمة فارسية معناها بلاد الشمس المشرقة (أي الشرق)، وهي بلاد واسعة تشكِّل الشمال الشرقيّ في إيران حاليًّا، وتمتد بين جرجان وطبرستان من جهة، وبين ما وراء النهر من جهة أخرى، وقد كان يتبعها من الناحية السياسية بلاد ما وراء النهر -يعني نهر جيحون- وسجستان (أفغانستان الحالية)، وفي أيام تبعية خراسان للعرب كان هذا الإقليم ينقسم إلى أربعة أرباع؛ نُسب كلُّ ربع إلى إحدى المدن الكبرى التي كانت في أوقات مختلفة عواصم الإقليم بصورة منفردة أو مجتمعة، وهذه المدن هي: نيسابور، ومرو، وهراة، وبَلْخ[1].

---

(١) رحلة ابن بطوطة ص١٨٩.

وبلاد خراسان يقع منها اليوم جزء في أفغانستان، وجزء في إيران، وجزء في جمهورية تُرْكُمانستان.

ومع مطالع القرن الثاني الهجري وبداياته كان التنظيم العسكري وطيد الأركان بقوة فيها؛ ومنها انطلقت الدعوة العباسية التي كان يدعمها جيش خراساني[١].

وفي العهد الطاهري[٢] نقل الأمراء الطاهريون دار الإمارة إلى ناحية الغرب من البلاد فجعلوا مدينة نيسابور عاصمة الإقليم، والإقليم الذي يعرف الآن باسم خراسان يضم أقل من نصف خراسان القديمة، أما بقية الإقليم فتابع لأفغانستان، وهي البلاد التي تمتد شرقًا من الخط الذي يبدأ من سَرَخْس في الشمال ويتجه صوب الجنوب مباشرة مارًّا بمنتصف المسافة بين مَشْهَد وهِرَاة، أما المنطقة الممتدة من مرو حتى نهر جيحون فتدخل في الأراضي التي كانت تابعة لروسيا[٣].

التعريف بإقليم نيسابور:

نَيسَابُورُ بفتح أوله، والعامة يسمونه نَشَاوُر: مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة فهي معدن الفضلاءِ ومنبع العلماءِ. قال ياقوت الحموي: لم أر فيما طَوَّفْتُ من البلاد مدينة كانت مثلها[٤].

وهي من أرباع خراسان الواقعة الآن ضمن دولتي إيران وأفغانستان، ويشتمل هذا الإقليم على أراضي واسعة، منها منخفضات سهلية، ومنها مرتفعات جبلية، كما

(١) موريس لومبارد: الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، ترجمة عبد الرحمن حميدة، دار الفكر، بدون تاريخ، ص ٥٤.
(٢) سيأتي الحديث عنه في الحديث عن الحالة السياسية.
(٣) تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير ١/ ٤٧١.
(٤) معجم البلدان ٤/ ٢٦٦.

أنه يشتمل على كُوَر[1] ورساتيق وقرى حافلة بالسكان، وكان له الأثر البالغ في نهضة الدولة الإسلامية في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية.

أما من الناحية الإدارية فكان ينقسم إلى أربعة أرباع، نُسب كل ربع منها إلى مدنها الأربع الكبار، وهذه الأرباع:

- ربع نيسابور.
- ربع مرو.
- ربع هراة.
- ربع بلخ.

تسميتها:

اختلف في تسمية نيسابور بهذا الاسم، واختلفت الآراء أيضًا في تفسيره؛ فقال بعضهم: إنما سميت بذلك لأن (سابور)[2] مرَّ بها وفيها قصب كثير، فقال: يصلح أن يكون ههنا مدينة فقيل لها: نيسابور. وكانت مزروعة قصبًا، فأمر بقطع القصب وأن تُبنى مدينة، فقيل: نيسابور والذي هو القصب.

وقيل في تسمية (نيسابور، وسابورخواست، وجنديسابور): إن (سابور) لما فقدوه حين تخلى عن مملكته، وغاب عن أهل دولته، بحكم المنجمين، خرج أصحابه يطلبونه فبلغوا نيسابور فلم يجدوه، فقالوا: نيست سابور. أي: ليس سابور موجودًا، فرجعوا حتى وقعوا إلى سابور خواست، فقيل لهم: ما تريدون؟ فقالوا: سابور خواست. ومعناه: سابور نطلب، ثم وقعوا إلى جنديسابور فقالوا: وند سابور.

---

(١) كور جمع كورة، وهي كالمديرية أو المحافظة في الاصطلاح الحديث. الوسيط (خلف).

(٢) سابور: اسم ملك من ملوك الأكاسرة.

أي: وجد سابور[١].

وتسمى أيضًا (أَبْرَشَهْر). ويقول بعضهم: (إيران شهر) من مدن خراسان، وإحدى عواصمها، وكانت في العصر العباسي من أشهر مراكز الثقافة والتجارة والعمران، وذلك قبل أن يدمرها زلزال أصابها سنة ٥٤٠ هـ، ثم أكمل خرابها غزو المغول لها سنة ٦١٨ هـ (١٢٢١م)[٢].

وفي تقويم البلدان: واسمها الآن نشاور؛ يعني بفتح النون والشين المعجمة وألف وفتح الواو وراء مهملة في الآخر.

ومما أتى في تعريفها في المصادر أنها: مدينة إيرانية قديمة تقع ناحية الشمال الشرقي للبلاد، قيل: إنها كانت عاصمة خراسان قديمًا. وقد فتحت عام ٣١هـ في خلافة عثمان بن عفان، وقيل: أيام عمر على يد الأحنف بن قيس رضي الله عنهم، ينتمي إليها رجال من أهل الفقه والعلم، منهم الإمام مسلم بن الحجاج صاحب **الصحيح** في الحديث، ومنهم الشاعر والرياضي والفيلسوف عمر الخيام، والجوهري النيسابوري صاحب **صحاح الفقه**، والميداني صاحب **مجْمع الأمثال**[٣].

جغرافية نيسابور:

قال بطليموس في كتاب **الملحمة**: مدينة نيسابور طولها خمس وثمانون درجة وعرضها تسع وثلاثون درجة خارجة من الإقليم الرابع في الإقليم الخامس طالِعُها الميزان، ولها شركة في كف الجوزاء مع الشِّعْرى العبور تحت ثلاث عشرة درجة من السرطان، ويقابلها مثلها من الجدي بيت عاقبتها مثلها من الميزان بيت حياتها، ومن

(١) معجم البلدان ٤/ ٢٦٦.

(٢) تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير ٢/ ٣٩٤.

(٣) مجلة البحوث الإسلامية، عدد ٨١ / ص٨٦٧.

هناك طالت أعمار أهلها، بيت ملكها ثلاث عشرة درجة من الحمل. وقيل: طولها ثمانون درجة ونصف وربع، وعرضها سبع وثلاثون درجة وعدها في الإقليم الرابع[(١)].

قال أحمد بن يعقوب الكاتب: وبينها وبين كل من مرو ومن هراة ومن جرجان ومن الدامغان عشر مراحل.

قال ابن حوقل: وهي مدينة مشهورة في أرض سهلة، وهي مفترشة البناء، مقدار فرسخ في فرسخ، وبها قُنيُّ ماء، وهي صحيحة الهواء. قال في **اللباب**: وهي أحسن مدن خراسان وأجمعها للخير.

ويزيدنا الإدريسي معرفة بهذا القطر فيقول: ونيسابور مدينة جليلة في مستو من الأرض وأبنيتها من طين، وهي قديمة البناء ومقدارها ثلاثة أميال في مثلها، ولها رَبَضٌ كبير عامر دائر بها ومسجد جامعها في رَبَضِها، ولها قصبة منيعة، ولها أربعة أبواب: أحدها باب رأس القنطرة، والثاني باب سكة معقل، والثالث باب القصبة، والرابع باب قنطرة درميكين، ولها نهر يشربون منه ويَسْقُون رساتيقهم. ولنيسابور حدود واسعة ورساتيق عامرة، وفيها مدن كثيرة معروفة مثل البوزجان ومالن وخايمند وسلومك وسنكان وزوزن وكندر وترشيز وخان روان وأزاذوار وخسروكرد وبهمن أباذ وإسفرايين وخوجان وريوند ونوقات وتروغوذ. ومدينة نيسابور قطب لما حولها من البلاد والأقطار[(٢)].

مدنها:

أما مدنها المشهورة فهي: أبرشهر (مدينة نيسابور)، وطوس، وبيهق، وباخرز، وأبيورد، وإسفرايين، وأرغيان، واشبنذ، وايلاق، واستوا، وبشت، وجاجرم، وخواف، وخابران، وبشتنفروش، وشاذياخ، وسمنقان، ورخ، والشامات، وزوزن،

(١) معجم البلدان ٤/ ٢٦٦.

(٢) نزهة المشتاق، ص٢٢٤.

وزام، وجوين، ونسا، وكلات، ونوقات.

الفتح الإسلامي لنيسابور:

كان المسلمون قد فتحوها في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه والأمير عبد الله بن عامر بن كُرَيز في سنة ٣١ صلحًا، وبنى بها جامعًا وقيل: إنها فتحت في أيام عمر رضي الله عنه على يد الأحنف بن قيس رضي الله عنه، وإنما انتقضت في أيام عثمان فأرسل إليها عبد الله بن عامر رضي الله عنه ففتحها ثانيةً.

ففي السنة المذكورة انتقض أهل خراسان على عثمان - رضي الله عنه- فأرسل إليهم عبد الله بن عامر عامله على البصرة في جيش كثيف اشتبك مع أهالي هذه البلاد في مرو ونيسابور ونسا وهراة وبوشَنْج وبدعيس ومرو الشاهجان وغيرها ففتحها من جديد[(١)].

فضائل نيسابور وعجائبها:

قال ياقوت: وكثيرًا ما سمعتُ أن بلاد الدنيا العظام ثلاثة: نيسابور؛ لأنها باب الشرق، ودمشق لأنها باب الغرب، والموصل لأن القاصد إلى الجهتين قلما لا يمر بها[(٢)].

وكان المأمون يقول: عين الشام دمشق، وعين الروم قسطنطينية، وعين العراق بغداد، وعين خراسان نيسابور، وعين ما وراء النهر سمرقند. وكان ابن الليث صاحب نيسابور يقول: ألا أقاتل عن بلدة حشيشها البرساس، وحجرها الفيروزج، وترابها طين الأكل الذي لا يوجد مثله في الأرض.

---

(١) تاريخ الطبري ٤/ ٣١٧، وانظر تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ١/ ٢١١.
(٢) معجم البلدان ٤/ ١٨١.

ولما دخل إليها أحمد بن طاهر قال: يا لها من بلدة جليلة، لو لم يكن لها عينان، وكان ينبغي أن تكون مياهها التي في باطن الأرض على ظاهرها، وأن تكون مسالخها التي على ظاهرها في باطنها، وأنشد:

ليس في الأرض مثل نيسابور بلد طيب ورب غفور(١)

ويقال: إن كل بلدة موسومة بسابور فهي جليلة نفيسة، كسابور من فارس وجند سابور من الأهواز، وقرى سابور من الهند، ولا كنيسابور التي هي سرة خراسان وغرتها.

وليس بخراسان مدينة أصح هواء ولا أرحب فناء ولا أشد عمارة ولا أمكن تجارة ولا أكثر سابلة ولا أغزر فائدة من نيسابور(٢).

وهواء نيسابور وسمرقند حسن يحتاج إلى الدسم، وإنما طالت أعمار أهل نيسابور من قوة الهواء. قال: وقيل لعبد الله بن طاهر: لم اخترت نيسابور على مرو؟ قال: لثلاثة أشياء؛ لأني رأيت هواءها وأهلها أوطأ والمعمرين فيها كثيرًا(٣).

ومن العجائب بنيسابور التي يرصدها المقدسي أيام أبي عبد الله الحاكم: أن فيها جبلًا ترابه أسود مثل الأنقاس به يكتبون الرسائل وما يجري مجراها ويختمون الكتب، وجبال بهيطل ونيسابور يقطعون منها الملح كما يقطع الحجر، وبه شجر له ثمر إذا شُقَّ خرج منه حيوان له أجنحة يطير، وماء مازل ومسجد رجاءٍ(٤).

---

(١) خريدة العجائب وفريدة الغرائب ص٩٧.
(٢) الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ٥٨٨.
(٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٢٢.
(٤) السابق ص١٢٢.

مكانة نيسابور في العالم الإسلامي:

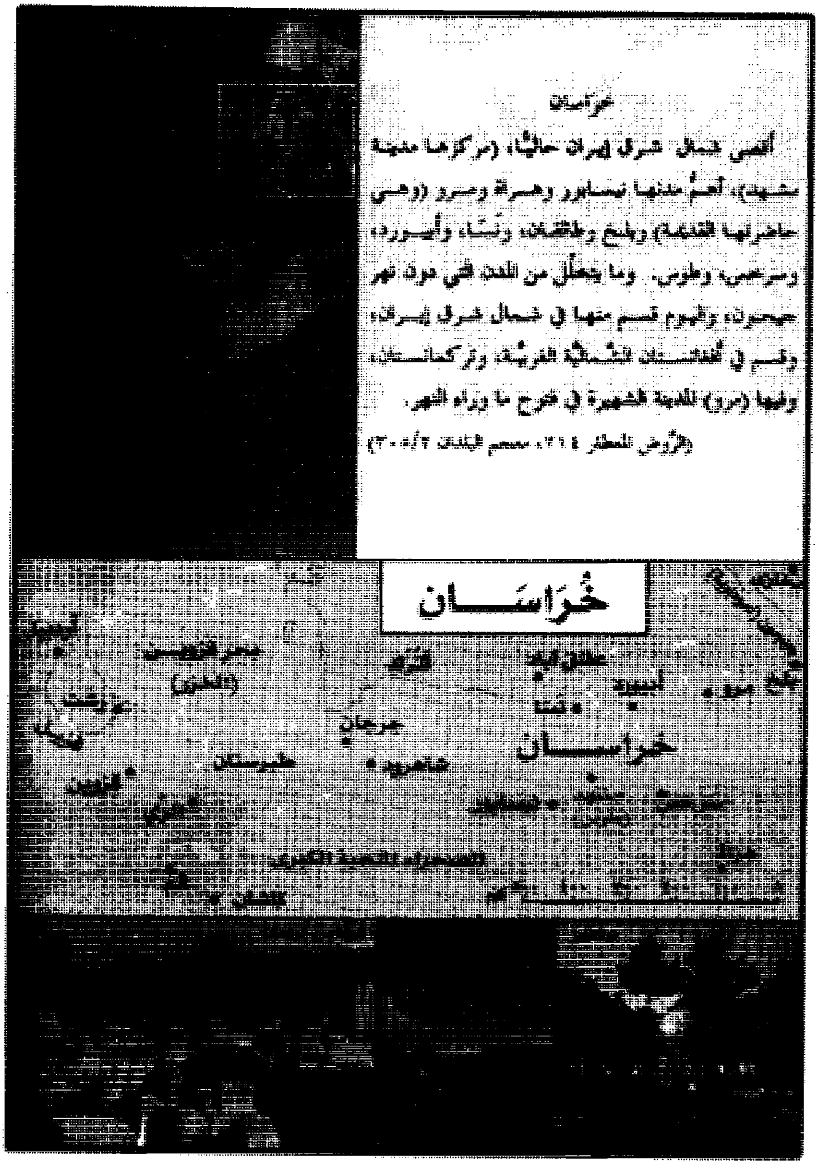
قال تاج الدين السبكي[١]: (قد كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها، ولم يكن بعد بغداد مثلها، وقد عمل لها الحافظ أبو عبد الله الحاكم تاريخًا تخضع له جهابذة الحفاظ، وهو عندي سيد التواريخ. وتاريخ الخطيب وإن كان أيضًا من محاسن الكتب الإسلامية، إلا أن صاحبه طال عليه الأمر؛ وذلك لأن بغداد وإن كانت في الوجود بعد نيسابور إلا أن علماءها أقدم؛ لأنها كانت دار علم وبيت رئاسة قبل أن ترتفع نيسابور، ثم إن الحاكم قبل الخطيب بدهر، والخطيب جاء بعده، فلم يأت إلا وقد دخل بغداد ممن لا يحصى عددًا، فاحتاج إلى نوع من الاختصار في تراجمهم. وأما الحاكم فأكثر من يذكره من شيوخه أو شيوخ شيوخه، أو ممن تقارب من دهره لتقدم الحاكم وتأخر علماء نيسابور، فلما قل العدد عنده كثر في المقال، وأطال في التراجم واستوفاها، والخطيب واضح العذر الذي أبديناه).

وهذه الكورة بلغت قمة ازدهارها في القرن الثالث الهجري، وقد ورد ذكرها في المصادر بأسماء مختلفة على نحو ما قدمنا، منها (أبرشهر) التي وردت في شعر أبي تمام؛ حيث قال[٢]:

أَيَا سَهَرِي بَلَيْلَةِ أَبْرَشَهْرٍ ... ذَمَمْتَ إِلَيَّ يَوْمًا فِي سِوَاهَا
شَكَرْتُكِ لَيْلَةً حَسُنَتْ وَطَابَتْ ... أَقَامَ سُرُورهَا ومَضَى كَراهَا
إِذَا وَهَدَاتُ أَرْضٍ كَانَ فِيهَا ... رِضَاكِ فَلَا تَحِنَّ إِلَى رُبَاهَا

وقد أخرجت نيسابور العديد من العلماء الذين كانت لهم جهود كبيرة في انتعاش الحركة العلمية في العالم الإسلامي، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن الحياة العلمية والثقافية بها بإذن الله.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٧٣.
(٢) أخبار أبي تمام للصولي، ص ١٥٢.



نقلًا عن كتاب أطلس الحديث النبوي للدكتور شوقي أبو خليل ص١٦٠

* * *

المبحث الثاني

الحياة السياسية لنيسابور في عصر الحاكم

الحديث عن الوضع السياسي في عصر الحاكم لهذا البلد يعني الحديث عن مطالع القرن الرابع، والربع الأول من القرن الخامس الهجريين، وتندرج هذه الحقبة من الزمن تحت الخلافة العباسية وبالتحديد العصر العباسي الثاني الذي تؤرّخ بداياته بصعود نفوذ الأتراك سنة ٢٣٢هـ، ففي هذا التوقيت ازداد اعتماد الدولة العباسية على عناصر الفرس والأتراك في إدارة شئون الدولة وإيثارهم بالمناصب المدنية والعسكرية على العرب(١).

وقد عاش أبو عبد الله الحاكم جزءًا من حياته فيما عرف تاريخيًّا بعصر «إمرة الأمراء» والذي امتد من ٣٢٤ - ٣٣٤هـ / ٩٣٩ - ٩٤٨م، حيث كانت بلاد فارس وما جاورها بيئة صالحة لنمو كثير من العناصر التي ناوأت الخلافة العباسية، فقد قامت هذه البلاد في عدة دول؛ كالطاهرية والصفارية والسامانية، كما قامت دول أسسها رجال من الديالمة من أمثال ماكان بن كالي، ومرداويج بن زيار وأخيه وشمكير، ثم قامت دولة بني بويه الذين استولوا على بغداد سنة ٣٣٤ هـ، ثم السلاجقة الذي وضعوا الخلافة العباسية تحت حمايتهم واستبدوا بالسلطة دون

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٣/ ٧.

الخلافة حتى انتهى الأمر بسقوط بغداد عام ٦٥٦ هـ[١].

وقد كانت هذه الدويلات شبه مستقلة عن الخلافة العباسية، وقد تعاقب على بلاد خراسان وما يتبعها من قواعد عدة دول، نوجز الحديث عنها فيما يلي:

١- الدولة الصفارية (٢٥٤ - ٢٩٠هـ/ ٨٦٧ - ٩٠٣م)[٢]:

تأسست على يدي يعقوب بن الليث الصفار الذي أغار على بلاد الدولة الطاهرية في خراسان والتي أسسها طاهر بن الحسين في عهد الخليفة المأمون (٢٠٥هـ). وقد استقل بنو طاهر بحكم هذه البلاد ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يعترفون بسلطان الخليفة العباسي، واشتد نفوذهم إلى حدود بلاد الهند، ونقلوا قاعدتهم إلى نيسابور، مسقط رأس الحاكم، وبقي نفوذهم حتى سنة ٢٥٩هـ.

ولما مات يعقوب خلفه أخوه عمرو بن الليث الصفار (٢٦٥هـ/ ٢٨٧هـ) على خراسان وفارس وأصبهان وسجستان والسِّنْد وكرمان، وقد أحسن عمرو هذا السياسة والتدابير، إلا أن العلاقة لم تلبث أن ساءت بين الدولة الصفارية والخليفة العباسي الذي خلعه في محفل الحاج ولعنه، مما كان إيذانًا بزوال ملك الدولة الصفارية من تلك البلاد حتى تمكن البيت الساماني من الاستيلاء على تلك البلاد.

٢- الدولة السامانية (٢٦١ - ٣٨٩ هـ/ ٨٧٤ - ٩٩٩م):

نال السامانيون حظوة كبيرة عند الخليفة المأمون، فولاهم بلاد ما وراء النهر ورفع من شأنهم، وقد تعاقب من البيت الساماني على الحكم في تلك البلاد في هذه الحقبة، إسماعيل بن أحمد الساماني (٢٧٩ هـ - ٢٩٥هـ)، وخلفه أحمد بن

(١) السابق ٣/ ٣٢.

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣/ ٢٨٦.

إسماعيل وابنه نصر (٢٩٥هـ - ٣٣١)، وذكر المقريزي أن نصر بن أحمد الساماني أمير خراسان، بعث إلى عبيد الله المهدي بكتاب يعترف فيه بسلطته الروحية[١].

تولى الحكم بعده ابنه نوح بن نصر الساماني (٣٣١هـ - ٣٤٣هـ):

وقد استهل إمارته بالعفو عن الأمراء، ممن كان يحقد عليهم أيام أبيه وذلك لتأليف القلوب حوله، وليأمن من خروجهم عليه، وبدأ الصراع بين السامانيين، وبني بُوَيه في أيام نوح بن نصر، وتفاقم النزاع بينهما وانتهى بهزيمة جيوش نوح بسبب انضمام جنده إلى البويهيين، ولكن نوحًا أعد العدة وعاد من جديد لمحاربة ركن الدولة والاستيلاء على الري، وبالفعل تمكنت جيوشه من الاستيلاء عليها وعلى بلاد الجبل في رمضان سنة ٣٣٣هـ.

وقد كاتب الجندُ عمَّ نوح إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل، الذي انضم للحمدانيين وطلبوا منه الحضور لمبايعته، فلبى دعوتهم واستولى على نيسابور وبلدان أخرى.

ثم تولى الأمر عبد الملك ومنصور ابنا نوح (٣٤٢ هـ - ٣٦٦هـ)، ثم نوح الثاني بن منصور (٣٦٦هـ - ٣٨٧هـ) الذي تعرضت الدولة السامانية في عهده للزوال؛ حيث ثار عليه اثنان من أكبر قواد السامانيين، مما آذن بزوالها على أيدي الغزنويين وخانات تركستان.

ولأمراء السامانيين فضل كبير ومشهور في تشجيع العلم والأدب على نحو ما سنشير إليه عند الحديث عن الحياة العلمية والثقافية.

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٣/ ٨٤.

٣- الدولة الغزنوية (٣٥١ - ٥٨٢ هـ / ٩٦٢ - ١١٣٦م):

تولت الدولة الغزنوية مقاليد الحكم في البلاد على يد سبكتكين (٣٦٦هـ-٣٨٧هـ) مؤسس هذه الدولة والذي امتد سلطانه؛ حيث أسس دولة حاضرتها بشاور، وفي فارس باستيلائه على خراسان.

وقد عهد سبكتكين بالحكم إلى يمين الدولة الغزنوي (٣٨٨ هـ - ٤٢١هـ) وهو آخر من عاصره أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ذلك الرجل الذي يظهر من خلال ترجمته أنه كان له مشاركة في الأحداث السياسية والاجتماعية، فقد تقلَّد القضاء بنيسابور في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، في أيام الدولة السامانية ووزراء أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتيبي، وقُلد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع، كما لعب دورًا كبيرًا في السفارة والوساطة بين البيت الساماني وملوك بني بويه أثناء الصراع بينهما[1].

وقد كان لأبي عبد الله الحاكم صلة بهذه الأحداث السياسية كما سيأتي في التعريف به.

* * *

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨١.

المبحث الثالث

الحياة الاجتماعية لنيسابور في عصر الحاكم

المقصود بالحالة الاجتماعية في بلد من البلدان هو ذكر طبقات المجتمع في هذا البلد، وعلاقة كل من هذه الطبقات بعضها ببعض، ثم بحث نظام الأسرة وحياة أفرادها، ووصف بلاط الخلفاء، ومجالس أهل البلد والأعياد والمواسم، وعادات الناس، وما إلى ذلك من مظاهر المجتمع(١).

وقد تعرض بعض المؤلفين لبعض من هذا عند الحديث عن الحياة الاجتماعية لمدينة نيسابور في ذلك الوقت، ومنهم المقدسي حيث قال: وبنيسابور رسوم حسنة:

- منها مجلس المظالم في كل يوم أحد وأربعاء بحضرة صاحب الجيش، أو وزيره، فكل من رفع قصة قدم إليه فأنصفه، وحوله القاضي والرئيس والعلماء والأشراف.
- ومجلس الحكم كل اثنين وخميس بمسجد رجاء لا ترى في الإسلام مثله.
- ولوجوه البلد بالغدوات مجالس على أيام الجمعة يجتمع فيها القراء

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٣/ ٤٣٠.

يقرءون إلى ضحى. وهم على ثلاثة أوجه، أما الفقهاء والكبراء فيتطيلسون ولا يتحنكون إلا من يستحمق، ولهم لبسة يتفردون بها في الشتاء، يلبس أحدهم ويجعل الطيلسان فوق العمائم، ثم يلبس من فوق ذلك دراعة ويرخي ما فوق العمامة على طرف الدراعة من خلف، ورأيت جماعةً بطوس وأبيورد وهراة يفعلون ذلك، وأهل سجستان يكورون العمائم مثل التيجان، ولا يتطيلس بما وراء النهر إلا كبير، إنما هي الأقبية المفتوحة، وبمرو أنصاف العلماء يجعلون الطيالسة على أحد أكتافهم مجتمعة، فإذا أرادوا أن يرفعوا فقيهًا أمروه بالتطيلس[١].

وأما عن أهلها فعيشهم في يسر ورغد؛ فنيسابور يقال لها: دمشق الصغيرة، لكثرة فواكهها وبساتينها ومياهها وحسنها. وتخترقها أربعة من الأنهار، وهذه الأنهار جعلت أهلها يشتغلون بالزراعة. قال الحميري: ولها نهر يشربون منه ويسقون رساتيقهم العامرة[٢].

وأسواقها حسنة متسعة، ومسجدها بديع، وهو في وسط السوق، ويليه أربع من المدارس يجري بها الماء الغزير، وفيها من الطلبة خلق كثير، يقرءون القرآن والفقه. وهي من حسان مدارس تلك البلاد[٣].

يقول الحميري: وجامعها بموضع يعرف بالعسكر، ودار الإمارة بمكان يعرف بميدان الحسين، وبين المسجد الجامع ودار الإمارة ربع فرسخ، ودار الإمارة من بناء عمرو بن الليث، وأسواقها خارجة عن المدينة في الربض، ومعظمها سوقان: المربعة الكبيرة والمربعة الصغيرة، فإذا أخذت من المربعة نحو المغرب فالسوق

---

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص١٢٠.

(٢) الروض المعطار في خبر الأقطار ص٥٨٨.

(٣) رحلة ابن بطوطة ص١٩٢.

ممتدة إلى مقابر الحسن، وفي خلال هذه الأسواق خانات يسكنها التجار للبيع فيها، يضاهي كل فندق منها سوقًا من أسواق بعض البلدان. وليس بخراسان مدينة أصح هواء ولا أرحب فناء ولا أشد عمارة ولا أمكن تجارة ولا أكثر سابلة ولا أغزر فائدة من نيسابور، ويرتفع منها من أصناف البز وفاخر الثياب القطن والقز ما يعم البلاد وتؤثره الملوك ويتنافس فيه الرؤساء، ولها حدود واسعة ورساتيق عامرة ومدن معروفة. وكانت دار الإمارة في القديم بخراسان مرو وبلخ إلى أيام الطاهرية فإنهم نقلوها إلى نيسابور فعمرت وعظمت أحوالها وشُهر بالعلم رجالها(١).

وأما عن علاقات الناس بعضهم ببعض، فالود والتعاون بينهم في شئونهم، ويذكر الإمام البيهقي(٢) ما يدل على هذا التعاون في حكاية حدثت مع الحاكم نفسه، حيث يقول: قرح وجه شيخنا الحاكم، وعالجه بأنواع المعالجة، فلم يذهب، وبقي فيه قريبًا من سنة، فسأل الأستاذَ الإمامَ أبا عثمان الصابوني أن يدعو له في مجلسه يوم الجمعة، فدعا له، وأكثر الناس في التأمين، فلما كانت الجمعة الأخرى ألقت امرأة في المجلس رقعة بأنها عادت إلى بيتها واجتهدت في الدعاء للحاكم أبي عبد الله تلك الليلة، فرأت في منامها رسول الله ﷺ كأنه يقول لها: (قولوا لأبي عبد الله: يوسع الماء على المسلمين).

قال البيهقي: فجئت بالرقعة إلى الحاكم أبي عبد الله، فأمر بسقاية الماء فبنيت على باب داره، وحين فرغوا من البناء أمر بصب الماء فيها، وطرح الجَمَد(٣) في الماء، وأخذ الناس في الشرب، فما مرَّ عليه أسبوع حتى ظهر الشفاء، وزالت تلك القُرح، وعاد وجهه إلى أحسن ما كان، وعاش بعد ذلك سنين.

(١) الروض المعطار في خبر الأقطار ص٥٨٨. (٢) شعب الإيمان ٥/ ٧٠.

(٣) أي الثلج.

وأما عن لغة هؤلاء القوم في تلك المدينة ففصيح مفهوم، غير أنهم يكسرون أوائل الكلم ويزيدون الياء مثل: بيكو وبيشو، ويزيدون السين بلا فائدة، مثل: بخردستي وبكفتستي وبخفتستي، وما يجري مجراها وفيه رخاوة ولجاج[1].

* * *

(١) أحسن التقاسيم ص١٢٣.

المبحث الرابع

الحياة العلمية والثقافية لنيسابور في عصر الحاكم

انتشرت العلوم الإسلامية في تلك الفترة انتشارًا يدعو إلى الإعجاب، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل، أهمها تشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء لرجال العلم وأهل الأدب، أضف إلى ذلك اتساع رقعة العمران، وتطور أفق الفكر الإسلامي بارتحال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

كما كان لاستقلال كثير من الدول عن الخلافة العباسية أثره في تطوير الثقافة وإعطائه سمات تتوافق مع ما بلغته هذه البلاد في ذلك العصر من تقدم في مختلف الميادين، فقد نشطت الحركات الفكرية واحتاجت هذه الدول من يتولى إذاعة ما أنتجته من ثقافة وقدمته من علوم، ومن ثَمَّ زخر بلاط الأمراء بالعلماء والشعراء وأهل الأدب.

وقد رأينا أثر هذه النهضة وصداها في بلاط السامانيين والغزنويين والبويهيين والحمدانيين في الشرق، وفي بلاط الطولونيين والإخشيديين والفاطميين في مصر، وبلاط الأمويين في الأندلس.

كما كان لظهور الفرق السياسية والدينية والتي اتخذت من العلم وسيلة لتحقيق

مآربها أثر في انتشار الجدال والنقاش بينهم وبين علماء السنة في ذلك الوقت، وكان له بدوره أثر في النهضة العلمية في القرن الرابع الهجري على الرغم مما انتاب العالم الإسلامي من تفكك وما أصاب الخلافة العباسية من ضعف ووهن.

وقد كان ثمة مراكز علمية قريبة من الحاكم النيسابوري، تلك المراكز التي جذبت إليها أرباب الأدب وأصحاب الفكر، ومن هذه المراكز التي كانت قريبة من الحاكم:

- البلاط الساماني في بخارى، والذي وصفه الثعالبي بقوله: «كانت بخارى في الدولة السامانية مثابة المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان، ومطلع نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر، فحدثني أبو جعفر محمد بن موسى الموسوي قال: اتخذ والدي أبو الحسن دعوة ببخارى في أيام الأمير السعيد، جمع فيها أفاضل غربائها كأبي الحسن اللحام، وأبي محمد بن مطران، وأبي جعفر بن العباس بن الحسن، وأبي محمد ابن أبي الثياب، وأبي النصر الهرثمي، وأبي نصر الظريفي، ورجاء بن الوليد الأصبهاني، وعلي بن هارون الشيباني، وأبي إسحاق الفارسي، وأبي القاسم الدينوري، وأبي علي الزوزني، ومن ينخرط في سلكهم، فلما استقر بهم مجلس الأنس، أقبل بعضهم على بعض يتجاذبون أهداب المذاكرة، ويتهادون رياحين المحاضرة، ويقتفون نوافذ الأدب، ويتساقطون عقود الدر، وينفثون في عقد السحر، فقال لي أبي: يا بني، هذا يوم مشهود مشهور، فاجعله تاريخًا لاجتماع أعلام الفضل وأفراد الوقت، واذكره بعدي في أعياد الدهر، وأعيان العمر، فما أراك ترى على السنين أمثال هؤلاء مجتمعين»[(١)].

---

(١) يتيمة الدهر ٢/ ٨.

- بلاط شمس المعالي قابوس بن وشمكير: الذي وصفه الثعالبي أيضًا بقوله: «خاتم الملوك، وغرة الزمان، وينبوع العدل والإحسان، ومن جمع الله له إلى عزة الملك بسطة العلم، وإلى فصل الحكمة نفاذ الحكم»(١).

إلى غير ذلك من المراكز العلمية المنتشرة في أرجاء الدولة الإسلامية.

نيسابور حاضرة العلم:

أصبحت نيسابور من المراكز العلمية في العهد الغزنوي ببناء المدارس المتعددة فيها، وذلك لازدهارها الاقتصادي الذي تمتعت به في العهد الساماني، وقد تبوأت في القرن الرابع الهجري -الذي عاش فيه الحاكم- مكانة مرموقة بين بلدان العالم الإسلامي، حيث انتشرت فيها المدارس العلمية، بل أوّل من حُفظ عنهم أنهم بنوا مدارس في الإسلام هم أهل نيسابور، فبنيت بها المدرسة البيهقية، وبنى بها أيضًا الأمير نصر بن سبكتكين مدرسة، وبنى بها أخو السلطان محمود بن سبكتكين مدرسة، وبنى بها أيضًا المدرسة السعيدية، وبنى بها أيضًا مدرسة رابعة(٢).

وقد خرج من نيسابور جماعة من أكابر الفضلاء، ولو لم يكن إلا الإمام مسلم ابن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح لكفاهم فضلًا وشرفًا، ويقال أيضًا: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى بن يحيى النيسابوري(٣).

وقد علا نجم هذه المدينة، وانتشر صيتها، وامتلأت بالعلماء والمحدثين، ورحل إليها العلماء ينهلون من معين علمائها، حتى إن البخاري نفسه رحل إليها

---

(١) يتيمة الدهر ١/ ٤٩٤.

(٢) المواعظ والاعتبار ٣/ ١٠٩.

(٣) الروض المعطار في خبر الأقطار ص٥٨٨.

ليطلب العلم ثمة.

وقد ساعد على علو مكانتها أمران:

الأول: تشجيع الأمراء السامانيين الذين حكموا نيسابور حقبة طويلة من هذا القرن، وتشجيعهم للعلم، على نحو ما أشرنا.

الثاني: انتشار المدارس العلمية كما تقدم؛ كما انتشرت أيضًا المدارس الحديثية؛ مثل مدرسة ابن فورك، ومدرسة أبي إسحاق الإسفراييني، ومدرسة أبي إسحاق الصبغي شيخ الحاكم، وغيرها.

وحُق للتاج السبكي أن يقول: كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها، لم يكن بعد بغداد مثلها[(١)]. «وكيف لا تكون بهذه المنزلة الشامخة، وقد ساهم وساعد وشجع في تأسيسها وبنائها الصحيح، العلماء والأمراء السامانيون الذين حكموها حقبة طويلة من الزمن، وانتشرت فيها المدارس الحديثية؛ كمدرسة ابن فورك، ومدرسة أبي إسحاق الإسفراييني، ومدرسة أبي إسحاق الصبغي، وكلهم من شيوخه، بل كان من المقربين لديهم وممن له اختصاص بهم، فساعده هذا كله في تكوينه العلمي وتضلعه الحديثي، إضافة إلى ما أكرمه الله به من صلاح أسرته وأهل بيته الذين ترعرع ونشأ منذ نعومة أظفاره بين أوساطهم وهم يوجهونه إلى العلم»[(٢)].

ولذلك قصدها أئمة الحديث في ذلك الوقت للإملاء والتحديث، فقد رحل إليها الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤)، ودخلها سنة ٣٣٤، وأملى بها وحدث.

وقد نسب إلى هذه المدينة كثير من العلماء في شتى المجالات العلمية؛ فمنهم الشيخ أبو منصور عبد الملك الثعالبي صاحب كتاب **يتيمة الدهر**، وأبو الفضل

(١) طبقات السبكي ١/ ٣٢٤.

(٢) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٣٤، ٣٥.

الميكالي، وأبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، وغياث الدين أبو الفتح عمر الخيام، وأبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (نسبة إلى ميدان زياد وهو محلة بنيسابور)، صاحب كتاب **مجمع الأمثال**، ومسلم بن الحجاج صاحب **المسند الصحيح**، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وأبو عبد الله بن أحمد بن نصر النيسابوري، وأبو بكر البيهقي النيسابوري صاحب كتاب **السنن** وغيره، وكتاب **المبسوط** في الفقه الشافعي، وأبو سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري، صاحب كتاب **الإنصاف في مسائل الخلاف**، وأسد بن الفرات الفقيه الكبير والقائد العظيم الذي فتح جزيرة صقلية، والذي استشهد سنة ٢١٢هـ، في حصار مدينة (سرقوسة)(١).

وقد كان أبو عبد الله الحاكم من تلك الكوكبة المشرقة التي خرجت من هذا البلد الطيب، كما سيأتي في سيرته العلمية إن شاء الله.

* * *

(١) تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير٢/ ٣٩٤.

الفصل الثاني

التعريف بالإمام الحاكم

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: سيرته الشخصية والأسرية.

المبحث الثاني: صفاته وسماته الخُلُقية.

المبحث الثالث: حياته العلمية.

المبحث الرابع: مذهبه الفقهي والعقائدي.

المبحث الخامس: مكانته وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: مكانته السياسية ومناصبه في الدولة.

المبحث الأول

سيرته الشخصية والأسرية

اسمه ونسبه وكنيته[1]:

هو الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُويَه[2] بن نعيم بن الحكم، الضبي[3]، الطهماني[4]، النيسابوري، الشافعي، الأشعري،

---

(١) يمكن الرجوع إلى ترجمته في: تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، تبيين كذب المفتري ٢٧٧، المنتظم لابن الجوزي ١٥/ ١٠٩، وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، المختصر في أخبار البشر ٢/ ١٥١، وطبقات الشافعية للإسنوي ١/ ١٩٥، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨، العبر ٣/ ٩١، دول الإسلام ٢٤٣، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٤٠١ - ٤١٠)، ص ١٢٢، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠، مرآة الجنان ٣/ ١٤، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤/ ١٥٥، البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٣٥٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٤، الوفيات لابن قنفذ ٢٢٩، لسان الميزان ٥/ ٢٦٣، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٨، شذرات الذهب ٣/ ١٧٦، كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢، هدية العارفين ٢/ ٥٩، الرسالة المستطرفة ٢١، الأعلام ٦/ ٢٢٧، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٣٨، تاريخ التراث العربي ١/ ٣٦٧.

(٢) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة. انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٨١.

(٣) نسبة إلى جد جدته، وهو عيسى بن عبد الرحمن الضبي. انظر: المنتخب من السياق ص١٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٩، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٣.

(٤) نسبة إلى إبراهيم بن طهمان، فإن عيسى بن عبد الرحمن الضبي أمه هي: منوية بنت إبراهيم=

المعروف بابن البيِّع[١].

لقبه:

لقب - رحمه الله - بالحاكم؛ لتوليه القضاء بنيسابور سنة ٣٥٩هـ[٢]. فالحاكم من ألقاب القضاة. قال أبو جعفر النحاس في صناعة الكتاب: وأصله من الحكمة بفتح الكاف، وهي حديدة مستديرةٌ في اللجام تمنع الدابة من الجري والشباب، سمي بذلك لأنه يرد الناس عن الظلم[٣].

وإما أنها رتبة له في العلم بالحديث، وهذه الرتبة هي الثانية التي تلي أمير المؤمنين في الحديث. قال الشيخ محمد بن حبيب الشنقيطي[٤]:

وَمَنْ أَحَاطَ بِجَمِيعِ السُّنَّهْ فَحَاكِمٌ أَعْظِمْ بِهَا مِنْ مِنَّهْ[٥]

= ابن طهمان. انظر: المنتخب من السياق ص١٦، والأنساب ٤/ ٨٨، واللباب ٢/ ٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٩، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٣.

(١) البيع: بفتح الباء الموحدة، وكسر الياء المشددة آخر الحروف، وفي آخرها العين المهملة: هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة. الأنساب ١/ ٤٣٢.

(٢) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨١.

(٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٦/ ١٢.

(٤) هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث، ص ٤٠.

(٥) ذهب الشيخ عبد الله الغماري إلى القطع بأن الحاكم ليس من ألقاب المحدثين، وتابعه الشيخ الفاضل عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي ص٢٩. كما ذكر الشيخ عبد الفتاح حفظه الله في تعليقه على (الموقظة) للذهبي ص٧٤: فائدة: لقب الحاكم عند كل منهما لتوليه القضاء، وليس لما زعمه بعض المتأخرين: لحفظه ألف ألف حديث أو إحاطته بالسنة. فالحاكم الكبير- أبو أحمد محمد بن أحمد صاحب (الأسماء والكنى) - تولى قضاء الشاش وطوس، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري صاحب (المستدرك)- تولى القضاء في نيسابور. قال ابن خلكان في (الوفيات) ١/ ٤٨٥ ترجمته: وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء. اهـ. كلام الشيخ عبد الفتاح.

ولُقِّب أيضًا بالحافظ لقوة حفظه - رحمه الله - ولذلك إذا قال البيهقي: حدثنا أبو عبد الله الحافظ. فإنه يعني شيخه الحاكم[١].

مولده:

أما عن مولده: فقد ولد صبيحة يوم الاثنين[٢] ثالث ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، بنيسابور[٣].

وفاته:

كان موته فجأة؛ حيث دخل - رحمه الله - الحمّام، فاغتسل وخرج، وقال: آه. وقُبضتْ روحه وهو مُتَّزِرٌ لم يَلبس قميصَه بعد[٤].

ويكاد يكون الإجماع منعقدًا في مصادر ترجمته على أنه توفي - رحمه الله- يوم الأربعاء[٥] الثالث[٦] من صفر سنة خمس وأربعمائة[٧] عن أربع وثمانين سنة، إلا أن الخليلي ذكر أن وفاته كانت سنة ثلاث وأربعمائة[٨]. وقد ردَّ التاج السبكي هذا القول ووهّم صاحبه، فقال: وثبتت وفاته سنة خمس وأربعمائة، ووهم من قال: سنة ثلاث وأربعمائة رحمه الله[٧].

---

(١) د.سعد بن عبد الله الحميد: مناهج المحدثين، ص٩٣.

(٢) تبيين كذب المفتري ص٢٢٧.

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٥٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٣.

(٥) وقيل: الثلاثاء.

(٦) وقيل: الثامن.

(٧) طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٦١.

(٨) الإرشاد ٣/ ٨٥٢.

كما أن بروكلمان وتلميذه فؤاد سزكين ذكرا أن وفاته كانت سنة ٤٠٤هـ[١] ولا مستند لهذا القول، والراجح القول بأن وفاته سنة ٤٠٥ هـ فهو القول المؤيّد في مواضع تراجمه والمجمع عليه.

وقد دفن - رحمه الله - بعد العصر، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري، وكان ذلك ببلدته ومسقط رأسه نيسابور[٢].

وقد رُئيت له منامات حسنة - رحمه الله - فلقد رآه الحسن بن أشعث القرشي في المنام على فرس في هيئة حسنة وهو يقول: النجاة، فقال له: أيها الحاكم! في ماذا؟ قال: في كتبة الحديث[٣].

أسرته وأقاربه:

كان أبو عبد الله الحاكم من المحظوظين تاريخيًّا؛ حيث حفظ لنا التاريخ شيئًا عن بعض أفراد أسرته مما قد نفتقده عند الحديث عن بعض العلماء مِمن هم في قامة الحاكم العلمية أو أعلى، فمما جاد به التاريخ من معلومات عن بعض أقاربه ما يلي:

والده[٤]:

كان أبوه رجلًا صالحًا، من طلبة العلم، وكان مؤذنًا مشهورًا في نيسابور، حتى لقبه ابنه الحاكم في **تاريخه** بالمؤذن[٥]، حيث أذن طيلة ستين سنة[٦]، وقد غزا

(١) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي ١/ ٣٦٧.
(٢) طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٦١.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٣، وطبقات السبكي ٤/ ١٦١.
(٤) له ترجمة في: المنتظم لابن الجوزي ١٤/ ٧٣، وتاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٣٣١ - ٣٤٠)، ص ١١٤، والبداية والنهاية ١٥/ ١٩٨.
(٥) مختصر تاريخ نيسابور، ص ٩١.
(٦) وقيل: ثلاث وستين سنة.

- رحمه الله - إثنتين وعشرين غزوة، وكان - مع اشتغاله بالتأذين - له مشاركة في طلب العلوم؛ حيث أنفق على العلماء مائة ألف.

وقد كان - رحمه الله - عابدًا صالحًا يقوم الليل كثيرًا وما تركه[١]، كما كان كثير الصدقة، وقد أدرك جمعًا من المحدِّثين وأهل العلم؛ منهم: عبد الله بن أحمد ابن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وروى عن ابن خزيمة وغيره[٢]، وقد توفي - رحمه الله - عن ثلاث وتسعين، سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة[٣]. أي: كان الحاكم وقتذاك قد بلغ ستة عشر عامًا.

وقد روى أبو عبد الله الحاكم عنه[٤]، وإن لم تقع روايته عنه في **المستدرك**، كما ترجمه في **تاريخه** في عداد شيوخه الذين سمع منهم[٥].

ونذكر في هذا الصدد ما يدل على معرفة والده بالعلماء، فقد استعان أبو عبد الله الحاكم بأبيه في السماع، حيث ذكر أن أبا الطيب الصعلوكي أمسك عن الرواية والتحديث بعد أن طعن في السن، وقد ألح عليه الحاكم غير مرة في أن يحدّثه وهو يرفض لدرجة أن الحاكم قد بكى بين يديه رغبةً منه في التحديث، لكنه أبى أشد الإباء، وقد كان الصعلوكي هذا صديقًا لوالده، فاستغل الحاكم هذه الصداقة في التأثير على الصعلوكي أن يحدثه، وبالفعل استجاب الصعلوكي لتلك الوساطة العلمية فحدّث الحاكم، ويذكر الحاكم أنه قصده ثانية فأبدى له الصعلوكي أنه يستحيي من أبيه، وليس له رغبة في التحديث[٦].

---

(١) تاريخ الإسلام ٦/ ٥٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.
(٣) البداية والنهاية ١٥/ ١٩٧.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.
(٥) مختصر تاريخ نيسابور، ص ٩١.
(٦) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٤.

إخوته:

من بين سطور التراجم نستلهم أن للحاكم أخًا ينتسب إلى العلم والدين؛ قال الحاكم في تاريخه: الحصيري[1] ركن من أركان الحديث في الحفظ، والإتقان، والورع. سمع منه أخي محمد الكثير، وهو جده[2].

ولعل قول الحاكم: وهو جده. تعني أن محمدًا هذا أخوه لأبيه، وليس من أمٍّ واحدة، فيكون الحصيري جد محمد لأمه، كما يبدو أنه أكبر من الحاكم، ففي ترجمة أخرى لابن أخيه محمد هذا، قال عنه الحاكم: سمع الكثير قبلي، وكان أكبر مني بخمس عشرة سنة[3].

فإذا كان ابن أخيه أكبر منه بخمس عشرة سنة، فيكون أخوه بالضرورة أكبر منه، كما نستنتج أيضًا أن أمّ الحاكم لم تكن هي الزوجة الأولى في حياة أبيه.

خاله:

سجل التاريخ اسم خال للحاكم هو محمد بن علي بن محمد بن نصرويه، أبو علي النصروي المؤذن النيسابوري، كان شيخًا صالحًا سديد السيرة[4]. وقد كان هذا الرجل من العباد الصالحين القاعدين عن السوق والتصرف القائمين بميراث الآباء، حج وغزا وأنفق على العلماء الفاضل من قوته، وأذن نيفًا وخمسين سنة محتسبًا، وتوفي في شعبان سنة تسع وسبعين وثلاثمائة وهو ابن مائة وثلاث سنين[5].

(١) الحافظ الحجة القدوة، أبو محمد، جعفر بن أحمد بن نصر النيسابوري المعروف بالحصيري. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢١٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢١٨.

(٣) تاريخ الإسلام ٢٧/ ٢٧٥.

(٤) الأنساب ٥/ ٤٩٤.

(٥) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٢/ ١١٦٦.

ابن خاله:

وتحتفظ لنا ذاكرة التاريخ بشخصية أخرى تَمتُّ إلى العلم بسبب وثيق، ابن خال المصنف أبو سعد محمد بن عبد الله بن حمشاذ الحاسب من أهل نيسابور، كان عارفًا بالحساب رحل إلى العراق والحجاز وبلاد ما وراء النهر، سمع بنيسابور أبا الطاهر محمد بن الحسن المحمد آباذي، وببغداد أبا علي إسماعيل بن محمد الصفار، وبمكة أبا سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي، وبهراة الباشاني، وببلخ أبا طهير الكبير، وبسمرقند أبا جعفر الجمال البغدادي، سمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وذكره في التاريخ فقال: أبو سعد الحاسب وهو ابن خالي، وكان أبوه من أعيان المشايخ والتجار بنيسابور، طلب أبو سعد معنا الحديث في صباه من سنة ثلاثين وثلاثمائة إلى سنة سبع وأربعين، ثم أقام ببلخ وسمرقند[١].

ابن خال أمه:

قال عنه الحاكم: كان لنا به اختصاص القرابة، فكان ابن خال أمي، وكتبت عنه بنيسابور غير مرة، ثم كتبنا عنه بمرو[٢].

ويبدو أنه كان من الأعيان حيث رشح للوزارة كثيرًا، ولكنه كان يرفض هذا المنصب. وهو من العلماء المحبين للأدب، كما ذكر الحاكم في **تاريخه**[٣].

هكذا كانت أسرة الحاكم أسرة تمت إلى العلم والعلماء، مما مهدت الطريق للحاكم كي يحتل مكانة عالية بين علماء المسلمين، ويذيع صيته في الأرجاء.

* * *

(١) الأنساب ٢/ ١٥٣.

(٢) الروض الباسم ١/ ٣٣.

(٣) السابق: نفس الموضع.

المبحث الثاني

صفاته وسماته الخُلقية

على قلة ما ورد في هذا الجانب مما يفصح عن الناحية الخُلُقية للحاكم، إلا أننا نستطيع من خلال ما ورد بين السطور أن نحدد أبرز المعالم الخلقية والصفات النفسية التي كان يتحلى بها المصنف رحمه الله.

ويمدنا الحافظ ابن كثير بما كان يتحلى به الحاكم من خلق حسن وسلوك قويم فيقول: «كان من أهل العلم والحفظ والأمانة والديانة والصيانة والضبط والثقة والتحرز والورع رحمه الله[١]. وقديمًا أقر الخطيب البغدادي بأنه من أهل الفضل»[٢].

وقد وفقنا الله تعالى لاستخراج سمات جليلة من **المستدرك** طالما تحلى بها العلماء الصادقون، وهي الشعور بآلام الناس ومحاولة التخفيف عليهم؛ لأن الأخوة الحقة هي التي تدفع الإنسان دفعًا لكشف ضوائق إخوانه، وقد حاول أبو عبد الله الحاكم أن يزيل الغمة بمحاربة الاستغلال الذي يفرضه البعض ممن منحهم الله نعمًا لم يحسنوا استغلالها، وبدلًا من أن توجه هذه النعم لتيسير الحياة على المسلمين احتكروها لأنفسهم واستغلوا حوائج الناس، يتضح ذلك في كتاب البيوع حين ذكر

---

(١) البداية والنهاية ١٥/ ٥٦١.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣.

ستة أحاديث ليست على شرط الكتاب، وإنما كان موضوعها زاجرًا لهؤلاء عما هم فيه، يقول: «وقد روي في الزجر عن احتكار الطعام والتقاعد عن مواساة المسلمين في الضيق لأخبار[1] لا بد من ذكرها في هذا الموضع لما دُفع المسلمون إليه في الوقت»[2].

وأورد في هذا الصدد ستة أحاديث مخالفًا شرط الكتاب لا لشيء إلا لزجر هؤلاء المعتدين الذين احتكروا السلع مضيقين بذلك على إخوانهم من المسلمين، فمن الأحاديث التي ذكرها:

١- «**المحتكر ملعون**»[3].

٢- «**من احتكر طعامًا أربعين ليلة، فقد برئ من الله وبرئ الله منه، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعًا، فقد برئت منهم ذمة الله**»[4].

٣- «**من احتكر يريد أن يتغالى بها على المسلمين، فهو خاطئ، وقد برئ منه ذمة الله**»[5].

٤- «**ليس بالمؤمن الذي يبيت شبعانًا وجاره جائع إلى جنبه**»[6].

٥- مر رسول الله ﷺ برجل بالسوق يبيع طعامًا بسعر هو أرخص من سعر السوق، فقال: «**تبيع في سوقنا بسعر هو أرخص من سعرنا؟**» قال: نعم، قال:

---

(١) راجع حاشيته عليها في مكانها من التحقيق.
(٢) عقب حديث (٢١٩٢).
(٣) حديث رقم (٢١٩٣).
(٤) حديث رقم (٢١٩٤).
(٥) حديث رقم (٢١٩٥).
(٦) حديث رقم (٢١٩٦).

«صبرًا واحتسابًا؟» قال: نعم. قال: «أبشر، فإن الجالب إلى سوقنا، كالمجاهد في سبيل الله، والمحتكر في سوقنا، كالملحد في كتاب الله»(١).

٦- «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلي عليهم، كان حقًّا على الله أن يقذفه في معظم جهنم رأسه أسفله»(٢).

هذه أحاديث كما ذكرنا ليست على شرط الكتاب، وإنما طلبها الحاكم وأخرجها في هذا الموضع احتسابًا ومحاولة منه إقناع من يطلع على هذه النصوص الشرعية من التجار أن يثوب إلى رشده، يقول - رحمه الله -: «هذه الأحاديث الستة طلبتها وخرجتها في موضعها من هذا الكتاب احتسابًا لما فيه الناس من الضيق والله يكشفها وإن لم يكن من شرط هذا الكتاب»(٣).

وكما كان الحاكم شاعرًا بمتاعب الناس وآلامهم، كذلك كان يحمل هم الدين، ينافح عنه كلما سنحت الفرصة، ويذب عن حياضه ما وجد إلى ذلك سبيلًا، فنراه يعلق - رحمه الله - على حديث شق القمر الذي هو معجزة من معجزات نبينا ﷺ، يقول: «وهذا حديث لا يستغنى فيه عن متابعة الصحابة بعضهم لبعض لمغايظة أهل الإلحاد، فإنه أول آيات الشريعة»(٤).

على الرغم من أنه انتهج نهجًا يقضي بقبول تفرد الصحابي وتصحيح حديثه، إلا أنه هنا كما ترى حبذ المتابعة نكاية في أهل الإلحاد، وهذا إن دل فإنما يدل على أنه كان مهمومًا بالذب عن الدين.

كما سجل التاريخ لهذه الشخصية صدقها فيما تقول؛ قال الذهبي في الحافظ

---

(١) حديث رقم (٢١٩٧).
(٢) حديث رقم (٢١٩٨).
(٣) راجع ٤/٢٨ من طبعتنا.
(٤) حديث رقم (٣٧٩٩).

صاحب التصانيف: إمام صدوق،... ثم قال: فأما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه(١).

بل إنه في صدقه هذا قد يكلفه حياته، فقد ورد أن أبا عبد الرحمن السلمي دخل عليه وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كَرَّام؛ وذلك أنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج، فقال له: لو خرجتَ وأمليتَ في فضائل هذا الرجل حديثًا لاسترحت من هذه الفتنة. فقال الحاكم: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي(٢). فلم يسوغ لنفسه الكذب في لحظة قد يترخص البعض فيها.

ويظهر من خلال مطالعة بعض التراجم الأخرى أنه كان رجوعًا للحق شاكرًا لمن يُوقفه على وَهْم أو خطأ؛ وهي مزية يتحلى بها العلماء الصادقون، فقد روى ابن الجوزي عن عبد الغني الحافظ أنه قال: لما وصل كتابي الذي عملته في أغلاط أبي عبد الله الحاكم أجابني بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمّن كتابه إلى الاعتراف بالفائدة، وبأنه لا يذكرها لي عني، وأن أبا العباس الأصم حدثهم عن الدوري عن أبي عبيد قوله: من شكر العلم أن يستفيد الشيء، فإذا ذكر ذلك قلت حقي على كذا وكذا، ولم يكن لي به علم حتى أفادني فلان كذا وكذا، فهذا شكر العلم. اهـ(٣).

وفي **طبقات الحفاظ لابن عبد الهادي**(٤): قال عبد الغني بن سعيد المصري: لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في **المدخل إلى الصحيح** بعث إليَّ يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨.

(٢) المنتظم ٧ / ٧٥، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٥٤، و سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥ والوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠، ٣٢١، وطبقات السبكي ٤/ ١٦٢، ١٦٣.

(٣) المنتظم ١٥/ ١٣١.

(٤) ٣/ ٢٤٣.

فهذا من المواقف التي ينبغي أن تسجل في حياة العالم وتحفظ عنه، ويتخذها الطلبة أسوة ونبراسًا يخوضون به حياتهم العلمية.

والحاكم قد ورث عن والده تلك الشمائل الحسنة وأخذ عنه المآثر الجميلة، فأحبه الناس لما لمسوا في مجالسته من أُنس وطيب معشر، واطمئنان نفس للفرائد والفوائد العلمية التي ملأ بها تلك المجالس؛ بل كان إليه المفزع عند حلول العوارم من الأحداث، كالذي رواه أبو موسى المديني حيث قال: حدثنا الحسين بن عبد الملك، عن سعد بن علي الزنجاني، سمع أبا نصر الوائلي يقول: لما ورد أبو الفضل الهمذاني نيسابور، تعصبوا له، ولقبوه: بديع الزمان، فأعجب بنفسه؛ إذ كان يحفظ المائة بيت إذا أنشدت مرة، وينشدها من أولها إلى آخرها مقلوبة، فأنكر على الناس قولهم: فلان الحافظ في الحديث، ثم قال: وحفظ الحديث مما يذكر؟! فسمع به الحاكم ابن البيع، فوجه إليه بجزء، وأجّل له جمعة في حفظه، فردّ إليه الجزء بعد الجمعة وقال: من يحفظ هذا؟ محمد بن فلان، وجعفر بن فلان، عن فلان؟ أسامي مختلفة، وألفاظ متباينة؟ فقال له الحاكم: فاعرف نفسك، واعلم أن هذا الحفظ أصعب مما أنت فيه[1].

ولذلك قال أبو الحسن بن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي: أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، كان إذا حضر مجلس سماع محتويًا على مشايخ وصدور؛ يؤنسهم بمحاضراته، ويطيب أوقاتهم بحكاياته، بحيث يظهر صفاء كلامه على الحاضرين، فيأنسون بحضوره...، ثم أطنب في تعظيمه. وقال: هذه جمل يسيرة، هي غيض من فيض سيره وأحواله، ومن تأمل كلامه في تصانيفه، وتصرفه في (أماليه)، ونظر في طرق الحديث أذن بفضله، واعترف له بالمزية على من تقدمه، وإتعابه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٣.

شأوه، عاش حميدًا، ولم يخلف في وقته مثله[1].

وليس مستغربًا على مثل أبي عبد الله الحاكم أن يتحلى بهذه الصفات، فهو قد تربى - كما سبقت الإشارة - في بيت علم وصلاح؛ ذلك البيت الذي حفظه لنا التاريخ باسم بيت التأذين، لا سيما وقد كان أبوه محببًا لدى الناس لدماثة خلقه ورِقَّةِ طبعه وخدماته التي كان يؤثر بها العامة ويتحدب عليهم.

ثم إن الحاكم من أهل العلم بحديث رسول الله ﷺ الذي قال: «**بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**»[2]. فهؤلاء القوم لهم أخلاق عالية تليق بشرف ما يدرسون من علم الحديث، ولهم آداب دونها كثير من العلماء، من ذلك ما كتبه الخطيب البغدادي في كتابه **شرف أصحاب الحديث**.

ونحن في تقديماتنا لمثل هؤلاء العلماء لا نرصد أخلاقهم من باب استكمال إجراءات الترجمة التي لا بد منها، ولكن ليتأسى أهل العلم بهؤلاء النخب الدينية من أسلافنا الذين دفعهم إيمانهم لحلول أعلى الدرجات بحسن الخلق تأسيًا برسولنا عليه الصلاة والسلام.

وإن مثل هذا التأسي لنحن في مسيس الحاجة له في هذه الأيام، لا سيما مما نشاهده من البعض من طلبة العلم الصغار من الجرأة على المشايخ والعلماء وتسفيه الآراء والاعتداد الزائد بالنفس، نسأل الله تعالى أن يصلح نفوسنا ويطهر قلوبنا من الإحن، وأن يستخدمنا لنصرة دينه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

* * *

(١) المنتخب، ص ١٥، ١٧، وطبقات السبكي ٤/ ١٥٩.
(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ١٩١، والبزار (٨٩٤٩).

المبحث الثالث

حياته العلمية

أما عن النشأة العلمية للحاكم: فبالإضافة إلى التهيؤ العلمي الذي سبق عرضه لمدينة نيسابور والانتشار الثقافي في أنحاء العالم الإسلامي، والمكانة العلمية التي حظيت بها نيسابور وانتشار المدارس الحديثية بها، فقد نشأ الحاكم - رحمه الله - في بيت علم وصلاح وورع وكرم؛ ذلك البيت الذي ترعرع فيه أبو عبد الله؛ فقد كان يضم بين جوانحه أبًا جميلَ السجايا حسنَ الأخلاق عابدًا زاهدًا؛ فقد نقل المترجمون عن هذا البيت أنه بيت الصلاح والورع والتأذين في الإسلام(١).

وقد رأينا في المبحث السابق أسرته التي نشأ في كنفها، وأن غالبيتها ممن له صلة وثيقة بالعلم والعلماء، بل منهم المحدثون ومن رُشِّح للمناصب العليا في الدولة آنذاك.

وبذلك يكون قد توافر للحاكم بيئتان علميتان: البيئة الخاصة، والبيئة العامة، فكان لهما أكبر الأثر في توجهه نحو العلم والأخذ بأسبابه، فشغف بالعلوم في سن مبكرة، جعلته قريبًا من أعلام تلك الفترة من العلماء والأمراء الذين كانوا حريصين على تشجيع العلم والعلماء.

(١) المنتخب من السياق، ص ١٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٩.

ولعل طبيعة الوظيفة التي تقلدها والده جعلته قريبًا من نمطين من الناس:

الأول: أهل العلم في بلدته، ومن يرد على نيسابور من طلبة العلم وأهله من بقية الأمصار الإسلامية، وقد رأى والدهُ الإمامَ مسلمًا صاحب **الصحيح** وغيره من العلماء على نحو ما سلفت الإشارة عند الحديث عن والده[(١)].

الثاني: عامة الناس ممن يقصدون أرباب الوظائف العامة - لا سيما الوظائف الخاصة بالمساجد - لحل مشاكلهم واستشارتهم في أمور دينهم ودنياهم.

وقد دلت هذه الصلات على أنه كان موطأ الأكناف، جميل الخلق، فاضلًا، محببًا إلى الناس، ولعل هذا أفسح المجال لأبي عبد الله لينهل من علم الواردين عليه من العلماء، كما كان لاعتناء خاله - الذي كان له اهتمام ملحوظ بالعلوم - به أثره القوي في التوجه العلمي لدى الحاكم الذي بدأ في السماع للحديث منذ سن مبكرة في حياته؛ حيث كان أول سماعه سنة ثلاثين وثلاثمائة أي: كان عمره وقتذاك تسع سنوات[(٢)].

وقد سجّل الحاكم بنفسه هذا السماع في كتاب **المستدرك** حيث جاء في الحديث رقم (٨٧١٨) من طبعتنا في سياق سنده قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب إملاءً في الجامع، قبل بناء الدار للشيخ الإمام في شعبان سنة ثلاثين وثلاثمائة، ثنا أبو محمد الربيع بن سليمان بن كامل المرادي....

كما استملى على أبي حاتم في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة،

(١) انظر ما تقدم ص٦٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٥٦.

وسمع بنيسابور وحدها من العلماء نحو الألف[١].

وقد واصل - رحمه الله - طلبه العلم في هذه السن المبكرة، فجدّ في الطلب وحضور مجالس العلم، حتى استملى على ابن حبان سنة ٣٣٤، وهو ابن ثلاث عشرة سنة[٢]، حيث ورد ابن حبان نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، يقول الحاكم: وحضرناه يوم جمعة بعد الصلاة، فلما سألناه الحديث نظر إلى الناس، وأنا أصغرهم سنًّا، فقال: استملِ؟ فقلت: نعم، فاستمليت[٣].

رحلاته في طلب العلم:

إن أهم ما اعتمدنا عليه في الحديث عن رحلات الحاكم هو ما نقله المترجمون عن تلك الرحلات، ثم ما خطّه يراع الحاكم نفسه بتناوله أجزاءً كثيرة من رحلاته حين كان يترجم للعلماء الذين التقى بهم، أو أخذ عنهم، أو كان بينه وبينهم مواقف لا تُنسى، الأمر الذي خلّد هذه الرحلات في ذهن الحاكم وكيانه وجعلها أشبه بمذكرات وذكريات لا تنسى.

ولا يمكن للمتعرض لترجمة الحاكم أن يغفل تطوافه في الآفاق عبر رحلات علمية كان لها أثر كبير على توجهه العلمي والثقافي، فقد كان للحاكم طموحٌ علميٌّ لم يَرُدَّه عنه رادٌّ، ولم يمنعْه عن تحصيله مانعٌ، وقد دفعه هذا الطموح العلمي إلى الرحلة في طلبه وعدم الاكتفاء بمن تلقى عليهم من مشايخ عصره بنيسابور، أو ما جاورها من البلدان الإسلامية آنذاك، فقرر - رحمه الله - سلوك طريق الرحلة في طلب العلم، للأخذ مشافهة عن الأئمة في شتى بقاع العالم الإسلامي، ممن نأت

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٩، ١٦٣.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣، وطبقات السبكي ٤/ ١٥٦.

(٣) الأنساب للسمعاني ١/ ٣٤٩.

أوطانهم عن مدينة نيسابور.

وأهم ما سجله المؤرخون من رحلات الحاكم في طلب العلم رحلتان؛ إحداهما إلى العراق، والأخرى إلى الحجاز اللتين كانتا منارتين من منارات العلم والرواية آنذاك، وقد كانت الرحلة الأولى سنة ٣٤١، وللحاكم من العمر عشرون سنة فحسب[١].

كانت بغداد قبلة العلماء والدارسين، وكان الذهاب إليها لطلب العلم وتحصيل الأسانيد منها بمثابة شهادة التخرج التي تجيز لطالب العلم - بعد تحصيل الأسانيد العالية- أن يمارس حياته العلمية كعالم، فهي كما قال الحاكم نفسه: مدينة العلم وموسم العلماء والأفاضل عمرها الله[٢]. ولذلك توجه نحو العراق لتحصيل الأسانيد العالية؛ قال عبد الغافر الفارسي[٣]: رحل إلى العراق أولًا سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. وقال الذهبي[٤]: ارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير. وقال الأستاذ صلاح الدين الصفدي[٥]: ووصل إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، بعد موت إسماعيل الصفار بأشهر، وحج. ويعبر بعضهم عن هذه الرحلة بقوله: ورد بغداد قديمًا[٦].

وقد سمع في هذه الرحلة من جماعة من الأئمة والعلماء والفضلاء، منهم أبو إسحاق الأصبهاني القصار، وحج معه سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة[٧].

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣، وطبقات السبكي ٤/ ١٥٦.

(٢) المعرفة ص ٥٤١.

(٣) المنتخب ص ١٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.

(٥) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠.

(٦) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٤.

(٧) تاريخ بغداد ٦/ ١٢٧.

وأبو طاهر عبد الواحد بن علي النجار البغدادي؛ فقد حدثه في شوال سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة[1].

وفي هذه الرحلة دخل الكوفة؛ فقد قال الحاكم[2]: ودخلت الكوفة أول ما دخلتها سنة إحدى وأربعين، وكان أبو الحسن بن عقبة الشيباني يَدُلُّني على مساجد الصحابة، فذهبتُ إلى مساجدَ كثيرةٍ منها، وهي إذ ذاك عامرة، وكنا نأوي إلى مسجد جرير بن عبد الله في بَجيلة. كما التقى بأبي الأصبغ عبد العزيز بن عبد الملك بالكوفة سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة[3].

على أن هذه الرحلات لم تكن للترفيه والتسلية، بل كان يلاقي فيها طالب العلم من التعب والنَّصَب ما يجعل الكثيرين يحوِّلُون مرادهم ويغيرون وِجْهتهم؛ لكن أبا عبد الله رغم ذلك لم يكن ليغير ما أنعم الله به عليه من قوة التحمُّل وشدة الثبات على طلب العلوم، رغم ما كان يعانيه من متاعب ويتعرض له من أمراض، ففي هذه الرحلة ذكر - رحمه الله - أنه اشتكى ضرسه ببغداد في شوال سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وهو قاصد الحج، وحكى أنه ذكر ذلك لشيخه أبي طاهر عبد الواحد بن علي بن محمد بن ثابت النجار، فقال له: إني أتيت عبد الله بن إسحاق المدائني، وقد اشتكى ضرسه، فشكوت إليه فقال لي: اقرأ عليه القرآن، وكل عليه التمر، ثم ساق حديثًا مسلسلًا بذلك[4].

أما الرحلة الثانية فكان قد تجاوز الخامسة والأربعين من عمره سنة ٣٦٨ على خلاف في هذا التاريخ، فيما أرخ به الخليلي ونقله عنه الذهبي، بينما نجد السبكي

(١) ذيل تاريخ بغداد ١٦/٢٦٩.

(٢) المعرفة ص ٥٣٤.

(٣) الأنساب ١/٢٢٨.

(٤) ذيل تاريخ بغداد ١٦/٢٦٩، ٢٧٠.

في طبقاته[١]، يؤرخ هذه الرحلة بسنة ثمان وثلاثين، ولعله أخطأ؛ إذ الرحلة الأولى كانت سنة ٣٤١، فأنى تكون الثانية سنة ٣٣٨، في حين نجد ابن خلكان[٢] يؤرخ هذه الرحلة بسنة ستين وثلاثمائة، وكذلك الخوانساري[٣].

قال الخليلي: ارتحل إلى العراق والحجاز سنة ثمان وستين في الرحلة الثانية[٤]. وفي ترجمة أبي منصور أحمد بن محمد بن عبد الله العنبري يقول الحاكم: آخر عهدي به ببغداد في قطيعة الربيع في داره سنة ثمان وستين وثلاثمائة[٥].

ومن ذكريات هذه الرحلة ما قيده الحاكم وسجله بنفسه أثناء ترجمته لبعض الشخصيات، حيث قال في ترجمة الدارقطني: أول ما دخلت بغداد كان الدارقطني يحضر المجالس وسِنُّه دون الناس، وكان أحدَ الحفاظ، ثم صَحِبَنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته، وحج شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، وانصرف فكان يصف حفظه وتفرده بالتقدم حتى استنكر وصفه، إلى أن حججتُ سنة سبع وستين، فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا بالليالي والنهار، فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله...[٦].

وقال في ترجمة أبي سهل محمد بن محمد بن عبدان الوراق المسكي: خرج سنة خمس وأربعين، وعاهد الله على أن يجيئني إلى بغداد، فدخل البادية وحده،

(١) ٤/ ١٥٨.
(٢) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨١.
(٣) روضات الجنات ٦٨٦.
(٤) الإرشاد ٣/ ٨٥٢.
(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧.
(٦) تاريخ دمشق ٤٣/ ٩٦.

ووفّى لي بما وعد[١].

وقد أرخ الحاكم حجه بيت الله الحرام أثناء ترجمة محمد بن بشير المزكي حيث قال: حج معنا سنة خمس وأربعين وثلاثمائة[٢]. كما أرخ دخوله الكوفة أثناء هذه الرحلة بسنة خمس وأربعين وثلاثمائة[٣].

على أية حال فقد كان له رحلتان إحداهما في سن مبكرة والأخرى في أواسط عمره، يقول الخليلي: «وله إلى العراق والحجاز رحلتان، ارتحل إليهما سنة ثمان وستين في الرحلة الثانية، وذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضًا، وناظر الدارقطني فرضيه»[٤].

ويتضح أن الرحلة الثانية لم تكن لطلب العلم فحسب؛ إذ إنه مع سماعه في هذه الرحلة ناظر الشيوخ، وعُقدت له مجالس الإملاء والتحديث، وأثناء هذه الرحلات التقى بجلة من علماء الحديث كالدارقطني الذي أقر له الحاكم بأنه صار أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإمامًا في القراء والنحويين، وقد أقام الحاكم في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعه، فأحبه وأعجب به، حتى قال الحاكم: فصادفته فوق ما وُصف لي[٥].

ويظهر أيضًا على رحلاته أنها لم تكن لموطن واحد، بل كانت عبارة عن جولات علمية بحثًا عن الأسانيد العالية وملاحقة للشيوخ الكبار وأهل العلم ممن تناثروا في شتى بقاع الدنيا؛ فقد ذهب إلى مكة حاجًّا، وأراد أن يلقى ابن مهران

(١) الأنساب ٥/ ٢٩٤.
(٢) الجواهر المضية ٣/ ٢٢.
(٣) معرفة علوم الحديث، ص ٥٣٥.
(٤) الإرشاد ٣/ ٨٥٢.
(٥) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩١، ٩٩٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٠٤.

الحافظ أبا مسلم البغدادي؛ طلبًا للإسناد العالي، لكنه لم يظفر به في مكة، ثم لقيه في طريق عودته ببغداد. يقول[1]: دخلت مرو وما وراء النهر ولم ألقه، وفي سنة خمس وستين في الحج طلبته في القوافل فأخفى نفسه، فحججت سنة سبع وستين وعندي أنه بمكة فقالوا: هو ببغداد. فاستوحشت من ذلك وتطلبته فلم أظفر به، ثم قال لي أبو نصر الملاحمي ببغداد: هنا شيخ من الأبدال تشتهي أن تراه؟ قلت: بلى. فذهب بي فأدخلني خان الصباغين، فقالوا: اخرج. فقال أبو نصر: تجلس في هذا المسجد فإنه يجيء. فقعدنا وأبو نصر لم يذكر لي مَن الشيخ؟ فأقبل أبو نصر ومعه شيخ نحيف ضعيف برداء، فسلَّم عليّ فاتهمت أنه أبو مسلم الحافظ، فبينا نحن نحدثه قلت له: وجد الشيخ هاهنا من أقاربه أحدًا؟ قال: الذين أردت لقاءهم انقرضوا. فقلت: هل خلف إبراهيم ولدًا - أعني أخاه إبراهيم الحافظ - فقال: ومن أين عرفت أخي؟ فسكت، فقال لأبي نصر: من هذا الكهل؟ قال: أبو فلان. فقام إلي وقمت إليه وشكا شوقه وشكوت مثله، فاشتفينا من المذاكرة وجالسته مرارًا، ثم ودعته يوم خروجي، فقال: يجمعنا الموسم؛ فإن عَليَّ أن أجاور بمكة.

يتضح من مثل هذا المشهد أن الحاكم كان حريصًا كل الحرص على ملاحقة العلماء الكبار لسماع الأسانيد العالية، وهو في هذا متأثر بما شاع في عصره من الارتحال في طلب العلم، حيث كانت الرحلة في ذلك الوقت مصدرًا من مصادر المعرفة وتبادل الثقافات بين الأقطار الإسلامية المختلفة.

كما نستطيع أن نقرر من خلال روايات أخرى عن الحاكم في هذا الصدد أن رحلاته كانت تستغرق وقتًا طويلًا، قد يمتد لسنوات؛ يقول الخطيب: ورد بغداد في شبيبته، فكتب بها عن أبي عمرو بن السماك، وأحمد بن سلمان النجاد، وأبي سهل ابن زياد، ودعلج بن أحمد، ونحوهم من الشيوخ، ثم وردها وقد علت سنّه، فحدث

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٦٩.

بها عن أبي العباس الأصم، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي علي الحافظ، ومحمد ابن صالح بن هانئ، وغيرهم من شيوخ خراسان[١].

وإذا كانت هاتان الرحلتان قد اشتهرتا عن الحاكم، إلا أنه على الراجح كانت له رحلات أخرى دونهما، يؤكد ذلك كثرة شيوخه من بقاع مختلفة وأماكن متعددة، مثل خراسان، ومرو، وهمذان، وبخارى، والري، وغيرها؛ ويقول ابن كثير: سمع الكثير، وطاف الآفاق. وقال السمعاني: له رحلة إلى العراق، والحجاز، ومرو، وما وراء النهر[٢].

وهذا إن دل فإنما يدل على شغفه بالعلم وهمته العالية التي لم تقنع بأن يسمع من أصحاب الحديث الذين يكبرونه سنًّا فحسب، بل سمع من كل أحد وإن كان من أقرانه أو تلامذته، ما دام عنده حديث ليس عنده، فيسمعه منه ويكتبه عنه، ويحدث به. يقول ابن خلكان: طلب الحديث وغلب عليه فاشتهر به، وسمعه من جماعة لا يحصون كثرة؛ فإن معجم شيوخه يقرب من ألفي رجل حتى روى عمن عاش بعده لسعة روايته وكثرة شيوخه[٣]. ويقول الذهبي: وما زال يسمع حتى سمع من أصحابه[٤]. ويقول السبكي: وكتب عن غير واحد أصغر سنًّا وسندًا[٥].

وإذا كان التاريخ قد حفظ للحاكم هاتين الرحلتين، فإن كتابات الحاكم نفسه قد حفظت لنا بعضًا من رحلاته الأخرى؛ إذ أفصح الحاكم من خلال ما أورده من تراجم عن كثير من المدن التي زارها، وطلب الأسانيد من علمائها، وأخذ العلم

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣.

(٢) الأنساب١/ ٤٣٢.

(٣) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠.

(٤) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩.

(٥) طبقات السبكي ٤/ ١٥٦.

على يد مشايخها، ومن هذه البلاد بلاد خراسان التي كان لها النصيب الأوفر من تلك الرحلات؛ قال عبد الغافر الفارسي: رحل إلى بلاد خراسان سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة[1].

فمن هذه المدن طُوس، فقد ذكر الحاكم أنه دخلها سنة أربعين وثلاثمائة، ففي **تاريخ نيسابور** ترجمة أبي أحمد محمد بن محمد بن إسحاق، يقول الحاكم: «كنا مع أبي علي في الجامع سنة أربعين وثلاثمائة، فقال أبو الحسين الحجاجي: يا أبا علي، قد وافى أبو أحمد الكرابيسي على قضاء طوس، قال: متى؟ قال: أمس، فينبغي أن تزوره، فتكلم أبو علي بشيء فقالوا له: لا بد من زيارته، فقام ومعه أبو الحسين...»[2].

وقال في ترجمته - أيضًا -: قلد قضاء طوس، فدخلتها وهو على القضاء[3]. وقال في ترجمة أبي حاتم أحمد بن محمد بن حاتم الطابراني: خرج إلى العراق سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، وأتانا بالطابران سنة ثلاث وأربعين، وعقد له المجلس للنظر والتدريس[4]، وفي ترجمة أبي نصر منصور بن محمد بن أحمد بن حرب المحسب:...، ثم اجتمعنا به بطوس، وأبيُورْد، وبخارى[5].

ومن المدن التي شد الحاكمُ الرحالَ إليها لطلب العلم مرو؛ فقد ذكر الحاكم أن أول رحلته إليها كانت سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، فقال: وأما شيخنا أبو بكر ابن أبي نصر، فإني رحلت إلى مَرْو، وأول ما دخلتها سنة اثنتين وأربعين

(١) المنتخب من كتاب السياق، ص ١٧.
(٢) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٥٧.
(٣) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٥٦.
(٤) الأنساب ٥/ ٢٤٨.
(٥) الأنساب ٢/ ٢٣٧.

وثلاثمائة[١]. وقال في ترجمة أبي علي الحسين بن سابور: دخلت مرو سنة ثلاث وأربعين، وهو يفيد عن أبي العباس المحبوبي، وأبي الحسن السني، وأقمت بها سبعة أشهر[٢]. وفي ترجمة أبي صالح محمد بن محمد بن عيسى العارض: كتبت عنه بنيسابور غير مرة، ثم كتبنا عنه بمرو، ونظرت في كتبه بها سنة ثلاث وأربعين[٣]. وفي ترجمة أبي أحمد بشر بن عبد الله البصري: كتبنا عنه بنيسابور، ثم لقيته بمرو سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة[٤]. وفي ترجمة أبي عمر الصوفي: إن آخر عهدي به في مجلس أبي العباس المحمودي بمرو سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

كما كانت سَرْخس من المدن التي حظيت بزيارة الحاكم لها، قال الحاكم: دخلت سرخس أول ما دخلتها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، ودخلتها بعد ذلك سبع مرات[٥]، وفي ترجمة أبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي: صحبنا ببخارى، ونيسابور، وسرخس. . .، وكان له بسرخس مجلس الإملاء[٦].

كما دخل نَسَا سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، فقد ذكرها في ترجمة أبي عمرو وعثمان بن عمران بن الحارث المقدسي الصوفي، حيث قال: توفي أبو عمرو المقدسي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وأنا بنسا[٧]. وفي ترجمة أبي عبد الله محمد ابن أحمد الخازن: توفي أبو عبد الله الخازن بفرغانة، وهو على القضاء بها في شهر رمضان من سنة ستين وثلاثمائة، وكنت بنسا[٨]. وفي ترجمة أبي الفضل أحمد بن

(١) سؤالات السجزي ص٣٢٠.
(٢) الأنساب ٥/ ٢٤٨.
(٣) الأنساب ٤/ ٨٨.
(٤) اللسان ٢/ ٢٩٧.
(٥) طبقات السبكي ٣/ ٢٩٤.
(٦) الأنساب ٢/ ٥٤٦.
(٧) تاريخ دمشق ٤١/ ٨.
(٨) الأنساب ٢/ ٣٥٥.

محمد بن حمدون: آخر ما فارقته بنسا في رجب سنة إحدى وستين وثلاثمائة[1].

كما أشارت كتابات الحاكم أنه دخل مدينة أبيورد؛ ففي ترجمة أبي نصر منصور بن محمد بن أحمد المحتسب:...، ثم اجتمعنا به بطوس، وأبيورد، وبخارى[2].

وقد ذكر الحاكم أنه سمع ببيهق من أبي حامد أحمد بن الحسين الخسروجردي[3].

وتشير إشارات للحاكم عبر تراجمه إلى زيارة بلاد كثيرة غير ما ذكرنا:

فمن هذه البلاد بلاد الجبل، ومن مدنها التي زارها: همذان[4]، واستراباذ[5]، والري[6].

وبلاد ما وراء النهر[7]، ومن مدنها بخارى، وبيكند[8].

وقد ظهر من كتابات الحاكم مَن التقى بهم من العلماء في هذه الجولات العلمية في مختلف المدن؛ فقد قال - مثلًا- في **تاريخه** أثناء ترجمة أبي بكر محمد ابن المؤمل بن الحسن الماسرجسي: كنت معه ببغداد والحرمين سنة إحدى وأربعين فتحير أهل تلك الديار من فصاحته وحسن بيانه[9]. وقال في ترجمة عبد الصمد بن

---

(١) الأنساب ٣/ ٤٤٢.

(٢) الأنساب ٢/ ٢٣٧.

(٣) المعرفة ص٣٥٠.

(٤) تاريخ دمشق ٥٣/ ٢٧١.

(٥) تاريخ دمشق ١٨/ ٣٣١.

(٦) الأنساب ٥/ ١٢٥.

(٧) تبيين كذب المفتري ص ٢٢٨.

(٨) الأنساب ٥/ ١٢٥.

(٩) الأنساب ٥/ ٥٠.

محمد بن عبد الله البخاري: انصرف إلى بغداد سنة أربعين، ودخلتها وهو بها سنة إحدى وأربعين[1]. وقال في ترجمة سعيد بن نصر بن نصر بن عمر الأندلسي: التقينا ببغداد في شوال سنة إحدى وأربعين[2]. إلى غير ذلك من الأقوال والروايات التي يصعب حصرها.

وقد كان لرحلاته إلى المشرق الإسلامي أعظم الأثر في حياته العلمية، وبروز اسمه على الساحة العلمية آنذاك، فبالإضافة إلى أنه قد حصَّل الكثير من العلوم والأسانيد خلال هذه الرحلات إلا أنها لم تكن رحلات للتعلم فقط، على نحو ما سبقت الإشارة، بل ذاكر الحفاظ، والشيوخ، وكتب عنهم أيضًا، وناظر الدارقطني فرضيه، يقول الحاكم: قد جمعني والقاضي أبا بكر محمد بن عمر الجعابي الحافظ مدينة السلام في رحلتي الثانية، وذاكرته في مجالس كثيرة، وكانت كتبه إلي متواترة إلى أن توفي، رحمه الله[3].

وممن ذاكرهم غير الجعابي، أبو جعفر الهمذاني، وأبو علي الحافظ، وكان يقبل عليه من بين أقرانه[4].

وقال الحاكم في **تاريخ نيسابور**: ذكرنا يومًا ما روى سليمان التيمي عن أنس، فمررت أنا في الترجمة، وكان بحضرة أبي علي الحافظ وجماعة من المشايخ، إلى أن ذكرت حديث: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[5]، فحمل بعضهم علي، فقال أبو علي: لا تفعل، فما رأيت أنت ولا نحن في سنه مثله، وأنا أقول: إذا رأيته

(١) تاريخ دمشق ٣٦/ ٢٥٨.

(٢) تاريخ دمشق ٢١/ ٣١٢.

(٣) المعرفة ص٤٩١.

(٤) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٩.

(٥) البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

رأيت ألف رجل من أصحاب الحديث[١].

كما عقدت له في رحلاته مجالس الإملاء والتحديث، فقد أملى بالعراق سنة سبع وستين، ولازمه ابن المظفر، والدارقطني، وأملى ببغداد، والري مدة من حفظه[٢]، كما جرت له مذاكرات ومحاورات مع الحفاظ والأئمة من أهل الحديث[٣].

شيوخه:

نظرًا لأن مجال العلم قد حُبب إلى الحاكم منذ الصغر فقد تتلمذ - رحمه الله - على عدد كبير من مشايخ عصره في بلده وأثناء رحلته إلى المشرق الإسلامي، فشيوخه الذين سمع منهم بنيسابور وحدها نحو ألف شيخ، كما مر معنا، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضًا[٤].

قال الحافظ أبو حازم العبدوي: وليس يمكن حصر شيوخه، فإن معجمه على شيوخه يقرب من ألفي رجل[٥]. وقال ابن خلكان: ثم طلب الحديث وغلب فاشتهر به، وسمعه من جماعة لا يحصون كثرة، فإن **معجم شيوخه** يقرب من ألفي رجل[٦].

وفي عدد مشايخه خلاف، لا أرى جدوى من إكثار الحديث عنه، إلا أنهم بلغوا من الكثرة - كما نرى- بحيث نستطيع أن نجزم بثقله في هذا الميدان، لا سيما

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٦.
(٢) تبيين كذب المفتري ص ٢٢٨.
(٣) المنتخب من السياق، ص ١٧.
(٤) طبقات السبكي ٤/ ١٥٦.
(٥) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٨.
(٦) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠.

وأن الحديث في هذه القضية مُتعِب كما قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله تعالى -: البحث عن رجال **المستدرك** متعب، وخصوصًا مشايخ الحاكم، ومشايخ مشايخه، وما أكثر الباحثين الذين يتهربون من الكلام على مشايخ الحاكم، ومشايخ مشايخه، وقد كنت في تتبعي لما سكت عليه الذهبي، وفيه كلام؛ أنظر أعلى السند، وأهاب البحث في أسفله[1].

وحتى لا تطول هذه المقدمة أكثر مما قُدِّر لها بذكر كل هؤلاء - فهم عدد ضخم كما نرى- فسوف نكتفي بذكر أسماء بعض الشيوخ مصحوبين بالإحالة على أماكن إثبات هذه المشيخة، والثمرة - كما يقال - تدل على الشجرة.

إضافة إلى أننا سنذكر شيوخه الذين روى عنهم في المستدرك ضمن فهرس الرواة في المستدرك.

١- الإمام المحدث مسند العصر محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، أبو العباس الأصم[2].

٢- الإمام العلامة المحدث أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري، أبو بكر الصبغي[3].

٣- الإمام الحافظ الثقة شيخ نيسابور علي بن حمشاذ[4].

٤- الإمام المفيد الرئيس محمد بن أحمد بن بالويه، أبو بكر الجلاب النيسابوري[5].

(١) رجال الحاكم ١/ ١٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢.
(٣) تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٦٨.
(٤) طبقات الحفاظ ص٧١.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤١٩.

٥- الإمام الزاهد الثقة المأمون محمد بن صالح بن هانئ، أبو جعفر الوراق النيسابوري[١].

٦- الإمام الحافظ المتقن الحجة محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو عبد الله الشيباني النيسابوري[٢].

٧- الإمام المحدث الزاهد القدوة محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو عبد الله الصفار الأصبهاني[٣].

٨- الإمام الثقة المفسر المحدث الأديب العلامة يحيى بن محمد بن عبد الله ابن عنبر، أبو زكريا العنبري النيسابوري[٤].

٩- الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه، أبو بكر البغدادي، صاحب الغيلانيات[٥].

١٠- أحمد بن إسماعيل بن جبريل، أبو حامد النيسابوري، الصرام[٦].

١١- أحمد بن العباس بن عبد الله، المعروف بابن الإمام[٧].

١٢- بكار بن أحمد بن بكار، أبو عيسى البغدادي، يعرف ببكارة[٨].

(١) طبقات الشافعية ٣/ ١١٣.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٦٤.
(٣) العبر ١/ ١٣٧.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣٣.
(٥) طبقات الحفاظ ص٧١.
(٦) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٩.
(٧) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٨.
(٨) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٨٩.

١٣- الحسن بن داود بن الحسن بن عون، أبو علي النقار الكوفي، القرشي مولاهم[١].

١٤- حسان بن محمد، أبو الوليد الفقيه[٢].

١٥- محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان هارون الحنفي - نسبة إلى بني حنيفة العجلي، الصعلوكي، النيسابوري[٣].

١٦- علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني[٤].

١٧- محمد بن عمر بن محمد بن سلم التميمي، البغدادي، أبو بكر الجعابي[٥].

١٨- محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، أبو أحمد الحاكم الكبير[٦].

١٩- إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو إسحاق، النيسابوري، العابد، القارئ، المعروف بإبراهيمك[٧].

٢٠- إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم، أبو إسحاق النيسابوري[٨].

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٩٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٩٢.

(٣) الوافي بالوفيات ١/ ٣٤٨.

(٤) تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤.

(٥) تاريخ بغداد ٣/ ٢٦.

(٦) تاريخ الإسلام ١٠/ ٣٥٧.

(٧) مختصر تاريخ نيسابور ص٨٢.

(٨) ميزان الاعتدال ١/ ٤٨.

٢١- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن حاتم النيسابوري، الحيري، العابد، المعروف بأبي إسحاق الزاهد[١].

إلى غير ذلك من الشيوخ الذين يصعب حصرهم كما قيل، كما سيجد القارئ في حواشي التحقيق تراجم لمشايخه في طبعتنا هذه من **المستدرك**؛ لكننا ننبه هنا على أنه يلاحظ في هؤلاء المشايخ وغيرهم ممن لم نذكرهم أنهم لم يكونوا متخصصين في الحديث الشريف وعلومه فحسب، بل كانوا متنوعي الثقافات متعددي المعارف؛ إذ من بينهم علماء في النحو والقراءات والفقه والتاريخ والأدب وغيرهم.

وقد ألف الأستاذ الفاضل نايف بن صلاح بن علي المنصوري كتابًا جمع فيه من شيوخ الحاكم ما يقرب الألف ومائتين ترجمة، وقد سماه: **الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم**[٢]. ونحن نحيل القارئ عليه إذا أراد مزيدًا عن هؤلاء الشيوخ.

كما أكد لنا جامع هذه التراجم تلهف الحاكم على العلم بعقده فصلا للنساء اللائي أخذ عنهن الإمام الحاكم رحمه الله، وقد بلغ عددهن أربعة نسوة كان لهن سماع ورواية[٣]، ونضيف إليهن هنا خامسة ذكرها ابن الجوزي؛ حيث نقل عن الحاكم أنه قال: أكثر ما التقيت أنا وفارس بن عيسى الصوفي في دار أبي بكر الإبريسمي للسماع من هزارة - رحمها الله - فإنها كانت من مستورات القوالات[٤].

ثقافته:

لقد جاب الحاكم أرجاء الأرض في رحلاته العلمية طلبًا للعلم ومجالسة

(١) مختصر تاريخ نيسابور ص٨٢.

(٢) صدرت الطبعة الأولى في مجلدين عن دار العاصمة، سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

(٣) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ٢/ ١٣٨٢.

(٤) تلبيس إبليس، ص ٢٩٧.

العلماء، وقد حصل فوائد وفرائد وسماعات وأسانيد من كبار العلماء في مختلف بلدان الإسلام، وكان لذلك أثر واضح في ثقافته وتنوع معارفه وعلومه، ولعلنا نلحظ في تراجم مشايخه ومَن تلقّى عنهم أن من بينهم النحاة والقرّاء والفقهاء، فضلًا عن علماء الحديث كما سبقت الإشارة، ومن هنا تنوعت ثقافة الحاكم، وإن لم تنضح كل هذه المعارف على مؤلفاته، وذلك لاشتغاله وتخصصه في علم الحديث وما يتصل به من مؤلفات في السيرة والرجال، وكلها مما يتصل بعلم الحديث اتصالًا مباشرًا أو غير مباشر.

وإذا كان الحاكم قد قُدّر له تخصصه في الحديث الشريف وعلومه، وبَدَتْ جهودُه في هذا الميدان ظاهرة جليةً وملموسة بين يدي العلماء والدارسين، إلا أن ذلك لم يمنع تلقيه علومًا ومعارف في مختلف التخصصات الأخرى، فقد قرأ بالروايات على ابن الإمام، ومحمد بن أبي منصور الصرام، وأبي علي بن النقار مقرئ الكوفة، وأبي عيسى بكار مقرئ بغداد، كما تفقه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي الوليد حسان بن محمد، وأبي سهل الصعلوكي.

بالإضافة إلى تلقيه فنون الحديث عن أبي علي الحافظ، والجعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني، وعدة. وقد صحب إسماعيل بن نجيد، وأبا الحسن البوسنجي، وجعفرًا الخلدي، وأبا عثمان المغربي، والزجاجي بالحجاز[1].

وهكذا يتضح أن معارفه كانت ثرة متعددة الجوانب، كما يؤكد ذلك قول السبكي عنه حين قال: صاحب التصانيف في علوم الحديث؛ منها تاريخ نيسابور، وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها[2].

---

(١) المنتخب من السياق، ص ١٧، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٥، ١٦٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨١.

سمات التأليف عند الحاكم:

يدفعنا ما سبق من الحديث عن ثقافة الرجل إلى الحديث عن مؤلفاته والسمات الشخصية والعلمية التي نضحت بها مؤلفات تلك الشخصية التي شغلت حياتها بالتصنيف في علم الحديث، وذلك بهدف تيسير موارد الحديث وعلومه إلى طلابه.

وقبل أن نقوم برصد مؤلفاته، أشير إلى أهم ما تتميز به هذه المؤلفات من سمات ظهرت من خلال مطالعة ما ألف من كتب وما ترك من آثار:

*** السمة الأولى: الانتقاء والانتخاب وتقييد الفوائد من كتابات العلماء.**

قال الحافظ شرف الدين علي بن المفضل المقدسي: انتخب الحاكم أبو عبد الله على المشايخ خمسين سنة[1]. وقال السبكي: انتخب على خلق كثير[2]. وقال السمعاني أثناء ترجمة عبيد الله بن علي النخعي الداودي: انتخب عليه الحاكم أبو عبد الله الحافظ الفوائد، وكتبها الناس[3]. وقال الحاكم في **التاريخ**: أبو جعفر ابن أبي الحسن السليطي... خرجت له الفوائد[4].

وقال الحاكم في **التاريخ**: القاضي أبو بكر الحرشي خرجت له فوائد[5]. وقال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله الجوزقي المعدل: قال الحاكم: انتقيت له فوائد في عشرين جزءًا[6].

(١) كتاب الأربعين ص٤٠٣.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٥٧.
(٣) الأنساب ٢/ ٥١١.
(٤) السابق ٣/ ٣٠٨.
(٥) السابق ٢/ ٢٤١.
(٦) التذكرة ٢/ ٢٤١.

وقال ابن الصلاح في ترجمة أحمد بن الحسين المقرئ: حدث بانتقاء الحاكم أبي عبد الله عليه[١]. وقال في ترجمة أحمد بن محمد بن عبد الواحد المنكدري: له ذكر في تاريخ الحاكم، وكتب عنه الحاكم وانتخب عليه[٢].

ولو ذهبنا نستقصي مَن خرّج لهم الحاكم الفوائد أو انتخب على مؤلفاتهم لطال الأمر، لكن الذي نركز عليه أن من يتصدى للتأليف في هذا الميدان لا بد وأن يكون لديه قدرة فائقة، وسعة علم تجعله ينتخب على مشايخه.

*** السمة الثانية: الحس النقدي العالي.**

ذلك الحس الذي جعله ناقدًا بصيرًا لما يطالعه من أسانيد، وما يرويه من متون، وقد سجل الحاكم نفسه بعضًا من ذلك النقد فقال في الطبقة الثالثة من المجروحين في كتاب **المدخل إلى الإكليل**: قوم من أهل العلم حملهم الشره على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا.. ثم قال: وهذا النوع من المجروحين فيهم كثرة، وقد لقيت أيام رحلتي منهم جماعة، أظهرت أحوالهم[٣].

والمتمرس بكتابات الحاكم يلحظ ذلك جيدًا، ولعل المتابع لأقوال الحاكم في **المستدرك** يلمس بنفسه ذلك الحس النقدي الفريد.

*** السمة الثالثة: التخصص الشديد في التأليف.**

فقد تخصصت كتابات الحاكم فيما يتصل بالحديث الشريف وعلومه من فضائل الأئمة وتراجم العلماء والتاريخ، والأمالي الحديثية، والملاحظ أنها تمت للحديث الشريف والأسانيد.

---

(١) طبقات ابن الصلاح ١/ ٢٣٧.

(٢) السابق ١/ ٣٩٠.

(٣) المدخل إلى الإكليل ص٦٠، ٦١.

قال أبو سعد السمعاني: له في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان[١].

وقال أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي: الحافظ، المصنف في علم الحديث عدة تصانيف لم يسبق إليها، والمخصوص من جودة الترتيب لما لم يوقف لغيره عليها[٢].

بل إن تصانيفه في علم الحديث احتلت مكانة لا يغني عنها غيرها وتغني هي عن غيرها، وقد شهد بذلك أبو عمرو ابن الصلاح - وهو من هو قامة في علم الحديث - في طبقاته حيث قال: الحافظ الذي لا يستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه[٣].

*** السمة الرابعة: التواضع الشديد.**

وهذه سمة نفسية تبرز لنا ما طبعت عليه هذه الشخصية من موضوعية في المنهج العلمي الذي سار به في حياته؛ قال الذهبي: ولم يزل يسمع حتى كتب عن غير واحد أصغر منه سنًّا وسندًا[٤]. وكذا قال السبكي[٥].

فقد كان - رحمه الله تعالى -: إذا ظفر بفائدة أخذها ودونها، وإن كانت ممن دونه، أو سمع بحديث عند أحد من أصحاب الحديث؛ وإن كان من أقرانه، أو تلامذته ليس عنده، سمعه وكتبه عنه، وحدث به، وقال الخليلي: روى عمن عاش بعده، لسعة علمه[٦]. وقال ابن عبد الهادي في **طبقاته**[٧]: ما زال يسمع حتى سمع

(١) الأنساب ١/ ٤٥٥.
(٢) الأربعين ص ٤٠٢.
(٣) طبقات ابن الصلاح ١/ ١٩٨.
(٤) تاريخ الإسلام ٢٨/ ١٢٣.
(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٥٧.
(٦) الإرشاد ٣/ ٨٥٢.
(٧) ٣/ ٢٣٨.

من أصحابه[١].

مصنفاته:

لقد كان الحاكم ممن أكثروا التصنيف وأحسنوا فيه وجوّدوا؛ حتى انتفع المسلمون بمصنفاته في مختلف العصور؛ قال ابن الصلاح: سبعة من الحفاظ أحسنوا التصنيف، وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا: أبو الحسن الدارقطني، ثم الحاكم أبو عبد الله ابن البيع النيسابوري... اهـ[٢].

وقال محمد بن طاهر المقدسي: سألت أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة - وما رأيت مثله - قلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ فقال: من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن منده بأصبهان، وأبو عبد الله بنيسابور، فسكت، فألححت عليه، فقال:...، أما الحاكم فأحسنهم تصنيفًا[٣].

إن أبا عبد الله الحاكم قد أثرى المكتبة العربية والإسلامية بالعديد من المصنفات، وذلك لأنه بدأ في التصنيف منذ سن مبكرة من حياته؛ قال عبد الغافر الفارسي: أخذ في التصنيف سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، فاتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبًا من ألف جزء، من تخريج (الصحيحين)، و(العلل)، و(التراجم)، و(الأبواب)، و(الشيوخ)[٤]. أي: كانت سِنُّه وقتذاك ستة عشر عامًا، وهي سن صغيرة، ربما لم يؤلف فيها غير قلة قليلة نادرة من العلماء.

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٧٨. وتاريخ الإسلام ١٧/ ٢٦٠، ٢٨/ ١٦٢.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٩٢.
(٣) أطراف الغرائب والأفراد ١/ ١٥١.
(٤) المنتخب ١٧.

وقد سجل الشعر للحاكم مقدرته على التصنيف وتنوع إنتاجه العلمي فقال أبو عبد الله بن ناصر الدين الدمشقي محمد بن عبد الله في (بديعته)[1]:

مثل الرضي محمد بن البيع   الحاكم المصنف المنوع

إلا أن الملاحظ على هذه المصنفات وغيرها أنها تنصَبّ في خدمة الحديث الشريف وعلومه على الرغم من التنوع الثقافي الذي تلقاه في طلبه للعلم الشرعي، وربما كان لذلك أبلغ الأثر في إتقانه علم الحديث رواية ودراية حتى غدا لآرائه أهمية كبرى في مجال الحديث وعلومه.

وقد ذكر غير واحد ممن ترجم للحاكم أنه كان غزير التأليف، وأن بعض مصنفاته لم يُسبق إلى مثلها، وقد أوصل بعضهم الأجزاء التي صنفها إلى خمسمائة جزء، وبعضهم إلى ألف جزء، وبعضهم إلى ألف وخمسمائة جزء[2].

قال الخطيب: له في علوم الحديث مصنفات عدة[3]. وقال الخليلي: ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه... بلغت تصانيف الكتب الطوال، والأبواب، وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبًا من خمسمائة جزء، ويستقصي في ذلك؛ يؤلف الغث والسمين، ثم يتكلم عليه فيبين ذلك[4].

قال ابن القطان الفاسي: له كتب كثيرة[5]. وقال ابن نقطة: صنف كتبًا كثيرة في علوم الحديث[6]. وقال ابن خلكان: إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلف فيه

(١) ص١٨١.
(٢) الجزء عشرون ورقة، وليس كالأجزاء التي نتداولها اليوم. انظر سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٥٨.
(٣) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣.
(٤) الإرشاد ٣/ ٨٥١، ٨٥٢. والرسالة المستطرفة ص٤٧.
(٥) بيان الوهم والإيهام ٥/ ٦٤٤.
(٦) التقييد ص ٧٦.

الكتب التي لم يسبق إلى مثلها[١]. وقال ابن كثير: صنف الكتب الكبار والصغار[٢].

وليس هذا بالأمر المستغرب؛ فإن الحاكم قد بدأ في التصنيف والتأليف وهو في السادسة عشرة من عمره، كما أن هذه المؤلفات في جملتها تعتمد على الرواية، وقد طلب الحاكم الرواية في سن مبكرة[٣]. ثم إنه شرب ماء زمزم، وسأل الله أن يرزقه حسن التصنيف؛ قال أبو حازم العبدوي: سمعته يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله تعالى أن يرزقني حسن التصنيف. فوقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفًا وخمسمائة جزء[٤].

وقد تقبل الله من الحاكم حتى رحل الدارسون وطلبة العلم لتحصيل كتبه؛ قال الخطيب: حدثني بعض أصحابنا عن أبي الفضل بن الفلكي الهمذاني - وكان رحل إلى نيسابور وأقام بها - أنه قال: كان كتاب **تاريخ النيسابوريين** الذي صنفه الحاكم أبو عبد الله ابن البيع، أحد ما رحلت إلى نيسابور بسببه[٥].

ويمكن تقسيم ما نعرفه من مؤلفات الحاكم النيسابوري إلى أربعة أقسام:

الأول منها: تسجيل ما رواه من الأحاديث المسندة، ويمثل هذا القسم كتاب **المستدرك** الذي نقدم له الآن، وما تناثر في مؤلفاته من روايات بسنده إلى النبي ﷺ.

القسم الثاني: كتب التراجم والطبقات، ومن الكتب التي ألفها في هذا المجال

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠.

(٢) البداية والنهاية ١٥/ ٥٦١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.

(٤) تبيين كذب المفتري ٢٢٨، والأنساب ٢/ ٣٧١، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٤، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧١، وطبقات السبكي ٤/ ١٥٩.

(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٤.

المدخل إلى كتاب الإكليل، **ورجال الصحيحين**، **وفضائل الإمام الشافعي**، **وتاريخ نيسابور** ذلك الكتاب المفقود حتى الآن[١].

القسم الثالث: كتب اعتنى فيها بتسجيل الفوائد والمنتخبات على كتب عديدة من حصاد العلماء قبله من التآليف المفيدة والمصنفات النافعة، والتي تناولناها في السمة الأولى من مؤلفاته، ومن هذا اللون من التصنيف: **جزء الألف دينار**.

القسم الرابع: ويمثل هذا القسم الكتب التي ألفها في مصطلح الحديث الشريف وتيسير علومه للدارسين ككتاب **العلل**، **ومعرفة علوم الحديث** الذي طبع أكثر من طبعة.

وهكذا قضى الحاكم شطرًا كبيرًا من حياته خادمًا لسنة رسوله ﷺ، حتى إذا قضى نحبه قامت كتبه مقامه وأدت رسالته.

وبعرض جريدة مؤلفاته تظهر لنا اتجاهاته الثقافية المتعددة الجوانب، فمن هذه المؤلفات:

* كتاب الأربعين[٢].

(١) اختصره أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري، وطبع في إيران بتحقيق الدكتور بهمن كريمي ونشرته كتبخانة ابن سينا بتهران، كما قام عبد الغافر الفارسي بتكملة لكتاب الحاكم أسماه «السياق لتاريخ نيسابور» ولكن لم يصلنا والذي وصل إلينا مختصران لكتاب عبد الغافر الفارسي، الأول هو المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور لإبراهيم الصريفيني، وقد طبع بدار الكتب العلمية - بيروت بتحقيق محمد أحمد عبد العزيز سنة ١٩٨٩، وطبعة أخرى صدرت عن دار الفكر، والمختصر الثاني لكتاب عبد الغافر لمؤلف مجهول، وقد طبع بإيران عن دار ميراث، بتحقيق محمد كاظم المحمودي.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٩٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٧، كشف الظنون١/ ٥٥، وهدية العارفين٢/ ٥٩، والرسالة المستطرفة ١٠٢. وأطلق عليه السيوطي في المنجم في المعجم =

* معرفة علوم الحديث[١].

* المستدرك على الصحيحين[٢].

* تاريخ نيسابور[٣].

* مزكي الأخبار[٤].

* المدخل إلى كتاب الإكليل[٥].

= ص١٠٣: الأربعين الموسومة بشعار أصحاب الحديث. وجاء عنوانه في فهرس مخطوطات الحديث الألمانية: كتاب الأربعين المخرج من الصحيح بذكر شعار أهل الحديث. انظر: الحاكم وكتابه المستدرك للميرة ١٧٨، ١٧٩.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨٢. حقق أكثر من مرة، آخرها بتحقيق الأستاذ أحمد بن فارس السلوم بعنوان: معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، وطبع في بيروت، دار ابن حزم، سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، وكان قد طبع قبل بتصحيح وتعليق الدكتور السيد معظم حسين ببيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر سنة ١٣٧٣هـ، وطبع سنة ١٣٧٨هـ بالطائف مكتبة المعارف، وسنة ١٣٩٧هـ بالمدينة المنورة المكتبة العلمية، وسنة ١٤٠١هـ بالقاهرة مكتبة المتنبي، وسنة ١٤٠١هـ بحيدرآباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(٢) انظر توثيق نسبته ص١٣٨.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨١، وروضات الجنات ٦٨٦، والرسالة المستطرفة ٢١. وورد اسمه في بعض المصادر: تاريخ علماء أهل نيسابور. وتاريخ علماء نيسابور، وكتاب النيسابوريين، وتاريخ النيسابوريين.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨٢، وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠ باسم: علماء الأمصار، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧ باسم: الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار. وذكره في ١٦/ ٨٦ باسم: معرفة مزكي الأخبار. وأطلق عليه الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث، ص ٥٢ اسم: كتاب المزكين لرواة الأخبار، وكذلك ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ٦٢، والنووي في شرح مسلم ١/ ١١.

(٥) مقدمة ابن الصلاح، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، ص ٤٩٤، وأشار الحاكم نفسه إليه في معرفة علوم الحديث، ص ٧٧ باسم: المدخل إلى معرفة الصحيح، وأشار إليه =

* الإكليل[1].

* فضائل الشافعي[2].

* المدخل إلى الصحيح[3].

* المدخل إلى معرفة المستدرك[4].

= الصفدي في الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠ باسم: المدخل إلى علم الصحيح، كشف الظنون ١/ ١٤٤٠، وقد حقق أكثر من مرة. فقد نشر وحققه محمد بن راغب الطباع في حلب سنة ١٩٣٢م، ضمن (مجموعة الرسائل الكمالية) باسم (المدخل في أصول الحديث)، ثم نشره جيمس روسون في لندن عن الجمعية الأسبوعية الملكية سنة ١٩٥٣م، ثم نشره الدكتور أحمد ابن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ثم نشره أبو إسحاق الدمياطي، بدار الهدى.

(١) ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث ١٢٧، ٢٣٩، وانظر تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨٢.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٣، وكشف الظنون ٢/ ١٦٤٢، وهدية العارفين ٢/ ٥٩. وقد حققه الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت القسم الأول سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ثم نشره كاملًا في أربع مجلدات سنة ١٤٢١هـ -٢٠٠١م، مكتبة الفرقان عجمان، ثم قام بتحقيقه إبراهيم بن علي بن محمد الكليب، في رسالة الماجستير بكلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ، بإشراف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله، ويعرف أيضًا باسم: المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين. كما ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه ص٢٢٣.

(٤) صيانة صحيح مسلم، ص ٧٤، شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٦، الشذا الفياح ١/ ١٠٥. ولعله هو الكتاب الذي قبله: المدخل إلى الصحيح.

* الصحيحان[١].

* العلل[٢].

* الأمالي[٣].

* فوائد النسخ[٤].

* فوائد الخراسانيين[٥].

* أمالي العشيات[٦].

* ما تفرد بإخراجه كل واحد من الإمامين[٧].

(١) تبيين كذب المفتري ٢٢٨، وطبقات الفقهاء الشافعية ١/ ١٩٩، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠.
(٢) المنتخب من السياق، ص١٧، وتبيين كذب المفتري ٢٢٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٠، والوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠، والرسالة المستطرفة ص١٤٨.
(٣) تبيين كذب المفتري ٢٢٨، وطبقات الفقهاء الشافعية ١/ ٢٠٠، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، والمختصر في أخبار البشر ٢/ ١٥١، والرسالة المستطرفة ص١٥٩، وريحانة الأدب ٥/ ٢٧٨.
(٤) تبيين كذب المفتري ٢٢٨.
(٥) تبيين كذب المفتري ص٢٢٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، وهدية العارفين ٢/ ٥٩، والرسالة المستطرفة ١٥٩.
(٦) تبيين كذب المفتري ٢٢٨.
(٧) تبيين كذب المفتري ٢٢٨. قد طبع باسم: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، وما انفرد به كل واحد منهما، بتحقيق كمال يوسف الحوت، نشرته مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان، كلاهما ببيروت، سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م. قال الدكتور عادل حسن علي: والحق أن هذا جزء من كتاب آخر للحاكم هو: (المدخل إلى معرفة الصحيحين)، والدليل على ذلك ما قاله محقق كتاب (المدخل) من التطابق التام بين الموجود في (تسمية من أخرجهم) وما يقابله بهذا العنوان في كتاب (المدخل) في مخطوطته الكاملة تطابقًا تامًا، ولذلك اعتمد مخطوطة (تسمية من أخرجهم) نسخة ناقصة في التحقيق. انظر: (المدخل)؛ بتحقيق إبراهيم بن علي =

* التلخيص[١].

* الأبواب[٢].

* تراجم الشيوخ[٣].

* فوائد الشيوخ[٤].

* دلائل النبوة[٥].

* تراجم المسند على شرط الصحيحين[٦].

* سؤالات مسعود بن علي السجزي[٧].

* رجال الصحيحين[٨].

= آل كليب: ٥٢، ٥٣. ثم إنني قارنت الكتاب المطبوع بهذا الاسم، وهو الذي اعتمد محققه على نسخة الظاهرية المذكورة وحدها، بمقابله في كتاب (المدخل)، فوجدته هو نفسه من أوله إلى آخره، حتى إسناده المذكور في أوله. الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٣٤.

(١) تبيين كذب المفتري ص٢٢٨، طبقات الفقهاء الشافعية ١/ ٢٠٠. وقد ذكره الحاكم في المستدرك، انظر في طبعتنا أحاديث رقم (١٦٣٨، ٥٨٩٤)، وفي معرفة علوم الحديث، ص١١٥.

(٢) تبيين كذب المفتري ٢٢٨.

(٣) تبيين كذب المفتري ص٢٢٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، وكشف الظنون ١/ ٣٩٤، وهدية العارفين ٢/ ٥٩، والأعلام ٦/ ٢٢٧، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٢٣٨.

(٤) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، وكشف الظنون ٢/ ١٢٩٨، وهدية العارفين ٢/ ٥٩.

(٥)، (٦) تبيين كذب المفتري ص٢٢٨.

(٧) أجاب عنها الحاكم، بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ونشرتها دار الغرب الإسلامي، بيروت سنة ١٤٠٨هـ.

(٨) ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة، ص ٢٠ قال: ورجال الكتب الستة قد جمعوا في عدة تصانيف؛ كرجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر، ومن قبله للحاكم. ونقل كلامه =

* مقتل الحسين(١).

* صلاة الضحى(٢).

* عوالي ابن عيينة(٣).

* عوالي مالك(٤).

* غرائب الشيوخ(٥).

* فضائل الشافعي(٦).

* فضائل العشرة(٧).

= هذا المباركفوري في تحفة الأحوذي ١/ ١٤٠. قال الدكتور/ عادل حسن علي: ربما كان هو كتاب: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم. الذي هو قطعة من (المدخل إلى معرفة الصحيحين). الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص٣٦.

(١) المستدرك (٤٨٧٩) من طبعتنا.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٤٤، والمعجم المفهرس، ص ٦٢، والرسالة المستطرفة، ص ٤٧. وذكره ابن القيم في زاد المعاد ١/ ٣٤٣، ٣٥٨، وسماه في الموضع الأول: (فضل الضحى).

(٣) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٦٦: وقد جمع عوالي ابن عيينة: أبو عبد الله ابن منده، وأبو عبد الله الحاكم. وورد في لسان الميزان للحافظ ٢/ ٤٣٩: العجب من الحاكم يذكر أنه من الشيوخ الذين يحدث عنهم أبو علي ولم يدركهم عتيق بن يعقوب ثم يخرج الحاكم في عوالي ابن عيينة عنه عن عتيق عن ابن عيينة عدة أحاديث.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص ١٦٤.

(٥) روى عنه البيهقي في السنن الكبرى ٦/ ١٤٠، ١٠/ ٨٤.

(٦) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٠، ويسمى أيضًا: (مناقب الشافعي) كما في كشف الظنون ٢/ ١٨٣٩، وهدية العارفين ٢/ ٥٩.

(٧) هدية العارفين ٢/ ٥٩.

* فضائل فاطمة الزهراء رضي الله عنها[1].

* الفوائد[2].

* فوائد الخراسانيين[3].

* الكنى والألقاب[4].

* كتاب المبتدأ من اللآلي الكبرى[5].

* معجم شيوخ الحاكم[6].

* مقتل عثمان[7].

* مناقب الصديق[8].

وغير ذلك من المؤلفات التي دلت على علو مكانته بين علماء الإسلام، وقبل أن نترك الحديث على مصنفاته لا بد أن نشير إلى ثلاث مسائل مهمة جدًّا تتعلق

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٦٦، وكشف الظنون ٢/ ١٢٧٧، وهدية العارفين ٢/ ٥٩، ومعجم المؤلفين ١٠/ ٢٣٨.

(٢) روى عنه البيهقي في السنن الكبرى ١/ ٢٩، و٢/ ٤٧٣، و٤/ ١١٤، و٩/ ٢٤٦، وفي دلائل النبوة ٧/ ٢٢٣. وانظر: فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي ١/ ٣٧٠.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص٢٢٨.

(٤) الرسالة المستطرفة، ص١٢٠.

(٥) هدية العارفين ٢/ ٥٩.

(٦) التحبير في المعجم الكبير ١/ ١٤٤، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢١، والمعجم المفهرس لابن حجر (٧٨٤)، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، والرسالة المستطرفة، ص١٣٧.

(٧) المستدرك (٤٦٠٥) من طبعتنا.

(٨) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٧٣، ولسان الميزان ٥/ ١٨٩ كلاهما في (ترجمة محمد بن سليمان العبدي)، وهدية العارفين ٢/ ٥٩.

بمؤلفاته:

الأولى: وهو أن الكتاب قد يرد في المصادر بأكثر من اسم مع أنه كتاب واحد، الأمر الذي أوقع البعض ممن عدّد مؤلفات الحاكم في الوقوع في الخطأ، ومن الأمثلة على ذلك كتاب: **معرفة علوم الحديث**، فقد ذكر بهذا الاسم، وذكر أيضًا باسم: **علوم الحديث**، وربما عبر عنه بـ (المعرفة في أصول الحديث)[1].

وهذا قد يجعل البعض ينسب أسماء كتب للحاكم مع أننا نجدها عند التحقيق كتابًا واحدًا، وقد توخينا ذلك في ذكر مصنفاته، ونرجو أن نكون وفقنا للصواب.

الثانية: وهي أنه قد تَصْدر من الحاكم بعض العبارات يَفهم منها البعضُ أنها تشير إلى كتاب مستقل مع أنها ضمن مؤلفاته، تجد ذلك في إشارته إلى كتاب المخضرمين من **المستدرك**، فاعتمد هذا القول أحد الباحثين على أنه كتاب مستقل مع أنه ضمن **المستدرك**، حيث يقول الحاكم في الحديث رقم (٦٢) من طبعتنا: وقد ذكرت في كتاب المعرفة في ذكر المخضرمين شريح بن هانئ؛ فإنه أدرك الجاهلية والإسلام. وما ذكره الحاكم هو في كتابه **معرفة علوم الحديث**.

أما الثالثة: فهي أنه قد يشير بعض من ترجم للحاكم بعبارات يفهم البعض خطأً أنها تشير إلى كتاب، وليس الأمر كذلك، كالذي فعله الدكتور عادل حسن علي في رسالته التي أشرنا إليها سابقًا حيث جعل كلمة (الأبواب) وكلمة (التراجم) الواردة في كلام المترجمين اسم كتاب[2]، وهذا خطأ فإن المترجمين قالوا: واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ ألف جزء من تخريج **الصحيحين** والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ والمجموعات مثل **معرفة علوم الحديث ومستدرك الصحيحين**

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٤٧٨.

(٢) الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٢٩، ٣٤.

و**تاريخ النيسابوريين**[١].

ويتضح من هذا النص أنهم يتكلمون عما صنفه الحاكم من جنس التصنيف لا عن اسم مصنَّف بعينه، بدليل ما جاء في نهاية القول ضاربًا المثل بأسماء الكتب المذكورة.

كذلك أخذ الباحث المذكور كلمة (الفوائد الكبير) و(حديث شعبة) من قول البيهقي[٢]: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في الفوائد الكبير لأبي العباس وفي حديث شعبة. فجعل (الفوائد الكبير) و(حديث شعبة) كتابين للحاكم[٣].

ولأننا لسنا بصدد حصر كامل لمؤلفات الحاكم، وإنما في المقام الأول نعرض لبعض مؤلفاته كإجراء تكميلي للحديث عن ثقافته وعلومه، فإن مثل هذا - الذي يشك أنه كتاب للحاكم - قد أعرضنا عنه حتى لا ننسب كتبًا لغير مؤلفيها، كما فعل البعض مما عرضنا له.

تلاميذه:

تلاميذ العالم هم علمه الباقي، كما أن الكتب تحفظ علم العالم، وذلك لأن هؤلاء التلاميذ يقومون بنشر علم أستاذهم، كما يسجلون آراءه ويدونون فكره في كتبهم بعد ذلك، وبالتالي يظل علم الأستاذ ساريًا بين الكتب، وموصولًا بين الدارسين ما شاء الله له أن يتصل، وكما صعب علينا حصر ورصد جميع شيوخ الحاكم لبلوغهم حدًّا من الكثرة تقوم به مؤلفات مستقلة، كذلك نفس الشيء يقال في

(١) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٨، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧٠، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٣، والوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠.
(٢) في السنن الكبرى ٢/ ٥٨.
(٣) الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٣٥، ٤٢.

سبيل رصد تلاميذ الشيخ، فقد رحل إليه الكثير من طلاب العلوم في العالم الإسلامي لرواية أسانيده ومدارسة كتبه والاستفادة من علمه، يدعم ذلك أنه بدأ في الإملاء والتحديث منذ سن مبكرة من حياته، فقد أملى بما وراء النهر سنة خمسين وخمسمائة، أي: وعمره حوالي أربعة وثلاثين عامًا، كما ثبت أنه صنف في السادسة عشرة من عمره، كما أنه استمر في التصنيف والإملاء والتحديث إلى قبيل وفاته وهو في الرابعة والثمانين، وسوف نكتفي بأبرز تلاميذه ممن كانوا لهم جهود بارزة في خدمة العلوم الإسلامية، لأن تلاميذ العالم من العناوين الدالة عليه.

لكن قبل أن نذكر بعض هؤلاء التلاميذ لا بد من الإشارة إلى أن بعض شيوخه الكبار قد أخذوا منه، ورووا عنه، ومنهم: الدارقطني، وإبراهيم بن محمد بن يحيى ابن سختويه، وأبو إسحاق النيسابوري، وأبو بكر المزكي، الأمر الذي يدل على ما كان يحتله الحاكم من مكانة علمية جعلت أساتذته ومعلميه يروون عنه.

أما عن تلاميذه فمنهم:

١ - أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي: الإمام الجليل، والحافظ الكبير، والعلامة الأصولي النحرير، الثبت الفقيه، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف النافعة في العقائد، والفقه، والسنن، والرقائق، وغيرها، وهو من كبار أصحاب الحاكم، بل أجل أصحابه، على الرغم من أنه لم يلازمه إلا فترة قصيرة بدأت على رأس القرن الخامس على وجه التقريب. وقد ولد البيهقي سنة ٣٨٤، وتوفي سنة ٤٥٨[١].

٢ - أحمد بن عبد الملك بن علي بن أحمد، أبو صالح المؤذن، النيسابوري، الصوفي: الإمام الحافظ، الزاهد، المسند، الثقة، المتقن، محدث خراسان، توفي

(١) تاريخ الإسلام ١٠/ ٩٥.

سنة ٤٧٠[١].

٣ - أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف، أبو بكر الشيرازي، ثم النيسابوري: العلامة النحوي الأديب، مسند وقته، كان من أهل العلم والفضل والثقات، وهو آخر من روى عن الحاكم وتوفي سنة ٤٨٧[٢].

٤ - إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل، أبو عثمان الصابوني، النيسابوري: شيخ الإسلام، الإمام العلامة، كانت وفاته سنة ٤٥٠[٣].

٥ - الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليل، أبو يعلى الخليلي القزويني: القاضي، العلامة، الحافظ الثقة، طال عمره وعلا إسناده، وتوفي سنة ٤٤٦[٤].

٦ - عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة، أبو القاسم القشيري، الخراساني، النيسابوري: الإمام الزاهد القدوة، الصوفي، صاحب الرسالة القشيرية، توفي سنة ٤٦٥[٥].

٧ - محمد بن أحمد بن محمد بن فارس، أبو الفتح ابن أبي الفوارس، البغدادي، توفي سنة ٤١٢[٦].

* * *

(١) المنتخب من السياق، ص١١٣.
(٢) المنتخب من السياق، ص ١٧.
(٣) تاريخ دمشق ٩/ ٣.
(٤) تاريخ الإسلام ٩/ ٨٩.
(٥) تاريخ بغداد ١١/ ٨٣.
(٦) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٢٣.

المبحث الرابع

مذهبه الفقهي والعقائدي

أولاً: مذهبه الفقهي.

كان أبو عبد الله الحاكم - رحمه الله- شافعي المذهب كما قرر ذلك معظم الذين ترجموا له، وذلك بحكم البيئة التي نشأ فيها، والعلماء الذين أخذ عنهم، إذ يغلب على بلاد خراسان وما يتبعها من أقطار المذهب الشافعي، كما لا يستغرب كونه شافعيًّا لأن نصيب الشافعية من المحدثين أوفر نصيب؛ قال ابن الجزري[(1)]: أتقن الفقه للشافعي، وقد ذكره أيضا السبكي وغيره في عداد الشافعية[(2)].

وقد سبق منا القول أن مؤلفات الحاكم قد تمركزت كلها تقريبًا حول التأليف في علم الحديث وفنونه، كما هو شأن أكثر أهل الحديث في ذاك الزمان، ولذا فليس له مؤلفات فقهية صرفة نستطيع من خلال استقرائها أن نتحدث عن منهجه الفقهي، إلا أنه بلا شك من أهل العلم الكبار في زمانه في الحديث، وإن لم يكن في الفقه من الأئمة المجتهدين كأحمد، والبخاري، وإلا لظهر رأيه، واختياره كما ظهر رأي غيره، والناظر في كتابه **المستدرك** وانتقائه الأحاديث، وحسن ترتيبه يدرك أنه من

---

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨٥.

(٢) طبقات السبكي ٤/ ١٥٥، وطبقات الأسنوي ١/ ١٩٥، وطبقات ابن قاضي شهبة ١/ ١٥٣.

فقهاء أهل الحديث، وأنه مطلع على اختلاف الفقهاء، ولذا فنحن نرجح أنه كان عالمًا بالفقه ودارسًا له تلك الدراسة التي أهلته لأن يتولى القضاء كما سبقت الإشارة بتقلده قضاء نيسابور ونسا سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

ويظهر ذلك واضحًا جليًّا من خلال استعراضنا لبعض الأقوال الفقهية التي تضمنتها تعليقاته الحديثية في **المستدرك**، واللافت للنظر أن هذه التعليقات الفقهية قد ركزت على الفوائد، على نحو ما يؤكد ما ذكرنا من سمات التأليف عنده أنه يركز على التقاط الفوائد من العلوم.

فمن ذلك أنه **قال عقب حديث (٦٣٤، ٨٧٤، ٩٠٣، ١١٠٠، ١١١٤)**: «هَذِهِ **سُنَّةٌ عَزِيزَةٌ**».

وقال عقب حديث (٥٨٦): «وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ يَنْفَرِدُ بِهِ خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَب، وَأَنَا أَذْكُرُهُ مُحْتَسِبًا لِمَا أُشَاهِدُهُ مِنْ كَثْرَةِ وَسْوَاسِ النَّاسِ فِي **صَبِّ الْمَاءِ**».

وقال عقب حديث (٦٦٩): «سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِي الْحَافِظَ يَقُول: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الشَّافِعِيَّ الصَّيْرَفِيَّ يَقُولُ: كُلُّ مَنْ أَفْتَى مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ **الْحِيَلِ** إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ».

وقال عقب حديث (٣٦٢): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْأَسَانِيدِ، أَصْلٌ فِي **نَسْخِ** الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثانيًا: عقيدته.

تعلم الحاكم على أيدي علماء نيسابور الذين كان أغلبهم يذهب في الاعتقاد مذهب أبي الحسن الأشعري مؤسس فرقة الأشاعرة، وهم الذين حاولوا التوفيق بين العقل والنص، فانتهوا إلى أن العقل الإنساني قاصر عن الإحاطة بالحكمة في

أفعال الله، وأن الفعل الإلهي لا يخضع لتقييم العقل البشري وموازينه، ومن أئمتهم الباقلاني والجويني والغزالي(١).

وقد ذكره ابن عساكر في الطبقة الثانية من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذكر أن هذه الطبقة هم الذين صحبوا وسلكوا مسلكه في الأصول وتأدبوا بآدابه(٢). وقال السبكي: نظرنا مشايخه الذين أخذ عنهم، وكانت له بهم خصوصية؛ فوجدناهم من كبار أهل السنة، ومن المتصلبة في عقيدة أبي الحسن الأشعري(٣).

قضية تشيعه:

ولعل المجال يكون مناسبًا لمناقشة تهمة عقدية نسبت إلى الحاكم، وهي قضية اتهامه بالتشيع، وأول من عُرف عنه القول بتشيع الحاكم -فيما بين أيدينا من مصادر- هو أبو ذرٍّ الهروي (ت ٤٣٥)، فقد ساق السلفي (ت ٥٧٦) بإسناده إلى أبي الوليد الباجي أنه قال: قال لنا أبو ذرٍّ عبد بن أحمد بن عفير الهروي بمكة: كنا في حلقة الحاكم أبي عبد الله بن البيع الحافظ بنيسابور؛ إذا أخرج عن السدي في الصحيح نتغامز عليه، وذلك أنه روى حديث الطير(٤) ولم يتابعه أحد عليه، وكان ينسب إلى

(١) الشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٤٩، ابن المرتضى: المنية والأمل ص٢٧، والدكتور أحمد صبحي: فى علم الكلام (٢) (الأشاعرة) ص٤٧.

(٢) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٧.

(٣) طبقاته ٤/ ١٦٢.

(٤) هو الحديث الذي روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله ﷺ فرخ مشوي، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير». قال: فقلت: اللهم اجعله رجلًا من الأنصار. فجاء علي رضي الله عنه، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة. ثم جاء، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة. ثم جاء، فقال رسول الله ﷺ: «افتح». فدخل، فقال: «ما حبسك علي». فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس يزعم أنك على حاجة. فقال رسول الله ﷺ: «ما حملك على ما صنعت ؟». =

التشيع[1]. وتبعه الخطيب البغدادي؛ حيث قال: وكان ابن البيع يميل إلى التشيع[2].

ثم تتابعت كلمات بعض من ترجم له على ذلك، أشدها ما نقله محمد بن طاهرٍ المقدسيَ حين ذكر أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاريّ عن الحاكم أبي عبد الله فقال: ثقةٌ في الحديث رافضيٌ خبيث. وأنّ ابن طاهر هذا قال: إنه كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا غاليًا عن معاوية وأهل بيته، يتظاهرُ به ولا يعتذرُ منه[3].

وهنا تنبغي الإشارة إلى أمرين:

الأول: أن أول من نقل تقرير أبي ذر الهروي عن الحاكم بشأن اتهامه بالتشيع هو أبو طاهر السلفي، الذي تأخرت وفاته عن الهروي مدة تقترب من قرن ونصف.

الثاني: أن هذا الاتهام لم يُجمِع عليه الذين ترجموا للحاكم، فلم يَنتشر عند المترجمين، فأبو حازم العبدوي وهو معاصر للحاكم، كتب عنه في حياته ما نقله ابن عساكر (ت٥٧١) في **تبيين كذب المفتري**[4]، وأبو يعلى الخليلي تلميذ الحاكم ترجمه في كتابه الإرشاد، ولم يذكر واحد منهما شيئًا عن تشيع الحاكم، بل كلامهما عنه يفيض بالثناء والمدح، وبيان مكانته العالية في العلم، وغير هؤلاء؛ مثل عبد الغافر الفارسي (ت٥٢٩) في **السياق**، وابن الصلاح (ت ٦٤٣) في **طبقات الفقهاء الشافعية**[5].

= فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلًا من قومي. فقال رسول الله ﷺ: «إن الرجل قد يحب قومه» المستدرك (٤٧٠٠).

(١) معجم السفر ص ٢٣٩.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٥.

(٤) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٧.

(٥) د. عادل حسن: الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٩٦.

بل من المصنفين من دافع عنه في ردِّ هذه التهمة كالذي رأيناه من الإمام السبكي في **طبقات الشافعية**[1].

فكأن من أهملها من المترجمين لم يعتد بها، لما فيها من عدم المصداقية، فالمعاصرة ــ كما يقال- حجاب كثيف، وهنا نشير إلى نقطة بالغة الأهمية في التعامل مع مثل هذه القضايا، وهي أن نضع في حسباننا حجاب المعاصرة والندية الذي تصدر الأقوال بسببه غير دقيقة ولا صادقة كل الصدق، أو يمسك بطرف من الحقيقة، وليس كل الحقيقة.

ثم يجب التنبيه إلى قاعدة قرآنية أشار إليها الحق - تبارك وتعالى - حين دعا المؤمنين إلى التثبت من الأخبار قبل إصدار الأحكام[2].

فالتعرف على شخص من خلاله هو وليس من خلال ما كتب عنه، يكون أقرب للحقيقة وأهدى للصواب.

مستند المُتَّهِمين للحاكم بالتشيع:

اعتمد مَن يتهم الحاكم بالتشيع على روايته ــ أي الحاكم ــ أحاديث؛ منها: حديث الطير، وحديث: «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**».

لكن هل ثمة آراء أو أقوال تجعل الحاكم شبيهًا أو قريب الشبه بأقوال الشيعة التي تناقلتها كتب الفرق والمقالات؟

الإجابة: لا.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨٥.

(٢) كما في سورة الحجرات، الآية: ٦.

وهل يدل تخريج الحاكم لمثل هذه الأحاديث على تشيعه؟

قبل الإجابة نشير إلى أن الذهبي قد أشار إلى أن في المستدرك أحاديث رواها يُعد حديث الطير بالنسبة إليها سماء؛ كما يقول الذهبي[(١)].

وإذا كان هناك من العلماء من حكم على حديث الطير بالوضع؛ كابن الجوزي وابن تيمية وغيرهما، فإن هناك من الأئمة من حكَم بأن له أصلًا؛ كالذهبي، بل حكم عليه بعضهم بالحسن؛ مثل العلائي والسبكي، وابن حجر[(٢)].

وقال الهيثمي عن رواية الطبراني للحديث[(٣)]: رجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة.

أما حديث: **«من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»**. فلا يمكن أن يتهم من يرويه بالتشيع، ثم هو ليس موضوعًا بيقين، وقد رواه عدد من الصحابة، سمى منهم ابن عبد البر خمسة، وتعقبه ابن حجر بأن الطبري ذكر في مؤلَّف له خاص بهذا الموضوع أضعاف من ذكر، وأن ابن عقدة جمع طرقه، فأخرجه من حديث سبعين صحابيًّا، بل ذهب بعض الأئمة إلى أنه متواتر؛ كالذهبي، والسيوطي، وغيرهما[(٤)].

كما أن من يتأمل تصرّف الحاكم فيما رواه مما يختص بالصحابة الكرام لخرج بنتيجة مؤداها نفي التشيع جملة وتفصيلًا عن هذا الإمام الجليل.

وأحب أن أشير إلى أن المتشيعة ليسوا على مستوى واحد، فهناك الغالي الذي

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٦.

(٢) د. عادل حسن: الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٩٦.

(٣) مجمع الزوائد ٩/ ١٢٦.

(٤) السابق.

يخرج عن ثوابت الشرع، ومنهم من يكون تشيعه هو تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما، أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن مَن قَاتَله ونحو ذلك؛ لأن علماءَ الحديث قد عصمهم وقيّدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالّة على أفضلية الشيخين، ومن ترفّض ممن له نوع اشتغال بالحديث كابن عقدة وأمثاله، فهذا غايته أن يجمع ما يُروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات، لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين(١).

فالحاكم ـ رحمه الله - من أهل الحديث، والتشيع في المحدثين نادر، وهو من جملة الأشاعرة الذين يبدِّعون أهل التشيع وينتقدون الرافضة ويتبرءون منهم، وكتبهم مليئة بالرد عليهم والنقد لآرائهم، كما أن مشايخه الذين كانت له بهم خصوصية من كبار أهل السنة، ومن المتصلِّبة في عقيدة أبي الحسن الأشعري، وقد أعطاهم الحاكم حقَّهم من الإعظام والثناء في كتابه تاريخ نيسابور، ولم يبدر منه أيّ مغمز فيهم، على غير عادة المؤرخين عند حديثهم عن مخالفيهم في العقائد(٢).

ومن المستندات التي يتكئ عليها خصوم الحاكم في هذا الاتهام أن مستدركه ذُكِرَ بين يدي الدارقطني فقال: نعم يستدرك عليهما حديث الطير! فبلغ ذلك الحاكم، فأَخرجَ الحديثَ من الكتاب(٣).

وهذه حكاية لا تصح عن الدارقطني؛ لأنها من قطعة، وقد أعلّها الذهبي في سير أعلام النبلاء... ومع ذلك فهذه الحكاية مخالفة لواقع المستدرك حينما يقول: فبلغ ذلك الحاكم فأخرج الحديث من الكتاب؛ فحديث الطير موجود في المستدرك ولم يخرج منه؛ ولذلك انتقد الذهبي هذه الحكاية لهذين الأمرين(٤).

---

(١) منهاج السنة ٧/ ٢٦٤.
(٢) طبقات السبكي ٤/ ٨٦.
(٣) طبقات السبكي ٤/ ٨٧.
(٤) دكتور سعد الحميد: مناهج المحدثين، ص٩٥.

قال الإمام الذهبي: «هذه حكاية منقطعةٌ، بل لم تقع؛ فإنَّ الحاكم إنما ألف المستخرج في أواخر عُمُرِه بعد موت الدارقطني بمدّة، وحديث الطير ففي الكتاب لم يُحوَّل منه، بل هو أيضًا في جامع الترمذي»(١).

إن كلام ابن طاهر - السابق- غاية في التهافت «إذ إنه يخبر عن ظاهر الحاكم وباطنه، وهو لم يعاصر الحاكم، فقد كان مولده سنة ٤٤٨ بعد وفاة الحاكم بأكثر من أربعين سنة، فمن أين له إذن الإخبار عن ظاهر الحاكم، فضلًا عن باطنه؟

ثم إن باطن الحاكم يعرفه تلاميذه والآخذون عنه، ومعاصروه، فضلًا عن أساتذته الذين خبروه، وتلامذته الذين تخرجوا به، ولم يقل أحد من هؤلاء مثل ما قال ابن طاهر، ولم يتهمه أحد بمثل ما اتهمه به.

ودليل ابن طاهر على دعواه هو ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي، وأثبته قبل قليل، وهو دليل لا يستوي على ساقين، ولا ينهض دليلًا على هذه الدعوى العريضة»(٢).

ثم إنه في كلام الحاكم نفسه وسلوكه في المستدرك وغيره ما يدفع عنه تهمة الغلو في التشيع، من ذلك قوله عن شيخه أبي بكر بن أبي دارم: رافضي غير ثقة(٣). فهل يقول الحاكم عن شيخه هذا الكلام، ويتهمه بالرفض، وهو رافضي مثله؟!(٤). معنى هذا أن الحاكم يدرك أن الرفض صفة مذمومة.

وكذلك قوله عن يونس بن بكير: قد تأملت كل ما قيل فيه، فلم أجد أحدًا من

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٦).
(٢) د. عادل حسن: الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٦١.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٧٨.
(٤) الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٦٢.

أئمتنا استزاده في حفظ وإتقان، أو مخالفة للثقات في رواياته، إلا لميله عن الطريق في تشيعه، وقد احتمل مثل هذا الحال عن جماعة من الكوفيين، فهو عندي من جملتهم[١].

فقوله: (إلا لميله عن الطريق في تشيعه). يقصد به الغلو في التشيع، وهو الرفض الذي ذكره في شيخه السابق، فهل كان الحاكم يقول هذا إن كان هو نفسه رافضيًّا؟ أما احتمال حاله المذكور في آخر الكلام فهو في شأن قبول رواياته ليس غير[٢].

نعود فنقول: إن مجرد تخريج الحاكم لمثل هذه الأحاديث لا يدل بحال على تشيع الحاكم؛ لأنها رواية، وهي لا تحكم على مَن يتحمَّلها ويؤدّيها بحكم ما، حتى وإن كان هذان الحديثان موضوعين.

كما أن من القواعد والشروط التي سار عليها في المستدرك أنه يتساهل في أحاديث الفضائل، لكنه يتشدد في أحاديث الأحكام[٣]، ومع ذلك قد خرج أحاديث عدة في سندها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه[٤].

لقد انبرى كثير من العلماء للدفاع عن الحاكم غير أننا لا نريد الاعتماد على الأقوال بقدر الاعتماد على التطبيق العملي لما يعتقده الشخص، ولذلك نحب أن نضع بين يدي القارئ الكريم جملة من الروايات التي تجعلنا نجزم ببُعده عما نسب إليه ونربأ به عن هذا الاتهام.

(١) المدخل إلى معرفة الصحيحين، ص ٥٧٠.

(٢) الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٦٣.

(٣) انظر المبحث الثامن من الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(٤) انظر أحاديث رقم (٤٤٨، ١٠٧٥، ٢٣٩٥، ٣٧٢١) وغيرها.

وتلك الروايات هي:

فضائل الخلفاء الأربعة:

فإنه ذكر فضائل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم عند جماهير السلف والخلف: أبو بكر، فعمر، فعثمان، فعلي ـ رضي الله عنهم - وذكر لكل منهم ما روي من فضائله ومناقبه[1].

النص على خلافة أبي بكر:

وأيضا خرّج في المستدرك ما يكاد يكون نصًّا في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وصححه على شرط الشيخين، وهو عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: أول حجر حمله النبي ﷺ لبناء المسجد، ثم حمل أبو بكر حجرًا آخر، ثم حمل عمر حجرًا آخر، ثم حمل عثمان حجرًا آخر، فقلت: يا رسول الله، ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك؟ فقال: «يا عائشة، هؤلاء الخلفاء من بعدي»[2].

فهل يروي هذا شيعي؟

إن أهل السنة في مناظرتهم مع غيرهم يستشهدون بهذا الحديث وأمثاله على ترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، مع أن اللافت للنظر في هذا الحديث عدم ذكر علي بن أبي طالب مع أصحابه الثلاثة.

فضائل عثمان رضي الله عنه:

لقد خرج الحاكم في مستدركه من فضائل عثمان الشيء الكثير، ومن ذلك حديث: «لينهض كل رجل منكم إلى كفئه»، فنهض النبي ﷺ إلى عثمان فاعتنقه،

---

(١) راجع كتاب المناقب.

(٢) حديث رقم (٤٥٨٣).

وقال: «أنت وليي في الدنيا والآخرة»، وصححه الحاكم[١].

بل وخرَّج بعض الأحاديث التي يستند أهل السنة إليها للدفاع عن عثمان أمام ما نسبه الخوارج إليه، من ذلك روايته لما حصر عثمان بن عفان أشرف عليهم من فوق داره، ثم قال: أذكركم الله، هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب منها أحد إلا بثمن، فابتعتها من مالي فجعلتها للغني والفقير وابن السبيل؟ قالوا: نعم. ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه[٢]. وكذلك ذكر هجرته إلى الحبشة، وزواجه من رقية بنت رسول الله ﷺ[٣].

عدم الغلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

كما أخرج حديثًا يرد به على المغالين في علي من الشيعة الغلاة، يقول: «حدثنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا علي بن الجعد، ثنا زهير بن معاوية، قال: سمعت أبا إسحاق يحدث عن عمرو الأصم قال: قلت للحسن بن علي: إن هذه الشيعة يزعمون أن عليًّا مبعوث قبل يوم القيامة. قال: كذبوا والله، ما هؤلاء بشيعة، لو علمنا أنه مبعوث ما زوجنا نساءه ولا اقتسمنا ماله»[٤].

وروى عن أبي وائلٍ قال: قيل لعليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: ألا تستخلفُ علينا؟ قال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلفَ، ولكنْ إنْ يُرِدِ الله بالناس خيرًا فسيجمعُهم بعدي على خيرِهم كما جمعهم بعدَ نبيِّهم ﷺ على خيرِهم[٥].

---

(١) حديث رقم (٤٥٨٦).

(٢) حديث رقم (١٥٤٣).

(٣) حديث رقم (٤٢٩٢).

(٤) حديث رقم (٤٧٥١).

(٥) الحديث رقم (٤٥١٧).

فضائل الصحابة عمومًا:

كما أخرج فضائل عدد من الصحابة ممن تبغضهم الشيعة، كالزبير، وطلحة، وعمرو بن العاص، بل إنه يروي بسنده إلى ربعي بن حراش قال: إني لعند علي رضي الله عنه جالس، إذ جاء ابن لطلحة، فسلم على علي رضي الله عنه، فرحب به، فقال: ترحب بي يا أمير المؤمنين وقد قتلت أبي وأخذت مالي؟ قال: أما مالك فهو ذا معزول في بيت المال، فاغد إلى مالك فخذه، وأما قولك: قتلت أبي، فإني أرجو أن أكون أنا وأبوك من الذين قال الله عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [(١)]. فقال رجل من همذان: إن الله أعدل من ذلك، فصاح علي صيحة تداعى لها القصر؛ قال: فمن إذًا إن لم نكن نحن أولئك؟[(٢)].

فهل مَن يُخَرِّج فضائل أولئك الصحابة، ويروي مثل هذه الحكاية ويصحح إسنادها، يكون شيعيًّا؟

مدحه لأبي هريرة:

وروى مناقب أبي هريرة، ودافع عنه دفاعًا حارًّا، وقال إنه: (الحافظ علينا شرائع الدين)، وأكثر من إخراج حديثه في كتب (المستدرك) كلها على وجه التقريب، ومعلوم ما يكنه الشيعة لأبي هريرة؛ يقول في المستدرك: «وأنا ذاكر بمشيئة الله عز وجل في هذا رواية أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عن أبي هريرة، فقد روى عنه زيد بن ثابت، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وعائشة، والمسور بن مخرمة، وعقبة بن الحارث، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك،

(١) سورة الحجر، الآية: ٤٧.

(٢) حديث رقم (٣٣٨٨).

والسائب بن يزيد، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وأبو أمامة بن سهل، وأبو الطفيل، وأبو نضرة الغفاري، وأبو رهم الغفاري، وشداد بن الهاد، وأبو حدرد عبد الله بن حدرد الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وواثلة بن الأسقع، وقبيصة بن ذؤيب، وعمرو بن الحمق، والحجاج الأسلمي، وعبد الله بن عكيم، والأغر الجهني، والشريد بن سويد، رضي الله عنهم أجمعين، فقد بلغ عدد من روى عن أبي هريرة من الصحابة ثمانية وعشرين رجلًا، فأما التابعون فليس فيهم أجل ولا أشهر وأشرف وأعلم من أصحاب أبي هريرة، وذكرهم في هذا الموضع يطول لكثرتهم، والله يعصمنا من مخالفة رسول رب العالمين، والصحابة المنتجبين، وأئمة الدين من التابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين في أمر الحافظ علينا شرائع الدين: أبو هريرة رضي الله عنه»(١).

ذكره لأسانيد فيها معاوية رضي الله عنه خلاف ما يفعله الشيعة:

وأنه على الرغم من أنه لم يرو مناقب لمعاوية في (المستدرك)، ولم يذكره في كتاب معرفة الصحابة منه، فقد روى بعضًا من أحاديثه المسندة، ولا يفعل هذا شيعي قط.

تفضيله لأبي بكر وعمر وعثمان:

وفي غير (المستدرك) ما يدل على ما نحن بصدده كذلك؛ إذ إنه (في كتابه (الأربعين) عقد بابًا لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان، واختصهم من بين الصحابة).

خلاصة ما سبق: أن هناك من الأدلة القوية المتكاثرة ما يدل على نفي أن يكون الحاكم غاليًا في التشيع، كما أن هناك أدلة، وإن لم تكن في قوة وكثرة الأدلة السابقة، تنفي أن يكون شيعيًّا أيضًا.

---

(١) عقب حديث (٦٣٠٠).

هذا صنيع الحاكم في المستدرك سواء من ناحية الروايات، أو من ناحية موقفه من الصحابة، أو شيوخ السنة، مما يجعله بعيدًا -كل البعد- عما اتهم به.

* * *

المبحث الخامس

مكانته وثناء العلماء عليه

مَن يطَّلعْ على ترجمة هذا العالم يجدْ حياتَه حافلةً بالجدِّ والنشاط والاجتهاد والعطاء، وبذل الوقت في طلب العلم وتحصيله، والرحلة إلى العلماء والأخذ عنهم منذ سن مبكرة من حياته على نحو ما سبقت الإشارة إليه؛ ولذلك جاء ثناء أهل العلم على أبي عبد الله الحاكم أكثر من أن يُحصى محفوفًا بأسمى آيات الصدق والعرفان بجهود هذا الرجل في خدمة السنة النبوية المشرفة، فلقد أثنى عليه كلُّ عالمٍ منصِف عَرَف قدرَه وفضلَه، وما ذاك إلا لمكانته العلمية العالية ورسوخه في علم الحديث، كما أثنى على الحاكم - رحمه الله - عدد كبير من معاصريه من أهل العلم والفضل وشهدوا له برسوخ القدم في علوم الحديث وضربه بقصب السبق في خدمة السنة النبوية وكتب الرجال والتواريخ وغيرها. تلك المكانة التي أهَّلَتْه لأن يناظر شيخه الدارقطني فرضيه الدارقطني[1] وهو من هو.

وقد وصفه غير واحد من أهل العلم: بـ «الحافظ» و«الناقد العلامة»، و«شيخ المحدثين»، و«صاحب التصانيف»، وبأنه «ثقة عدل».

والحاكم قد استمد تلك المكانة العالية من علمه الذي أخذ منزلة رفيعة بين

(١) الإرشاد ٣/ ٨٥٢، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٦.

علماء الأمة من المحدّثين، ومن آرائه التي باتت يَحتجُّ بها المصنِّفون في بطون مؤلفاتهم، ويرجع ذلك إلى جده واجتهاده في هذا الشأن، فقد طوّف - كما سبق - في أرجاء العالم الإسلامي المعروفة بالعلم والحديث حينئذ، حتى صار شيوخه من غير النيسابوريين ألفًا ومثلهم تقريبًا من خارج نيسابور، وما زال يجد ويجتهد حتى ذاع صيته، وطبّقت شهرته الآفاق، حتى إن شيوخه ما فتئوا يبعثون إليه بالرسل ويكتبون الكتب لاستشارته في عويص المسائل وصعاب الآراء ودقيق القضايا.

ويرصد لنا أبو حازم العبدوي بعضًا من هذا الجانب حيث يقول: أقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمي قريبًا من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقن منه ولا أكثر تنقيرًا، فكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه حكم به، وقطع بقوله(١).

ويقول أيضًا: سمعت مشيختنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد يرجعان إلى أبي عبد الله الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وصحيحه وسقيمه(٢).

وقال عبد الغافر: ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدمي عصره مثل أبي سهل الصعلوكي، والإمام ابن فورك، وسائر الأئمة يقدّمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة بسبب تفرده بحفظه ومعرفته(٣).

فهو - بحق - إمام من الأئمة، وعَلَم من الأعلام، وتتضح مكانته المرموقة إذا

(١) تبيين كذب المفتري، ص ٢٣٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧١، وطبقات السبكي ٤/ ١٥٨.
(٢) طبقات السبكي ٤/ ١٥٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٠.

وجدنا شيخه أبو أحمد الحاكم الكبير يقول: إن كان رجل يقعد مكاني فهو أبو عبد الله[١]. وقال شيخه الدارقطني لما سئل: أيهما أحفظ؛ ابن منده أو ابن البيع؟ قال: ابن البيع أتقن حفظًا[٢].

ومن هؤلاء العلماء الذين أثنوا عليه الشيخ أبو حازم العبدوي؛ قال: الحافظ، إمام أهل الحديث في عصره[٣].

وقال أبو حازم العبدوي أيضًا: وسمعت السلمي يقول: كتبت على ظهر جزء من حديث أبي الحسين الحجاجي «الحافظ»، فأخذ القلم وضرب على «الحافظ»، وقال: أيش أحفظ أنا؟ أبو عبد الله ابن البيع أحفظ مني، وأنا لم أر من الحفاظ إلا أبا علي الحافظ، وابن عقدة[٤].

وقال أيضًا: أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج: إبراهيم بن أبي طالب، وكان من يقابله النسائي وجعفر الفريابي، ثم أبو حامد ابن الشرقي، وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة، ثم الشيخان: أبو الحسين - يعني الحجاجي - وأبو أحمد - يعني الحاكم -، وكان يقابلهما في عصرهما أبو أحمد ابن عدي وأبو الحسين ابن المظفر والدارقطني، وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا هذا، من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والرّى وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر[٥].

وقال الخليلي: عالم عارف، واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أرَ أوفى منه.

(١) تبيين كذب المفتري، ص ٢٢٩.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٤.
(٣) تبيين كذب المفتري، ص ٢٩٩.
(٤) التبيين ص٢٢٩، الأربعين ص٤١٠.
(٥) طبقات السبكي ١/ ١٥٨.

وقال: وهو ثقة واسع العلم. وقال: كنت أسأله فرأيته في كل ما ألقي عليه بحرًا لا يعجز عنه[1].

وقال عبد الغافر الفارسي: سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدمي عصره؛ مثل أبي سهل الصعلوكي، والإمام ابن فورك، وسائر الأئمة يقدّمونه على أنفسهم ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة، بسبب تفرده بحفظه ومعرفته[2].

وقال الخطيب البغدادي: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة.. وكان ثقة[3].

وقال عبد الغفار بن إسماعيل: هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته[4].

وقال ابن الصلاح: الحافظ الذي لا يستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه[5].

وقال أبو حفص ابن الملقن عمر بن علي: الرحال الإمام الحافظ الكبير، قام الإجماع على ثقته[6].

وقال ابن خلكان: إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلف فيه الكتب التي لم

(١) الإرشاد ٣/ ٨٥١.
(٢) طبقات السبكي ١/ ١٥٩.
(٣) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣.
(٤) المنتخب من السياق، ص ١٥.
(٥) طبقات الفقهاء الشافعية ١/ ١٩٨.
(٦) العقد المذهب برقم (١٥٩).

يسبق إلى مثلها، كان علمًا عارفًا واسع العلم[١].

وقال الذهبي: الإمام الحافظ الناقد العلامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف، صنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم[٢].

وقال السبكي: صاحب التصانيف في علوم الحديث.. كان إمامًا جليلًا، وحافظًا حفيلًا، اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره.. ورحل إليه في البلاد؛ لسعة علمه وروايته، واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم الدين[٣].

ويشير الحافظ ابن كثير إلى حسن خلقه قائلًا: وقد كان من أهل الدين والأمانة، والصيانة والضبط، والتجرد والورع[٤].

هذا الخلق الرفيع الذي جمع الناس حوله حتى اختص بصحبة الإمام أبي بكر الصبغي، وكان الإمام يراجعه في السؤال والجرح والتعديل، وأوصى إليه في أمور مدرسته دار السنة، وفوض إليه تولية أوقافه في ذلك[٥].

وتلك المكانة أيضًا جعلت شيوخه يروون عنه، مثل: أبو الحسن الدارقطني[٦]، وأحمد بن أبي عثمان الحيري، وأبو بكر القفال الشاشي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد المزني، وابن المظفر[٧]، كما ذكر ابن الملقن[٨].

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٥٥.

(٤) البداية والنهاية ١٥/ ٥٦١.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٠.

(٦) تاريخ الإسلام ٢٨/ ١٢٣.

(٧) تاريخ الإسلام ٢٨/ ١٢٤.

(٨) العقد المذهب، ص ٧١.

بل لقد لازمه البعض من شيوخه؛ قال أبو حازم العبدوي: أملى بالعراق سبع سنين، ولازمه ابن المظفر، والدارقطني(١). وقال الذهبي(٢): حدث عنه في حياته، وأبلغ من ذا أن أبا عمر الطلمنكي كتب (علوم الحديث) للحاكم عن شيخ له سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، بسماعه من صاحب الحاكم.

وقال الذهبي(٣): أعجب ما رأيت أن محدث الأندلس أبا عمر الطلمنكي قد كتب كتاب **علوم الحديث** للحاكم في سنة تسع وثمانين وثلاثمائة عن شيخ له عن آخر عن الحاكم.

الناس كما قال النبي ﷺ: «**شهداء الله في الأرض**»(٤). وهذا بعض مما قيل من شهادات العلماء على سيرة هذا العالم الجليل وأحواله، كما قال عبد الغافر، ولو تركنا العنان للقلم أن يرصد كل ما قيل من ثناء العلماء في هذا الرجل لطال الأمر، لكن الثمرة تدل على الشجرة كما يقال، ولمكانة هذا الرجل أفرد ترجمته الحافظ أبو موسى المديني في مصنف مستقل، كما ذكر ذلك ابن قاضي شهبة(٥).

❊ ❊ ❊

(١) التبيين ص ٢٢٨.

(٢) تاريخ الإسلام ٢٨/ ١٢٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٥، وتذكرة الحفاظ ١٣/ ١٠٤.

(٤) أخرجه الطبراني ٧/ ٢٢، رقم (٦٢٥٩).

(٥) طبقات ابن قاضي شهبة ١/ ١٩٤.

المبحث السادس

مكانته السياسية ومناصبه في الدولة

لم يكن أبو عبد الله الحاكم ذا مكانة علمية يهتم به العلماء والدارسون فحسب، بل ارتقى في مناصب الدولة حتى ولاه الأمراء شئونًا مهمة ومناصب عالية فيها، بل دلت الشواهد على أنه كان محببًا لدى الأمراء وكبار رجال الدولة، فبعض الكتب التي ألفها الحاكم كانت بتحفيز واستنهاض من بعض الأمراء، ككتاب **المدخل إلى كتاب الإكليل**، فقد جاء فيه: «أما بعد، فإن همة الأمير الأجل المظفر عماد الدولة صاحب الجيش - دام الله سلطانه - دعته إلى معرفة أحوال الشريعة عند ابتدائها، ومراتب الصحابة إلى انتهائها بالأسانيد التي هي المرقاة إلى الوصول إليها»(١).

وقال في نفس الكتاب أيضًا: «ولما استكفاني الأمير الأجل أبو علي محمد بن محمد بن إبراهيم لجمع الكتاب الذي يجمع بيان ما استدعاه، وجمعت منه بعون الله، ثم بدولته العالية ما انتهى إليه علمي وسميته كتاب الإكليل»(٢).

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، ص ٢٧.

(٢) السابق، ص ٣٠.

ومن المناصب التي تولاها:

١- السفارة:

حظي الحاكم بثقة أمراء بني سامان، الأمر الذي جعلهم يستعينون به في أخص الوظائف آنذاك، وهي السفارة لدى البويهيين؛ فكان - رحمه الله - ينفذ الرسائل ويحسن السفارة بينهم، وكان الأمير أبو الحسن يستعين برأيه[١].

٢- القضاء:

اختير الحاكم لتولي منصب قضاء نسا، وذلك سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، لكنه اعتزل هذا المنصب لما يتطلبه من فراغ وقت لم يستطع الحاكم توفيره لانشغاله بالعلم والتحديث والإملاء والتأليف.

ويذكر هنا أن الخليل بن أحمد السجزي القاضي دخل على أبي جعفر العتبي فقال: هنأ الله الشيخ، فقد جهز إلى نسا ثلاثمائة ألف حديث لرسول الله ﷺ، فتهلل وجهه[٢].

كما عرض عليه قضاء جرجان لكنه رفض ولعله امتنع لذات السبب[٣].

* * *

(١) تبيين كذب المفتري ص٢٢٩.
(٢) طبقات السبكي ٤/١٥٨.
(٣) وفيات الأعيان ٣/٤٠٩.

الفصل الثالث

دراسة كتاب المستدرك

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث: تاريخ إملاء الحاكم لمستدركه.

المبحث الرابع: المادة العلمية للكتاب ومنهج المؤلف في عرضها.

المبحث الخامس: موارد الحاكم في مستدركه.

المبحث السادس: القيمة العلمية للكتاب.

المبحث السابع: جهود العلماء في خدمة المستدرك.

المبحث الثامن: مآخذ على الكتاب.

المبحث الأول

اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

سوف يتضمن هذا المبحث الحديث في مطلبين:

الأول: في الحديث عن اسم الكتاب.

والثاني: عن توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الأول: اسم الكتاب: وسوف نتناوله من زاويتين؛ **إحداهما**: من ناحية تحقيق اسم الكتاب كما عرف به في المصادر والمخطوطات، **والثانية**: من ناحية المعنى المراد بالمستدرك.

من ناحية تحقيق اسم الكتاب كما عرف به في المصادر والمخطوطات: فقد ورد في مخطوطات الكتاب التي تحصلنا عليها بصيغ مختلفة لكنها متقاربة؛ ففي نسخة رواق المغاربة ورد بعنوان ((**المستدرك على الصحيحين**)) في ثلاثة أجزاء سوى الجزء الثاني فورد هكذا: ((**الجزء الثاني من كتاب المستدرك الجامع الصحيح على شرط الإمامين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج القشيري، أو واحد منهما مما لم يخرجاه**)).

كما ورد في بعض النسخ باسم ((**مستدرك الحاكم**))، ولم يختلف الأمر عن وروده في المصادر التي نسبت الكتاب للحاكم، وهو عمومًا اختلاف في العبارة بين

التفصيل والإجمال دون اختلاف في المحتوى.

وأخرج الحاكم عقب حديث (٨٥٦٩) حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «لن يزداد الزمان إلا شدة. . .» الحديث ثم قال: قد ذكرت ما انتهى إليّ من علة هذا الحديث تعجبًا لا محتجًّا به في **المستدرك** على الشيخين رضي الله عنهما.

وبمثل هذا سماه أبو سعد الماليني(١)، وربما قال البعض على سبيل الاختصار: ((**مستدرك الصحيحين**))(٢).

وكما عرف الكتاب باسم ((**المستدرك**)) عرف أيضًا باسم ((**الصحيح**))(٣)، أو ((**صحيح الحاكم**))(٤)، وربما قيل: ((**صحيح المستدرك**))(٥).

وقد اخترنا في عنوان الكتاب ما وجد في النسخ الخطية كما سيأتي في التعريف بها.

أما من ناحية معنى المستدرك، فهو في اللغة يراد به معانٍ منها: اللحاق وإصلاح الخطأ، أو إكمال النقص، أو إزالة اللبس(٦).

وهو في اصطلاح المحدثين نوع من التأليف يبرز الوجه الحضاري للمحدثين في مجال توثيق النصوص وضبطها، وذلك من خلال إبداعهم وتفننهم في التصنيف،

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

(٢) السابق ١٧/ ١٧٠.

(٣) الإرشاد للخليلي ٣/ ٨٥٦.

(٤) المعجم المفهرس ص٢٩، وقد سماه بذلك ابن رجب في فتح الباري (١/ ١٠١) وابن تيمية في الجواب الصحيح (٥، ٤٦٤، ٤٨١) و(٦/ ٢٨٣) وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٤١، ١٥٧ . . .)، وابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٣٧٣)، و(٣/ ٤٥) وغيره.

(٥) تحفة الأحوذي ١/ ١١٣.

(٦) تاج العروس، مادة (د ر ك).

فقد اعتنوا برواية النصوص - شفهية كانت أو كتابية - عناية واسعة، واستخدموا في سبيل المحافظة على سلامتها أساليب عديدة، ووضعوا شروطًا وألفاظًا لطرق التحمل وصيغ الأداء تميزت بالدقة والموضوعية، إضافة إلى التحري الدقيق لمعرفة رواة السنن والمسانيد، فلم يتركوا الفرصة لمنتحل أن يدس في السنة ما ليس منها، أو أن يدعي أحد في المصنفات ما ليس منها.

ولقد تفنن المحدثون في روايتهم للنصوص واتبعوا أساليب عديدة في تأليفاتهم من أجل الوصول إلى أدق النصوص للروايات وأسلمها، ومن الوسائل التي اتبعوها لتوثيق النصوص وضبطها التأليف في فن المستدركات، وفيه يقوم صاحبه باستدراك ما فات مؤلفًا آخر في كتاب له على شرطه.

وهذا ما فعله الحاكم - رحمه الله - فقد كان له الشرف في ذلك، فلم يعرف قبله هذا الاسم، وإن كان سبقته بعض الجهود في نفس الهدف، كما فعل شيخه الدارقطني في كتابه المسمى **الإلزامات**، لكن الحاكم أول من أطلق كلمة مستدرك بمعناها الاصطلاحي - فيما نعلم - حتى صارت كلمة المستدرك علمًا على كتاب الحاكم، فإذا أطلقت لم ينصرف الذهن العرفي عند المحدثين إلى غيره، بل أصبحت كلمة المستدرك من الكلمات التي تميز كتاب الحاكم عن غيره، ولازمته في تراجمه دون باقي مؤلفاته، فيقال: الحاكم صاحب **المستدرك**، ولعل هذا يبرز شهرة هذا الكتاب.

وفي تواتر العلماء على بيان معناه الاصطلاحي لا نكاد نجد عالمًا من العلماء يتحدث عن التعريف بفن المستدركات إلا ويضرب **بمستدرك** الحاكم مثلًا.

قال الأمير الصنعاني في معرض التفريق بين المستخرجات والمستدركات: قد عرفت مما سبق أن المستدركين هم الذين تتبعوا أحاديث كتابي الشيخين وانتقدوا

رجالًا من رواتهما كما صنعه الدارقطني[1] وغيره[2].

وقال المباركفوري: **المستدرك** كتاب استدرك فيه ما فات من كتاب آخر على شريطته؛ كمستدرك الحاكم أبي عبد الله النيسابوري[3].

وهذا ما فعله الحاكم فقد اعتنى بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في **الصحيحين** بمراعاة شرطهما أو شرط أحدهما، وجمع ذلك في هذا الكتاب[4].

المطلب الثاني: فيما يتصل بنسبة الكتاب إلى مؤلفه: فليس من شك في نسبة كتاب **المستدرك** لأبي عبد الله الحاكم، ولولا أن الأعراف العلمية التي جرى عليها المحققون والدارسون تقضي بمناقشة مثل هذه القضية بين يدي الكتاب المحقق، ما تناولناها وذلك لوضوحها الشديد، فلقد ثبتت صحة نسبة **المستدرك** إليه بأكثر من دليل، بما لا يدع مجالًا للشك في نسبته إليه، بل لا يجد الباحث في هذه القضية عناء في إثبات **المستدرك** للحاكم، وذلك من خلال الوثائق والأدلة التالية:

١ - استقراء مواطن ترجمته في المصادر التي ترجمت له، ففيها نسبة كتاب **المستدرك** إلى الحاكم، بل لا يوجد مصدر من مصادر ترجمته لم ينص على ذكر كتاب **المستدرك** بين مصنفاته[5].

(١) في التتبع وانظر ما سبق ص٢٢ وما بعدها.

(٢) توضيح الأفكار ١/ ٢٠٣، وتعريف الصنعاني هنا يقتصر على من ينتقد على الشيخين، ولا يدخل في تعريفه ما فعله الحاكم.

(٣) تحفة الأحوذي ١/ ٧٠.

(٤) تدريب الراوي ١/ ١٠٥.

(٥) كالخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، وابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٣٠٣٩، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٧٠، وابن كثير في البداية والنهاية ١٥/ ٥٦٠، ٥٦١، والتاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٨٢، والسيوطي في طبقات الحفاظ، ص٤١٠. وغير هؤلاء، بل لا نكون مبالغين إن قلنا: إنه لا يذكر اسم الحاكم - في مكان أو محفل - إلا ويذكر معه كتاب المستدرك، فهو أشهر كتبه على الإطلاق.

٢ - كما نلحظ نفس الشيء باستعراض كتب الفهارس والمصنفات والببليوجرافيا؛ حيث إجماع أصحاب هذه المصنفات على نسبة هذا الكتاب للحاكم[١].

٣ - بالإضافة إلى أن جمعًا من المصنفين قد اعتنوا بهذا الكتاب تلخيصًا واستدراكًا وتعقيبًا[٢].

فهذه الأدلة في مجملها تقضي بصحة نسبة الكتاب إلى الحاكم - رحمه الله - دون شك، كما أنه لم يدع أحد نسبة **المستدرك** إلى غيره، ولا ادعاه أحد غير الحاكم لنفسه.

٤ - ونضيف إلى هذه الأدلة دليلًا ماديًّا، وهو ما كتب على طرة جميع مخطوطات **المستدرك**، مما اعتمدناه من نسخ[٣].

كما يشهد لذلك أيضًا كثرة التخريجات والعزو إليه ممن أتى بعده من المحدثين سواء من تلاميذه كالبيهقي، أو غيرهم.

انظر السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١)، و(٢/ ٢٨١، ٣١٨)، و(٣/ ٣٥٥)، و(٤/ ٢١٢، ٢٩٧)، و(٥/ ٨٨، ٢٥٥)، و(٦/ ٥٠، ٢٧٩، ٣٢٢)، و(٧/ ٨٧، ١٠٩، ١٤٠)، و(٨/ ٢٧٢)، و(٩/ ٩٥)، و(١٠/ ١٢، ١٨٤، ١٩٦) ومعرفة السنن والآثار (٢٩٣٧، ٣٠٧٢، ٣٦٦٩، ٩٠١٣)، والسنن الصغرى (٤٢٨٩)، ودلائل النبوة (٢/ ٢٤٣)، و(٧/ ٢٦٢) والبعث والنشور (٨٨، ٤٤٩) إلى غير ذلك.

---

(١) من هؤلاء: حاجي خليفة في كشف الظنون (٢٦٧٢)، وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين (٢٩)، والكتاني في الرسالة المستطرفة، ص٢١، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٣٦٩.

(٢) ستأتي الإشارة إلى تلك الجهود في المبحث السادس من هذا الفصل.

(٣) انظر النماذج الخطية للنسخ.

كما ورد في ديباجة الكتاب وافتتاحيته نسبته له، كما أشار ناسخه قائلًا : «أنبأنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ إملاء».

٥ - بعض المقارنات التى أجريناها هنا ببعض كتبه التي أحال القارئ عليها كـ ((**معرفة علوم الحديث**))[١]، تؤكد هذه النسبة.

٦ - مشايخه الذين تفرد بالرواية عنهم، مثل :

* نصر بن أحمد الخطاب (٧٦٦٠).
* طاهر بن أحمد بن عبد الله أبو الطيب البيهقي (١٢٩ ، ٣٣٣٨).
* عبد الله بن محمد أبو القاسم الجرجاني (٥٦٣٨).
* علي بن عيسى بن إبراهيم، أبو الحسن الحيري (١٣٢ ، ٢٢٤ ، ٥٨٧).
* أبو بكر إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه (٦٠٢)
* عمر بن محمد بن مسعود، أبو حفص الفقيه الإسفراييني (٥٦٠، ١٩٣٤).
* محمد بن عيسى أبو بكر العطار (٥١٠١، ٥١٠٥، ٥٣٥٥).
* يحيى بن منصور بن يحيى أبو محمد القاضي (٩٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٦٦٢، ٧٢٤، ٨٣٤، ١٠٠٠، ١٠٩٧، ١١٨٣، ١١٨٥).
* محمد بن أحمد بن سعيد أبو جعفر الرازي (٢٢١، ٣٦٤٧، ٣٨٢٨، ٥٢٠٤، ٧٠٢٧).

كل هذه شواهد وأدلة كثيرة قامت على صحة نسبة الكتاب للمؤلف.

---

(١) انظر (١٨٦٣).

المبحث الثاني

سبب تأليف الكتاب

أما عن سبب تأليف الكتاب: فقد اتضح من ديباجة المصنف لكتابه، حيث رأى المؤلف أن أهل البدع قد أثاروا شائعة بأنه لم يصح من النصوص الحديثية إلا ما أخرجه البخاري ومسلم في **صحيحيهما**، وبالتالي فلا زالت بعض أصول الدين مفتقرة إلى نصوص صحيحة تثبت بها، واتخذوا من ذلك ذريعة للطعن في الدين.

ويمكن أن نجمل هذه الدوافع من خلال ما سجله الحاكم في مقدمة كتابه حيث قال: «وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار؛ بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أقل وأكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة. وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها؛ إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة، وقد جهدت في الذب عنهما في المدخل إلى الصحيح بما رضيه أهل الصنعة.

وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما. وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام؛ أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة».

ويستفاد من هذا النص ما يلي:

١ - أن الإمامين البخاري ومسلمًا قد صنفا في الصحيح كتابين مهذبين، ولكنهما لم يحكما ولا أحد منهما بأنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجاه. أي أن الحديث الصحيح لا ينحصر فيما أخرجاه. ويدل على ذلك أن «البخاري ومسلمًا لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها»[(١)].

٢ - أنه ظهر في عصره جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، ويدعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث التي هي مجموع أحاديث **الصحيحين** تقريبًا.

٣ - إلحاح أهل العلم على الحاكم للرد على هؤلاء المبتدعة؛ لأنهم يرون للحاكم مكانة عظيمة في نفوسهم، وهو مشهود له بقوة الحافظة والإتقان ومعرفة علم الحديث بشكل تدل عليه عبارات العلماء الذين أطروه وأثنوا عليه.

٤ - كما طلب منه جماعة من أعيان أهل العلم بنيسابور أن يجمع كتابًا يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها.

فهذه جملة الأسباب التي دفعت الحاكم - رحمه الله - إلى تأليف كتاب

(١) اختصار علوم الحديث، ص ٩٩.

المستدرك؛ وهي أسباب - كما ترى- مبعثها الإخلاص لهذا الدين والذب عن سنة رسول الله ﷺ، وقمع المتعدين على حدود هذا الدين الحنيف.

* * *

المبحث الثالث

تاريخ إملاء الحاكم لمستدركه

الحديث في هذه المسألة مهم جدًّا، لا سيما بعد الاطلاع على بعض الآراء غير الصحيحة التي تولدت عن التصحيف الوارد في نشرات الكتاب القديمة، فقد جاء في افتتاحية الطبعة الهندية وما تلاها من طبعات تصحيف جسيم لكلمة «تسعين» الواردة في تحديد تاريخ البدء في إملاء الكتاب، فقد صحفت إلى «سبعين»، فورد تاريخ الإملاء هكذا: «أنبأنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ إملاء في يوم الاثنين السابع من المحرم سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة». مع أن الصواب: «سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة» كما صوبناه في نشرتنا بحسب الأصول الخطية.

وقد ترتب على هذا التصحيف خطأ في الاستنتاج عند البعض، فقد نص العلماء القدامى على أن الحاكم إنما بدأ التصنيف في **المستدرك** في نهاية حياته، وذلك عند الاعتذار عما بدر منه من أحكام خاطئة على بعض الأحاديث، كما قال السخاوي: صنفه في أواخر عمره[1].

وهذا صحيح يتسق مع الذب عن الحاكم بهذا السبب، ويتفق مع ما ورد في الأصول الخطية للكتاب، فالحاكم إذا كان بدأ إملاء الكتاب سنة ثلاث وتسعين

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٥.

وثلاثمائة، وهو قد مات سنة خمس وأربعمائة كما تقدم، أي أنه ألفه في آخر اثنتي عشرة سنة من حياته، أما على التصحيف الموجود في الطبعات الأولى من الكتاب، فيكون ألفه وهو في الثالثة والخمسين من عمره، فقد ولد - كما تقدم - سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، فيكون ألفه وهو في قمة النضج العلمي، وبه يسقط الاعتذار المشار إليه، لكنه تصحيف صوابه ما تقدم.

على أية حال فقد جر هذا التصحيف أخطاء في الأحكام لا سيما لدى المعاصرين من الدارسين، ومن هذه الأخطاء ما ورد عند صاحب كتاب **الانتباه لما قال الحاكم ولم يخرجاه وهو في أحدهما أو روياه،** حيث قال عقب اعتماده على هذه الطبعة: «فهذا يدل على أن الحاكم استغرق في إملاء وتصنيف الكتاب أكثر من ثلاثين سنة..»(١).

ومؤلف الكتاب المذكور وإن كان معذورًا في الاعتماد على الطبعة المصحفة، إلا أنه ينبغي على دارس الكتاب أن يكون أشد يقظة من مثل هذا الاستنتاج، لا سيما وأن مثل هذه القضية مثارة في المصادر التي تترجم للحاكم أو تعرف به.

كذلك اضطرب الدكتور سعد الحميد بناء على التصحيف المذكور حيث قال: «ولكن في الافتتاحية التي افتتح بها الحاكم كتابه **المستدرك** يقول الراوي للمستدرك عن الحاكم: إن الحاكم أملى علينا في سنة ٣٧٣هـ. ففي هذه السنة لم يكن الحاكم في أواخر عمره، وإنما كان عمره نحو خمسين عامًا، وهذا عمر معقول جدًّا لأن الحاكم يعتبر في هذه السن في منتهى القوة، ولم يكن ألفه -كما يقال- في أواخر عمره بعدما ضعفت قواه»(٢).

(١) الانتباه لما قال الحاكم ولم يخرجاه وهو في أحدهما أو روياه، ص ١٧.
(٢) مناهج المحدثين، ص ١٧٩.

أما عن الوقت الذي استغرق فيه الحاكم إملاءه **للمستدرك** فهو ما بين سنة ٣٩٣هـ وسنة ٤٠٣هـ أي حوالي آخر عشر سنوات في حياته.

ويبدأ أول مجلس للإملاء في يوم الاثنين السابع من المحرم سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة. كما يتضح من ديباجة الكتاب.

وقد ورد بعد هذا التاريخ تواريخ أخرى متعاقبة أحيانًا ومتباعدة أحيانًا أخرى، ونحن نرصدها أمام القارئ الكريم مع تحديد الموضع الذي وردت فيه.

مجالس إملاء سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة:

ففي حديث (١٠٣): أخبرنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين.

وفي حديث (٢٣٤): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة ثلاث وتسعين.

وفي حديث (٣٢٦): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر رمضان، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٤٥١): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي الحجة، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

أي أنه في هذه السنة يكون قد أملى ٥٩١ حديثًا؛ لأنه سيبدأ السنة الجديدة بحديث رقم (٥٩٢)، وهذا ينبئ عن نشاطه وحيويته التي ابتدأ الكتاب بها.

مجالس إملاء سنة أربع وتسعين وثلاثمائة:

وفي حديث (٥٩٢): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ

إملاء في شهر ربيع الأول سنة أربع وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٧٣٦): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة أربع وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٩٠٤): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي القعدة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة.

وبذلك يكون جملة الأحاديث التي أملاها في تلك السنة ٤٦٦ حديثًا، وهو عدد مقارب لما أملاه من أحاديث في السنة الأولى، وسيبدأ السنة الثالثة بحديث رقم (١٠٥٩)، وهو ما يدل على نشاطه الذي ابتدأ به كتابه.

مجالس إملاء سنة خمس وتسعين وثلاثمائة:

وفي حديث (١٠٥٩): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الأول سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (١٢١٧): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (١٣٦٩): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شوال سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

يصبح بذلك عدد الأحاديث التي أملاها في هذه السنة ٤٤٤، وهذا أيضًا عدد مقارب لما سبق، مع اعتبار أنه يقل عن عدد الأحاديث التي أملاها في السنة الأولى بما يقرب من ١٥٠ حديثًا، وسيبدأ السنة المقبلة بحديث رقم (١٥٠٤).

مجالس إملاء سنة ست وتسعين وثلاثمائة:

وفي حديث (١٥٠٤): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في صفر سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (١٦٧٦): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في جمادى الآخرة سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (١٨٠٠): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شعبان سنة ست وتسعين.

وفي حديث (١٨٦٤): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر رمضان سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

وكما نرى يبلغ عدد الأحاديث التي أملاها في هذا العام ٥١٦ حديثًا، وهو ما يدل على وحدة المستوى، والانتظام النسبي بين المجالس، وسيبدأ السنة التالية بحديث رقم (٢٠٢١).

مجالس إملاء سنة سبع وتسعين وثلاثمائة:

وفي حديث (٢٠٢١): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء غرة صفر سنة سبع وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٢٢١٣): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٢٣٩٨): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر رمضان سنة سبع وتسعين وثلاثمائة.

وبذلك يبلغ عدد الأحاديث التي أملاها في هذه السنة ٦٠٧ أحاديث، وسيبدأ العام المقبل بحديث رقم (٢٦٢٨).

مجالس إملاء سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة:

وفي حديث (٢٦٢٨): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٢٧٥٢): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٢٨٧١): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي القعدة سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.

إجمالي عدد الأحاديث المملاة هذا العام ٤٠٧ أحاديث، وسيبدأ العام المقبل بحديث رقم (٣٠٣٥).

مجالس إملاء سنة تسع وتسعين وثلاثمائة:

وفي حديث (٣٠٣٥): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٣١٧٥): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شعبان سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وفي حديث (٣٢٩٣): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي الحجة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وبتمام هذه السنة يكون عدد الأحاديث التي أملاها خلالها ٣٧٤ حديثًا. وسوف يبدأ السنة القادمة بحديث رقم (٣٤٠٩).

مجالس إملاء سنة أربعمائة:

وفي تفسير سورة بني إسرائيل: حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الأول سنة أربعمائة. ويعقبها حديث رقم (٣٤٠٩).

وفي تفسير سورة الفرقان: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة أربعمائة.

وفي تفسير سورة الزخرف حديث (٣٧١١): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد ابن عبد الله الحافظ إملاء في شوال سنة أربعمائة.

وفي سورة الحشر: حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي الحجة سنة أربعمائة، وآخر حديث أملاه فيها رقم (٤٠٣٥).

وبذلك يكون مجموع الأحاديث التي أملاها في هذه السنة ٦٢٦ حديثًا.

مجالس إملاء سنة إحدى وأربعمائة:

وفي كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعمائة، ويبدأ بحديث رقم (٤٠٣٦).

وفي حديث (٤١٥٨): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في رجب سنة إحدى وأربعمائة.

وفي كتاب المسرى: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شوال سنة إحدى وأربعمائة.

وفي كتاب المغازي والسرايا: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في ذي الحجة سنة إحدى وأربعمائة، وينتهي بحديث (٤٦٤٤).

وبذلك يكون قد أملى في هذه السنة ٤٨٦ حديثًا.

مجالس إملاء سنة اثنتين وأربعمائة:

وفي ذكر بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه: حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شعبان سنة اثنتين وأربعمائة، ويعقبه حديث رقم (٤٦٤٥).

وفي حديث (٤٧٩١): حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء، غرة ذي القعدة سنة اثنتين وأربعمائة.

ويكون عدد الأحاديث ١٧٠ حديثًا؛ لأنه سيبدأ السنة القادمة بحديث (٤٩٦١).

مجالس إملاء سنة ثلاث وأربعمائة:

وفي حديث (٤٩٦١): حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في المحرم سنة ثلاث وأربعمائة.

وتتابع الأحاديث وتسير الصفحات على هذا النحو حتى نهاية الكتاب، والذي ينتهي في طبعتنا عند حديث رقم (٩٠١٨).

أي أنه بين بداية المجلس ونهايته ٤٠٥٧ حديثًا، ومن غير المعقول أن يملي في مجلس واحد هذا القدر.

وبالتالي إذا لم يوجد تواريخ أخرى يكون النساخ قد تجاوزوها ولم يسجلوها فإن ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر يكون صحيحًا، حيث قال في معرض دفاعه عن

الحاكم[(١)]: «وإنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية. قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من **المستدرك**: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم[(٢)]. ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه في غير المملى شيئًا لا يذكره إلا بالإجازة. قال: فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحًا ولا تضعيفًا حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه، والتساهل في القدر المملى قليل جدًّا بالنسبة إلى ما بعده»[(٣)].

لعل في قول ابن حجر ما يفسر الكم الضخم الذي سرد بدون تأريخ لوقت الإملاء.

على أنه بتقسيم الحافظ ابن حجر لتجزئة المستدرك يكون المملى أقل من الثلث، والذي وجدناه في المخطوطات التي بين أيدينا أن آخر مجلس إملاء عند الحديث رقم (٤٩٦١)، فإذًا متوسط إملائه في السنة ما بين ١٠٠ حديث إلى ٢٠٠ حديث حسب آخر سنة، فعلى هذا ينتهي إملاء هذه السنة الأخيرة سنة ٤٠٣هـ عند الحديث رقم (٥١٦١) تقريبًا، وقد حصرنا الأحاديث التي ذكر البيهقي في كتبه أنها إجازة من الحاكم فكان ما يلي:

---

(١) نقله السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٠٦، وطاهر الجزائري الدمشقي في توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/ ٣٤٠.

(٢) ولم نجد هذا فيما بين أيدينا من مخطوطات المستدرك، ولم يحدد الحافظ ابن حجر الحديث الذي انتهى عنده إملاء الحاكم.

(٣) قال البدر بن جماعة: والصواب أنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف، ووافقه العراقي، وقال: إن حكمه عليه بالحسن فقط تحكم، قال: إلا أن ابن الصلاح قال ذلك بناء على رأيه أنه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصار، فليس لأحد أن يصححه، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه، والعجب من المصنف كيف وافقه هنا مع مخالفته له في المسألة المبني عليها كما سيأتي، وقوله: (فما صححه) احتراز مما خرجه في الكتاب ولم يصرح بتصحيحه. التقييد والإيضاح ص٣٠، وتدريب الراوي ١/١٠٧.

١- حديث رقم (٤٤٩) في كتاب البعث والنشور، رقم (٨٩٧٩) من المستدرك.

٢- حديث رقم (٥٩٨) في كتاب البعث والنشور، هو رقم (٨٧٢٩، ٨٩٨٦) من المستدرك.

٣- وفي السنن الكبرى عدة أحاديث وهي:

- حديث زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني السنن الكبرى (٦/ ٥٠)، هو رقم (٧٢٣٩) في المستدرك.
- حديث الحارث بن حاطب، السنن الكبرى (٨/ ٢٧٢)، هو رقم (٨٣٥٢) في المستدرك.
- حديث عائشة السنن الكبرى (٧/ ١٨٥)، هو رقم (٥١١٠) في المستدرك.
- حديث أبي ثعلبة الخشني، السنن الكبرى (١٠/ ١٢)، هو رقم (٧٢٩٢) في المستدرك.
- حديث ابن عمر، السنن الكبرى (١٠/ ١٨٤)، هو رقم (٧٢٣٤) في المستدرك.
- حديث محمد بن سيرين عن عائشة، السنن الكبرى (١٠/١٩٦)، هو رقم (٧٢٢١) في المستدرك.

فعلى هذا يكون أول حديث ذكر هنا من الأحاديث التي لم يملها الحاكم هو حديث رقم (٥١١٠)، فهو قريب مما قلناه (٥١٦١).

إلا أننا وجدنا في الأحاديث التي كانت إجازة عند البيهقي حديث عمرة عن عائشة في السنن الكبرى (١/ ٣١)، وهو في المستدرك (٥١٦)، ولعل البيهقي لم يكن حاضرًا في مجلس الإملاء في هذا اليوم فأخذه إجازة.

المبحث الرابع

المادة العلمية للكتاب
ومنهج المؤلف في عرضها

يمكن القول - من خلال استعراض المادة العلمية للكتاب - بأن الحاكم قد ساق مادته العلمية في قالبين:

الأول: حديثي.

والثاني: فقهي.

أما القالب الأول، وهو القالب الحديثي فقد نص عليه - رحمه الله- صراحةً عقب تعليقات عدة أوردها عقب دراسته للأحاديث، وظهر ذلك عمليًّا، وهو:

تقديم الإسناد العالي: فالإسناد من خصائص هذه الأمة، وذلك أنه ليس أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسنادًا متصلًا غير هذه الأمة.

فلهذا كان طلب الإسناد العالي مرغبًا فيه، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: الإسناد سنة عمن سلف[1]. فقد سئل - رحمه الله- عن الرجل يطلب الإسناد العالي، قال: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من

(١) اختصار علوم الحديث، ص٢١.

الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه»[١].

وقد أكد الحاكم - رحمه الله - هذا الأمر مستدلًّا عليه ومعطيًا بعض النماذج التي رواها في كتابه **معرفة علوم الحديث**، وجعل طلب الإسناد العالي ومعرفته أول أنواع علوم الحديث[٢].

ويعني السند العالي قلة الوسائط بين الراوي وبين الرسول ﷺ، أو بين من عرف بالحديث المروي من الصحابة أو التابعين، أو من بعدهم، واحتمال الغلط والخطأ فيما قلت وسائطه أقل[٣].

وليست الفكرة في علو الأسانيد قلة العدد بين الراوي وبين الرسول ﷺ فحسب، وإنما قد يكون الإسناد عاليًا لكنه ضعيف، فقد يأتي إسناد يزيد عدده على السبعة والثمانية إلى العشرة، وهو أعلى من حيث ثقة الرواة من إسناد فيه أربعة أو خمسة رواة، وقد أبان الحاكم هذه القضية قائلًا: «فأما معرفة العالية من الأسانيد فليس على ما يتوهمه عوام الناس يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عددًا إلى رسول الله ﷺ يتوهمونه أعلى»[٤].

ثم ساق أربع روايات أسانيدها عالية لكن ضعيفة، معقبًا عليها بقوله: «وفي الجملة إن هذه الأسانيد وأشباهها كخراش بن عبد الله، وكثير بن سليم، ويغنم بن سالم بن قنبر مما لا يفرح بها، ولا يحتج بشيء منها، وقل ما يوجد في مسانيد أئمة الحديث حديث واحد عنهم»[٥].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١/ ١٢٨.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص١٠٥.

(٣) البحر المحيط للزركشي ٧/ ٤٦٤.

(٤) معرفة علوم الحديث، ص ١٢٠.

(٥) السابق، ص ١٢٢.

ثم قال: «وأقرب ما يصح لأقراننا من الأسانيد بعدد الرجال ما حدثونا عن أحمد بن شيبان الرملي وغيره، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، وعن الزهري، عن أنس. وعن عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس. وعن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وعن زياد بن علاقة، عن جرير.

فهذه الأسانيد لابن عيينة صحيحة ومن رسول الله ﷺ قريبة، وكذلك حدثونا عن جماعة من شيوخنا عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أنس. وعن حميد الطويل، عن أنس.

والعالي من الأسانيد التي تعرف بالفهم لا بعدِّ الرجال غير هذا، فرب إسناد يزيد عدده على السبعة والثمانية إلى العشرة وهو أعلى من ذاك»(١).

وقد بين الحاكم في المستدرك ذلك انظر تعليقه على رقم (٣٠٨)، كما سيأتي ذكره.

وقد ضرب الحاكم مثلًا برواية في **مسلم** بلغ عدد رواتها السبعة، ومع ذلك فهي أصح من رواية عدد رواتها أربع قد قدم ذكرها(٢).

وقد سار الحاكم على هذا النهج في **المستدرك**، طالبًا للعالي من الأسانيد، مع تقديمه له في بعض المواضع، كما نص على الروايات التي علا بها، فمن هذه الأمثلة مرتبة حسب ورودها:

قال عقب حديث (١٩٤): «هذا حديث صحيح من حديث حرمي بن عمارة على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، فأما حجاج بن نصير فإني قرنته إلى حرمي؛ لأني علوت فيه».

---

(١) السابق، ص١٢٢، ١٢٣.

(٢) السابق، ص ١٢٤.

وقال عقب حديث (٢١٥): «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتج بالحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، وقد رواه عنه غير صفوان، وإنما خرجته من حديث صفوان لأني علوت فيه، وله شاهد صحيح».

وقال عقب حديث (٣٠٨): «عمرو بن ثابت هذا هو ابن أبي المقدام الكوفي، وليس من شرط الشيخين، وإنما ذكرته شاهدًا، ورواية عبد الله بن المبارك عنه حثتني على إخراجه، فإني قد علوت فيه من وجه لا يعتمد».

ثم ذكر الرواية التي علا فيها التي رواها عبد الصمد بن النعمان عن عمرو بن ثابت، فلم يذكر الرواية التي علا فيها أولًا لأن راويها ليس من شرط الكتاب.

فقد قال في (١٩٥١): وإنما قدمت حديث عون بن عمارة؛ لأن من رسمنا أن نقدم العالي من الإسناد.

وقال عقب حديث (٢٦٩١): «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وعبد الملك بن أبي نضرة من أعز البصريين حديثًا، ولا أعلم أني علوت له في حديث غير هذا».

وقال عقب حديث (٢٧٤٥): «هذه الأسانيد كلها صحيحة، وقد علونا فيها عن إسرائيل، وقد وصله الأئمة المتقدمون الذين ننزل في رواياتهم عن إسرائيل، مثل عبد الرحمن بن مهدي ووكيع ويحيى بن آدم ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد حكموا لهذا الحديث بالصحة».

وقال في (٤٦٣٢): هذا الإسناد أولى من الأول، وإنما قدمت ذلك لأني علوت فيه.

ويقول عقب حديث (٤٣٢٠): «فإنه إسناد صحيح عال».

وقال عقب حديث (٤٤١٩): «صحيح عال، ولم يخرجاه».

وقال عقب حديث (٥٧٨٠): «هذا حديث صحيح عال، ولم يخرجاه».

وقال عقب حديث (٥٩٢٦): «أبو المطرف محمد بن أبي الوزير من ثقات البصريين وقدمائهم، لا أعلم أني علوت له في حديث غير هذا».

وقال عقب حديث (٦١٠١): «هذا حديث عال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقال عقب حديث (٦٤٣٦): «هذا حديث كبير عال من حديث عبد الملك بن عمير».

وقال عقب حديث (٧١٧٠): «هذا حديث قد روي بأسانيد قريبة عن أنس بن مالك رضي الله عنه مما علونا في أسانيد منها».

مراعاة الأشهر من الأسانيد مع العلو:

وقد أشار الحاكم إلى ذلك؛ حيث قال عقب حديث (١٥١٢): «هذه الأسانيد التي قدمت ذكرها في ذكر صاع البر كلها صحيحة، وأشهرها حديث أبي معشر عن نافع عن ابن عمر الذي علونا فيه».

وقال عقب حديث (٣٦١٨): «وقد علونا في حديث الثوري، فإنه مشهور عنه».

ولو أردنا أن نقرب الصورة في اختيار منهجه - في اختيار الأحاديث التي رأى أنها تصلح لأن تضمن في **المستدرك** - حسب مناهج البحث المعاصرة، فنقول: يمكن القول بأنه استخدم منهجين لصياغة مادة الكتاب العلمية.

١- فأول هذين المنهجين هو منهج الاستقراء:

ومن خلال هذا المنهج استطاع الحاكم أن يستقرئ طرق الأحاديث التي وقعت

له، ومن ثم يختار الرواية التي يراها صحيحة لذاتها بسند واحد، أو لغيرها بذكر ما يعضدها، وقد ظهر المنهج جليًّا في اختياره للشواهد والمتابعات.

ومن خلال بعض العبارات التي قالها المصنف نستطيع أن نؤكد ذلك، حيث قال عقب حديث (٧٤٦١): «وهذه الأسانيد كلها صحيحة، وإنما **استقصيت في أسانيدها** بذكر الصحابة رضي الله عنهم لئلا يتوهم متوهم أن الشيخين رضي الله عنهما لم يهملا الأحاديث الصحيحة».

وقال عقب حديث (٤٣٢٠): «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ ويستدل على صحته وصدق رواته بدلائل؛ فمنها نزول المصطفى ﷺ بالخيمتين متواتر في أخبار صحيحة ذوات عدد، ومنها أن الذين ساقوا الحديث على وجهه أهل الخيمتين من الأعارب الذين لا يتهمون بوضع الحديث والزيادة والنقصان، وقد أخذوه لفظًا بعد لفظ عن أبي معبد، وأم معبد، ومنها أن له أسانيد كالأخذ باليد أخذه الولد عن أبيه، والأب عن جده، لا إرسال ولا وهن في الرواة، ومنها أن الحر بن الصياح النخعي أخذه عن أبي معبد كما أخذه ولده عنه، فأما الإسناد الذي رويناه لسياقة الحديث عن الكعبيين».

٢- وثاني هذين المنهجين هو منهج المقارنة والتحليل:

فلم يخرج الحاكم عن مناهج المحدثين ممن استخدموا المناهج الدقيقة للكشف عن صحة الحديث من عدمه، وهو لم ينص كما ذكرنا، لكن دراستنا لمروياته في **المستدرك** توضح هذا؛ إذ هو بعد استقرائه للمرويات على النحو السابق، يختار الرواية الأصح عنده التي يعضد بها تصحيحه للحديث بعد تحليل عناصرها، ومثال ذلك في الحديث رقم (١٦)، فقد قلنا: إنه قدم المتابعة، ثم ساق سنده للإمام أحمد الذي يرويه من طريق جعفر القطيعي، والإمام أحمد -رحمه الله-

ساق للحديث سندين:

قال في الأول: حدثنا محمد بن أبي عدي، عن الحجاج - يعني ابن أبي عثمان - حدثني حميد بن هلال، حدثنا هصان بن الكاهن العدوي، قال: جلست مجلسًا فيه عبد الرحمن بن سمرة، ولا أعرفه. قال: حدثنا معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما على الأرض نفس تموت، لا تشرك بالله شيئًا . . .**» الحديث(١).

وقال في الثاني عقب الرواية السابقة: حدثنا ابن أبي عدي، عن حبيب بن الشهيد، عن حميد بن هلال، عن هصان بن الكاهل، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن معاذ. مثله، نحو قوله(٢).

والحاكم قد اختار الرواية الثانية (رواية حبيب بن الشهيد، عن حميد بن هلال) لصحتها عن الأولى (رواية الحجاج - يعني ابن أبي عثمان - حدثني حميد بن هلال).

وخلال هذين المنهجين ظهرت الصنعة الحديثية جلية في تعليقات الحاكم وتعقباته مستخدمًا كل أدوات المحدثين، سواء فيما يتعلق بالرجال أو المتون، للوصول إلى الغاية التي حددها المؤلف في تقدمته والتي سبقت الحديث عنها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

* * *

(١) أحمد (٢٢٠٠٠).

(٢) أحمد (٢٢٠٠١).

صيغ أداء الحاكم لمروياته في المستدرك:

لصيغ الأداء ألفاظ كثيرة يعبر بها المحدثون عن مروياتهم، وتحمل كل لفظة من هذه الألفاظ في طياتها درجة من الوثاقة ليست في غيرها، ومعلوم أنه لا بد من ضبط في أداء الحديث وضبط في تحمله، والمقصود بألفاظ الأداء هو الصيغ التي يعبر بها الراوي عن صفة تحمله للحديث حين يبلغه لمن بعده، وهي: أخبرنا، وحدثنا، وأخبرني، وحدثني، وهكذا.

وقد أبان السيوطي في **تدريب الراوي** موقف الحاكم من هذه الألفاظ، ومتى يختار المحدث واحدة ويدع أخرى، فقال: «قال الحاكم: الذي أختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي، وأئمة عصري أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: حدثني، ومع غيره: حدثنا، وما قرأ عليه: أخبرني، وما قرئ بحضرته: أخبرنا، وروي نحوه عن ابن وهب، وهو حسن، فإن شك فالأظهر أن يقول: حدثني، أو يقول: أخبرني، لا حدثنا وأخبرنا»(١).

وكتب الإمام الذهبي تحت عنوان: ألفاظ الأداء. يقول(٢):

فـ (حدثنا) و(سمعت) لما سمع من لفظ الشيخ.

واصطلح على أن (حدثني) لما سمعت منه وحدك، و(حدثنا) لما سمعته مع غيرك.

وبعضهم سوغ (حدثنا) فيما قرأه هو على الشيخ.

وأما (أخبرنا) فصادقة على ما سمع من لفظ الشيخ، أو قرأه هو، أو قرأه آخر

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٩١.

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ١٠ - ١٢.

على الشيخ وهو يسمع. فلفظ (الإخبار) أعم من (التحديث).

و(أخبرني) للمنفرد. وسوى المحققون كمالك والبخاري بين (حدثنا) و(أخبرنا) و(سمعت)، والأمر في ذلك واسع.

فأما (أنبأنا) و(أنا) فكذلك، لكنها غلبت في عرف المتأخرين على الإجازة.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[1]. دال على التساوي. فالحديث والخبر والنبأ مترادفات.

وأما المغاربة فيطلقون: (أخبرنا)، على ما هو إجازة، حتى إن بعضهم يطلق في الإجازة: (حدثنا). وهذا تدليس.

ومن الناس من عد (قال لنا:) إجازة ومناولة.

ومن التدليس أن يقول المحدث عن الشيخ الذي سمعه، في أماكن لم يسمعها: قرئ على فلان، أخبرك فلان. فربما فعل ذلك الدارقطني يقول: قرئ على أبي القاسم البغوي: أخبرك فلان. وقال أبو نعيم: قرئ على عبد الله بن جعفر بن فارس: حدثنا هارون بن سليمان. ومن ذلك (أخبرنا فلان من كتابه)، ورأيت ابن مسيب يفعله.

وهذا لا ينبغي فإنه تدليس، والصواب قولك: في كتابه. ومن التدليس أن يكون قد حضر طفلًا على شيخ وهو ابن سنتين أو ثلاث، فيقول: أنبأنا فلان، ولم يقل: وأنا حاضر. فهذا الحضور العري عن إذن المسمع لا يفيد اتصالًا، بل هو دون الإجازة، فإن الإجازة نوع اتصال عن أئمة.

وحضور ابن عام أو عامين إذا لم يقترن بإجازة كلا شيء، إلا أن يكون

(١) سورة التحريم، الآية: ٣.

حضوره على شيخ حافظ، أو محدث، وهو يفهم ما يحدثه، فيكون إقراره بكتابة اسم الطفل بمنزلة الإذن منه له في الرواية.

ومن صور الأداء: حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج.

فصيغة (قال) لا تدل على اتصال. وقد اغتفرت في الصحابة، كقول الصحابي: قال رسول الله ﷺ فحكمها الاتصال إذا كان ممن تيقن سماعه من رسول الله ﷺ، فإن كان لم يكن له إلا مجرد رؤية، فقوله: قال رسول الله ﷺ محمول على الإرسال، كمحمود بن الربيع، وأبي أمامة بن سهل، وأبي الطفيل، ومروان.

وكذلك (قال) من التابعي المعروف بلقاء ذلك الصحابي، كقول عروة: قالت عائشة. وكقول ابن سيرين: قال أبو هريرة، فحكمه الاتصال.

وأرفع من لفظة (قال): لفظة (عن). وأرفع من (عن): (أخبرنا)، و(ذكر لنا)، و(أنبأنا). وأرفع من ذلك: (حدثنا)، و(سمعت).

وأما في اصطلاح المتأخرين فـ(أنبأنا)، و(عن)، و(كتب إلينا) واحد. اهـ.

وقد أوضح الحاكم في المعرفة أنواع المسلسلات من الأسانيد[(١)].

وقد وردت جميع ألفاظ التحمل السالف ذكرها عند الحاكم في **المستدرك**، حتى تميز أداؤه بعدة مميزات أبعدته عن التدليس، منها:

١ - النص على الأحاديث التي أمليت عليه، فيقول: حدثنا فلان إملاء[(٢)].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١٧٨.

(٢) انظر أمثلة له في أحاديث رقم (١٦، ٧١، ١٠٣، ١٩٨، ٢٢١، ٦٣١٩، ٦٣٦٤، ٦٧٠٣) وغيرها.

٢ - النص على الأحاديث التي تحملها قراءة، سواء قراءة منه على الشيخ[١]، أو قراءة من الشيخ عليه[٢].

٣ - النص على الأماكن التي تحمل فيها الأحاديث[٣].

وهذا يبعد مروياته كل البعد عن التدليس في روايته عن شيوخه.

* * *

درجات أحاديث المستدرك:

جمع الإمام أبو عبد الله الحاكم - رحمه الله - في هذا الكتاب ما يزيد على تسعة آلاف حديث رأى أنها على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، وضم إليها أحاديث أخرى رأى أنها مستوفية للشروط العامة للصحة من اتصال السند، وثقة الرواة، مع خلوها من الشذوذ والعلل.

وربما أورد في كتابه بعض الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحة، ولكنه أوردها لبعض الاعتبارات، كالأحاديث الستة التي أوردها في البيوع وصرح بخروجها عن شرط الكتاب؛ **فقد قال عقب حديث (٢١٩٨)**: «هذه الأحاديث الستة طلبتها وخرجتها في موضعها من هذا الكتاب احتسابًا لما فيه الناس من الضيق، والله يكشفها وإن لم يكن من شرط هذا الكتاب».

وكذلك قال عقب حديث (٦١٢): «هذا الحديث وإن لم يكن إسناده من شرط الكتاب، فإن فيه لفظة غريبة وهي أنه مسح على بعض الرأس ولم يمسح على عمامته».

---

(١) انظر أمثلة له في (١٢١، ٧١٣٥، ٧٦٦٨).

(٢) انظر أمثلة له في (١٢٩، ٩٩٤، ١٥٧٣).

(٣) راجع (١٢٩، ٩٩٤، ٢٦٢١)

وقال أيضًا عقب حديث (٤٠١٢): «هذا حديث مرسل صحيح الإسناد فإني لم أجد لهذه السورة تفسيرًا على شرط الكتاب فأخرجته إذ لم أستجز إخلاءه من حديث».

أما فيما يتعلق بالمادة العلمية ودرجات الأحاديث:

فنحاول هنا أن نوجز محتوى المادة العلمية التي احتوى عليها كتاب **المستدرك**، وهي على النحو التالي:

١ - احتوى على أحاديث مرفوعة بسند الحاكم إلى رسول الله ﷺ، وهذه الأحاديث قد استوفت شروط الصحة.

٢ - إيراد بعض الشواهد والمتابعات لا لأنها صحيحة في ذاتها ولكن لأغراض، مثل:

* **تقوية روايات أخرى صحيحة**: كما **عقب على حديث (٦٤٦) بقوله**: «هذا حديث مفسر، وإنما ذكرته شاهدًا لأن سليمان بن أرقم ليس من شرط هذا الكتاب، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشواهد».

وقال عقب (٦٦١): «صالح هذا أظنه مولى التوءمة فإن كان كذلك فليس من شرط هذا الكتاب وإنما أخرجته شاهدًا».

كما علق على الفرات بن السائب عقب حديث (١٤٤٠) قائلًا: «لست ممن يخفى عليه أن الفرات بن السائب ليس من شرط هذا الكتاب وإنما أخرجته شاهدًا».

وقال عقب حديث (٥٢٢١): «ذكر عتبة بن غزوان في هذا الحديث غريب جدًّا، وفضائله كثيرة وهذا من أجل فضائله، ومسانيد عتبة بن غزوان عن

رسول الله ﷺ عزيزة، وقد كتبنا من ذلك حديثًا استغربناه جدًّا، فأنا ذاكره وإن لم يكن الغلابي من شرط هذا الكتاب».

* **أو إزالة جهالة في رواية قد تحتوي على مجاهيل**: كالذي قاله عن موطأ الإمام مالك عقب حديث (٥٠٤): «قد رويت في متابعات الإمام مالك بن أنس في طرق هذا الحديث عن ثلاثة ليسوا من شرط هذا الكتاب، وهم عبد الرحمن بن إسحاق، وإسحاق بن إبراهيم المزني، وعبد الله بن محمد القدامي، وإنما حملني على ذلك أن يعرف العالم أن هذه المتابعات والشواهد لهذا الأصل الذي صدر به مالك كتاب **الموطأ** وتداوله فقهاء الإسلام رضي الله عنهم من عصره إلى وقتنا هذا، وأن مثل هذا الحديث لا يعلل بجهالة سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة، على أن اسم الجهالة مرفوع عنهما بهذه المتابعات، وقد روي هذا الحديث عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك عن رسول الله ﷺ نحوه».

وربما كان التساهل الذي رمي به الحاكم أتى من تساهله في إيراد الشواهد والمتابعات كما ذكر غير واحد.

٣ - كذلك احتوى **المستدرك** على آثار موقوفة على صحابة رسول الله ﷺ، وقد عد تفسير الصحابي حديثًا مسندًا، كما سيأتي.

٤ - كما حفل كتاب **المستدرك** بتناول ما رواه مؤلفه بالدراسة الحديثية؛ من حيث الكلام عن علل أو شذوذ أو رجال، وما إلى ذلك من عمل المحدثين، وذلك في أغلب الأحاديث المروية فيه، بالإضافة إلى التنبيه على الشواهد والمتابعات عقب الأحاديث التي لها شواهد أو متابعات، ولكنه لم يذكرها لأنها ليست على شرط كتابه، وإنما ذكر بعضًا منها لاعتبارات قدمنا ذكرها، وهذا النوع مما جر على الحاكم الانتقادات بين العلماء من خلال تقريراته التي سجلها عقب إيراده للأحاديث.

٥ - كما احتوى **المستدرك** على أحاديث توقف الحاكم في الحكم عليها بيد أنها أقرب للصحة، وربما لم يسعفه البحث فيها، أو بعبارة أخرى أوقف الحكم فيها على سبب ما إذا زال حكم على الحديث بالصحة؛ كأن يكون بالحديث شيء من الجهالة أو الإرسال ويتوقع الحاكم مع البحث زوال ذلك، أو أنه ربما يستجد له اجتهاد في الحكم عليها.

قال الحافظ ابن حجر: «وكثير منها - أي أحاديث **المستدرك** - يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها؛ كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث»(١).

ونورد فيما يلي بعضًا منها توضيحًا للرؤية:

فمثلًا وقال عقب حديث (٣٩٦): «خالد بن يزيد القرني هذا شيخ قديم للبغداديين، ولو حفظ هذا الحديث لحكمنا له بالصحة».

وقال عقب حديث (٣٥٢٥): «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، لولا خلاف فيه على محمد، فقد قيل عنه مرسلًا، ولم يخرجاه».

وقال عقب حديث (٤٠٨٩): «سياقة هذا الحديث من كلام كعب بن ماتع الأحبار، ولو ظهر فيه سند لحكمت بالصحة على شرط الشيخين؛ فإن هذا إسناد صحيح لا غبار عليه».

وقال عقب حديث (٧١٣٦): «هذا حديث يعرف من حديث يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن العباس، فإذا حصل هذا الشاهد من حديث ابن فضيل عن الأعمش حكمنا له بالصحة».

(١) النكت ١/ ٤٤، وسيأتي معنا إحصاء لأحاديث الحاكم التي حكم عليها والتي لم يحكم عليها.

٦ - كما ظهرت دراية الحاكم الواسعة في نثره الكثير من الفوائد الفقهية والحديثية والعقدية حسبما اقتضى الأمر وصادفت الظروف، فمثلًا يقول عقب حديث (٣٢٣٨): «وفي هذا الحديث فائدة كبيرة وهي أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب دون غيره، وقد برأه الله منها؛ فإنه راوي الحديث».

ويعلق عقب حديث (٨٠٥) بقوله: «قد أخرج مسلم حديث إسماعيل بن رجاء هذا، ولم يذكر فيه «أفقههم فقهًا» وهذه لفظة غريبة عزيزة بهذا الإسناد الصحيح».

كما رصد في كتابه بعض الفوائد والقواعد الفقهية؛ **من ذلك قوله عقب حديث (١٣٨٦)**: «هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها؛ فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف».

ومما يرتبط بالعقيدة في بعض جوانبها **يقول عقب حديث (١١١)**: «وفي هذا الحديث فوائد كثيرة لأهل السنة وقمع للمبتدعة».

ويقول عقب حديث (١٠٣٣): «وهذا الحديث قاعدة في الزجر عن الجمع بلا عذر، ولم يخرجاه».

ويقول عقب حديث (١٦٢٠): «ولفقهاء أهل الكوفة في ضد هذا حديثان أذكرهما، وإن كانا لا يقاومان الخبر في عدالة الرواة».

ويقول عقب حديث (٤٦٠٥): «قد ذكرت الأخبار المسانيد في هذا الباب في كتاب مقتل عثمان رضي الله عنه فلم أستحسن ذكرها عن آخرها في هذا الموضع فإن في هذا القدر كفاية، فأما الذي ادعته المبتدعة من معونة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على قتله فإنه كذب وزور، فقد تواترت الأخبار بخلافه».

كلامه في رواة الأحاديث:

ومن الأمور التي تدل على مشربه الحديثي: كلامه في الرجال تعديلًا وتجريحًا.

قال عقب حديث (٩): «وعامر بن يحيى مصري ثقة، والليث بن سعد إمام، ويونس المؤدب ثقة متفق على إخراجه في الصحيحين».

وقال عقب حديث (١٠): «واتفقا جميعًا على الاحتجاج بالفضل بن موسى وهو ثقة».

وقال عقب حديث (٤٣): «وعيسى هذا هو ابن عاصم الأسدي كوفي ثقة».

وقال عقب حديث (٥٥): «وعبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد ثقة مأمون، وقد خرجا جميعًا له غير حديث تفرد به عن أبيه وشعبة وغيرهما».

وقال عقب حديث (٩٩٧): «أيمن بن نابل ثقة قد احتج به البخاري».

وقال عقب حديث (١٠٣٣): «حنش بن قيس الرحبي يقال له: أبو علي من أهل اليمن سكن الكوفة ثقة».

وقال عقب حديث (١٠٩٦): «ناصح بن العلاء بصري ثقة إنما المطعون فيه ناصح أبو عبد الله المحلمي الكوفي فإنه روى عنه سماك بن حرب المناكير».

نقله كلام العلماء في الرواة:

ولم يكتف الحاكم بكلامه على الرجال والرواة جرحًا وتعديلًا، فقد نقل كذلك كلام كبار النقاد على الرجال من خلال مصنفاتهم:

قال عقب حديث (٧٦): «وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج قال البخاري في التاريخ: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث. وعبد الله بن الحارث النجراني محتج به».

وقال عقب حديث (٧٨١): «وأبو الأحوص هذا مولى بني ليث تابعي من أهل المدينة، وثقه الزهري وروى عنه».

وقال عقب حديث (٩٥٢): «وضمضم بن جوس من ثقات أهل اليمامة سمع من جماعة من الصحابة وروى عنه يحيى بن أبي كثير، وقد وثقه أحمد بن حنبل».

اهتمامه بسماع الرواة بعضهم من بعض:

ومن شروط الحديث الصحيح التي أولاها الحاكم عنايته واهتمامه سماع الرواة بعضهم من بعض:

قال عقب حديث (٢): «وأنا أخشى أن أبا قلابة لم يسمعه عن عائشة».

وقال عقب حديث (٢٦): «فأما أبو كثير زهير بن الأقمر الزبيدي فإنه سمع عليًّا وعبد الله».

وقال عقب حديث (٢٧٥): «قلت لشيخنا أبي عبد الله: لم لم يخرجا هذا الحديث؟ قال: لأن أنس بن مالك لم يسمعه من النبي ﷺ، إنما سمعه من مالك بن صعصعة».

وقال عقب حديث (٢٧٨): «عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه في أكثر الأقاويل».

وقال عقب حديث (٣٤٨): «ذاكرت شيخنا أبا علي الحافظ بهذا الباب ثم سألته هل يصح شيء من هذه الأسانيد عن عطاء؟ فقال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن عطاء لم يسمعه من أبي هريرة».

وقال عقب حديث (٣٩٩٧): «فإذا ابن عيينة لم يسمعه من الزهري».

اهتمامه بنقل كلام العلماء على الأحاديث:

قال عقب حديث (٥٧٦): «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، على أنهما على ما أصلاه في تركه غير أنهما قد شهدا جميعًا لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنيين، وهذا الحديث مما صححه مالك و احتج به في الموطأ».

وقال عقب حديث (١٠٤٩): «أخبرني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي وسئل عن حديث همام عن قتادة وخلاد بن العلاء إياه فيه فقال همام: عندنا أحفظ من أيوب بن العلاء».

وقال عقب حديث (٤٦٨٧): «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون؛ فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة. فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش أنا مدينة العلم فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي فقال: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت فقال: هو صدوق فقلت له: إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت».

وأما القالب الثاني وهو القالب الفقهي، فقد رتب ما اجتمع لديه من أحاديث ترتيبًا موضوعيًّا، يشمل مجموع أبواب الدين من عقائد وعبادات ومعاملات وطب

وآداب ومناقب وشمائل وسير ومغازي وتفسير، وبلغ عدد كتبه بحسب طبعتنا هذه ستة وخمسين كتابًا، تبدأ بكتاب الإيمان وتنتهي بكتاب الأهوال، وسار ترتيبه لها مقاربًا بترتيب الإمام البخاري في صحيحه، إلا إن ظهرت فائدة فيغاير ذلك.

كما قال في آخر كتاب الفتن والملاحم: قد رويت ما انتهى إليه علمي من فتن آخر الزمان على لسان المصطفى ﷺ بالأسانيد اللائقة بهذا الكتاب، فأما الشيخان رضي الله عنهما فإنهما ذكرا أهوال القيامة والحشر مدرجًا في الفتن، وجريت أنا في ذلك على اختيار الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في إفراد ذلك عن الفتن النائبة.

وقد سار ترتيبه العام للمستدرك على النحو التالي:

١- **كتاب الإيمان.**

أخرج فيه ٢٩٠ حديثًا سردها سردًا دون تقسيم أحاديث هذا الكتاب إلى أبواب تفصيلية تحت كل كتاب.

٢- **كتاب العلم.**

أخرج فيه ١٦٠ حديثًا، وكسابقه سرد الأحاديث سردًا دون تبويبها.

٣- **كتاب الطهارة.**

أخرج فيه ٢٣٥ حديثًا، ولم يبوب أحاديثه.

٤- **كتاب الصلاة.**

أخرج فيه ٤١ حديثًا، وقد بوب أحاديث تحت بابين هما: باب في مواقيت الصلاة، وباب في فضل الصلوات الخمس.

٥- **أبواب الأذان والإقامة.**

أخرج فيه ٢٨ حديثًا.

٦- كتاب الإمامة وصلاة الجماعة.

أخرج فيه ٢٨٤ حديثًا.

٧- كتاب الجمعة.

أخرج فيه ٦١ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٨- كتاب صلاة العيدين.

أخرج فيه ٣٠ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٩- كتاب الوتر.

أخرج فيه ٣٤ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٠-كتاب صلاة التطوع.

أخرج فيه ٥٣ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١١-كتاب السهو.

أخرج فيه ١٣حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٢-كتاب الاستسقاء.

أخرج فيه ١٣ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٣-كتاب الكسوف.

أخرج فيه ١٧ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٤-كتاب صلاة الخوف.

أخرج فيه ٩ أحاديث، ولم يبوب لأحاديثه.

١٥-كتاب الجنائز.

أخرج فيه ١٧٤ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٦-كتاب الزكاة.

أخرج فيه ١١٣ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٧-كتاب الصوم.

أخرج فيه ٨٠ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٨-كتاب المناسك.

أخرج فيه ١٩٥ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

١٩-كتاب الدعاء.

أخرج فيه ٢٢٢ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٠-كتاب فضائل القرآن.

أخرج فيه ١١٦ حديثًا، وبوب لأحاديث هذا الكتاب بثلاثة عناوين، هي:

* أخبار في فضائل القرآن جملة.
* أخبار في فضل سورة البقرة.
* ذكر فضائل سور آي متفرقة.

٢١-كتاب البيوع.

أخرج فيه ٢٤٨ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٢-كتاب الجهاد.

أخرج فيه٢١٠ أحاديث، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٣-كتاب قسم الفيء.

أخرج فيه ٥٩ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٤-كتاب قتال أهل البغي.

أخرج فيه ٢٩حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٥-كتاب النكاح.

أخرج فيه ١٢٣ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٦-كتاب الطلاق.

أخرج فيه ٤٩ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٧-كتاب العتق.

أخرج فيه ١٨ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٨-كتاب المكاتب.

أخرج فيه ١٣ حديثًا، ولم يبوب لأحاديثه.

٢٩-كتاب التفسير.

أخرج فيه ٣٣ حديثًا.

٣٠-كتاب قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه وقد صح سنده.

أخرج فيه ١٠٩٥ حديثًا، وقد عقد عقب هذه القراءات ما اجتمع عنده من تفسير لجميع سور القرآن الكريم.

٣١-كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين.

أخرج فيه ٢٥٣ حديثًا، أخرج فيها روايات عن تاريخ الأنبياء حتى نبينا ﷺ، وقد سارت أبوابه على النحو التالي:

* ذكر آدم عليه السلام.
* ذكر نوح النبي ﷺ.
* ذكر إدريس النبي ﷺ.
* ذكر إبراهيم النبي ﷺ خليل الله عز وجل.
* ذكر إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما.
* ذكر إسحاق بن إبراهيم خليل الله صلوات الله عليهما.
* ذكر من قال: إن الذبيح إسحاق بن إبراهيم عليه السلام.
* ذكر لوط النبي ﷺ.
* ذكر هود النبي ﷺ.
* ذكر صالح النبي ﷺ.
* ذكر شعيب النبي ﷺ.
* ذكر يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل صلوات الله عليهم.
* ذكر يوسف بن يعقوب صلوات الله عليهما.
* ذكر النبي الكليم موسى بن عمران وأخيه هارون بن عمران.
* ذكر وفاة هارون بن عمران، فإنه مات قبل موسى عليهما السلام.
* ذكر وفاة موسى بن عمران صلوات الله عليهما.

* ذكر أيوب بن أموص نبي الله المبتلى ﷺ.
* ذكر نبي الله إلياس وصفته عليه السلام.
* ذكر نبي الله يونس بن متى عليه الصلاة والسلام.
* ذكر نبي الله داود صاحب الزبور عليه السلام.
* ذكر نبي الله سليمان بن داود، وما آتاه الله من الملك صلى الله عليه.
* ذكر زكريا بن آدن النبي عليه السلام.
* ذكر يحيى بن زكريا نبي الله عليه السلام.
* ذكر نبي الله وروحه عيسى ابن مريم صلوات الله عليه.
* ذكر أخبار سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب.

٣٢- كتاب المسرى.

لم يخرج فيه أحاديث، وإنما قال: وفيه أخبار بزيادات صحيحة الأسانيد، فلم أخرجها؛ إذ الأصل في المعراج قد خرجاه بأسانيد كثيرة.

٣٣- كتاب آيات رسول الله ﷺ التي هي دلائل النبوة.

أخرج فيه ٢٢ حديثًا، غير مبوب لها.

٣٤- كتاب الهجرة الأولى إلى الحبشة.

أخرج فيه ١٤ حديثًا، غير مبوب لها.

٣٥-كتاب الهجرة.

أخرج فيه ٤٠ حديثًا، غير مبوب لها.

٣٦-كتاب المغازي والسرايا.

أخرج فيه ١٠٨ حديثًا، ولم يبوب لأحاديث هذا الكتاب.

٣٧-كتاب معرفة الصحابة (وهو أكبر كتب المستدرك من حيث الكم).

أخرج فيه ٢٧٢٨ حديثًا، ذكر فيه مناقب وأخبار من عرفهم من الصحابة.

٣٨-كتاب الأحكام.

أخرج فيه ٧٠ حديثًا.

٣٩-كتاب الأطعمة.

أخرج فيه ١٣٦ حديثًا.

٤٠-كتاب الأشربة.

أخرج فيه ٤١ حديثًا.

٤١-كتاب البر والصلة.

أخرج فيه ١١٥ حديثًا.

٤٢-كتاب اللباس.

أخرج فيه ٧٠ حديثًا.

٤٣-كتاب الطب، وقد فرقه في موضعين، أحدهما هنا والآخر ذكر فيه بقية الكتاب وذلك بعد عشرة أبواب، كما سيأتي.

أخرج فيه ٩٦ حديثًا.

٤٤-كتاب الأضاحي.

أخرج فيه ٢٠ حديثًا.

٤٥-كتاب الذبائح.

أخرج فيه ٣١ حديثًا.

٤٦-كتاب التوبة.

أخرج فيه ٧٨ حديثًا.

٤٧-كتاب الأدب.

أخرج فيه ١٢١ حديثًا.

٤٨-كتاب الأيمان والنذور.

أخرج فيه ٣٧ حديثًا.

٤٩-كتاب النذور.

أخرج فيه ٧ أحاديث.

٥٠-كتاب الرقاق.

أخرج فيه ١٠٤ أحاديث.

٥١-كتاب الفرائض.

أخرج فيه ٧٥ حديثًا.

٥٢-كتاب الحدود.

أخرج فيه ١٥١ حديثًا.

٥٣-كتاب تعبير الرؤيا.

أخرج فيه ٣٢ حديثًا.

٥٤-كتاب الطب (بقية).

أخرج فيه ٦١ حديثًا.

٥٥-كتاب الرقى والتمائم.

أخرج فيه ٢٧ حديثًا.

٥٦-كتاب الفتن والملاحم.

أخرج فيه ٣٨٧ حديثًا.

٥٧-كتاب الأهوال.

أخرج فيه ١٢٨ حديثًا.

ويلاحظ أن المؤلف لم يتعرض في مقدمته لتفصيل هذا التبويب والترتيب لموضوعات الكتاب، وإنما قال في نهاية مقدمته: «فمن الأحاديث التي مدخلها كتاب الإيمان». وفي آخره يقول: «هذا آخر كتاب الإيمان».. وهكذا.

والمتتبع لترتيب أبواب **المستدرك** يجدها قريبة الصلة من ترتيب أبواب **صحيحي البخاري ومسلم**، وهو قد صرح بهذا عقب حديث (٢٤٠٦) حيث يقول: «هذا آخر ما أدى إليه اجتهادي من الزيادة في كتاب البيوع على ما خرجه الإمامان أبو عبد الله البخاري، وأبو الحسين القشيري، رضي الله عنهما، وقد ذكرت في ضمن هذا الكتاب كتبًا قد ترجمها البخاري في آخر كتاب البيوع؛ فمنها: كتاب السلم، وكتاب الشفعة، وكتاب الإجارة، وكتاب الحوالة، وكتاب الحرث، وكتاب المزارعة، وكتاب المساقاة، وكتاب العطايا، وكتاب الهبات، وكتاب القراض،

وكتاب اللقطة، وكتاب المظالم، وكتاب التعفف عن المسألة، وكتاب الرهن، وكتاب الشركة، وكتاب العتق، وكتاب المكاتب، وكتاب الشهادات، وكتاب الصلح، وكتاب الشروط، وكتاب الوصايا، وكتاب الوقف، وإنما شرحتها في آخر هذا الكتاب؛ لئلا يتوهم متوهم أني أخليت كتاب البيوع عن هذه الكتب، والله المعين على ما أؤمله من تتبع آثار الإمامين رضي الله عنهما، وهو حسبي ونعم الوكيل».

وقد أشرنا أنه قد يخالف ترتيب **البخاري ومسلم** إلى ترتيب غيرهما لعلة.

ولعله لم يهتم كثيرًا بالتبويب اعتمادًا على أنه يزيد على ما في **الصحيحين**.

إلى غير ذلك مما يطول ذكره، وصفوة القول أن الكتاب بالإضافة إلى أنه كتاب رواية وصنعة حديثية بالدرجة الأولى إلا أنه لم يخل من الإشارة إلى بعض الفوائد في العلوم الإسلامية الأخرى من فقه وعقيدة وأخلاق ومعاملات.

* * *

المبحث الخامس

موارد الحاكم في مستدركه

وأما عن موارد[1] الحاكم في مستدركه فهي ثرة متعددة الجوانب، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

١ - أهم موارد الحاكم في جمع مادة الكتاب هم شيوخه الذين أوصلوا له الأسانيد العالية ومنحوه الإجازات الكثيرة، فقد روى - رحمه الله- الأحاديث بسندها وطرقها - إن تعددت طرق الحديث - مصدرًا كل حديث بذكر من رواه عنه من شيوخه؛ قراءةً أو سماعًا.

٢- كما كان الصحيحان من موارده في استقاء بعض مادة هذا الكتاب بالنقل أو بالمقارنة، حيث نقل بعض الأحاديث، وإن كان قد اعتمد عليهما ليستدرك ما ليس فيهما، إلا أنه اضطرته الظروف لتخريج بعض الأحاديث لأسباب بينها في مواضعها، فمن ذلك نقله للحديث (٦٣٥٧) والذي فيه: عن المسور بن مخرمة -رضي الله عنه- قال: قدمت على النبي ﷺ أقبية فقسمها بين أصحابه فقال لي أبي: انطلق بنا إليه فإنه أتته أقبية فتكلم أبي على الباب، فعرف رسول الله ﷺ صوته، فخرج ومعه قباء،

---

(١) الموارد: هي الروايات عن شيوخه ومنها ما هو من مؤلفات الأئمة السابقين عليه وعلى شيوخه.

فجعل يقول: خبأت هذا لك، خبأت هذا لك.

قال الحاكم عقب إيراده لهذا الحديث: «هذا الحديث مخرج في كتاب مسلم[1] وإنما أعدته ليعلم أنه كان يأتي مع أبيه النبي ﷺ وقد حفظ المسور خطب النبي ﷺ».

ويقول عقب حديث (٣٢١٣): «سمعت أبا أحمد الحافظ، وذاكرني بحديثين في كتاب البخاري» ومع عدم ذكره للحديثين المذكورين إلا أن هذا يفيد في عنايته بمعرفة ما أخرجه بصفة عامة الشيخان في كتابيهما.

ويقول عقب حديث (١٤٣): «ولا أعلم خلافًا بين أكثر أئمة أهل النقل في عدالة بهز بن حكيم وأنه يجمع حديثه، وقد ذكره البخاري في **الجامع الصحيح**».

ويقول عقب حديث (٢٩٧): «فأما البخاري فقد روى في **الجامع الصحيح** عن نعيم بن حماد وهو أحد أئمة الإسلام، وله أصل في حديث الزهري من غير حديث صالح بن كيسان».

ويقول عقب حديث (١٥٨٠): «فأما الرخصة للحجامة للصائم، فقد أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح».

٣ - ومن موارده أيضًا كتب المحدثين الذين كان عنده سند لهم عن طريق شيخ أو أكثر من شيوخه؛ فمن ذلك كتاب الرقاق لابن المبارك[2]، وفوائد ابن عبد الحكم[3]، ومسند الإمام أحمد بن حنبل؛ إذ يقول: هذا الحديث **في المسند** لأبي عبد الله أحمد بن حنبل هكذا[4]، فهو يرويه عن القطيعي كما سيأتي. وكذلك

(١) صحيح مسلم رقم (٢٤٧٨، ٢٤٧٩).

(٢) انظر حديث رقم (٥٢٢٨).

(٣) انظر حديث رقم (٧٢٧٩).

(٤) انظر حديث رقم (٤٨٠٠).

موطأ الإمام مالك؛ يقول عقب (٢٢٨٢): «وله شواهد في **موطأ مالك**»[1].

والحاكم - رحمه الله - رأى كثيرًا من مصنفي الكتب المشهورة ونقل عنهم، وسجل ذلك في **مستدركه**، مثل: ابن حبان البستي صاحب **الصحيح**[2]، والدارقطني صاحب **السنن**[3]، ومحمد بن يعقوب الشيباني صاحب **المسند الكبير**، **والمستخرج على صحيح مسلم**[4]، وأبو بكر الصبغي صاحب **الأسماء والصفات**، **والإيمان والقدر**، وغير ذلك[5]، وأبو الوليد الشافعي، صاحب **المستخرج على صحيح مسلم**، **والأحكام**، وغيرها[6]، والماسرجسي صاحب **المسند الكبير**[7]، وأبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، صاحب **المعجم** **ومسند عمر**، **والمستخرج على الصحيح**[8]، وأبو أحمد الحاكم، مصنف كتاب **الكنى**[9]، وابن أبي ذهل، صاحب **الصحيح** وغيره[10].

وهو يروي عن هؤلاء سواء ما أثبتوه في مصنفاتهم، أو كانوا رواة ضمن رجال أسانيده المعتمدة دون إثباته في تلك المصنفات، بل إن الحاكم قد اتصل سنده بمعظم المحدثين المشهورين من الذين جمعوا الأحاديث النبوية الشريفة، من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وكثير من روايات الحاكم اتصلت بهم، بل هي

(١) وراجع كذلك الأحاديث (٣٦٩، ٥٠٤، ٥٧٦، ٦٤٥، ٨١٠، ١٥٩٤، ٢٨٦٩، ٧٢٨٣).

(٢) انظر حديث رقم (٣٧٢٩، ٧٣٧٧).

(٣) انظر حديث رقم (٩٧، ٤٧٧، ٢٤٠٦).

(٤) انظر حديث رقم (١٧٤، ٢٧٦٥، ٣٧٢٥).

(٥) انظر حديث رقم (٧، ٢٢، ٧٧٤٧).

(٦) انظر حديث رقم (٤٠٣، ٤٧٩، ٧٣٩).

(٧) انظر حديث رقم (١٠٣٨، ٣٨١٦).

(٨) انظر حديث رقم (١٤٢٢، ٢١٣٧).

(٩) انظر حديث رقم (٣٢١٣، ٤٦٥٠، ٥٣١٨، ٥٣٦٩).

(١٠) انظر حديث رقم (٥١٩٩، ٥٦٢٠، ٦٥١٢).

مبثوثة في مصنفاتهم؛ ومن هؤلاء: أبو بكر بن أبي شيبة[١]، وابن جرير الطبري[٢]، وأبو داود السجستاني[٣] وأبو داود الطيالسي[٤]، وأبو عيسى الترمذي[٥]، والنسائي[٦]، وأبو عوانة الإسفراييني[٧]، وأبو حاتم الرازي[٨]، وابن أبي الدنيا[٩]، ومحمد بن نصر المروزي[١٠]، وابن خزيمة[١١]، وغيرهم ممن سيأتي الحديث عنهم.

لكن الحاكم حين روى عن هؤلاء فإنه في مواضع كثيرة يطلب شاهدًا أو متابعة من وجه آخر غير الوجه المخرج عند هؤلاء المصنفين، ليدلل بها على أن له أسانيد من غير طريق تلك المصنفات الأمر الذي يدل على شدة تتبع الإمام للروايات، والجهد الذي بذله من أجل إخراج أحاديث صحيحة، كما فعل الإمامان البخاري ومسلم.

فمثلًا روايات الإمام أحمد في **مسنده** هو يرويها عن القطيعي عن عبد الله عن الإمام أحمد، ثم هو لا يكتفي بهذه الرواية، بل يمهد لها أو يعقبها بشاهد أو متابعة. فمثلًا في حديث رقم (١٦) يقول:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ إملاء، ثنا إبراهيم بن عبد الله

---

(١) انظر حديث رقم (٨٢٧، ٩١٠، ١٠٣١، ١١٦٢، ١٢١٧).

(٢) انظر حديث رقم (٩٩٢، ٤٥٦٨، ٤٩٢٥، ٥٧٢٤، ٧١٢٦).

(٣) انظر حديث رقم (١٠٧٠، ١١٧١، ١٤٢١، ٣٧٣٦، ٤٥٨٩).

(٤) انظر حديث رقم (٤٠٩، ١٠٨٨، ١٠٩٢، ١٣٥١).

(٥) انظر حديث رقم (٥٧٣٥، ٥٧٤٧).

(٦) انظر حديث رقم (٤٨٣، ١٤٨٢، ٣٣٥٥، ٦٨٧٨).

(٧) انظر حديث رقم (١٤٧٠، ١٩١٢، ٢٢٤٥، ٧٥٧٥).

(٨) انظر حديث رقم (١٠١٥، ١٩٧٨، ٢٥٣١، ٣٦٦٩، ٤٨٦٩).

(٩) انظر حديث رقم (١٤٠٥، ١٨٧٧، ١٨٨٧، ٣٤٧٨).

(١٠) انظر حديث رقم (١١٥٠، ١١٥٤، ١٧٦٥، ١٧٨٥، ٧٤١٠).

(١١) انظر حديث رقم (١٥٦٣، ١٥٨٢، ١٨٠٣، ٧٧٠٣).

السعدي، ثنا قريش بن أنس، ثنا حبيب بن الشهيد.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا ابن أبي عدي، عن حبيب بن الشهيد، ثنا حميد بن هلال، ثنا هصان بن كاهل، وفي حديث ابن أبي عدي: كاهن - قال: جلست مجلسًا فيه عبد الرحمن بن سمرة ولا أعرفه، فقال: حدثنا معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما على الأرض نفس تموت لا تشرك بالله شيئًا تشهد أني رسول الله»**.. الحديث.

ويلاحظ أن الرواية التي قدم بها لرواية الإمام أحمد أعلى؛ إذ بينه وبين حبيب ابن الشهيد في روايته أربعة رجال، أما في رواية الإمام أحمد فبينه وبين حبيب بن الشهيد خمسة رجال(١)، وهذا أيضًا مما يدلنا على أن الحاكم يقدم الرواية العالية على غيرها.

ومثال آخر من المصنفين الذين اتصل سند الحاكم لهم وكانوا من موارد مادة الكتاب **الحارث بن أبي أسامة**؛ فإن له إليه سندًا متصلًا، لكن حين يورد الرواية إليه يقدم لها أيضًا بشاهد أو متابعة، يقول في الحديث رقم (١٥): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران الأصبهاني، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا عوف بن أبي جميلة. وأخبرنا عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا روح بن عبادة، ثنا عوف، عن خلاس ومحمد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أتى عرافًا أو كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد»**(٢).

وهذا الكلام - دون إطالة - ينطبق على كثير من المصنفين كما قدمنا القول،

(١) وانظر في نفس الصدد الأحاديث رقم (٢٠، ١٢٨، ١٩١، ٢٥٥، ٢٥٨، ٧١٩، ٧٥٠٤).
(٢) وانظر أيضا أحاديث رقم (١٢٢، ٦٢٤، ٨٢٣، ١٣٦٧، ٢٥٠٥).

ونرى ذلك في إخراج روايات عن إسماعيل بن إسحاق القاضي في **مسنده**[1]، وعثمان بن سعيد الدارمي[2]، والحميدي[3]، والشافعي[4]، وعبد الرزاق[5].

إذن نستطيع القول بأن للحاكم ثلاثة موارد رئيسة شكلت المادة العلمية لكتابه:

المورد الأول: أسانيده الخاصة التي تمثلت في الشواهد والمتابعات، وفي الأصول أيضًا.

المورد الثاني: أسانيده التى انتهت إلى المحدثين ممن لهم مصنفات وتكون تلك الأسانيد في غير مصنفاتهم.

المورد الثالث: المصنفات، من السنن والمسانيد والجوامع والأجزاء الحديثية، التي تحملها الحاكم بالأسانيد إلى مصنفيها.

ونحن في هذه المقدمة نضع بين يدي القارئ الكريم بعضًا من أسماء المصنفات التي كانت رافدًا مهمًّا من روافد الحاكم لإقامة كتابه من خلال مروياته في **المستدرك**، فمنها:

مرويات من مسند الحميدي:

يروي الحاكم منه عن بعض شيوخه (علي بن حمشاذ، وأبي بكر أحمد بن إسحاق، وأبي بكر محمد بن أحمد بن بالويه، **دعلج** بن موسى) عن بشر بن موسى راوي هذا المسند عن الحميدي.

---

(١) انظر (٣٨٧، ١١٠٨، ١٧٣٣).

(٢) انظر (٥٢، ٧٤، ١٤٤، ٢٩٣).

(٣) انظر (٣٧٣، ٦٧٠، ٧٩٩).

(٤) انظر (٣٧٣، ٢٣٣٥، ٢٩٤١).

(٥) انظر (١٠٤، ٢٢٩، ٥١٦).

قال في الحديث (٧، ٩٦، ١٦٤، ٢١٠، ٣١١، ٣٧٣، ٥٣٥، ٦٧٠، ٧٩٩، ٩٥٢، ٩٥٧، ١٠٦٦، ١٣٦٢، ١٣٩٣، ١٤٩١، ١٤٩٣، ١٥٩٦، ١٦٦٠، ١٦٧٠، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٢١، ١٧٦١، ١٧٧٧، ٢٠٥٧، ٢١١٨، ٢١٦٧، ٢١٨٢، ٢٢٩٦، ٢٣١٧، ٢٤٠٥، ٢٨٠٤، ٢٨٠٩، ٢٨٧٨، ٢٩٠٩، ٣٦٢٨، ٣٩٩٨، ٤٢٩٤، ٤٣٢٤، ٤٤٢٤، ٤٤٤٨، ٤٥٠٣، ٤٥٣١، ٤٥٦١، ٤٥٦٣، ٤٥٩٤، ٤٦٥٦، ٤٧٤٦، ٤٨٦٨، ٤٨٧٣، ٥٠٧٧، ٥٩٩١؛ ٦١١٥، ٦٦٩٩، ٦٧٧٨، ٦٩٦٥، ٧٢٩٦، ٧٣٠٦، ٧٣٣٨، ٧٤٣٨، ٧٤٥٦، ٧٦١٨): حدثنا الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أبنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي.

وقال في الحديث (١٦٤، ٣١١، ٩٥٢، ١٥٢٢، ٢١١٨، ٢١٨٢، ٢٢٩٦، ٢٣١٧، ٢٣٩٥، ٢٤٠٥، ٢٨٠٠، ٣٠١٦، ٣٠٦٣، ٣١٤٨، ٣٢٧٥، ٣٤١٦، ٣٤٣٥، ٣٦٢٨، ٣٧٣٩، ٣٩٣٩، ٣٩٩٨، ٤٤٢٤، ٤٤٤٨، ٤٤٦٣، ٤٥٠٣، ٤٥٦١، ٤٥٦٣، ٤٥٩٤، ٤٦٥٦، ٤٧١١، ٤٧٤٦، ٤٨٦٨، ٤٨٧٣، ٥٢٢٧، ٥٥٣٨، ٥٦٠١، ٥٦١٢، ٥٨٠٧، ٥٨١٤، ٥٩٩١، ٦١١٥، ٦٢٠٨، ٦٣٧٢، ٦٦٩٩،٦٧٧٨، ٦٨٠١، ٦٨٧٥، ٦٨٨٣، ٦٩٠٨، ٦٩٦٥، ٧٢٩٦، ٧٣٠٦، ٧٤٥٦، ٧٦١٨): حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي. . .

وقال في الحديث (٤٦٤): «كما أخبرناه دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي...».

قال في الحديث (٣٦٧٦، ٨٧٤٩): «حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي. . ».

مرويات من سنن سعيد بن منصور:

والحاكم يروي من (السنن) بإسناده إلى محمد بن علي بن زيد الصائغ، وأحمد

ابن نجدة بن العريان (راويا السنن) عن سعيد - كما يروي من طريق غيرهما عن سعيد.

كما يروي بإسناده إلى محمد بن عبد الرحمن القرشي، والحسين بن الفضل، عن سعيد.

قال في الحديث (٣٢، ١٧٨): «حدثنا أبو محمد دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، ثنا سعيد بن منصور...».

وقال في الحديث (٣٧٥١): «أخبرنا جعفر بن محمد الخلدي، ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، ثنا سعيد بن منصور..».

وقال في الحديث (٥٠، ٥٥٤، ٩٢٧، ١١٦٧، ١١٩٥، ١٩٤٦، ١٩٥٤، ٢٤٥٩، ٢٦١٦، ٥٣٨٣، ٥٥٢٠، ٦٧٣٤، ٦٧٩٠): «حدثنا علي بن عيسى، ثنا أحمد بن نجدة، ثنا سعيد بن منصور..».

وقال في الحديث (١٤١٨، ١٥٤٦، ٣٢١٦، ٣٦٢٥): «وحدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني إملاء، ثنا أحمد بن نجدة القرشي، ثنا سعيد بن منصور..».

وقال في الحديث (١٢٦٧): «أخبرنا أبو محمد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سهل الدباس بمكة، ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، ثنا سعيد بن منصور..».

مرويات من تفسير أبي العالية[1]:

وقد تعدد أسانيد الحاكم إليه، انتهت إلى أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية.

(١) طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٧٣. وقد رواه الربيع بن أنس عنه، انظر كشف الظنون ١/ ٤٤١.

قال في الحديث رقم (١٢٥٢): «أخبرني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسى القاضي ببخارى، أنا محمد بن أيوب، أنا محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، حدثني أبي، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب قال...».

وقال في الحديث رقم (٢٩٦٨، ٣٠٣٥): «أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب، ثنا إسحاق بن أحمد بن مهران الخزاز، ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، ثنا أبو جعفر عيسى بن ماهان، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أم سلمة قالت...».

وقال في الحديث رقم (٣١٢٨): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي، ثنا جعفر بن عون، أنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب...».

وقال في الحديث رقم (٣٢٩٤): «أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا أبو جعفر عيسى بن عبد الله بن ماهان، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب...».

وقال في الحديث رقم (٣٤٥٢): «أخبرنا محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا عبيد الله بن موسى، أنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع ابن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب قال...».

وقال في حديث رقم (٣٥٥٢): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا أحمد بن مهران، أنا عبيد الله بن موسى، أنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب...».

وقال في الحديث رقم (٤٠٣١): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ وأبو جعفر محمد بن علي، قالا: ثنا الحسين بن الفضل، ثنا محمد بن سابق، ثنا

أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب...».

مرويات من مسند ابن المبارك:

قال في الحديث (٣٠٤٩، ٣٥٣٢، ٣٧٤٦): «أخبرني الحسن بن حليم المروزي، أنا أبو الموجه، أنا عبدان، أنا عبد الله...».

كما يروي أيضًا عن ابن المبارك في كتاب الزهد، بإسناده إلى نعيم بن حماد عن ابن المبارك، كما يروي منه من طرق أخرى عن ابن المبارك؛ فيروي من طريق أحمد بن جميل المروزي، وعبدة بن سليمان الطرسوسي مقرونين عنه، ومن طريق السري بن خزيمة عن سعيد بن هبيرة عنه، ومن طريق أحمد بن نجدة القرشي عن سعيد بن منصور عنه، ومن طريق أبي الموجه الفزاري عن عبدان عنه.

وقال في الحديث (٣٠٠٨): «أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا نعيم بن حماد وأحمد بن جميل المروزي وعبدة بن سليمان الطرسوسي، قالوا: ثنا عبد الله بن المبارك...».

وقال في الحديث (٣٤٣٣): «حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا السري بن خزيمة، ثنا سعيد بن هبيرة، ثنا عبد الله بن المبارك...».

وقال في الحديث (٣٩٢): «وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد الفقيه البخاري بنيسابور، ثنا أبو الموجه، أنا عبدان، أنا عبد الله...».

مرويات من كتب ابن أبي الدنيا:

روى الحاكم الكثير من المرويات الموجودة في مصنفات ابن أبي الدنيا، وإحصاء هذه المرويات في هذه المقدمة يطول، لكننا نكتفي بذكر نماذج من تلك المرويات.

فمنها كتاب **الفرج بعد الشدة**: قال الحاكم في حديث (١٨٨٥): «فأخبرناه أبو عبد الله الصفار، ثنا ابن أبي الدنيا..».

ومنها كتاب **الشكر**: قال الحاكم في حديث (٢٠٢٦): «أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا...».

ومنها كتاب **الرقة والبكاء**، **والعقوبات**، قال الحاكم في حديث (٣٤٧٨): «أخبرني أبو جعفر محمد بن محمد بن سليمان المذكر، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا...».

مرويات من تفسير عكرمة عن ابن عباس[1]:

وقد روى الحاكم منه من عدة طرق؛ عن إسرائيل، وعمرو بن أبي قيس، وعلي ابن صالح، والحسن بن صالح، وسفيان، كلهم يروونه عن سماك بن حرب.

فقد قال في الحديث (٢٩٥٧): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن محمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، أنا إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال...».

وقال في الحديث (٣١٠٠): «أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، ثنا سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال...».

وقال في الحديث (٣٢٦١): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن ابن علي بن عفان، ثنا يحيى بن آدم، ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ ...».

---

(١) الفهرست لابن النديم ص٣٦، وكشف الظنون ١/ ٤٥٣.

وقال في الحديث (٣٣٠٠): «حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا جعفر ابن محمد بن شاكر، ثنا أبو نعيم، ثنا إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال...».

وقال في الحديث (٣٤٤٧): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، أنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله...».

وقال في الحديث (٣٤٩٣): «حدثنا أبو بكر إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا سعيد بن يزيد التيمي، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال...».

وقال في الحديث (٣٥٤٨): «حدثنا أبو العباس أحمد بن زياد الفقيه بالأهواز، ثنا محمد بن أيوب، أنا محمد بن سعيد بن سابق، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٣٥٨٨): «أخبرني أبو جعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا عبيد الله بن موسى، أنا إسرائيل، ثنا سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٣٧١٦): «حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا محمد بن سابق، ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٣٩٠١): «حدثني محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين ابن الفضل، ثنا محمد بن سابق، ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٤١٢٣): «أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا خلف بن الوليد، ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٤٦٨٥): «حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا أحمد بن نصر، ثنا عمرو بن طلحة القناد، ثنا أسباط بن نصر، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٧٢٨٢): «أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، أنا إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٧٤١١، ٧٧٥٥): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس...».

مرويات من تفسير سعيد بن جبير عن ابن عباس[(١)]:

وقع هذا التفسير للحاكم من عدة طرق على النحو التالي:

فقد رواه من طريق ابن جريج عن أبيه في أغلب المواضع:

كما قال في الحديث (٢٠٤٤): «حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثنا أحمد بن محمد بن حريث، ثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني، ثنا عبد الله بن المبارك، عن ابن جريج، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٠٤٥): «حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنا عبد الله بن أحمد

(١) الفهرست لابن النديم ص٣٦، وكشف الظنون ١/ ٤٥٣.

ابن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن بكر، أنا ابن جريج، أخبرني أبي أن سعيد بن جبير أخبره أن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٠٤٦): «فحدثناه أبو الوليد الفقيه، ثنا جعفر بن محمد وعبد الله بن شيرويه، قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، أنا ابن جريج، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٠٤٧): «وثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٠٤٨): «فأخبرناه أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا عثمان بن عمر، أنا ابن جريج، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٠٤٩): «فأخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع ابن سليمان، أنا الشافعي، أنا عبد المجيد، عن ابن جريج، أخبرني أبي، عن سعيد ابن جبير...».

ورواه من طريق جرير عن عطاء بن السائب، ومنصور، والقاسم بن أيوب، وحبيب بن أبي عمرة، وغيرهم[1].

وقال في الحديث (٢٥٣٠): «أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى، ثنا محمد ابن أيوب، ثنا إبراهيم بن موسى ويحيى بن المغيرة، قالا: ثنا جرير، عن عطاء بن

(١) ويمكن متابعة أرقام الأحاديث التالية لمن يرويه عن ابن جبير غير ابن أبي نجيح عن أبيه (٢٩٧٠، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧) وغيرها كثير.

السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٩١٤): «حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا موسى بن إسحاق القاضي، ثنا أبو بكر وعثمان، ابنا أبي شيبة، ثنا جرير، عن منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٩٦٦): «أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد، ثنا محمد بن مسلمة الواسطي، ثنا يزيد بن هارون، أنا أصبغ بن زيد الجهني الوراق، حدثني القاسم بن أبي أيوب، حدثني سعيد بن جبير، قال: سألت عبد الله ابن عباس...».

وقال في الحديث (٢٨٢٢): «أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، ثنا خلاد بن يحيى وعبد الصمد بن حسان، قالا: ثنا سفيان ابن سعيد، عن حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...».

مرويات من تفسير التميمي الذي يحدث بالتفسير عن ابن عباس(١).

وقد وقع للحاكم من طرق تنتهي إلى أبي إسحاق السبيعي:

قال في الحديث (٩٢٥): «أخبرناه أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا النفيلي، ثنا زهير، ثنا أبو إسحاق، عن التميمي الذي يحدث بالتفسير، عن ابن عباس قال...».

وقال في الحديث (٣٦٣٠): «أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا إسحاق بن الحسن، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس...».

---

(١) قال في تهذيب الكمال ٢/ ٣١٠: أربدة، ويقال: أربد التميمي البصري، صاحب التفسير.

وقال في الحديث (٣٦٦١): «أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن دينار الزاهد، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا محمد بن سابق، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس...».

وقال في الحديث (٤٠٩٤): «حدثني محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين ابن الفضل، ثنا أبو غسان النهدي، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس...».

مرويات من تفسير السدي[1]:

وقد وقع للحاكم من عدة طرق على النحو التالي:

قال في الحديث (٢٧٨٩، ٢٩٩٢، ٣٤٦٢، ٣٦١٦، ٣٨٥٤): «أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، أنا إسرائيل، عن السدي...».

وقال في الحديث (٣٠٥٩، ٣٠٦٩، ٣٠٩١، ٣١١٠، ٣١١٦، ٣١٦٤، ٣٢٩١، ٣٥٩٥، ٣٦٦٤، ٤٠٨٦، ٤٠٩٦، ٤١٠٠، ٤١٠٣، ٤١٢٤، ٤١٤٥، ٤١٥٤، ٤١٦٩، ٤١٧٩، ٤١٨٩، ٤١٩١، ٤٢٠١): «أخبرنا أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق الصفار العدل، ثنا أحمد بن نصر، ثنا عمرو بن طلحة القناد، ثنا أسباط بن نصر، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي...».

وقال في الحديث (٣٢٦٥): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ وأبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، قالا: ثنا محمد بن عبد الوهاب العبدي، أنا جعفر بن عون، ثنا إسماعيل بن عبد الرحمن...».

(١) طبقات ابن سعد ٦/ ٢٦١، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٣٩٨.

وقال في الحديث (٣٥٠٢): «حدثناه أبو الحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه من أصل كتابه، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو هاشم زياد بن أيوب، أنا يزيد بن هارون، أنا شعبة، عن السدي...».

وقال في الحديث (٤١٢٥): «حدثني محمد بن صالح بن هانئ، ثنا إبراهيم بن إسحاق الغسيلي، ثنا الحسين بن عمرو بن محمد العنقزي، ثنا أبي، ثنا أسباط، عن السدي...».

مرويات من مسند مسدد بن مسرهد:

وقد صرح الحاكم في أحد المواضع باسمه كما في حديث (٣٦٣٥) حيث قال: «فأخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق في **مسند مسدد بن مسرهد...**».

والحاكم يروي من **مسند مسدد** عن (أحمد بن إسحاق، وأبو زكريا يحيى بن إسحاق) عن أبي المثنى معاذ بن المثنى العنبري عن مسدد.

كما أن للحاكم إسنادين آخرين إلى مسدد:

الأول: عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد بن يحيى، عن مسدد.

والثاني: عن شيخه أبي بكر محمد بن جعفر المزكي، عن محمد بن إبراهيم العبدي، عن مسدد.

قال في الحديث (٣٨١٩): «أخبرني أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، ثنا محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا مسدد بن مسرهد...».

وقال في الحديث (٤١٤٢، ٧٤٠٨): «حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله البوشنجي، ثنا مسدد بن مسرهد...».

وقال في الحديث (٦٤١٢): «أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا مسدد بن مسرهد...».

وقال في الحديث (٢٥٦٨، ٢٤٥٥، ١٠٦١، ١٠٨٦): «حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد..».

وقال في الحديث (١٩١٧): «حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا مسدد...».

وقال في الحديث (٢٤٧٠): «وثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه واللفظ له، ثنا أبو المثنى معاذ بن المثنى العنبري، ثنا مسدد...».

مرويات من مسند الإمام أحمد بن حنبل:

يرويه الحاكم عن شيخه أحمد بن جعفر القطيعي، وقد تقدم الحديث عنه بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

مرويات من تفسير الثوري:

وقع للحاكم في **المستدرك** بعض منه بأكثر من طريق ساقها الحاكم في كتاب التفسير وغيره من الكتاب:

قال في الحديث (٧٣): «حدثنا محمد بن صالح بن هانئ وإبراهيم بن عصمة العدل، قالا: ثنا السري بن خزيمة، ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني، ثنا يحيى بن يمان، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (١٩٧): «حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا وكيع، عن سفيان...».

وقال في الحديث (٦٧٢): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أسيد بن عاصم، ثنا الحسين بن حفص، عن سفيان. وأخبرنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان. وأخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا محمد بن كثير، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٧٩٥): «حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد القرشي بالكوفة، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا أبو أسامة، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩١١): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن محمد البرتي، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩١٦): «أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ببغداد، ثنا عبد الرحمن بن محمد الحارثي، ثنا علي بن قادم، ثنا سفيان الثوري...».

وقال في الحديث (٣٩١٧): «أخبرنا أبو بكر بن جعفر بن موسى المزكي، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا محبوب بن موسى الأنطاكي، ثنا ابن المبارك، ثنا سفيان بن سعيد...».

وقال في الحديث (٣٩٣٢، ٣٩٤٦، ٣٩٥٣، ٣٩٧٧): «أخبرني أبو بكر الشافعي، ثنا إسحاق بن الحسن، ثنا أبو حذيفة، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩٣٦): «حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنا محمد بن سليمان الواسطي، ثنا محمد بن يزيد بن خنيس، قال: كنا عند سفيان الثوري...».

وقال في الحديث (٣٩٣٨): «أخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا معاذ بن نجدة القرشي، أنا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩٦٣): «أخبرني إبراهيم بن محمد بن حاتم الزاهد، ثنا

محمد بن إسحاق الصنعاني، ثنا محمد بن جعشم، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩٧٠): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن ابن علي بن عفان، ثنا أبو داود عمر بن سعد الحفري، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩٧١): «حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا بشر بن موسى، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩٨٠): «حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا يزيد بن الهيثم، ثنا إبراهيم بن أبي الليث، ثنا الأشجعي، عن سفيان...».

وقال في الحديث (٣٩٨٣): «حدثنا علي بن عيسى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٤٠٠١): «وقد حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا هارون بن سليمان، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان...».

وقال في الحديث (٤٠٢٠): «أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان...».

وقال في الحديث (٤٠٣٥): «أخبرنا محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنا عبد الرزاق، أنا سفيان الثوري...».

وقال في الحديث (٤٠٦٨): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا حميد ابن عياش الرملي، ثنا مؤمل بن إسماعيل، ثنا سفيان الثوري...».

مرويات مصنف عبد الرزاق وتفسيره:

وقع له مرويات عبد الرزاق من عدة طرق، منها:

قال في الحديث (٣٩١٤، ٣٩٩٤): «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق...».

وقال في الحديث (٣٩٧٣): «حدثنا أبو الحسن محمد بن علي بن بكر العدل، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا سعيد بن منصور المكي، ثنا عبد الرزاق...».

وقال في الحديث (٣٩٩٩): «حدثنا أبو علي الحافظ، أنا علي بن سلم الحافظ، ثنا محمد بن حماد، ثنا عبد الرزاق...».

وقال في الحديث (٤٠٠٠): «أخبرناه محمد بن إسحاق الثقفي، أنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، ثنا عبد الرزاق...».

مرويات مصنف ابن أبي شيبة:

يروي الحاكم من هذا مصنف ابن أبي شيبة عن شيخيه: أبي بكر أحمد بن إسحاق، وعبد الله بن محمد بن موسى العدل، عن إسماعيل بن قتيبة، عن ابن أبي شيبة.

قال في الحديث (٤٦٣، ٣٨١٤): «أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، ثنا إسماعيل بن قتيبة، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة...».

وقال في الحديث (٣٥٩٢): «حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنا إسماعيل ابن قتيبة، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة...».

مرويات من جامع ابن وهب:

روى منه الحاكم بإسناده إلى أبي العباس الأصم، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وبحر بن نصر، كلاهما عن ابن وهب.

قال في الحديث (٣٧، ٢٩١، ٢٩٥، ٣١٣، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٩٠، ٤٢٦، ٤٩٦، ٥٥٧، ٦٣٨، ٧٢٣، ٨٥٠، ١٢٨٥، ١٣٦٨، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٦٧٢، ٢٢٦٠، ٢٢٩٤، ٢٣١٨، ٢٤٠٤، ٢٤١١، ٢٤١٣، ٢٤٢٠، ٢٤٢٢، ٢٤٢٤، ٢٤٢٨، ٢٤٣٢، ٢٤٤٠، ٢٤٤٣، ٢٤٤٦، ٢٤٥٣، ٢٤٦٠، ٢٤٦٣، ٢٤٦٥، ٢٤٧٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٧، ٢٥٠١، ٢٥١٠، ٢٥١٩، ٢٥٣٢، ٢٥٣٨، ٢٥٨٧، ٢٥٩٠، ٢٦٠١، ٢٦٢٠، ٢٦٤٨، ٢٧٣١، ٢٧٨٣، ٢٨٠١، ٢٩٤١، ٢٩٨٠، ٣٥١٢، ٣٥١٥، ٣٩٠٤، ٤٠٨٩، ٤٣٩٢، ٥٢٥٨، ٥٥٠٥، ٥٦٥١، ٥٦٦٦، ٥٨٨٢، ٦٢٢٨، ٦٢٣٠، ٦٢٣٤، ٦٢٩٣، ٦٣١٨، ٦٥٨٢، ٦٦٨٣، ٦٦٩٥، ٧٠١٥، ٧٠٤٨، ٧٠٥٥، ٧١٥٤، ٧٢٢١، ٧٢٧٨، ٧٣١٦، ٧٣٥٢، ٧٣٧٢، ٧٤١٩، ٧٤٨٣، ٧٤٩٨، ٧٥٧٢، ٧٧١٩، ٧٧٣٢، ٧٧٤٢، ٧٧٤٤، ٧٧٥٧): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أبنا ابن وهب...».

وقال في الحديث (٢١، ٤٥١، ٤٩٦، ٥٧٦، ٧٤٦، ٨٠٩، ٨٦٤، ٩٦٥، ٩٩٣، ١١٧٥، ١١٨٠، ١٢٧٦، ١٣١٦، ١٣٨٤، ١٤٥٢، ١٤٥٦، ١٥٥٢، ١٦٠١، ١٦٤٤، ١٦٥١، ١٧٦٤، ١٧٦٦، ٢٢٨٩، ٢٣٠٦، ٢٣٨٦، ٢٧٠٤، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٣٣١، ٣٦٥٧، ٣٧٤٢، ٤٠٨١، ٤٢٢٣، ٤٤٦٨، ٤٥٢٠، ٤٥٨٢، ٥١٤٥، ٥٢٦٧، ٥٣٢٢، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٩٢٥، ٦١٦٣، ٦١٧٣، ٦١٧٤، ٦٩٩٩، ٧٠٧٦، ٧١٤٨، ٧٣٠٢، ٧٤٢٣، ٧٤٧٢، ٧٤٨٦، ٧٤٨٧، ٧٥٤٠، ٧٥٥٧، ٧٥٩٠، ٧٥٩١، ٧٦٠٠، ٧٦٢٠، ٧٦٢٢، ٧٦٥٥، ٧٦٧٧،

٧٦٨٥، ٧٦٩١، ٧٦٩٧، ٧٦٩٨، ٧٧٠٠، ٧٧٤٠): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب...».

فوائد ابن عبد الحكم:

قال في الحديث (٧٢٧٩): «حدثناه أبو العباس في فوائد ابن عبد الحكم، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم...».

مرويات من كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام:

وقال في الحديث (٢٩٤٥): «أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب ومحمد بن الحسن، قالا: ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام...».

وقال في الحديث (٣٠٢٦): «أخبرنا عمر بن محمد بن صفوان الجمحي بمكة، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو عبيد...».

مرويات من جامع معمر:

روى الحاكم من جامع معمر عن أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر.

قال في الحديث (٣٥، ٣٢١٨، ٣٧٣٤، ٥٣٦٨، ٥٧٤٨، ٦٤٩٧، ٦٩١٧، ٧٤٥٥، ٧٥٤٤): «فأخبرناه أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا عبد الرزاق، أنا معمر...».

قال في الحديث (٢٨٢٩، ٣٠٧٨، ٣٠٩٢، ٣١٠٣، ٣١٣٣، ٣٢٠٠، ٣٢٤٤، ٣٢٧٦، ٣٣٠٧، ٣٥٢٧، ٣٦٠٦): «أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، أنا

معمر...».

مرويات من كتاب القراءات لخلف بن هشام:

قال في الحديث (٢٩٩٩): «أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا خلف بن هشام...».

وقال في الحديث (٢٩٤٢): «حدثني أبو بكر أحمد بن العباس ابن الإمام المقرئ، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، ثنا خلف بن هشام المقرئ...».

مرويات تفسير ابن راهويه:

وقعت للحاكم من طريق واحد:

قال في الحديث (٣٨٩١، ٣٩٢٠، ٣٩٢٢، ٣٩٦٥): «أخبرناه أبو زكريا العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم...».

* * *

كما يضاف إلى ذلك ما نص عليه الحاكم نفسه من أصول الكتب التي اطلع عليها من مكتوبات شيوخه التي حدثوه منها، أو من كتب العلماء قبله، كما قال في الحديث (٢١): أخبرنيه أبو بكر بن إسحاق الفقيه فيما قرأت عليه من أصل كتابه..

وقال في الحديث (١٢٩): «وحدثني أبو الطيب طاهر بن يحيى البيهقي بها من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (١٤٦): «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٢٨٦): «حدثني عبد الله بن عمر بن علي الجوهري بمرو من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٢٩٤): «حدثناه أبو أحمد محمد بن محمد بن الحسين الشيباني من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٢٩٧): «وحدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٣٧٠): «أخبرني أبو بكر بن إسحاق الفقيه من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٤٦٦): «حدثنيه أبو علي محمد بن علي الإسفراييني من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٤٨٦): «حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٩٩٤): «أخبرني عبد الله بن محمد بن إسحاق الخزاعي بمكة من أصل كتابه...».

وقال في الحديث (٥١٥٥): «قرأت في تاريخ أحمد بن عبد الله البرقي، ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، عن هشام بن الكلبي...».

وقال عقب حديث (٤٣٧٨): «قد ذكرت في مقتل عمرو بن عبد ود من الأحاديث المسندة ومغازي عروة بن الزبير، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق بن يسار ما بلغني؛ ليتقرر عند المنصف من أهل العلم أن...».

وقضية رجوع الحاكم إلى مكتوباته قضية واضحة كل الوضوح في **المستدرك** من خلال بعض العبارات التي نشتم منها ذلك مثل ما ورد عقب حديث (٣٩٦٥): «قد أتى إمام أهل مصر في الحديث والرواية سعيد بن كثير بن عفير عن يحيى بن أيوب، طلبتها وقت إملائي كتاب الوتر فلم أجدها، فوجدتها بعد». وقال عقب

حديث (٢٩٣٨): «هكذا وجدته في كتابي، وطلبته في المسانيد فلم أجده بطوله، والحديث بإسناد صحيح».

* * *

المبحث السادس

القيمة العلمية للكتاب

لا شك أن أبا عبد الله الحاكم - رحمه الله- يكن كل التقدير والاحترام لهذين الإمامين الجليلين البخاري ومسلم، ولم يقصد من تصنيفه **المستدرك** أن يستدرك عليهما أو يلزمهما شيئًا لم يلتزما به، لا سيما وهو يقر بالفضل والعلم والتقدم في الصنعة لهما، بل لا يفتأ يذكر محاسنهما ويدافع عنهما متى سنحت الفرصة حتى في **المستدرك**، فقد قال عقب حديث (٧٨٧٨): «وهذه ترجمة لم يخل أبو عبد الله البخاري بحديث منها».

وقال في افتتاحية **المستدرك**: «وقد جهدت في الذب عنهما في **المدخل إلى الصحيح** بما رضيه أهل الصنعة».

لذا تكمن قيمة هذا الكتاب العلمية في أن الحاكم أراد أن يصحح خطأ جسيمًا وقع فيه من تجرأ على سنة رسول الله ﷺ مدعيًا أن الأحاديث الصحيحة لا تتجاوز عشرة آلاف حديث هي مجمل ما أخرجه الإمامان البخاري ومسلم، ومن ثم أراد الحاكم أن يبين للمبتدعة أن هناك عددًا من الأحاديث الأخرى فاتت الشيخين، لا سيما وأن الشيخين لم يلتزما الاستيعاب بحيث يكون كتاباهما جامعين للصحاح.

ومن هنا نستطيع أن نقرر أهمية مستدرك الحاكم في نقاط، أبرزها:

١- الرد على أهل البدع الذين حصروا الأحاديث الصحيحة في مرويات البخاري ومسلم فقط.

وهذا مما حدا بأبي زرعة الرازي وقد أتاه يومًا رجل بكتاب مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث لأسباط بن نصر، فقال: ما أبعد هذا من الصحيح، ثم رأى قطن بن نسير، فقال: وهذا أطم، ثم نظر، فقال: ويروي عن أحمد بن عيسى، وأشار إلى لسانه، وكأنه يقول الكذب. ثم قال: يحدث عن أمثال هؤلاء، ويترك ابن عجلان ونظراءه، ويطرق لأهل البدع علينا، فيقولوا: ليس حديثهم من الصحيح...[(١)].

٢- تمهيد الطريق لنوع جديد من أنواع علوم الحديث هي المستدركات، وإن كان قد سبقته بعض الجهود إلا أنها لم تكن في حجم تجربة الحاكم في هذا الصدد.

٣- وبالتالي كذلك مهد الطريق لعلماء الأصول في الرد على هؤلاء المبتدعة ردًا يستند إلى الدليل العلمي.

٤- كما يعتبر **المستدرك** من مصادر السنة المسندة الأصيلة؛ لأن الحاكم يروي فيه بإسناده إلى رسول الله ﷺ، ولذلك أثره في علوم الحديث إسنادًا ومتنًا.

٥- بالإضافة إلى ذلك فإن في الكتاب العناية البالغة ببيان زيادات الرواة الثقات، وفصل المدرج من المرفوع، وسياق المتون المطولة، وقصص الإسناد والمتن - وهي تتضمن الموقوف وغيره.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧١.

٦- انفراده بمرويات[١] يكون هو مصدرها الأساسي.

٧- تضمنه للصنعة الحديثية للأحاديث التي أوردها مع بيان عللها واختلاف الرواة فيها وما يتعلق بها.

وقد أقر الكثيرون للحاكم وإن كان ثمة ملاحظات، فقد قال ابن الصلاح في ذكر **المستدرك** للحاكم: «وهو واسع الخطو في شرط **الصحيح** متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره...»[٢] إلى آخر كلامه.

وقد صفا للحاكم شيء كثير من الأحاديث الصحيحة التي قدمها خدمة لدينه، ولعل مجموع هذه الأحاديث يبلغ ثلث الكتاب - ويكفيه شرفًا- كما ذكر الإمام الذهبي[٣].

* * *

(١) انظر على سبيل المثال الأحاديث رقم (١٦٩٦، ١٧٢٠، ١٨٥٨، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٨-٩٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

المبحث السابع

جهود العلماء في خدمة المستدرك

المستدرك من بين الكتب التي حظيت باهتمام كثير من أهل العلم منذ ألفه الحاكم حتى الآن، ولا بد أن هذا راجع إلى مكانة الحاكم - رحمه الله - بين المحدثين، وربما يعود ذلك الاهتمام أيضًا إلى ما بالكتاب من مشاكل كثيرة أدركها الدارسون والمطالعون **للمستدرك**.

وقد تنوعت هذه الجهود ما بين مختصرات له، أو تحشيات عليه، أو بيان لنكاته ولطائفه، أو استظهار لفوائده.

ونشير في السطور التالية إلى أبرز هؤلاء، فمنهم:

١ - الحافظ الذهبي، له كتاب: «**تلخيص المستدرك**» طبع بذيل **المستدرك** على النسخة الهندية، وله أيضًا: «**المستدرك على مستدرك الحاكم**»، وهو جزء جمع فيه الأحاديث الباطلة والموضوعة والتي بلغت مائة حديث، وهو مخطوط(١).

٢ - العلامة سراج الدين ابن الملقن، له كتاب: «**النكت اللطاف في بيان أحاديث الضعاف المخرجة في مستدرك الحافظ النيسابوري**» ذكره سزگين في تاريخ

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٧٥، ١٧٥.

التراث العربي[1]، ويعرف أيضًا باسم: «**مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم**»[2].

٣ - الحافظ العراقي له: «**أمالي على المستدرك**» مطبوعة بمكتبة السنة بالقاهرة، سنة ١٤١٠هـ.

٤ - سبط ابن العجمي له: «**حواش على تلخيص المستدرك للذهبي**»[3].

٥ - برهان الدين الحلبي له: «**حواش على تلخيص المستدرك للذهبي**»[4].

٦ - ابن حجر العسقلاني، له: «**التعليق على مستدرك الحاكم**»: شرع فيه، وكتب منه اليسير، لكنه لم يتمه[5].

٧ - كما أن لابن حجر: «**إتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة**». وكتاب **المستدرك** هو أحد الكتب العشرة التي جمع الحافظ ابن حجر أطرافها في كتابه هذا.

٨ - السيوطي، له: «**توضيح المدرك في تصحيح المستدرك**»[6].

٩- صلاح الدين السنكاوي، له: «**الإمام الحاكم وما استدركه على**

(١) له نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأوقاف بالموصل، تحت رقم ٢٣٣ (١١٢)، والمكتبة المركزية بالرياض، تحت رقم [٧١٣٩/ف]. وانظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) طبعته دار العاصمة بتحقيق ودراسة عبد الله اللحيدان، وسعد الحميد، ١٤١١هـ.

(٣) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للكتاني ١/ ٢٢٢.

(٤) الرسالة المستطرفة ص٢٢، ولحظ الألحاظ ص٣١٤.

(٥) ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٢/ ٦٦١، وانظر فهرس الفهارس ١/ ٣٣٦.

(٦) الرسالة المستطرفة ص٢٢، وكشف الظنون ٢/ ١٦٧٢.

الشيخين»[1].

ومن الدراسات المعاصرة التي قامت على خدمة كتاب المستدرك:

١٠ - الدكتور محمود أحمد ميرة، له: **«الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين»**[2].

١١ - الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، له: **«رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يذكرهم الحافظ في التقريب»**[3].

١٢ - عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، له: **«المدخل إلى المستدرك»**.

١٣ - عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، له أيضا **«زوائد المستدرك على الكتب الستة»** ط دار المعرفة، ضمن نشرته لتحقيق **المستدرك**.

١٤ - عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، له أيضا **«المعلم بما استدركه الحاكم وهو في البخاري ومسلم»**[4].

١٥ - الدكتور عادل حسن علي، له: **«الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه»**[5].

١٦ - محمد بن محمد بن إبراهيم عطية، له: **«الانتباه لما قال الحاكم ولم يخرجاه، وهو في أحدهما أو روياه»**[6].

---

(١) انظر الإمام مسلم بن الحجاج، لمشهور حسن محمود سلمان، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

(٢) رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ قسم الحديث الشريف.

(٣) مطبوع بدار الحرمين بالقاهرة.

(٤) نشرته مكتبة الرشد.

(٥) مطبوع بمؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٦) نشرته وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨م.

وتدل هذه الدراسات - قديمها وحديثها - على أهمية هذا الكتاب وقيمته العلمية مما سنتناوله بعد.

١٧ - الدكتور عبد الله مراد السلفي، له: «**تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي**»[1].

١٨ - رمضان أحمد علي محمد، له: «**تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم**»[2].

١٩ - الدكتور عزيز رشيد محمد الداني، له «**تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي**»[3].

٢٠ - خالد الدريس، له: «**الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي**»، ط دار المحدث.

* * *

(١) نشرته دار الفضيلة بالرياض ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م، بتقديم فضيلة الدكتور أحمد معبد.

(٢) نشرته مكتبة التوبة بالرياض ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(٣) نشرته دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م.

المبحث الثامن

مآخذ على الكتاب

ومع اعتراف العلماء لأبي عبد الله الحاكم بالفضل وعلو مكانته في علوم الحديث، إلا أنه أخذ عليه بعض الأمور، فقد وجهت له سهام من النقد الكثيرة بسبب تأليفه لهذا الكتاب، وترددت الأقوال فيه بين مغال ومفرط ومعتدل، فالكتاب - كما ذكرنا- ملأ الدنيا وشغل الناس.

فمن الأقوال التي أفرطت في ذم الكتاب ما حكاه الحافظ أبو عبد الله الذهبي عن أبي سعد الماليني أنه قال: «طالعت **المستدرك** على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثًا على شرطهما»[(١)].

وقد علق الذهبي على هذه الشهادة قائلًا: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا[(٢)].

لقد كفانا الحافظ الذهبي مؤنة الرد على هذا القول الذي حجبته المعاصرة أن يقول الحق وحملته على إرسال قول غير مطابق للواقع.

وقال الحافظ ابن حجر: وقرأت بخط بعض الأئمة أنه رأى بخط عبد الله بن

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

(٢) السابق: نفس الموضع.

زيدان المسكي قال: أملى علي الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي ابن سرور المقدسي سنة خمس وتسعين وخمسمائة قال: نظرت إلى وقت إملائي عليك هذا الكلام، فلم أجد حديثًا على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث:

حديث أنس: «**يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة**».

وحديث الحجاج بن علاط لما أسلم.

وحديث علي رضي الله عنه: «**لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع**» انتهى[1].

وهذا القول كسابقه لأن الواقع يخالف هذا.

ومع هذا الإفراط والغلو في الذم فإن البعض تحفظ في قبول أقوال الحاكم، فمن ذلك قول ابن دحية: «يجب على طلبة الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله؛ فإنه كثير الغلط بين السقط»[2].

ولقد وصل الأمر بالبعض إلى أنه لا يعتد بتصحيح الحاكم وحده، بل لا بد من متابعة له على حكمه، وربما رجع هذا للتساهل الذي اشتهر به الحاكم في المستدرك.

ويكمن النقد الموجه للحاكم في هذا الكتاب أنه أخرج مع الصحاح غرائب وضعافًا، كما قال الذهبي فيه «أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها»[3]. **حتى لقد ضاق الذهبي ذرعًا بما أورده الحاكم من**

---

(١) النكت لابن حجر ١/ ٤٢.

(٢) انظر النكت للزركشي ١/ ٢٢٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

بعض الأحاديث معلقًا في تلخيصه على أحد تعليقات الحاكم قائلًا: «ما استحى المؤلف أن يورد هذا الموضوع فأشهد بالله ولله بأنه كذب!»[1].

وقد قدم بعض العلماء اعتذارات عما وجد في **المستدرك** من الضعاف، فقيل: إن الحاكم عند تصنيفه **المستدرك** كان في أواخر عمره، وقد اعتراه تغيير، وحصل له نوع من الغفلة. وقيل: إنه سود الكتاب لينقحه، فعاجلته المنية قبل أن يتيسر له تنقيحه وتحريره[2]. وقيل: إنه لم يلتزم قواعد أهل الحديث، بل صحح على قواعد الفقهاء والأصوليين؛ فتوسع في التصحيح؛ فنسب إلى التساهل[3].

وممن تكلم عن تصحيح الحاكم - رحمه الله - شيخ الإسلام - رحمه الله - حيث علق على تصحيح الحاكم لأحد الضعاف قائلًا: «وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهى موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث، كما صحح حديث زريب بن برثملي الذى فيه ذكر وصي المسيح. وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي وابن الجوزي وغيرهما[4]، وكذلك أحاديث كثيرة فى **مستدركه** يصححها وهى عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفًا يرفعه. ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو فى المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرًا،

(١) تعليق الذهبي على حديث رقم: (٧٧٣).
(٢) فتح المغيث ١/ ٤١.
(٣) تنقيح الأنظار ص٣٨.
(٤) لم يخرج الحاكم هذا الحديث في المستدرك، بل تكلم الحاكم على هذا الحديث بما يدل على تضعيفه له، انظر دلائل النبوة (٥/ ٤٢٥).

وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث..»[1].

ونلخص هنا تفسيرًا وأسبابًا تتعلق بقضيتنا عن الشيخ المعلمي - رحمه الله - حيث كتب يقول[2]:

والذي يظهر لي في مواقع في **المستدرك** من الخلل أن له عدة أسباب:

الأول: حرص الحاكم على الإكثار، وقد قال في خطبة **المستدرك**: «قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على الألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة». فكان له هوى في الإكثار للرد على هؤلاء.

الثاني: أنه قد يقع حديث بسند عال أو يكون غريبًا، مما يتنافس فيه المحدثون، فيحرص على إثباته، وفي **تذكرة الحفاظ** «قال الحافظ أبو عبد الله الأخرم: استعان بي السراج في تخريجه على **صحيح مسلم** فكنت أتحير من كثرة حديثه وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبر عاليًا، يقول: لا بد أن نكتبه - يعني في المستخرج - فأقول: ليس من شروط صاحبنا - يعني مسلمًا - فشفعني فيه». فعرض للحاكم نحو هذا، كلما وجد عنده حديثًا يفرح بعلوه أو غرابته اشتهى أن يثبته في **المستدرك**.

الثالث: أنه لأجل السببين الأولين، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم ألَّا يخرج ما له علة، وأشار إلى ذلك، قال في الخطبة: «سألني جماعة... أن أجمع كتابًا: يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٥، ٢٥٦.
(٢) التنكيل ١/ ٤٥٧.

محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها ولا سبيل إلى إخراج مالا علة له؛ فإنهما - رحمهما الله - لم يدعيا ذلك لأنفسهما». ولم يصب في هذا؛ فإن الشيخين ملتزمان ألا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة[1].

الرابع: أنه لأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله: «بأسانيد يحتج... بمثلها»، فبنى على أن في رجال **الصحيحين** من فيه كلام، فأخرج عن جماعة يعلم أن فيهم كلامًا، ومحل التوسع أن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة:

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونًا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح، وقصر الحاكم في مراعاة هذا، وزاد فأخرج في مواضع لمن لم يخرجا ولا أحدهما له بناء على أنه نظير من قد أخرجا له، فلو

---

(١) بل ظاهر كلامه أن هناك عللًا لا تؤثر في صحة الحديث، وهذا يدل عليه قوله: «وقد خرج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة، وقد جهدت في الذب عنهما في المدخل إلى الصحيح بما رضيه أهل الصنعة». وانظر الكلام على تصحيح أفراد الثقات من المبحث الأول الفصل الرابع ص٢٣٦.

قيل له: كيف أخرجت لهذا وهو متكلم فيه؟ لعله يجيب بأنهما قد أخرجا لفلان وفيه كلام قريب من الكلام في هذا، ولو وفَّى بهذا لهان الخطب ولكنه لم يف به فأخرج لجماعة هلكَى.

الخامس: أنه شرع في تأليف **المستدرك** بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة وقد ضعفت ذاكرته، وهذا ما أشار إليه أيضًا الحافظ - رحمه الله - واعتذر به عما وقع للحاكم من أوهام، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع **المستدرك** وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام **المستدرك** وتلك المصنفات قبل موته، فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجا له، أو أنه فلان الذي أخرجا له، والواقع أنه رجل آخر، وقد رأيت له في **المستدرك** عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها فيقول في الرجل: قد أخرج له مسلم، مثلًا، مع أن مسلمًا إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه، يقول في الرجل: فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان. والصواب أنه غيره.

وللحافظ - رحمه الله - اعتذار آخر عما وقع للحاكم من أوهام، وهو أن المنية عاجلته قبل أن يبيض وينقح كتابه، فأملى الربع الأول منه، ثم أدركته المنية فلم يكمل الباقي، ومما يؤيد هذا القول:

* أن عدد الأحاديث المنتقدة في الربع الأول ١٦٠ حديثًا، بينما عددها في باقي الكتاب ١٠٠٠ حديث، وهو عدد كبير ولا شك؛ مقارنة بالعدد الأول.

* أن البيهقي - رحمه الله - لا يصرح بالتحديث إلا فيما أخذه عن الحاكم في الربع الأول فقط من كتابه. اهـ.

* * *

الفصل الرابع

منهج الحاكم وشروطه في تصحيح أحاديث المستدرك

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المنهج والشروط.

المبحث الثاني: أقسام أحاديث المستدرك.

المبحث الأوّل

المنهج والشروط

اعتمد الحاكم في **مستدركه** شروطًا ليسير عليها في تصحيح أحاديثه، وقد اكتفى في مقدمته **للمستدرك** بإعطاء خط عريض لكتابه بَيَّن فيه السبب الذي من أجله ألف هذا الكتاب، فقد ذكر في مقدمته أنه سيروي أحاديث احتج بمثل رجالها الشيخان، لكن حين عرض للأحاديث التي رواها ظهر منهجه في قبول الأحاديث أثناء دراسته عقب أغلب المرويات.

ويمكننا من خلال متابعة تعليقاته أن نستنتج تفاصيل ما اختطه لنفسه من قواعد المنهج التي سار عليها في تصحيح الأحاديث، وذلك في هذين المبحثين.

وقد كان في العزم أن نعزز هذين المبحثين بثالث، لكن رأينا إرجاءه في فصل مستقل، بعدما نكون قد مهدنا بالإطلالة على شروط المؤلف، وهو ما سنناقشه في الفصل الخامس - إن شاء الله - عن مراده من شرط الشيخين، وتقويم منهج الحاكم في المحافظة أو المخالفة.

* * *

أولاً: منهج الحاكم في ذكر الأحاديث:

١- الأصل في أحاديث المستدرك أنها أحاديث مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، إلا أن الحاكم ذكر بعض الموقوفات والمقطوعات، وذلك كما يلي:

أ - في كتاب التفسير ذكر تفسير الصحابة؛ لأنه يرى أن تفسير الصحابي من المسند المرفوع، وسيأتي الكلام على هذه النقطة.

ب- في كتاب معرفة الصحابة والتواريخ ذكر الموقوفات والمقطوعات حتى يعرف بالصحابي الذي يذكره، ويذكر كل ما يتعلق به.

٢- قسم الحاكم أبو عبد الله أحاديث المستدرك إلى ثلاثة أقسام:

أ - **أحاديث الأصول**: وهي الأحاديث التي على شرط البخاري ومسلم، أو على شرط أحدهما.

ب- **أحاديث الشواهد**: وهي الأحاديث التي في بعض رواتها متكلم فيه لا يصل إلى حد الصحيح، ولكنه يذكره في الشواهد والمتابعات.

مثاله: حديث (٦٤٦): «هذا حديث مفسر، وإنما ذكرته شاهدًا؛ لأن سليمان ابن أرقم ليس من شرط هذا الكتاب، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشواهد».

وحديث (١٤٤٠): «لست ممن يخفى عليه أن الفرات بن السائب ليس من شرط هذا الكتاب، إنما خرجته شاهدًا».

وحديث (٤٤٤٠): «هذا شاهد لما تقدم، وإن كان عباد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب».

ج - **أحاديث ضعيفة**: وهي على قسمين:

القسم الأول: أحاديث ضعيفة أعلت الأحاديث التي ذكرها الحاكم عند بعض العلماء، فيذكرها الحاكم ليبين أنها لا تقوى على تعليل ما ذكره من الأسانيد.

القسم الثاني: أحاديث ضعيفة اضطر إلى ذكرها، ومثاله: ما ذكر تحت حديث رقم (٢١٩٢): «وقد روي في الزجر عن احتكار الطعام والتقاعد عن مواساة المسلمين في الضيق لأخبار لا بد من ذكرها في هذا الموضع لما دفع المسلمون إليه في الوقت». ثم ذكر ستة أحاديث قائلًا بعد (٢١٩٨): «هذه الأحاديث الستة طلبتها وخرجتها في موضعها من هذا الكتاب احتسابًا لما فيه الناس من الضيق -والله يكشفها- وإن لم يكن من شرط هذا الكتاب».

وكحديث رقم (٤٢٣) قال: «هذا حديث تفرد به هذا الشيخ الحكم بن عطية، وليس من شرط هذا الكتاب».

وحديث رقم (٦١٢): «هذا الحديث وإن لم يكن إسناده من شرط الكتاب، فإن فيه لفظة غريبة، وهي أنه مسح على بعض الرأس ولم يمسح على عمامته».

فهذه ثلاثة أنواع من الأحاديث ذكرها الحاكم في المستدرك.

ثانيًا: الشروط:

١- زيادة الثقة مقبولة مطلقًا:

تعني زيادة الثقة: ما تفرد به الثقة في رواية الحديث؛ من لفظة أو جملة في السند أو المتن، كأن يروي جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة، سواء أكان ذلك في السند، أم في المتن، أم كان في كليهما[(١)].

وعلى هذا فزيادة الثقة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الزيادة في السند، وكثيرًا ما يكون اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله، وكذا في رفعه ووقفه أو زيادة راو.

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح العلل ١/ ٤٢٥.

والقسم الثاني: وهي أن يروي أحد الرواة زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره[1].

وقد نص الحافظ ابن حجر على أن في زيادة الثقة ما هو مقبول، وما هو مردود تبعًا للقرائن المحيطة بها، وقد يكون من القرائن ما يدل على أن الزيادة مدرجة في الحديث، وأنها كانت من قول فلان، أو من حديث آخر؛ يقول الحافظ في صدد قبول الزيادة وردها ضمن دفاعه مجملًا عن الإمام البخاري، حيث انتقده الإمام الدارقطني في ذلك: «ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر...»[2].

ومن هنا فنحن أمام ثلاثة مذاهب للعلماء في قبول زيادة الثقة:

الأول: القبول المطلق.

الثاني: الرد المطلق.

الثالث: القبول والرد بحسب القرائن المحيطة بالزيادة.

أما الحاكم فهو من الذين يأخذون بالقبول المطلق لزيادة الثقة، كما نص على ذلك في **معرفة علوم الحديث**، فقد قال عقب إيراده لحديث التشهد: «فقد ظهر لمن رزق الفهم أن الذي ميز كلام عبد الله بن مسعود من كلام النبي ﷺ فقد أتى بالزيادة

(١) شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١/ ٢١٤.
(٢) مقدمة فتح الباري، ص ٥٠٧.

الظاهرة، والزيادة من الثقة مقبولة، وقد أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: سمعت عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي يقول: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ثقة»[(١)].

كما ظهر تطبيق ذلك جليًّا في **المستدرك**، فقد صرح بقبول الزيادة في الأسانيد والمتون بغير تقييد ما دام راويها ثقة، وفيما يلي طائفة من أقواله النظرية عقب تطبيقاته العملية لقبوله زوائد الثقات التي صححها حسب ترتيب الأحاديث التي وردت فيها هذه الزيادات:

فقد قال عقب حديث (١٢٥): فنحن على ما شرطنا في إخراج الزيادة من الثقة في الوصل والسند.

وقال عقب حديث (١٥٤): وهذا لا يوهن حديث سهل بن سعد على ما قدمت ذكره من قبول الزيادات من الثقات، والله أعلم.

وقال عقب حديث (١٥٥): إن الثقة إذا وصله لم يضره إرسال غيره.

وقال عقب حديث (٢٩٤): فأنا على أصلي الذي أصلته في قبول الزيادة من الثقة في الأسانيد والمتون.

وقال عقب حديث (٣٧٥): أنا على أصلي الذي أصلته في خطبة هذا الكتاب أن الزيادة من الثقة مقبولة.

وقال عقب حديث (٣٨٦): وقد بنينا في الكتاب على الاحتجاج بزيادات الثقات.

وقال عقب حديث (٥٤٩): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، إنما خرجا إلى قوله: «فليتوضأ» فقط، ولم يذكرا فيه: «فإنه

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ٢٠٠.

أنشط للعود»، وهذه لفظة تفرد بها شعبة عن عاصم، والتفرد من مثله مقبول عندهما.

وقال عقب حديث (١٢٠٩): هذا الإرسال لا يوهن وصل هذا الحديث؛ فإن الزيادة من الثقة أولى من الإرسال.

وقال عقب حديث (١٢٨٠): هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ لأن جماعة من الرواة أوقفوه عن الحكم بن عتيبة ومنصور بن معتمر، عن ابن أبي ليلى، عن علي من حديث شعبة عنهما، وأنا على أصلي في الحكم لراوي الزيادة.

وقال عقب حديث (١٥٢٠): ونحن على أصلنا في قبول الزيادات من الثقات في الأسانيد والمتون.

وقال عقب حديث (٢٠٩٩): والقول فيه قول ابن المبارك؛ إذ الزيادة من الثقة مقبولة.

وقال عقب حديث (٢٣٧٨): وأنا على أصلي الذي أصلته في قبول الزيادة من الثقة.

وقال عقب حديث (٢٨١٩): والوصل أولى من الإرسال، فإن الزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم.

وقال عقب حديث (٤٠٠٠): وإنما بنيت هذا الكتاب على أن الزيادة من الثقة مقبولة.

وقال عقب حديث (٧٧٥٧): أوقفه عبد الله بن وهب، إلا أن الزيادة من الثقة مقبولة.

وهذه النقول الكثيرة تؤكد على أن الحاكم ممن يقبل زيادة الثقة مطلقًا، لذلك يقول الإمام العلائي: «ومنهم - أي من العلماء- من قبل الزيادة من الثقة

مطلقًا، سواء اتحد المجلس أو تعدد، كثر الساكتون أو تساووا، فمن هؤلاء ابن حبان والحاكم، فقد أخرجا في كتابيهما اللذين التزما فيهما الصحة كثيرًا من الأحاديث المتضمنة للزيادة التي يتفرد بها راو واحد، وخالف فيها العدد والأحفظ»[١].

وقد أكد العلائي ما ذهب إليه بحديث عثمان بن عمر، عن مالك بن مغول، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «**الصلاة في أول وقتها**».

ثم قال الحاكم عقب هذا الحديث: فقد صحت هذه اللفظة باتفاق الثقتين بندار ابن بشار، والحسن بن مكرم على روايتها عن عثمان بن عمر، وهو صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شواهد في هذا الباب[٢]، منها... ثم ذكر الحاكم شواهده.

قال العلائي: فإن البخاري ومسلمًا روياه: «**لوقتها**» من حديث جماعة كثيرين عن مالك بن مغول، وكلهم قال: «**لوقتها**» أو «**على وقتها**»، ولم يقل فيه: «**الصلاة في أول وقتها**» سوى محمد بن بشار بندار، والحسن بن مكرم البزار، وهما ثقتان، عن عثمان بن عمر، وقد رواه غيرهما عن عثمان بدون هذه الزيادة، وأخرجه الحاكم بهذه الزيادة، وقال: «صحيح على شرطهما»...، وكذلك حديث عائشة في اعتبار الولي والشاهدين في النكاح: أخرجه ابن حبان والحاكم، وذكر الشاهد فيه انفرد بعدد يسير، وأمثلة ذلك في كتابيهما يطول[٣].

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ١٧٦.
(٢) راجع أحاديث رقم (٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩).
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ١٧٧.

إلا أننا وجدنا الحاكم يحكم بقبول زيادة الثقة باعتبارات وقرائن أخرى:

ففي حديث رقم (٣١٨) الذي رواه خالد بن مخلد القطواني، عن حمزة بن حبيب الزيات، عن الأعمش، عن الحكم، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «**فضل العلم أحب إليّ من فضل العبادة، وخير دينكم الورع**».

ثم رواه برقم (٣١٩) عن بكر بن بكار، عن حمزة، عن الأعمش، عن رجل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه به.

قال الحاكم: «ثم نظرنا فوجدنا خالد بن مخلد أثبت وأحفظ وأوثق من بكر بن بكار **فحكمنا له بالزيادة**».

وإن كان هذا ليس في معنى زيادة الثقة التي نحن بصددها، إلا أنه يفيدنا فيما نحن فيه؛ حيث حكم لخالد بن مخلد لأنه أثبت وأحفظ وأوثق من بكر بن بكار.

وقال في حديث رقم (٣٤٧) حديث صفوان بن عسال في فضل طالب العلم بعد ذكر الاختلاف في إسناده قال: «وذكرنا في الحديث هذا مما لا يوهن هذا الحديث، فقد أسنده جماعة وأوقفه جماعة والذي أسنده أحفظ، والزيادة منهم مقبولة».

فحكم بقبول الزيادة لأن من زادها أحفظ.

وفي الحديث رقم (١٢٠٧) الذي رواه عبد الرحمن بن بشر، عن موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس حديث صلاة التسابيح.

وتابع عبدَ الرحمن بنَ بشر إسحاقُ بنُ إسرائيل.

وخالف موسى بن عبد العزيز محمد بن رافع فرواه عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه عن عكرمة فأرسله.

وقد حكم لمن أوصله وأسنده، وكان من قرائن قبول الوصل ما يلي:

قال: «هذا حديث وصله موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، وقد خرجه أبو بكر محمد بن إسحاق، وأبو داود سليمان بن الأشعث، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب في الصحيح، فرووه عن عبد الرحمن بن بشر، وقد رواه إسحاق بن إسرائيل عن موسى بن عبد العزيز القنباري».

وقال بعدما حكى الإرسال: «هذا الإرسال لا يوهن وصل الحديث؛ فإن الزيادة من الثقة أولى من الإرسال، على أن إمام عصره في الحديث إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قد أقام هذا الإسناد عن إبراهيم بن الحكم بن أبان ووصله...» ثم ذكر رواية إسحاق؛ **فحكم بقبول زيادة الثقة لما يلي:**

١- أن موسى بن عبد العزيز ثقة أثنى عليه عبد الرزاق، كما ذكره.

٢- أن الحديث برواية الوصل ذكره الأئمة خاصة من صنف في الصحيح: أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، وأبو داود سليمان بن الأشعث في سننه وهو عند الحاكم لا يذكر في السنن إلا ما صح عنده، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب في الصحيح، يقصد النسائي، والمقصود بالصحيح السنن الصغرى المجتبى(١).

٣- ويضاف إلى هذا أن إبراهيم بن الحكم الذي روي عنه الحديث مرسلًا، روي عنه أيضًا موصولًا.

فبهذه القرائن حكم الحاكم بقبول هذه الزيادة.

وفي حديث رقم (١٨٢٩) الذي رواه سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من**

(١) ولم نجد هذا الحديث عند النسائي في السنن الصغرى ولا الكبرى فالله أعلم.

قوم جلسوا مجلسًا وتفرقوا منه...» الحديث.

وتابعه (١٨٣٠) عبد العزيز بن أبي حازم، عن سهيل بن أبي صالح به.

ثم قال: «هذا حديث على شرط مسلم، ولم يخرجاه، والذي عندي أنه تركه لأن أبا إسحاق الفزاري أوقفه عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة... وذكره موقوفًا.

ثم قال: «هذا لا يعلل حديث سهيل فإن الزيادة من سليمان بن بلال وابن أبي حازم مقبولة، وقد أسنده سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه».

فحكم بقبول الزيادة لأن من رواها ثقتان سليمان بن بلال وعبد العزيز بن أبي حازم، وقد أسند من وجه آخر عن أبي هريرة.

وهذا في رأينا لا يمنع من القول بأن الحاكم يقبل زيادة الثقة مطلقًا؛ لأنه إذا قبل زيادة الثقة مطلقًا، فمن باب أولى أن يقبلها إذا احتفت بها القرائن. والله أعلم.

٢- تصحيح أفراد الثقات:

هذه مسألة أخرى مرتبطة بالقضية السابقة، وهي أنه إذا تفرد راو ثقة برواية، فهي مقبولة: ولقد نص الحاكم صراحة في عدة أحاديث على قبولها في تعقيباته، ويمكن من خلال هذه التعقيبات أن نضع لها ثلاثة شروط عند الحاكم، هي:

١ - أن تكون خالية من العلة.

٢ - ألا تكون مروية عن مجهول.

٣ - أن تكون العلة معتبرة وليست زائفة.

وتتضح هذه الشروط فيما يلي في تلك النبذة من تعقيباته على بعض الأحاديث التي قبل فيها تفرد الثقات:

فقد قال عقب حديث (٥٢): هذا صحيح على شرط البخاري؛ فقد روى عن محمد بن خلف العسقلاني، واحتج بثور بن يزيد الشامي، **فأما** سماع خالد بن معدان عن أبي هريرة فغير مستبعد؛ فقد حكى الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عنه أنه قال: لقيت سبعة عشر رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ. ولعل متوهمًا يتوهم أن هذا متن شاذ، فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه، ثم ليقس هذا عليها.

وقال عقب حديث (٤٦٩٠): وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح.

وقال عقب حديث (٩٤): هذا حديث صحيح الإسناد، تفرد به أحمد بن جناب المصيصي، وهو ثقة، ومن شرطنا في هذا الكتاب أنا نخرج أفراد الثقات **إذا لم نجد لها علة**، وقد وجدنا لعيسى بن يونس فيه متابعين؛ أحدهما من شرط هذا الكتاب، وهو سفيان بن عقبة أخو قبيصة.

وقال عقب حديث (٥٧٨): هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين؛ فإن أبا بكرة ثقة مأمون، ومن توهم أن أبا بكرة يتفرد به عن أبي عاصم فهو وهم؛ فقد حدث به غيره عن أبي عاصم، وإنما تفرد به أبو عاصم، وهو حجة.

وقال عقب حديث (٧٩٥): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد تفرد به أبو أسامة عن الثوري، وأبو أسامة ثقة معتمد..

وقال عقب حديث (٥٥٥٤): هذا حديث تفرد به سيف بن مسكين، عن المبارك بن فضالة، والمبارك بن فضالة ثقة.

وقال عقب حديث (١٠٠): هذا حديث صحيح على شرطهما، فقد احتجا جميعًا بمالك بن سعير، والتفرد من الثقات مقبول.

وقال عقب حديث (١٨٥٩): فإن خارجة لم ينقم عليه إلا روايته عن **المجهولين**، وإذا روى عن **الثقات الأثبات فروايته مقبولة.**

وقال عقب حديث (٤١): هذا حديث قد خرجاه في **الصحيحين** بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، **وليس هذا بعلة**؛ فإني لا أعلم اختلافًا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر ابن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب. ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعًا عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بطوله.

٣- تصحيح رواية من ليس له إلا راو واحد:

ربما كانت هذه المسألة من المسائل التي تغير فيها رأي الحاكم، الأمر الذي أسخن المساجلات بين العلماء والدارسين من بعده بخصوص هذه المسألة، فهو في كتابه **المدخل إلى كتاب الإكليل** يذهب إلى أن الإمام البخاري لم يرو عن الوحدان في **صحيحه**، فقد قسم الحاكم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام: خمسة منها متفق عليها من أحاديث **الصحيحين**؛ يقول رحمه الله: «فالقسم الأول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح. ومثاله: الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري، أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح»(١).

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، ص ٣٣.

ويلاحظ هنا أن الحاكم عدَّ الصحابي الذي ليس له إلا راو واحد لا يصل حديثه إلى الدرجة العالية من الثقة التي تجعل البخاري ومسلمًا يخرجان حديثه، وقد عدَّ الحاكم حديث مثل هذا النوع في الدرجة الثانية من درجات الصحيح المتفق عليه، ومثل له بحديث عروة بن مضرس الطائي أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بالمزدلفة، فقلت: يا رسول الله، أتيتك من جبل طيئ، أتعبت نفسي، وأكللت مطيتي، ووالله ما تركت من جبل إلا وقد وقفت عليه، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «**من صلى معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أو ليلة فقد تم حجه، وقضى تفثه**».

ثم عدد الحاكم كثيرًا من الصحابة الذين رووا أحاديث عن رسول الله ﷺ ولم يكن لكل واحد منهم إلا راو واحد، ثم قال: والشواهد كما ذكرنا كثيرة، ولم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع من الحديث في **الصحيح**(١).

وقد عارض أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) الحاكم في هذا، وقرر أن البخاري ومسلمًا لم يكن عندهما هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال بذلك، وأن الحاكم لم يقدر هذا التقدير عن استقراء يصل به إلى نتيجة صحيحة، أو يقين، وإنما قاله على الظن؛ لأن ما في **الصحيحين** على خلاف ذلك. ثم ساق الأمثلة التي تنقض ما ذهب إليه الحاكم.

فقد أخرج البخاري حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يذهب الصالحون أسلافًا، ويقبض الصالحون أسلافًا، الأول، فالأول، حتى تبقى حثالة كحثالة التمر والشعير، لا يباهي الله عز وجل بهم شيئًا». وليس لمرداس راو غير قيس(٢).

---

(١) السابق، ص ٣٧.

(٢) صحيح البخاري (٦٤٣٤).

وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب قال: إن أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل فقال: «**أي عمي، قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله**». فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية: يا أبا طالب، ترغب عن ملة عبد المطلب. فلم يزالا يكلمانه حتى قال آخر شيء كلمهم به: على ملة عبد المطلب. فقال النبي ﷺ: «**لأستغفرن لك ما لم أنه عنه**» فنزلت: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ ﴾[(١)]. ونزلت: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾[(٢)]. ولم يرو عن المسيب إلا ابنه سعيد بن المسيب[(٣)].

وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب عن النبي ﷺ: «**إني لأعطي الرجل، والذي أدع أحب إلي...**» الحديث. ولم يرو عن عمرو غير الحسن البصري[(٤)].

وجاء الحازمي (ت ٥٨٤هـ) بعد أبي الفضل المقدسي، ففصل القول في رد دعوى الحاكم وأتى بأمثلة كثيرة أيضًا[(٥)]. وقد رأى ابن الأثير أن الحاكم لا يقصد بكلامه ما فهمه المقدسي والحازمي، وإنما يقصد أن يكون للصحابي راويان، وإن كان الحديث الذي يحتج به في **الصحيحين** ليس له إلا راو واحد[(٦)].

وقد نبه ابن حجر على خطأ الحازمي في فهمه لكلام الحاكم حيث قال: «وقد

(١) سورة التوبة، الآية: ١١٣. (٢) سورة القصص، الآية: ٥٦.

(٣) صحيح مسلم (٢٤).

(٤) شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي: دار الكتب العلمية - بيروت، ص٢٢، ٢٣.

(٥) شروط الأئمة الخمسة: مطبوع مع شروط الأئمة الستة بدار الكتب العلمية - بيروت، ص٤٣-٤٩.

(٦) جامع الأصول من أحاديث الرسول ١/ ٩٢.

فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة، فنقض عليه بغرائب **الصحيحين**، والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد أن كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك بعينه عنه»[(١)].

وما ذهب إليه الحاكم قد سبقه إليه الحافظ ابن منده، ووافقه عليه أيضًا صاحبه ومعاصره الإمام البيهقي، فقد قال في كتاب الزكاة من **سننه** عند ذكر حديث بهز عن أبيه عن جده: (ومن كتمها فأنا آخذها وشطر ماله) ما نصه: «أما البخاري ومسلم فلم يخرجاه جريًا على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجا حديثه في **الصحيحين**»[(٢)].

وأما الحافظ ابن حجر فقد فصل كلام الحاكم بحيث رد كلامه في حق الصحابة واعتبره فيمن بعدهم، قال - رحمه الله - معقبًا على كلام الحاكم: «وهو وإن كان منتقضًا في حق الصحابة الذين أخرجا لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط»[(٣)].

قال السخاوي: «وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك وإن كان مناقضًا لكلامه الأول، ولعله رجع عنه إلى هذا، قال: الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به، وصححنا حديثه، إذ هو صحيح على شرطهما جميعًا. فإن البخاري احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن كل من مرداس الأسلمي، وعدي بن عميرة، وليس لهما راو غيره[(٤)].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٢٤٠. (٢) السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ١٠٥.

(٣) نقله السخاوي في فتح المغيث ١/ ٦١.

(٤) عقب حديث (٦١).

وكذلك احتج مسلم بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه[1]، وأحاديث مجزأة بن زاهر عن أبيه. وحينئذ فكلام الحاكم قد استقام، وزال بما تممت به عنه الملام»[2].

وقد ذكر الإمام الذهبي الصحابة الذين أخرج لهم البخاري ولم يرو عنهم سوى واحد، فهم: «مرداس الأسلمي عنه قيس بن أبي حازم، وحزن المخزومي تفرد عنه ابنه أبو سعيد المسيب بن حزن، وزاهر بن الأسود، عنه ابنه مجزأة، وعبد الله بن هشام بن زهرة القرشي، عنه حفيده زهرة بن معبد، وعمرو بن تغلب، عنه الحسن البصري، وعبد الله بن ثعلبة بن صعير، روى عنه الزهري قوله، وسنين أبي جميلة السلمي، عنه الزهري، وأبو سعيد بن المعلى، تفرد عنه حفص بن عاصم، وسويد بن النعمان الأنصاري، تفرد بالحديث عنه بشير بن يسار، وخولة بنت ثامر، عنها النعمان بن أبي عياش. فجملتهم عشرة»[3].

ويظهر لنا من خلال تعقب أقوال الحاكم في **المستدرك** أنه تراجع عما ذكر من أن البخاري ومسلمًا لم يرويا عمن له إلا راو واحد، فقد قال عقب حديث (١٦): هذا حديث صحيح، وقد تداوله الثقات، ولم يخرجاه جميعًا بهذا اللفظ، والذي عندي -والله أعلم- أنهما أهملاه لهصان بن كاهل- ويقال: ابن كاهن- فإن المعروف بالرواية عنه حميد بن هلال العدوي فقط، وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه قرة بن خالد أيضًا، وقد أخرجا جميعًا عن جماعة من الثقات لا راوي لهم إلا واحد، فيلزمهما بذلك إخراج مثله، والله أعلم.

وقال عقب حديث (١٢٧): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فقد اتفقا جميعًا على إخراج جماعة من الصحابة، ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد، وله

---

(١) عقب حديث (٦١).

(٢) فتح المغيث ١/ ٦٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٧.

شاهد آخر من رواية الثقات.

ومما سبق يتضح أن ما قاله الحاكم - رحمه الله - ليس مردودًا على إطلاقه، كما ذهب إليه الحازمي والمقدسي وغيرهما، وليس مقبولًا على إطلاقه، والصواب تقييده بما قيده به السخاوي. والحافظ ابن حجر حيث يقول: «وهو إن كان منتقضًا في حق بعض الصحابة، الذين أخرجوا له فإنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط»[١].

أو أن الحاكم - رحمه الله - قال قولته في المدخل - على ما فهم المقدسي والحازمي - دون استقراء كامل **للصحيحين**، فلما أجال البصر في **الصحيحين**، وجد من المرويات ما جعله يغير رأيه الأول، لا سيما وأن **المستدرك** هو آخر تأليفاته.

ويؤكد ذلك كلام السخاوي الذي نقلناه من قبل.

٤- لا يُرَدُّ الحديث بتفرد التابعي عن الصحابة:

من هنا نخلص إلى هذه القاعدة التي وضعها الحاكم وطبقها عمليًا في **مستدركه**، وهي أن التابعي إذا تفرد برواية عن الصحابي فهي صحيحة مقبولة، ويتضح ذلك من النقولات التالية:

قال عقب حديث (٤١١): هذا حديث صحيح على ما أصلناه في الصحابة إذا لم نجد لهم إلا راويًا واحدًا، فإن الحارث الأشعري صحابي معروف.

وقال عقب حديث (٤٢١): هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه، والعلة عند مسلم فيه أن أسامة بن شريك لا راوي له غير زياد بن علاقة، وقد روي عن علي بن الأقمر عن أسامة بن شريك، على أني قد أصلت كتابي هذا على إخراج الصحابة وإن

---

(١) نقله السخاوي في فتح المغيث: ١/ ٦١.

لم يكن لهم غير راو واحد. .

يقول عقب حديث (٦١): هذا حديث مستقيم وليس له علة ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أن هانئ بن يزيد ليس له راو غير ابنه شريح، وقد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب أن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه؛ إذ هو صحيح على شرطهما جميعًا؛ فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي، عن النبي ﷺ: «**يذهب الصالحون**». واحتج بحديث قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ: «**من استعملناه على عمل**». وليس لهما راو غير قيس بن أبي حازم، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه، فلزمهما جميعًا على شرطهما الاحتجاج بحديث شريح بن هانئ عن أبيه؛ فإن المقدام وأباه - شريح - من أكابر التابعين، وقد كان هانئ بن يزيد وفد على رسول الله ﷺ.

ويقول عقب حديث (١٢٧): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فقد اتفقا جميعًا على إخراج جماعة من الصحابة، ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد، وله شاهد آخر من رواية الثقات.

ويقول عقب حديث (٢٣٨): هذا حديث صحيح، قد احتجا برواته. وعبد الله ابن شقيق تابعي محتج به، وإنما تركاه لما قدمنا ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي.

ويقول عقب حديث (٢٣٩): هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، والحارث بن أقيش مخرج حديثه في مسانيد الأئمة، وهو من النمط الذي قدمنا ذكره من تفرد التابعي الواحد عن رجل من الصحابة. .

وقال عقب حديث (٤١١): هذا حديث صحيح على ما أصلناه في الصحابة إذا لم نجد لهم إلا راويًا واحدًا، فإن الحارث الأشعري صحابي معروف.

وقال عقب حديث (٥٢٩): هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه، وهو في جملة ما قلنا: إنهما أعرضا عن الصحابي الذي لا يروي عنه غير الواحد، وقد احتجا جميعًا ببعض هذا النوع.

وقال عقب حديث (٩٢٩): هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه لما قدمت ذكره من التفرد عن الصحابة بالرواية.

وقال عقب حديث (٩٥٤): هذا حديث صحيح على ما أصلته من تفرد التابعي عن الصحابي، ولم يخرجاه.

وقال عقب حديث (٩٥٧): هذا حديث صحيح من جملة ما قدمت ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي، ولم يخرجاه.

وقال عقب حديث (١٠٩٧): هذا حديث صحيح الإسناد، وقد احتج الشيخان برواته، وهو من النوع الذي طلبوا المتابع فيه للتابعي عن الصحابي، ولم يخرجاه.

وقال عقب حديث (١١٦١): هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، رواته مدنيون ومصريون، ولم يتركاه إلا لما قدمت ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي.

وقال عقب حديث (١٤٣٣): هذا حديث صحيح الإسناد لما قدمت الذكر من تفرد التابعي الواحد بالرواية عن الصحابي.

وقال عقب حديث (٢٤٦٤): هذا الإسناد من أوله إلى آخره صحيح على شرط الشيخين، غير أنهما لم يخرجا مسانيد سهل ابن الحنظلية؛ لقلة رواية التابعين عنه، وهو من كبار الصحابة على ما قدمت القول في أوانه.

ومع ذلك يعود فيقول عقب حديث (٨١٠): هذا حديث صحيح، ومالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين، وقد احتج به في الموطأ، وهو من النوع الذي قدمت ذكره أن الصحابي إذا لم يكن له راويان لم يخرجاه.

٥- تصحيح رواية من تفرد عن أبيه:

هذه أيضًا من القواعد التي سار عليها الحاكم في تصحيحه، وباتت واضحة ومنصوصًا عليها في كلامه، وهي أنه إذا تفرد الراوي الابن عن أبيه برواية فهي مقبولة، وهي قضية مقبولة عقلًا. ومن بعض تعليقاته ما يلي:

قال عقب حديث (٦٥): هذا حديث صحيح الإسناد، وقد رواه جماعة من أئمة الكوفيين عن أبي إسحاق، وقد تابع أبو الزعراء عمرو بن عمرو أبا إسحاق السبيعي في روايته عن أبي الأحوص، ولم يخرجاه؛ لأن مالك بن نضلة الجشمي ليس له راو غير ابنه أبي الأحوص، وقد خرج مسلم عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه، وليس له راو غير ابنه، وكذلك عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وهذا أولى من ذلك كله.

قال عقب حديث (٢٤٨): هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما تركاه لتفرد عبد الحميد عن أبيه بالرواية[1].

قال عقب حديث (٦٦٠): هذا حديث قد احتجا بأكثر رواته، ثم لم يخرجاه لتفرد عاصم بن لقيط بن عامر بن صبرة عن أبيه بالرواية، وقد قدمنا القول فيه، وله شاهد.

---

(١) هذا ما قاله الحاكم ولم ينفرد عبد الحميد بالرواية عن أبيه، فقد روى عنه كريب مولى ابن عباس في صحيح البخاري (١٢٣٣)، والزهري عند أحمد (١٦٨٠٩، ١٦٨١٠)، وأبي داود (٤٤٨٧، ٤٤٨٩) وأبو سلمة عند النسائي في الكبرى (٥٢٦٥)، ومحمد بن إبراهيم التيمي عند النسائي في الكبرى (٥٢٦٦) وغيرهم.

قال عقب حديث (٩٢١): هذا حديث صحيح على ما أصلته في تفرد الابن بالرواية عن أبيه.

قال عقب حديث (١٠٣٨): هذا حديث صحيح وإن لم يخرجاه؛ فإن بكار بن عبد العزيز صدوق عند الأئمة، وإنما لم يخرجاه لشرطهما في الرواية كما ذكرناه فيما تقدم، وليس لعبد العزيز بن أبي بكرة راو غير ابنه بكار. والله أعلم.

قال عقب حديث (٤٠١٣): هذا حديث صحيح الإسناد، وليس من شرط الشيخين، فليس لعبد الله بن الشخير راو غير ابنه مطرف، نظرت فإذا مسلم قد أخرجه من حديث شعبة عن قتادة مختصرًا.

٦- تفسير الصحابي وقوله سنة حديث مسند حكمه حكم المرفوع:

المقرر في علوم الحديث أن تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع، كما ذكر ذلك العلوي الشنقيطي صاحب **طلعة الأنوار** بقوله:

تفسير صاحب له تعلق ... بالسبب الرفع له محقق[١]

وقال كذلك العراقي في **ألفيته**[٢]:

وعد ما فسره الصحابي ... رفعًا فمحمول على الأسباب

وقد أطلق الحاكم فى **المستدرك** أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي، له حكم المرفوع، فكأنه رواه عن النبي ﷺ، وقد عزا الحاكم هذا القول إلى الشيخين حيث يقول: «ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند»[٣].

(١) أضواء البيان ١/ ١٢٣، ٣/ ٨٣.

(٢) ألفية العراقي، ص ١٠.

(٣) عقب حديث (٣٠٥٨).

ثم إن كتاب **المستدرك** قد امتلأ بما يؤكد هذا القول، **فقد قال - رحمه الله- عقب حديث (٧٣)**: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وتفسير الصحابي عندهما مسند.

وقال عقب حديث (١٨٢): وقد ذكرت في شرائط هذا الكتاب إخراج التفاسير عن الصحابة.

وقال عقب حديث (١٩٧): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وجب إخراجه على ما شرطت في تفسير الصحابة.

قال عقب حديث (٤٢٧): هذا حديث صحيح له شاهد، وتفسير الصحابي عندهما مسند.

وقال عقب (٢٠١١): هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد اتفقا على أن تفسير الصحابي حديث مسند، وله شاهد عن أبي موسى الأشعري.

وقال عقب (٣٠٨٠): قد اتفق الشيخان على سند تفسير الصحابي، وهذا إسناد صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه.

وقال عقب (٣٣٥٧): هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ ولعل متوهمًا يتوهم أن هذا وأمثاله في الموقوفات، وليس كذلك؛ فإن الصحابي إذا فسر التلاوة فهو مسند عند الشيخين.

هذه باقة مما قاله الحاكم في **الصحيحين** تبين موقفه بجلاء، وقد قيد غيره من العلماء هذا الإطلاق بما يرجع إلى أسباب النزول، وما لا مجال للرأي فيه.

قال الزرقاني: قال الحاكم في **المستدرك**: إن تفسير الصحابي الذي شهد

الوحي والتنزيل له حكم المرفوع، كذلك أطلق الحاكم وقيده بعضهم بما كان في بيان النزول، ونحوه مما لا مجال للرأي فيه وإلا فهو من الموقوف[1].

وقال ابن الصلاح: «ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي، أو نحو ذلك؛ كقول جابر رضي الله عنه: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾. الآية[2]. فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ، فمعدودة في الموقوفات، والله أعلم»[3].

بيد أن الحاكم نفسه قد صرح فى **معرفة علوم الحديث** بما ذهب إليه ابن الصلاح وغيره؛ حيث قال: «ومن الموقوفات ما حدثناه أحمد بن كامل بسنده عن أبي هريرة فى قوله: ﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ ﴾[4]. قال: تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحمًا على عظم إلا وضعت على العراقيب».

قال: «وأشباه هذا من الموقوفات يعد فى تفسير الصحابة، فأما ما نقول: إن تفسير الصحابة مسند، فإنما نقوله فى غير هذا النوع».

ثم أورد حديث جابر فى قصة اليهود، وقال: «هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها وليست بموقوفة؛ فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند»[5].

---

(١) مناهل العرفان ٢/ ١١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٨.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٢٩.

(٥) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، ص ١٤٨، ١٤٩.

فالحاكم قيد في معرفة علوم الحديث ما أطلق في **المستدرك**، فاعتمد الناس ما قيد، وتركوا ما أطلق، وعلل السيوطي في إطلاق الحاكم بأنه كان حريصا على جمع الصحيح في **المستدرك** حتى أورد فيه ما ليس من شرط المرفوع، ثم اعترض بعد ذلك على الحاكم، حيث عد الحديث المذكور عن أبي هريرة من الموقوف، وليس كذلك؛ لأنه يتعلق بذكر الآخرة، وهذا لا مدخل للرأي فيه، فهو من قبيل المرفوع[1].

ومن هنا عقب عليه الحافظ ابن حجر قائلًا: «والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي ﵁ إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولًا عن لسان العرب فحكمه الرفع وإلا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية: كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع».

قال أبو عمرو الداني: «قد يحكي الصحابي ﵁ قولًا يوقفه، فيخرجه أهل الحديث في المسند؛ لامتناع أن يكون الصحابي ﵁ قاله إلا بتوقيف، كما روى أبو صالح السمان، عن أبي هريرة ﵁ قال: «**نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يجدن عرف الجنة...**»[2] الحديث؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي، فيكون من جملة المسند.

وأما إذا فسر آية تتعلق بحكم شرعي، فيحتمل أن يكون ذلك مستفادًا عن النبي ﷺ أو عن القواعد، فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسر مفردًا فهذا نقل عن اللسان

(١) تدريب الراوي ١/ ١٩٣.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢٦٥٢)، وانظر التمهيد ١٣/ ٢٠٢، علل الدارقطني ١٠/ ١٥٠.

خاصة فلا يجزم برفعه.

ثم قال الحافظ: وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحبي **الصحيح** والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبري وأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر بن مردويه في **تفسيره** المسند والبيهقي وابن عبد البر وآخرين.

إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة رضي الله تعالى عنهم من عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع؛ لقوة هذا الاحتمال، والله أعلم. اهـ[1].

وصفوة القول في هذه القضية أن رأي الحاكم موافق لرأي الجمهور في قصر المرفوع من تفسير الصحابي على أسباب النزول ونحوها مما ذكرنا، أما في **المستدرك فالأمر** اختلف؛ لأنه فهم من صنيع الشيخين أنهما أدخلا تفسير الصحابي في المسند، فاعتبره شرطًا، وبالتالي جمع تفسيرات الصحابة التي ينطبق عليها هذا الشرط.

ويلحق بذلك قول الصحابي: سنة. فإن الحاكم ذهب إلى أنه مرفوع، فقد قال عقب حديث (١٣٣٩): هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أجمعوا على أن قول الصحابي: سنة. حديث مسند.

---

(١) النكت، ص ٣٠٦.

وقال البيهقي: لا خلاف بين أهل النقل أن الصحابي ﷺ إذا قال: أُمِرْنا أو نُهِينا أو من السنة كذا أنه يكون حديثًا مسندًا(١).

٧- الحديث الحسن نوع من أنواع الحديث الصحيح عند الحاكم:

من الشروط التي رصدها بعض العلماء منهجًا للحاكم هو أن الحديث الحسن عنده نوع من أنواع الحديث الصحيح، وهو مذهب جمهرة من المحدثين؛ فإنهم لا يفردون الحسن من الصحيح(٢).

قال ابن الصلاح: «من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن وجعله مندرجا في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته»(٣).

وقد صرح السيوطي أن الحاكم ممن يدرج الحسن تحت الصحيح فقال: «الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة..»(٤).

وقال المناوي: «وظاهر تصرف الحاكم أنه ممن يرى اندراج الحسن في الصحيح»(٥).

وقد شرح ابن حجر كلام ابن الصلاح قائلًا عقبه: «وقد وجدت في **المستدرك** له أثر حديث أخرجه قال: أخرجه أبو داود في كتاب السنن الذي هو

(١) النكت، ص ٢٩٩.
(٢) النكت لابن حجر، ١/ ١١٢.
(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٠.
(٤) تدريب الراوي ١/ ١٠٦.
(٥) فيض القدير ١/ ٣٥.

صحيح على شرطه[1]. وهذا أيضًا محمول على أنه أراد به عدم التفرقة بين الصحيح والحسن»[2].

كما أن صنيعه أيضًا في كتابه **معرفة علوم الحديث** أيد هذا الرأي؛ حيث قسم الحديث إلى صحيح وسقيم، ولم يتطرق إلى الحسن.

وهذا الرأي لنا عليه ملاحظات:

١ - وهو أن ابن الصلاح لم يجزم بعدم تفرقته بين الصحيح والحسن، بل جاءت عبارته كما تقدم هكذا: «وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته». كما ذكر المناوي نفس العبارة كما سبق حيث قال: «وظاهر تصرف الحاكم أنه ممن يرى اندراج الحسن في الصحيح»[3].

٢ - أن كلام ابن حجر السابق نقله في تأييد ذلك الرأي وهو أنه قال: «وقد وجدت في **المستدرك** له أثر حديث أخرجه قال: أخرجه أبو داود في كتاب **السنن** الذي هو صحيح على شرطه. وهذا أيضًا محمول على أنه أراد به عدم التفرقة بين الصحيح والحسن»[4].

أقول: هذا الكلام مردود، وذلك لأن حديث الحاكم بسند غير سند حديث أبي داود، فسند الحاكم هكذا: فأخبرناه أحمد بن سلمان الفقيه، ثنا أبو داود، ثنا عمرو بن عون، ثنا هشيم، عن داود بن أبي هند، عن أبي عثمان النهدي، عن سعد ابن مالك.

(١) المستدرك عقب (٨٥٦٦).
(٢) فيض القدير ١/ ٣٥.
(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٠.
(٤) النكت، ص١١٢.

أما سند أبي داود فسياقه هكذا: حدثنا يزيد بن خالد الرملي، حدثنا مفضل، عن عياش، عن بكير، عن بسر بن سعيد، عن حسين بن عبد الرحمن الأشجعي، أنه سمع سعد بن أبي وقاص.

كما أن سياق المتن مختلف أيضًا فليس متن أبي داود كمتن الحاكم. والله أعلم، ولعل الوهم جاء لابن حجر؛ لأنه رأى صحابيهما واحدًا.

٣ - كما أننا نجد الحاكم يطالعنا في **مستدركه** بثلاثة تعليقات يفهم منها أنه يقول بالحديث الحسن:

فقد عقب على حديث رقم (٢٠١٠) بقوله: «هذا حديث حسن الإسناد والمتن، غريب في الدعاء».

وعقب كذلك على حديث رقم (٤٧٦٤) بقوله: «هذا حديث حسن من حديث أبي عبد الله أحمد بن حنبل، عن تليد بن سليمان».

وعلق على حديث رقم (٥٢٧٤) بقوله: «غريب حسن إلا أن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب».

٨- التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في أحاديث الفضائل:

نص الحاكم على ذلك صراحة، فقال: «وأنا بمشيئة الله أجري الأخبار التي سقطت على الشيخين في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي في قبولها، فإني سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري، يقول: سمعت أبا الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، يقول: كان أبي يحكي، عن عبد الرحمن بن مهدي، يقول: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام، والأحكام، شددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال،

والثواب والعقاب، والمباحات، والدعوات تساهلنا في الأسانيد»[(١)].

ولعل هذا الذي تساهل فيه هو الذي جعل من بعده يتهمه بالتساهل، فضلًا عن تساهله في الشواهد والمتابعات.

لكن أحاديث الفضائل معروف عند أهل العلم أنه يتسامح فيها، ما دام لا يترتب عليها تكليف شرعي، أو شيء عقدي، لا سيما إذا اعتضدت بأحاديث أخرى صحيحة. قال ابن عبد البر: أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديمًا في روايتها عن كل، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام، وبالله التوفيق[(٢)].

وقد نقل الشهاب الرملي عن الحاكم أنه قال: سمعت أبا زكريا العنبري يقول: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالًا ولم يحلل حرامًا ولم يوجب حكمًا، وكان فيه ترغيب أو ترهيب أغمض عنه وتسوهل في روايته[(٣)].

كانت هذه قبسات مما نثره الحاكم في **مستدركه** من قواعد وشروط لمن أراد التعرف على شروطه ومنهجه، ولا ندعي في إيراد هذه القبسات أننا جمعنا كل شروطه ونهجه الذي سار عليه، ولكن حسبنا أن نضع علامات على الطريق لمن أراد خوض هذا الغمار.

ولعل من المفيد أن نتناول نقطتين مهمتين جديرتين بالتعرف على منهج الحاكم:

١ - معرفة الحديث الشاذ:

حكم أبو عبد الله الحاكم على عدة أحاديث بالشذوذ، وقد جمعنا هذه

---

(١) عقب حديث (١٨٢١).

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٩١.

(٣) فتاوى الرملي ٦/ ٢٧٦، ولعل هذا الكلام منقول بالمعنى من كلام الحاكم الذي تقدم.

المواضع التي حكم فيها بالشذوذ فبلغت ثمانية مواضع وهي[1]:

الموضع الأول:

٥٢- حدثني علي بن حمشاذ العدل ثنا عبيد بن عبد الواحد، وأخبرني أحمد بن محمد العنزي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي قالا: محمد بن أبي السري العسقلاني ثنا الوليد بن مسلم ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «**إن للإسلام صوى ومنارًا كمنار الطريق**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري فقد روي عن محمد بن خلف العسقلاني، واحتج بثور بن يزيد الشامي، فأما سماع خالد بن معدان عن أبي هريرة فغير مستبدع؛ فقد حكى الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عنه أنه قال: لقيت سبعة عشر رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ، ولعل متوهمًا يتوهم أن هذا متن شاذ، فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه ثم ليقس هذا عليها».

فالحاكم هنا يصحح المتن وينفي عنه الشذوذ، وكأن هذا تصريح منه بأن التفرد ليس سببًا للحكم بالشذوذ، وإلا كانت كثير من المتون في الصحيحين شاذة، وليس الأمر كذلك، فهذا نفي من الحاكم أن تكون أفراد الصحيحين شاذة، وليس إثباتًا لشذوذها.

الموضع الثاني:

٣٧٠- أخبرني أبو بكر بن إسحاق الفقيه من أصل كتابه أنبأنا عبيد الله بن محمد بن حاتم الحافظ المعروف بالعجل ثنا إبراهيم بن زياد سبلان ثنا عباد بن عباد

---

(١) ذكرنا هذا الموضوع تبعًا لموضوع في ملتقى أهل الحديث بعد مراجعته، وقد زدنا فيه الموضع الثامن.

ثنا يونس وهو ابن عبيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يهلكون عند الحساب جواد وشجاع وعالم».

قال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرطهما، وهو غريب شاذ، إلا أنه مختصر من الحديث الأول، شاهد له».

فهذا المتن المختصر لا يعرف من حديث أبي هريرة إلا من هذا الطريق، إنما يعرف من حديث أبي هريرة الحديث الطويل في الثلاثة الذين أول ما توقد النار عليهم، وقد رواه الحاكم قبل هذا.

أما هذا الحديث وإن رُويَ بسند ظاهره الصحة إلا أنه غريب، وغير محفوظ، وقد عد الحاكم هذا الحديث شاذًّا؛ لكونه ليس له أصل عن أبي هريرة بهذا اللفظ، وهو على شذوذه كأنه اختصارٌ للحديث الأول، شاهد له، ولو عده صحيحًا لما جعله شاهدًا للأول بل يصححه بنفسه.

الموضع الثالث:

٦٥٣- حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفراييني ثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ثنا المفضل بن فضالة قال: سألت يزيد بن أبي حبيب عن المسح على الخفين فقال: أخبرني عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح عن عقبة بن عامر أنه أخبره أنه وفد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عامًا قال عقبة: وعليَّ خفاف من تلك الخفاف الغلظ فقال عمر: متى عهدك بلباسهما؟ فقلت: لبستهما يوم الجمعة. فقال لي: أصبت السنة.

قال الحاكم: «وقد صحت الرواية عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: «أنه كان لا يوقِّتُ في المسح على الخفين وقتًا». وقد روي هذا الحديث عن أنس بن مالك عن رسول الله بإسناد صحيح، رواته عن آخرهم ثقات، إلا أنه شاذ بمرة».

٦٥٤- حدثناه أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، ثنا المقدام بن داود، عن تليد الرعيني، ثنا عبد الغفار بن داود الحراني، ثنا حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن أبي بكر، وثابت، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدُكم ولبسَ خفيه فليصلِّ فيهما، وليمسحْ عليهما، ثم لا يخلعْهما إن شاءَ إلا من جنابة».

«هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وعبد الغفار بن داود ثقة، غير أنه ليس عند أهل البصرة عن حماد».

فالحديث بإسناد حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس على شرط مسلم، لكن لم يحكم الحاكم على الحديث بالصحة، وإنما بين أن ظاهر السند الصحة، لكن الحديث شاذ، أي ليس له أصل، وغير محفوظ عند المحدثين، ويقع في قلب المحدث رده، لكن لم يطلع على علته.

ومما يرجح رده عند الحاكم؛ أن أحدًا من أهل البصرة لم يروه عن حماد بن سلمة، وحماد بصري، وحديثه محفوظ مشهور في بلده، وإنما تفرد به عبد الغفار بن داود عن حماد، وعبد الغفار ثقة، وهو حراني وليس بصريًا، فكون التفرد وقع عن حماد، وهو إمام مشهور الحديث، ممن يجمع حديثه، ويعتنى به، ثم يتفرد عنه من راوٍ لم يكثر عنه، ومن خارج بلده، كل هذا أشعر بأن في الحديث خللًا.

الموضع الرابع:

١٠٣٢- أخبرنا أبو الحسن عن علي بن محمد بن عقبة الشيباني بالكوفة ثنا محمد بن الحسين بن أبي الحنين ثنا الفضل بن دكين ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال: سئل النبي عن الصلاة في السفينة فقال: كيف أصلي في السفينة؟ قال: «صلِّ فيها قائمًا إلا أن تخاف الغرق».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، على شرط مسلم ولم يخرجاه،

وهو شاذ بمرة».

فحكم الحاكم على الحديث بالشذوذ لأن أبا نعيم الفضل بن دكين ممن يجمع حديثه، وقد تفرد عنه محمد بن الحسين على أنه قد اختلف فيه على داود بن عبد الله، قال ابن رجب في **فتح الباري** (٢/ ٢٤٧): «وهذا منكر، وفي صحته عن أبي نعيم نظر».

الموضع الخامس:

١٠٤٠- حديث أبي معيد حفص بن غيلان، عن طاوس، عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يبعث الأيام يوم القيامة على هيأتها، ويبعث الجمعة زهراء منيرة، أهلها يحفون بها كالعروس، تهدى إلى كريمها، تضيء لهم يمشون في ضوئها، ألوانهم كالثلج بياضًا، وريحهم يسطع كالمسك يخوضون في جبال الكافور، ينظر إليهم الثقلان لا يطرقون تعجبًا حتى يدخلوا الجنة، لا يخالطهم أحد إلا المؤذنون المحتسبون» .

هذا حديث شاذ صحيح الإسناد؛ فإن أبا معيد من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم، والهيثم بن حميد من أعيان أهل الشام غير أن الشيخين لم يخرجاه عنهما.

فحكم عليه بالشذوذ لأن أبا معيد ممن يجمع حديثهم وقد تفرد عنه الهيثم بهذا الحديث.

الموضع السادس:

٤٤٢٢- حدثنا أحمد بن كامل القاضي ثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرقي ثنا إسحاق بن بشر الباهلي ثنا محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن جميع بن عمير الليثي قال: أتيت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فسألته عن علي رضي الله

عنه فانتهرني ثم قال: ألا أحدثك عن علي؟ هذا بيت رسول الله ﷺ في المسجد، وهذا بيت علي رضي الله عنه، إن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ببراءة إلى أهل مكة فانطلقا فإذا هما براكب فقالا: من هذا؟ قال: أنا علي يا أبا بكر، هات الكتاب الذي معك. قال: وما لي؟ قال: والله ما علمت إلا خيرًا. فأخذ علي الكتاب فذهب به ورجع أبو بكر وعمر رضي الله عنهما إلى المدينة فقالا: ما لنا يا رسول الله؟ قال: «ما لكما إلا خير ولكن قيل لي: إنه لا يبلغ عنك إلا أنت أو رجل منك».

قال الحاكم: «هذا حديث شاذ، والحمل فيه على جميع بن عمير، وبعده على إسحاق بن بشر».

قد استخدم الحاكم هنا الشاذ فيما تفرد به الضعيف، والمتهم فيه جميع بن عمير، وإسحاق بن بشر، وكلاهما ضعيف.

الموضع السابع:

٤٨١٠- حدثنا أبو بكر محمد بن حيوية بن المؤمل الهمداني، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد أنا عبد الرزاق بن همام، حدثني أبي عن ميناء بن أبي ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها، وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في سائر الجنة».

قال الحاكم: «هذا متن شاذ، وإن كان كذلك فإن إسحاق الدَّبَري صدوق، وعبد الرزاق، وأبوه، وجده ثقات، ومِيناء مولى عبد الرحمن بن عوف، قد أدرك النبي وسمع منه، والله أعلم».

عدَّ الحاكم هذا الحديث شاذًا، فهذا متن لا أصل له، صرح الحفاظ بوضعه، ومع ذلك يشير الحاكم إلى أن رجال السند موثقون، وذهب إلى أن ميناء صحابي فلا مطعن فيه، فظاهر السند القوة، لكنه غير محفوظ، ولا معروف لدى الحفاظ، فهو شاذ، ولكن لم تظهر له علة فيه تبين ما فيه من خلل.

وإن خولف الحاكم في صحبة ميناء فإنه ليس بصحابي، بل هو مطعون فيه من طبقة التابعين ولم تثبت له صحبة.

قال الذهبي عن هذا الحديث: «موضوع، وميناء تابعي ساقط».

وقال ابن حجر في ميناء: «متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم، ووَهِلَ الحاكمُ فجعل له صحبة».

والذي جعل الحاكم لا يعرف علة هذا الحديث إحسانه الظن بشيخه وإلا فهو متهم بالكذب غير موثق.

الموضع الثامن:

٤٨٩٨- حدثني أبو الوليد الإمام ثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ثنا محمد بن إسحاق المسيبي حدثني عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير عن هشام بن عروة: قال: توفيت خديجة بنت خويلد رضي الله عنها وهي ابنة خمس وستين سنة.

هذا قول شاذ فإن الذي عندي أنها لم تبلغ ستين سنة.

وهنا جعل الحاكم الشذوذ على القول وهو مخالفته لما هو معروف من سن خديجة حين توفيت.

٢- معرفة زيادة ألفاظ فقهية:

من الأشياء التي أولاها الحاكم عنايته معرفة زيادة ألفاظ فقهية، وكان قد عقد في معرفة علوم الحديث النوع الحادي والثلاثين من معرفة علوم الحديث: «زيادة ألفاظ فقهية».

فمن أمثلة ذلك:

٨٤٩- حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن».

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعًا بالعوام بن حوشب، وقد صح سماع حبيب من ابن عمر، ولم يخرجاه فيه الزيادة «وبيوتهن خير لهن».

٨٩١- وحديث أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلني منكم الذين تأخذون عني». يعني: الصلاة.

قد اتفق الشيخان على حديث أبي مسعود: «**ليلني منكم أولو الأحلام والنهى**» فقط، وهذه الزيادة بإسناد صحيح على شرطهما.

٩٩٥- وحديث عون بن عبد الله قال: أخذ بيدي عبد الله بن عباس فعد فيها التشهد فقال: أخذت بيدك كما أخذ بيدي عمر بن الخطاب وقال عمر: أخذت بيدك كما أخذ بيدي رسول الله ﷺ فعد فيها التشهد التحيات الصلوات الطيبات الزاكيات لله... وذكر الحديث بنحوه.

فأما الزيادة في أول التشهد باسم الله وبالله فإنه صحيح من شرط البخاري.

* * *

المبحث الثاني

أقسام الحديث في كتاب المستدرك

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تمهيد في شروط الشيخين عند الحاكم واختلاف العلماء في تفسير الحاكم:

إذا أردنا أن نحاكم مؤلفًا، فلا بد من محاكمته وفق شروطه وقواعده التي ألزم بها نفسه، لنرى هل سار على نفس النهج الذي اختطه لنفسه، أم خالف، وكم هي نسبة المخالفة في جملة الكتاب إن وجدت؟ وما حدود خروجه عما ألفه أهل الاختصاص وسار عليه العرف بينهم؟

فالاتفاق على معايير واحدة من قواعد المنطق السليم التي تعصم المرء من الوقوع في الخطأ، وتجنبه مسالك الزلل، وتنجيه من إصدار أحكام بعيدة كل البعد عن الصواب.

وقد سبق أن وضعنا بين يدي القارئ الكريم بعضًا من شروط الحاكم التي ارتضاها منهجًا له في إيراد الصحيح من الأحاديث في كتابه، مستخرجين ذلك من كلامه وتعقيباته، مستأنسين بكلام العلماء، غير مسلمين به حتى نجد ما يؤكده من

كلام الحاكم نفسه؛ إذ إن قواعد البحث السديد توصي وتوجب أن يرجع الباحث إلى كلام المصنف نفسه محاكمينه بكلامه لا بأحكام غيره، ويؤكد ذلك صدور بعض العبارات التي عرت عن الصحة أمام البحث العلمي ككلمة الماليني السابق الاستشهاد بها.

وليس من بد لمن يتعرض لشروط الحاكم في أن يمهد بالحديث عن شروط الشيخين البخاري ومسلم في إيجاز؛ لأن الحاكم ما أقام كتابه ولا صحح أحاديثه إلا لأنها على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما لقبول الرواية؛ حيث أراد الحاكم -رحمه الله- أن يخرج أحاديث تصح بما تقتضيه قواعد الشيخين مما نصا عليه أو استنتج من صنيعيهما مما لم ينصا عليه.

ومن ثم فسوف نقوم بدراسة هذه القضية من مدخلين:

المدخل الأول: شرط الشيخين.

المدخل الثاني: شرط الشيخين عند الحاكم اختلاف العلماء في تفسيره.

* * *

المدخل الأول: شرط الشيخين:

لعل من المستطاب قبل تفسير معنى كون الحديث على شرط الشيخين، أن نعطي صورة موجزة عن شرط الشيخين، ومعروف أن الإمامين البخاري ومسلمًا ليس لهما نص على شروطهما[1]، سوى ما قدم به الإمام مسلم **صحيحه**، وذلك بتقسيمه الرواة على ثلاثة أقسام، كما تحدث أيضًا عن شرط اللقاء بين الشيخ والراوي عنه مما سنعرض له.

(١) النكت للزركشي ١/ ١٩٨، تدريب الراوي ١/ ٧٩، شرح التبصرة ١/ ٤٣.

على أن شروط هذين الإمامين تعرف بالسبر لكتابيهما واستقراء منهجيهما[١]، ويمكن الحديث عن شرط البخاري ومسلم بإيجاز فيما يلي:

لعل شروط الإمام البخاري تُحَدد بثلاثة شروط رئيسة من خلال كلامه واستقراء العلماء لقواعده، وهي:

١ - **شرط الصحة العام**، قال البخاري: ما أدخلت في كتاب **الجامع** إلا ما صح[٢]. ومعنى الصحة أي: شرائط الصحيح المجمع عليه؛ بالسند المتصل الذي توافر في رجاله العدالة والضبط، مع خلو الحديث من الشذوذ والعلل.

٢ - شرط الرواة: فالرواة المكثرون -كما قسمهم الإمام الحازمي- خمس طبقات[٣]: فرواة **الطبقة الأولى** هم من جمعوا بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة للراوي المكثر، ورواة **الطبقة الثانية**: من جمعوا بين الحفظ والإتقان لكنهم لم يلازموا الراوي المكثر إلا مدة يسيرة، **أما الطبقة الثالثة**: من طالت ملازمتهم للراوي لكن لم يسلموا من الجرح. **والطبقة الرابعة**: من لم يطيلوا الملازمة ولم يسلموا من الجرح، وأما **الطبقة الخامسة**: فهم الضعفاء والمجهولون.

والبخاري رحمه الله لم يرو إلا عن الطبقة الأولى ممن جمعوا إلى الحفظ والإتقان الملازمة للراوي، فهم الغاية في الصحة وهم مقصد البخاري[٤].

قال الحافظ ابن حجر: «فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري»[٥].

---

(١) دكتور علي نايف بقاعي: مناهج المحدثين العامة والخاصة ص٣٣.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٢٢.
(٣)، (٤) شروط الأئمة الخمسة ١٥١.
(٥) مقدمة الفتح، ص ٧.

٣ - **شرط في السند المعنعن**: اشترط البخاري في السند المعنعن الاتصال دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء، قال الحافظ: «والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في **تاريخه** وجرى عليه في **صحيحه** وأكثر منه حتى إنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئًا معنعنًا»(١).

أما الإمام مسلم:

١ - فقد نص على **شرط الصحة العام** في توطئته **لصحيحه** قائلًا: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»(٢).

٢ - أما **شرطه في الرواة**، فقد قسمهم الإمام مسلم ثلاث طبقات -كما تقدم- **الأولى**: للحفاظ المتقنين، **والثانية**: للمتوسطين في الحفظ والإتقان، **والثالثة**: هم الضعفاء والمتروكون.

وأبان الإمام مسلم أنه يروي عن الطبقة الأولى في الأصول، والثانية في الشواهد والمتابعات، ولا التفات له لأهل الطبقة الثالثة.

٣ - أما **السند المعنعن** عنده: فقد اشترط فيه المعاصرة مع إمكانية اللقاء وانتفاء موانعه؛ «وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار

---

(١) السابق ١٠.

وقد فعل الحاكم ذلك في حديث أخرجه للمسور بن مخرمة، حيث قال: هذا الحديث مخرج في كتاب مسلم، وإنما أعدته ليعلم أنه كان يأتي النبي ﷺ، وقد حفظ المسور خطب النبي ﷺ.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٣٠٣.

والروايات قديمًا وحديثًا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثًا وجائز وممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئًا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدًا حتى تكون الدلالة التي بينا»(١).

هذا بإيجاز عن شرط الإمامين البخاري ومسلم - رحمهما الله - كما نوه العلماء واستظهره الدارسون، لكن ما معنى كون الحديث على شرط الشيخين عند الحاكم؟ هذا ما سنتناوله في المدخل التالي.

المدخل الثاني: شرط الشيخين عند الحاكم اختلاف العلماء في تفسيره:

اختلف العلماء في مراد الحاكم بشرط الشيخين أو أحدهما في كتاب **المستدرك**، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى فهم كلامه في مقدمته؛ فقد اختلف العلماء في الجواب عن مقصد الحاكم، الذي ذكره في افتتاحية **مستدركه**؛ حيث قال: «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها».

ثم قال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما».

فقول الحاكم في الموضعين: «بمثلها» اختلف العلماء في مراده بها؛ فقد رأى النووي وابن دقيق العيد وابن الصلاح وغيرهما ((**معنى شرط الشيخين**)) عند الحاكم هو أن يكون رجال الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم(٢). أي: هم نفس الرواة الذين

(١) السابق ١/ ١٢.
(٢) فتح المغيث ١/ ٤٨.

أخرج لهم الشيخان أو أحدهما، ويعبر عن ذلك بأنه أراد المثلية الحرفية؛ قال النووي: «إن المراد بقولهم: على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما»[١].

وقال العراقي: «وهذا الكلام قد أخذه من ابن الصلاح حيث قال في شأن **المستدرك**: أودعه ما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرج عن رواته في كتابيهما».

وقال العراقي أيضًا: «وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد، فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلًا، ثم يعترض عليه؛ لأن فيه فلانًا، ولم يخرج له البخاري، وكذلك فعل الذهبي في تلخيص **المستدرك**»[٢].

قال السخاوي: «وتصرف الحاكم يقويه؛ فإنه إذا كان عنده الحديث: قد أخرجا معًا أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرطهما أو أحدهما. وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد. حسب، ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان بأنه صحيح الإسناد، ثم قال: وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان النهدي لحكمته بالحديث على شرطهما، وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان ككثير من أحواله ولا ينافيه قوله في خطبة **مستدركه**: وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما؛ لأنا نقول: المثلية أعم من أن تكون في الأعيان أو الأوصاف لا انحصار لها في الأوصاف، لكنها في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز، فاستعمل المجاز حيث قال عقب ما يكون عن نفس رواتهما: على شرطهما، وحيث قال عقب ما هو عن أمثال رواتهما: صحيح»[٣].

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٧٩.

(٢) السابق ١/ ٨٠.

(٣) السابق: نفس الموضع.

وفصل ابن حجر في هذا الرأي مقسمًا ما قيل فيه: **((على شرط الشيخين))** ثلاثة أقسام سيأتي الحديث عنها عند أقسام الحديث عند الحاكم[1].

ولكن ابن حجر وجد أيضًا أن هناك أحاديث متعددة في **المستدرك** قرر الحاكم تصحيحها على شرط الشيخين أو أحدهما. وفي رواتها من لم يخرج له الشيخان أو أحدهما، فلم يسعه إلا أن يحمل ذلك على السهو والنسيان من الحاكم؛ حيث قال: «وإن كان الحاكم يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض»[2].

ثم إن ابن حجر استدل على ذلك بدليل قوي جدًّا حيث قال فيما معناه: «إن مما يؤيد أن الحاكم أراد نفس الرواة وليس من يماثلهم - أننا نجده أحيانًا يقول: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه. فلو أراد المثلية المجازية لقال: على شرط الشيخين؛ لأن شرط البخاري أقوى من شرط مسلم، وشرط مسلم داخل فيه، ولكنه لما وجد في بعض رجال الإسناد من أخرج له البخاري ولم يخرج له مسلم صححه على شرط البخاري؛ لأنه يرى أن الحكم منصب على نفس الرواة»[3].

وإذا كان فريق قد ذهب إلى العينية في الإسناد ـ فإن فريقًا آخر قد ذهب إلى أن الشرط المقصود يعني المثلية لا العينية، أي رجال مثلهم في الحال، ومعنى ذلك أن المقصود وصف الرواة الذين احتج بهم الشيخان، أو أحدهما، وهذا يعني أن الحاكم يخرج لرواة لم يرو لهم الشيخان أو أحدهما، ولكنهم موصوفون بتوثيق يماثل في درجته درجة من أخرج لهم الشيخان[4]، وقد ذهب إلى ذلك العراقي وانتقد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣١٤. (٢) النكت ص٤٦.
(٣) مناهج المحدثين، ص ١٩٨.
(٤) مناهج المحدثين، ص ١٩٩.

أصحاب الرأي الأول في تفسير صنيع الحاكم، فقال: «وليس ذلك منهم بجيد فإن الحاكم صرح في خطبة **المستدرك** بخلاف ما فهموه عنه فقال: وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقوله: بمثلها أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رواتها وفيه نظر».

قال: «وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه في **الصحيح** مثل من خرج عنه فيه أو أعلى منه عند الشيخين، وتعرف المثلية عندهما إما بنصهما على أن فلانًا مثل فلان أو أرفع منه، وقلما يوجد ذلك، وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل كأن يقولا في بعض من احتجا به، ثقة أو ثبت أو صدوق أو لا بأس به أو غير ذلك من ألفاظ التعديل، ثم يوجد عنهما أنهما قالا ذلك أو أعلى منه في بعض من لا يحتجان به في كتابيهما فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتجا به؛ لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل»(١).

وقد نصر هذا الرأي ودافع عنه ابن الوزير اليماني(٢).

والعجيب أننا نرى في صنيع الحاكم ما يقوي الرأيين؛ فثمة نماذج تقوي رأي من قال: إن المثلية المقصودة من كلام الحاكم مثلية مجازية، كما أن هناك نماذج أخرى تقوي رأي من ذهب إلى أن التسمية حرفية عينية.

فعلى رأي ابن دقيق ومَن لف لفه مِن الذين قالوا بالمثلية العينية أن ما ورد من أحاديث تدل على أنه يقصد المثلية المجازية إنما يحمل على السهو، وأما على رأي العراقي ومن ذهب إلى قوله يكون الحاكم قد أصاب في جملة كبيرة من الأحاديث ما دام الراوي ليس مضعفًا ولا متكلمًا فيه، بل هو ثقة، فلا يضر حتى لو لم يخرج له

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٢٨.

(٢) توضيح الأفكار ١/١١٣.

الشيخان، ويعتبر هذا الحديث على شرط الشيخين[١].

أي أننا أمام رأيين لكل حججه القوية، ونماذجه من كلام الحاكم نفسه، لذا لا نحب أن نكون في أحد الجانبين، وإنما هي دعوة لأهل التخصص بالدراسة المتأنية لجمع أحكام الحاكم، والسعي وراء إدراك الرابط بينها، قبل إصدار الأحكام، ولعل هذه الطبعة تلبي احتياجات الدارسين بخلوها عن التصحيفات والتحريفات والسقط مما تعرضت له الطبعات السابقة علينا، والله ولي التوفيق.

المطلب الثاني: مدى التزام الحاكم بشروطه ونقد العلماء له:

معلوم أن الحاكم قد حشد جملة كثيرة من الأحاديث الصحاح، ولكنه أيضًا اشتمل على جملة من الموضوعات والواهيات، مع أنه خصص هذا الكتاب لاستدراك الصحيح مما فات الشيخين، الأمر الذي جر عليه انتقادات واسعة وخصومات علمية متشعبة في عدم التزامه بشروط الصحيح.

ولذلك لما وازن العلماء بينه وبين شيخه ابن حبان قالوا: إن ابن حبان وفَّى بشرطه، وأما الحاكم فما وفَّى بشرطه[٢]؛ لأن الحاكم وُجِد عليه كثير من المآخذ؛ ولذلك تُكُلِّم فيه وفي كتابه[٣].

وقد قدمنا بعض اعتذارات العلماء عما ورد بالكتاب من ضعيف الحديث.

وفي هذا الصدد قامت جهود كثيرة ممن تلاه من العلماء، لمناقشة الحاكم في تصحيحاته، فمن هؤلاء العلماء الإمام الذهبي الذي جمع الموضوعات الواردة في

(١) مناهج المحدثين، ١١١.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٦٢.

(٣) دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح للشيخ العلامة حافظ بن أحمد الحكمي، ص ٢٥.

المستدرك والتي بلغ عددها مائة حديث، كما ذكر أن ابن الجوزي حكم على ستين حديثًا من **المستدرك** بأنها موضوعة.

وقد بلغ النقد عند البعض بكلمات لاذعة مرة، فهذا الذهبي يصدر مجموعة من الكلمات القاسية ينتقد بها الحاكم، مع أنه يعترف في مواضع أخرى من مؤلفاته بأن المصنف قد سلم له عدد كبير من الأحاديث الصحيحة.

ومن نقده اللاذع كما في **تذكرته**: ليته لم يصنف **المستدرك**؛ فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه[1]. إلى غير ذلك من الأقوال التي تقدم بعض منها.

وليس من شك في أن الحاكم قد قصر فيما أورد من بعض الأحاديث التي لا تنطبق عليها شروط الصحة، وربما كان سبب هذا أعذارًا قدمناها، ولكن كانت مغبة هذا أن لصقت به تهمة التساهل، وهي تهمة ليست بالهينة خصوصًا لمن يعنى بجمع الصحيح، كما لصقت به تهمة التغير والغفلة التي لحقت به آخر عمره[2].

لكن لا بد أن نضع في الاعتبار عدة أمور:

أولها: أن الخلل الذي وقع للحاكم لم يقع في روايته؛ «لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه، فكل حديث في **المستدرك** فقد سمعه الحاكم كما هو، هذا هو القدر الذي تحصل به الثقة، فأما حكمه بأنه على شرط الشيخين، أو أنه صحيح، أو أن فلانًا المذكور فيه صحابي، أو أنه هو فلان بن فلان، ونحو ذلك، فهذا قد وقع فيه كثير من الخلل»[3].

ثانيًا: ما ذكر من تساهل الحاكم مخصوص **بالمستدرك** فقط، أما كتبه الأخرى

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٤٥.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٢٣٣.

(٣) التنكيل ١/ ٤٧٢.

فلم يغمزه أحد بشيء، «وبهذا يتبين أن التثبت بما وقع له في **المستدرك**، وبكلامهم فيه لأجله إن كان لإيجاب التروي في أحكامه التي في **المستدرك**، فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير **المستدرك** في الجرح والتعديل ونحوه فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك اطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه وقبول ما عداه»(١).

ثالثًا: أن الكلمات التي صدرت في حق **المستدرك** بالذم والتقليل من قيمته، ككلمة أبي سعد الماليني، فمثل هذا ليس بحق، ولا يثبت أمام البحث العلمي، بل الإنصاف ما صدر من الأثبات حين أقروا بأن في **المستدرك** من الصحيح الكثير، وفيه الضعيف والواهي، ويحكم على الحديث بقرائنه، ولا تلقى الأحكام جزافًا بغير دليل.

رابعًا: أن للحاكم مسلماته الخاصة به والتي لا يتسع هذا التقديم لذكرها كاملة، لكنه أخذ بها وذكرها في تعقباته إضافة لما استخرجناه قبل عند الحديث عن شروطه، مثل كلامه فيمن يأخذ عن الثقات:

١ - يحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات(٢).

٢ - وقد عرف من مذهب زائدة أنه لا يحدث إلا عن الثقات(٣).

٣ - خارجة إذا روى عن الثقات الأثبات فروايته مقبولة(٤).

٤ - حديث أبي نعيم إذا جمع بينه وبين حديث الواقدي صح؛ فإنه لا بد من

(١) السابق: نفس الموضع.
(٢) حديث رقم (٧٩١).
(٣) حديث رقم (٨٥٩).
(٤) حديث رقم (١٨٥٩).

مسروق[1].

وغير ذلك من القواعد التي اتبعها الحاكم ورسمها لنفسه.

وإنما ذكرنا ذلك لأخلص إلى نتيجة ما قدمناه من معطيات في مطلع المبحث الأول من هذا الفصل، وهو أننا إذا أردنا أن نحكم على الحاكم بدقة في الحكم وموضوعية في الرأي، فلا بد من جمع قواعده كلها، وشروطه وما ألزم به نفسه، حتى نحاكمه محاكمة دقيقة لا غبن فيها ولا محاباة، وحتى يحدث هذا فإننا على ما أجمع عليه فحول المصطلح؛ كابن الصلاح والذهبي والعراقي وغيرهم من أن في **المستدرك** صحاحًا كثيرة، كما فيه الواهيات والموضوعات، والله الموفق.

المطلب الثالث: تفصيل أقسام الأحاديث في كتاب المستدرك:

وسواء التزم الحاكم بشرطه أم لم يلتزم، وسواء فسر مقصوده بشرط الشيخين على العينية أو المثلية؛ فإن الحديث عن القضايا السابقة يقودنا إلى الحديث عن تقسيم أحاديث الحاكم، وذلك بهدف تنقيته من الضعيف والموضوع والواهي، واعتماد الصحيح لديه، كما نهدف أيضًا -على أضعف الأحوال- إثبات أن هناك أحاديث تنطبق عليها شروط الصحة.

وقد طالعنا الإمام الذهبي بتقسيم كمي لأحاديث **المستدرك** من خلال عمله عليه في تلخيصه، فانتهى إلى أن في **المستدرك**:

١ - شيء كثير على شرطهما.

٢ - وشيء كثير على شرط أحدهما.

---

(١) حديث رقم (٤٠٧٥).

قال: ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة.

٣ - وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد.

قال: وذلك نحو ربعه.

٤ - وباقي الكتاب مناكير وعجائب.

٥ - وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها[١].

وتحدث الحافظ ابن حجر عن التقسيم النوعي للأحاديث، فقسمها ثلاثة أنواع قائلًا: «ينقسم **المستدرك** أقسامًا كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجًّا برواته في **الصحيحين** أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد. كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على أنه شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما. بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى من طريق شعبة مثلًا عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - فإن مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع. وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحترزت بقولي: أن يكون سالمًا من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع، إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط. فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه - بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه.

إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع واحتج أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يوجد في **المستدرك** حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرًا أو أصلًا إلا القليل كما قدمناه.

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما استدركها الحاكم واهمًا في ذلك ظانًّا أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجاه لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونًا بغيره. ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه. كما أخرج مسلم من نسخة العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ ما لم يتفرد به.

فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن يتبين أن ذلك مما لم ينفرد به. فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده

بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب **المدخل** بابًا مستقلًّا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في **المستدرك** زاعمًا أنها على شرطهما.

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحًا تبعًا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان. فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم. وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها. كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن إسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التزين للعيد. قال في أثره: ((لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته)) وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلًا.

ومن هنا دخلت الآفة كثيرًا فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثًا يلتحق بدرجة الصحيح، فضلًا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم.

ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال بعد روايته: ((هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن)). مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: ((عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه

أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه))[١].

وقال في آخر هذا الكتاب: ((فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم؛ لأن الجرح لا أستحله تقليدًا)). انتهى.

فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة.

ومن هنا يتبين صحة قول ابن الأخرم التي قدمناها.

وأن قول المؤلف: إنه يصفو له منه صحيح كثير غير جيد، بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين؛ لأن المكرر يقرب من ستة آلاف.

والذي يسلم من **المستدرك** على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين، والله أعلم»[٢].

وقد قسم الشيخ سعد الحميد أحاديث **المستدرك** قسمة عقلية جامعة مانعة على نحو ما يعبر المناطقة، فجاء تقسيمه لأحاديث **المستدرك** في تسعة عشر قسمًا، نرى أنها قسمة موضوعية محايدة، على النحو التالي[٣]:

القسم الأول:

أحاديث أخرجها الحاكم بأسانيد احتج البخاري ومسلم برواتها في **صحيحهما**، وهذا هو الذي يقول عنه الحاكم: على شرط الشيخين. ويكون الحاكم قد **أصاب في حكمه.**

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٥٦٤.

(٢) النكت ١/ ١٦٠ وما بعدها.

(٣) مناهج المحدثين، ص ١١٢.

القسم الثاني:

أحاديث أخرجها الحاكم، وحكم عليها بأنها صحيحة على شرط البخاري، وبعد البحث نجد أن رواة هذا الإسناد ممن احتج بهم البخاري؛ فيكون الحاكم قد **أصاب في حكمه** أيضًا.

القسم الثالث:

الذي يقول فيه الحاكم: «صحيح على شرط مسلم». وبعد البحث والنظر في رواته نجد أن سنده صحيح على شرط مسلم، قد احتج مسلم بجميع رواته؛ فيكون الحاكم هنا قد **أصاب في حكمه** أيضًا.

القسم الرابع:

أحاديث يخرجها الحاكم ويحكم عليها بالصحة على شرط الشيخين، ونجد أن بعض رواتها لم يخرج لهم الشيخان احتجاجًا، وإنما أخرجا لهم في الشواهد والمتابعات والمعلقات؛ فيكون الحاكم قد **أخطأ في حكمه** على هذه الأحاديث.

القسم الخامس:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط البخاري، فنجد في رواتها من لم يخرج لهم البخاري احتجاجًا، وإنما أخرج لهم في الشواهد والمتابعات؛ فيكون قد **أخطأ في حكمه** على هذه الأحاديث أيضًا.

القسم السادس:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط مسلم، فنجد في رواتها من لم يحتج بهم مسلم، وإنما أخرج لهم في الشواهد والمتابعات. ويكون قد

أخطأ كذلك في حكمه على هذه الأحاديث.

القسم السابع:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين، وبعد النظر في أسانيدها نجد الشيخين لم يخرجا لرواتها على صورة الاجتماع.

فيكون الحاكم هنا **قد أخطأ**؛ لأن الشيخين لم يخرجا لهؤلاء الرواة بهذه الصورة عند الحاكم في **المستدرك**.

القسم الثامن:

أحاديث يصححها الحاكم على شرط البخاري، وبعد النظر في أسانيدها نجد أن البخاري قد أخرج لرواتها محتجًّا بهم، لكن ليس بصورة الاجتماع هذه التي أخرجها الحاكم.

القسم التاسع:

أن يخرج الحاكم حديثًا ويصححه على شرط مسلم، وبعد النظر في سنده نجد مسلمًا قد أخرج لجميع رواته، ولكن ليس على صورة الاجتماع، وإنما أخرج لهم بغير هذه الصورة.

القسم العاشر:

أن يخرج الحاكم أحاديث ويصححها، ولكن ليس على شرط الشيخين ولا أحدهما، وبعد النظر نجد أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم.

القسم الحادي عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين ويذكر أنهما لم يخرجا تلك الأحاديث، وبعد النظر والبحث نجد الشيخين قد أخرجا تلك

الأحاديث في صحيحيهما، وأن الحاكم واهم في حكمه.

القسم الثاني عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط البخاري، ويذكر أنه لم يخرج تلك الأحاديث، وبعد النظر والبحث نجد البخاري قد أخرج تلك الأحاديث.

القسم الثالث عشر:

أحاديث يصححها الحاكم على شرط مسلم، ويذكر أنه لم يخرجها، وبعد النظر والبحث نجد مسلمًا قد أخرج تلك الأحاديث.

القسم الرابع عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويذكر أنها صحيحة على شرط الشيخين أو أحدهما، وبعد البحث نجد في رواتها من لم يخرج له الشيخان ولا أحدهما.

القسم الخامس عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط دون أن يذكر شرط الشيخين، وبعد البحث نجد أنها حسنة الإسناد فقط. والسبب في ذلك أن الحاكم لا يفرق بين الصحيح والحسن.

القسم السادس عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، ونجد أنها ضعيفة الإسناد، ولكنها ارتقت إلى الحسن

لغيره بمجموع طرقها؛ سواء أخرج الحاكم تلك الطرق أو لم يخرجها.

القسم السابع عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط وهي ضعيفة، ليس هناك ما يشهد لها.

القسم الثامن عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، وهي شديدة الضعف.

القسم التاسع عشر:

أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، وهي موضوعة، وفي **المستدرك** من هذا الصنف نحو مائة حديث. وقد ذكر الذهبي في **سير أعلام النبلاء** أنه أفردها في مؤلف جمع فيه هذه الأحاديث المائة. اهـ.

وهذا الاستنتاج العقلي النظري الذي رصده الشيخ سعد الحميد بحاجة إلى تطبيق عملي، بحيث نستطيع بعدها أن نحكم بدقة على أحاديث **المستدرك**.

إحصاءات عن أحاديث الحاكم:

هذه إحصاءات عن أحاديث الحاكم:

عدد أحاديث الكتاب = ٩٠١٨.

منها ستة أحاديث كررت أرقامها وهي: ٤٥٩٤، ٦٦٩٥ (كرر ٣ مرات)، ٨٦٦٥، ٨٩٥٨.

فعلى هذا يكون عدد الأحاديث الفعلي = ٩٠٢٤.

عدد الأحاديث التي صححها الحاكم على شرط الشيخين = ١٦١٩.

عدد الأحاديث على شرط البخاري = ١٦٩.

عدد الأحاديث على شرط مسلم = ٩٦٩.

عدد الأحاديث التي صححها فقط = ٢٧٢٦.

عدد الأحاديث التي ضعفها = ٩٨.

عدد الأحاديث التي أوردها شواهد ولم يتكلم عليها = ٨٥٠.

عدد الأحاديث التي سكت عنها = ٢٥٣٧.

عدد الأحاديث التي توقف عن الحكم عليها = ٥٦.

عدد الأحاديث المرفوعة = ٦٥٤٣

عدد الأحاديث الموقوفة = ١٣٨١

عدد الأحاديث المقطوعة وغيرها = ١١٠٠

وهذا جدول بالأحاديث التي تكلم عنها الحاكم في كل كتاب من كتب المستدرك:

الكتاب	على شرط الشيخين	على شرط البخاري	على شرط مسلم	صحيح	ضعيف	شواهد	لم يتكلم عليه	توقف	المجموع
كتاب الإيمان	٨٧	٦	٣٨	٥٠	١	٥٣	٥٥	٠	٢٩٠
كتاب العلم	٣٨	٣	١٠	٢٨	٦	٣٨	٣٧	٠	١٦٠
كتاب الطهارة	٥٢	٢	٢٤	٤٦	٤	٧٣	٣١	٣	٢٣٥
أول كتاب الصلاة	٩	١	١٣	١٧	٠	١٨	١١	٠	٦٩
ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة	٨٥	١٤	٥١	٧١	٢	٤٥	١٥	١	٢٨٤
كتاب الجمعة	٢٠	٢	١٩	٩	٣	٦	٢	٠	٦١
من كتاب صلاة العيدين	٧	١	٢	١٤	٣	١	٢	٠	٣٠
من كتاب الوتر	٩	٠	٣	٧	٠	١١	٤	٠	٣٤
من كتاب صلاة التطوع	١٨	١	١٦	١٠	٢	٦	٠	٠	٥٣
من كتاب السهو	٦	٠	٢	٤	٠	١	٠	٠	١٣
من كتاب الاستسقاء	٤	٠	١	٥	٠	٣	٠	٠	١٣
من كتاب الكسوف	١٠	٠	٣	٤	٠	٠	٠	٠	١٧
من كتاب صلاة الخوف	٤	٠	١	٤	٠	٠	٠	٠	٩
من كتاب الجنائز	٤٥	٨	٣٨	٤١	٢	١٧	٢٣	٠	١٧٤
أول كتاب الزكاة	٢١	٦	٢٨	٢٩	١	١١	٤	٣	١٠٣
كتاب الصوم	٢١	٨	١٤	١٧	٠	١١	٧	٢	٨٠
أول كتاب المناسك	٦٠	٨	٤٤	٦١	٠	١٢	٩	١	١٩٥
كتاب الدعاء والتسبيح والتكبير والتهليل والذكر	٢٣	٩	٣١	١٠٧	١	٢٦	٢٠	٥	٢٢٢
كتاب فضائل القرآن	٩	٢	١١	٣٣	٣	١٧	٤١	٠	١١٦
كتاب البيوع	٣٣	٨	٤٦	٨٢	١	٥٠	٢٥	٣	٢٤٨

الكتاب	على شرط الشيخين	على شرط البخاري	على شرط مسلم	صحيح	ضعيف	شواهد	لم يتكلم عليه	توقف	المجموع
كتاب الجهاد	٦١	١٣	٥٦	١١٩	١	٣٦	١١	١	٢٩٨
كتاب النكاح	١٩	٥	٢٨	٤٤	٠	٢٤	٣	٠	١٢٣
كتاب الطلاق	١٢	٤	٧	١٨	٠	٤	٤	٠	٤٩
أول كتاب العتق	٤	٠	٣	٦	٠	٣	٢	٠	١٨
كتاب المكاتب	٢	٢	٢	٦	٠	١	٠	٠	١٣
كتاب التفسير	٩	٠	٣	١٥	٠	٤	٢	٠	٣٣
من كتاب قراءات النبي ﷺ مما لم يخرجاه وقد صح سنده	٣٢١	٢٣	١١٣	٥٢٨	١٩	١٨	٦٩	٥	١٠٩٦
كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين	٢٧	٥	٢٧	٥٨	٠	١٥	٩٩	٠	٢٣١
كتاب المسرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ومن كتاب آيات رسول الله ﷺ التي هي دلائل النبوة	٨	٠	٣	٩	٠	٠	٢	٠	٢٢
ومن كتاب الهجرة الأولى إلى الحبشة	٤	٠	٢	٣	٠	١	٤	٠	١٤
كتاب الهجرة	١٤	٠	٥	١١	٠	٢	٨	٠	٤٠
ومن كتاب المغازي والسرايا	٢٢	٤	٢٣	٣٣	١	٤	٢١	٠	١٠٨
كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم	٢٠٩	١٠	١١٢	٣٩٢	١١	١٦٥	١٨١٨	١٥	٢٧٣٢
كتاب الأحكام	٨	٢	٣	٤١	٠	٧	٩	٠	٧٠
كتاب الأطعمة	١٣	٠	١٦	٧٨	٣	١٣	١٣	٠	١٣٦
كتاب الأشربة	٥	٣	٢	٢٨	١	١	١	٠	٤١
كتاب البر والصلة	١٧	٠	٧	٦٢	٠	١٤	١٤	١	١١٥
كتاب اللباس	١٥	١	٤	٤٠	٠	٦	٤	٠	٧٠

الكتاب	على شرط الشيخين	على شرط البخاري	على شرط مسلم	صحيح	ضعيف	شواهد	لم يتكلم عليه	توقف	المجموع
كتاب الطب	٢٣	٠	١٠	٣٦	٢	١٧	٨	١	٩٧
كتاب الأضاحي	٣	٢	٣	٣٣	١	٤	٨	٠	٥٤
كتاب الذبائح	٧	١	٤	١٦	٠	١	٣	٠	٣٢
كتاب التوبة والإنابة	١٢	٠	٧	٤٤	٢	٧	٦	٠	٧٨
كتاب الأدب	٢٤	٢	١٦	٤٧	٦	١٠	١٧	٠	١٢٢
كتاب الأيمان والنذور	٩	٢	٢	٢٢	٠	١	٢	٠	٣٨
كتاب النذور	١	٠	٢	١	٤	٠	٠	٠	٨
كتاب الرقاق	٩	٣	٩	٧٢	٠	٠	١٠	٥	١٠٨
كتاب الفرائض	٢٦	١	٢	٢١	٧	٧	١٠	١	٧٥
كتاب الحدود	٢٢	١	١٥	٦٠	٣	٢٧	٢١	٢	١٥١
كتاب تعبير الرؤيا	٨	١	٦	١١	٠	١	٤	١	٣٢
كتاب الطب	٦	٢	٧	٢٢	٠	١٩	٨	١	٦٥
كتاب الرقى والتمائم	٨	٠	٦	١١	٠	٠	٢	٠	٢٧
كتاب الفتن	١٠١	٣	٤٩	١٤٥	٥	٢٧	٥٩	٢	٣٩١
كتاب الأهوال	٢٩	٠	٢٠	٥٥	٣	١٢	٩	٣	١٣١
المجموع	١٦١٩	١٦٩	٩٦٩	٢٧٢٦	٩٨	٨٥٠	٢٥٣٧	٥٦	٩٠٢٤

* * *

الفصل الخامس

التعريف بنسخ الكتاب الخطية
ومنهج التحقيق والتعليق على النص

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الطبعات السابقة ومبررات التحقيق.

المبحث الثاني: توصيف النسخ الخطية ونماذج منها.

المبحث الثالث: منهجنا في تحقيق الكتاب.

المبحث الأوّل

الطبعات السابقة ومبررات التحقيق

وفي هذا المقام نذكر - بمشيئة الله تعالى - ما وقفنا عليه من مطبوعات **المستدرك**، ثم نشير إشارة موجزة لبعض الملحوظات والأخطاء التي وقفنا عليها أثناء تحقيقنا للكتاب، دون قصد التقليل من جهود من سبقنا، بل نحن من البداية نقرر: أن للسابق فضل سبقه، وما أصاب فيه.

أما طبعات المستدرك فهي كالآتي:

١- طبعة دائرة المعارف العثمانية.

طبع لأول مرة سنة ١٣٣٤هـ، في حيدر آباد الدكن بالهند، وطبع بذيله: **تلخيص الذهبي**، وصدر في أربعة مجلدات، وقد صورت هذه الطبعة بعد ذلك مرات عدة، في أماكن مختلفة، منها مصورة دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م، وألحق بها مجلد خامس للفهارس، وهي عبارة عن فهرسين اثنين؛ الأول: لأطراف الحديث، والآخر: للرواة ومروياتهم.

٢- طبعة دار الكتب العلمية.

وطبع ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٩٠م، في أربعة مجلدات، مع مجلد خاص بالفهارس. بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الذي كتب على الغلاف بعد اسم

الكتاب والمؤلف: (مع تضمينات الإمام الذهبي في **(التلخيص)** و**(الميزان)**، والعراقي في **(أماليه)**، والمناوي في **(فيض القدير)**، وغيرهم من العلماء الأجلاء. أول طبعة مرقمة الأحاديث، ومقابلة على عدة مخطوطات.

٣- طبعة دار الحرمين.

طبع بالقاهرة سنة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م، مرقم الأحاديث، في أربعة مجلدات وخامس للفهارس، وقد قدم لها مقبل بن هادي الوادعي، وبذيله **تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي**، للشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي.

٤- طبعة دار المعرفة.

طبع ببيروت سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م، وكتب على الغلاف بعد اسم الكتاب والمؤلف: ومعه **(تلخيص الذهبي)**. وكتاب **(الدرك بتخريج المستدرك)** وأحكام الأئمة والحفاظ على أسانيده، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني وشيوخه، وزوائد المستدرك على الكتب الستة، والاستدراك على المستدرك، والمدخل لمعرفة المستدرك؛ صنعة راجي الرحمات: أبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش.

٥- طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز.

طبع مكة المكرمة - الرياض، سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، بتحقيق حمدي الدمرداش محمد، في عشرة مجلدات مع الفهارس.

٦- طبعة الدار العثمانية للنشر بالاشتراك مع دار ابن حزم.

طبعت سنة ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م باعتناء صالح اللحام، وقد حذفت منها مقدمة المؤلف، ولا ندري لماذا، لكنها معتمدة هي الأخرى على المطبوع، مستأنس

فيها بمخطوط لم يُفصَح عن مصدره والتعريف به، وأشار المعتني إلى أنه لم يقابله، وإنما رجع إليه في المواضع المشكلة، وعلى أية حال فهو جهد يفتقد قواعد البحث العلمي.

وتشترك هذه الطبعات في عدة أمور:

أولها: أنها جميعًا عن مطبوع واحد وهو الطبعة الهندية الحافلة بالتصحيفات والتحريفات والسقط والبياضات.

ثانيها: اعتماد ناشري الطبعة الهندية على مخطوطة واحدة، أو مخطوطتين - ليس في كل أجزاء الكتاب- لوجود بعض الفروق النادرة. وعلى نفس النهج - أو ما يقل عنه - سار من بعده.

ثالثها: لم تحقق تحقيقًا علميًّا يتناسب مع أهمية الكتاب، ودقائق محتوياته؛ لذا لا نعدم في أي منها وجود السقوط والتحريفات مما سنشير إلى نماذج منه بعد قليل، والدليل على ذلك تعاقب الطبعات المختلفة على نفس الأخطاء الموجودة في الطبعة الهندية الأولى للكتاب.

أما مبررات التحقيق فهي:

١ - عدم وجود طبعة مكتملة النصوص، ومعتمد فيها على عدد كافٍ من نسخ الكتاب الخطية الموثقة، والمصادر المساعدة الكاملة مثل إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢ - كثرة اختلافات بعض نصوص المستدرك في طبعاته الحالية مما يرجع بعضه إلى سوء المخطوطات، فلعل بإخراجنا للكتاب بهذا الكم من المخطوطات التي تحصلنا عليها من مكتبات المخطوطات العالمية والعربية نساهم في إضاءة

الطريق أمام الباحثين في بعض الجوانب.

٣ - ومن أهم أسباب الإقدام على تحقيق هذا السفر الكبير هو اشتمال الطبعات السابقة جميعها على الكثير من أنواع الأخطاء من تصحيف وتحريف وسقط، وعدم عناية ناشريه العناية الكاملة به، لكن لا بد لنا أن نقرر أننا أفدنا في خلال عملنا من بعض جهود من سبقنا فيما أصابوا فيه مع الإحالة على موضع استفادتنا، وقد أرجأنا هذا السبب ليتسنى لنا إعطاء بعض النماذج لهذه الملاحظات، وليس كلها.

٤ - دعوة بعض العلماء المعاصرين أهلَ الشأن والمختصين إلى تحقيق الكتاب وطبعه في نشرة علمية مخدومة وموثقة تيسر السبل على الدارسين في قضايا **المستدرك** ومشتملاته، ومن هؤلاء الأستاذ الدكتور محمود أحمد ميرة في آخر رسالته: **الحاكم النيسابوري وكتاب المستدرك**، وكان ذلك سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، وقد مضى على ذلك أكثر من ربع قرن لم يظهر خلالها ما رجاه الدكتور، ولكن تسللت في ثنايا هذه السنوات الطويلة بعض إشارات إلى أنه فرغ من مقابلته على عدة نسخ خطية وسيعمل على تحقيقه، وأنه منتهى من تحقيقه على عدة نسخ خطية[1]. وكذلك الدكتور عادل حسن في بحثه بعنوان: **الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه**، حيث قال بعد نقده لأغلب المطبوعات من الكتاب: فما زال الكتاب بحاجة ماسة إلى جهد في التحقيق والتوثيق والتخريج، وكل ما يتصل بفني التحقيق والتخريج[2]، والدكتور عزيز رشيد محمد الداني في كتابه «**تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي**» قائلًا: إننا نتطلع في قابل الأيام

(١) دكتور عادل حسن: الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه، ص ٩٩.
(٢) السابق: نفس الموضع.

أن يهيئ الله تعالى لهذا الكتاب من يخدمه خدمة جيدة تجلي نصوصه وتبين قيمة أحاديثه التي استدركها..[1]

كل ذلك وغيره حملنا حملًا على تحقيق هذا السفر العظيم ونشره بين المسلمين.

نماذج لبعض الملاحظات والأخطاء من الطبعات السابقة:

كان في العزم أن نعقد مبحثًا خاصًّا بالتصويبات على الطبعات السابقة كما سبقت الإشارة، لكن وجدنا أن هذا أمر قد يظنه البعض إنقاصًا من مجهود سبق أو تجريحًا لأحد، وتزكية لعملنا، لذا نكتفي فقط ببعض الأمور العامة التي نرى أنها تميز طبعتنا عما سواها دون التشعب في التفاصيل، ففي هذه الطبعة سيجد القارئ:

١- استدراك أحاديث كاملة من الأصول المخطوطة سقطت من المطبوعة الهندية، منها على سبيل المثال: (٦٤١، ١١٢٩، ١١٨٧، ١٢٧٦، ١٥٠٨، ١٧٧٨، ١٨٢٧، ٢٠٨٩، ٢١٠٤، ٢١٢٠، ٢١٢٤، ٣٤٦١، ٤٥١٠، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٥٠٠٩، ٥٠٣٦، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥١٧٥، ٥٥٣٧، ٥٦٠٦، ٥٦٨٢، ٥٨٥٢، ٦٠١٨، ٦١٥٠، ٦١٦٩، ٦١٩٨، ٦٣٤٧، ٦٤٠٧، ٦٥٨٠، ٦٦٥٧، ٦٦٥٨، ٧٠٤٤، ٧١٠١، ٧١٠٢، ٧٢١٨، ٧٣٥٦، ٧٣٥٧، ٧٣٥٨، ٧٣٥٩، ٧٣٦٠، ٧٣٦١، ٧٣٨١، ٧٣٨٢، ٧٣٩٣، ٧٤٩٧، ٧٥٨٤، ٧٧٧٩، ٨٠٢٨، ٨٠٣٦، ٨٠٦١، ٨٠٦٧، ٨٤١٧، ٨٤١٨، ٨٤٥٦، ٨٥٦٨، ٨٦٧٥، ٨٧٦٨، ٨٨٩١، ٨٩٩٨ ...).

---

(١) تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي، ص ٣٠.

٢- استدراك أسقاط وقعت في بعض الأسانيد أو المتون أو فيهما معًا ومن ذلك مثلًا: (٢٧١، ٢٤٦، ٢٦٨، ٢٧٨، ٦٥٤، ١٦٦٢، ٢٧٦١، ٤٦٧٧، ٥٢٩٧، ٥٥١٩، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤ . . .).

٣- تصحيح كثير من التصحيفات والتحريفات التي وقعت في المطبوعة الهندية حتى إن بعض الأحاديث جاوزت التعليقات عليها -ما بين تصحيح لتحريف واستدراك لسقط وإشارة لفروق في النسخ- مائة تعليق كحديث (٦٦٨٨).

٤- وقد حرصنا على أن تكون تعليقاتنا على مواطن التصحيف والاستدراك مصحوبة بالدليل على ما ذهبنا إليه مع الإشارة إلى مطبوعات مصادر التخريج التي وقع فيها التصحيف نفسه فجاءت التعليقات حاوية لكثير من الفوائد العلمية واللغوية:

أ - فمثلًا في الحديث (٢٩٣) وقع اللفظ «لتحيزوا به المجلس» بدل «لتخيروا به المجلس» وهو لا يصحّ لغة، ووقع الخطأ نفسه في المطبوعة الهندية للمستدرك، ومطبوعة المدخل للسنن الكبرى، ومطبوعة شعب الإيمان طبعة دار الكتب العلمية، وفي شرح سنن ابن ماجه المسمى (إنجاح الحاجة)، وبعد الرجوع للأصول الخطية للمستدرك والتلخيص والرجوع كذلك للأصل المخطوط للمدخل تم تصحيح الكلمة والتنبيه على أخطاء هذه المطبوعات لتصوب.

ب- وفي الحديث (٢٩٦) «من ابتغى العلم ليباهي به العلماء، أو يماري به السفهاء، أو تقبل أفئدة الناس إليه فإلى النار» رُسمت كلمة «أفئدة» في الأصول الخطية: «أفادة» فلم تُقرأ قراءةً صحيحة فصار الحديث: «من ابتغى العلم ليماري به العلماء . . . أو يقبل إفادة الناس إليه فإلى النار» مما يبطل معه الرحلات العلمية، فبيّنا أن رسمها بالألف جارٍ على مذهب من يرسم الهمزة بصورة الألف في كل حال، كما ذكره صاحب

المطالع النصرية وغيره، ويؤيد ما ذهبنا إليه أنها في نسخ التلخيص ومصادر التخريج «أفئدة».

ج- الحديث (٤٣١٨) وقعت فيه تصحيفات لثمانية عشر موضعًا من المواضع التي مرّ بها النبي ﷺ في هجرته الشريفة، ومع اعتمادنا على الأصول الخطية للمستدرك والتلخيص عدنا إلى عشرة مصادر متنوعة لتصحيح ما وقع من تصحيفات وتحريفات ولم نهمل الإشارة إلى ما وقع في هذه المصادر أيضًا من تصحيفات.

* * *

المبحث الثاني

توصيف النسخ الخطية ونماذج منها

تم جمع مصورات المخطوطات المتوافرة في مكتبات العالم، والتي بلغ عددها ستة عشر مخطوطًا، وبعد دراستها لاختيار الأفضل منها أصلًا حسب قواعد التحقيق المعتمدة لدى المحققين، تم اعتماد خمس نسخ من هذه المخطوطات؛ ضم مجموعها الكتاب من أوله إلى آخره، وهي (نسخة رواق المغاربة - نسخة الجامع الكبير بصنعاء - نسخة المكتبة المحمودية- نسخة الخزانة الناصرية ولها صورة نسخة مصورة بدار الكتب - قطعة من دار الكتب المصرية).

وفيما يلي وصف تفصيلي للنسخ الخمس المعتمدة في التحقيق، ثم وصف موجز للنسخ التي تم الاستئناس بها عند الحاجة لذلك.

١- نسخة رواق المغاربة:

وقد رمزنا إليها بالأصل في حواشي التحقيق، وتشتمل على الكتاب كاملًا (سوى خرم يقترب من مائة لوحة بالإضافة إلى سقط في لوحات متفرقة، وتمت الإشارة إليه في حواشي التحقيق) وقد اعتبرناها أصلًا للكتاب حسب مسوغات الترجيح المعمول بها في الأوساط العلمية المعنية بتحقيق كتب التراث، وحسب ما نص عليه رواد التحقيق؛ من الأقدمية، والأكثر اكتمالا، وقلة الأخطاء بالمقارنة

بغيرها من النسخ التي توافرت لدينا.

وهذه النسخة من مخطوط **المستدرك** محفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة المحروسة تحت رقم ورمز (٦٢٤ / مغاربة)، نسخها: محمد بن أبي القاسم الفارقي سنة (٧١٨ هـ). وقد كتبت بخط نسخي قديم، مسطرتها ٢٥، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٣ - ١٦ كلمة في الأعم الأغلب حسب كثرة عدد حروف الكلمة وقلتها، وهي نسخة جيدة تقع في أربع مجلدات، على النحو التالي:

المجلد الأول: يقع في ٢٦٣ لوحة وجه وظهر[١]؛ يبدأ ببداية الكتاب وينتهي بنهاية كتاب فضائل القرآن، عند الحديث رقم (٢١٥٨) في نشرتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلا بالله، أنبأنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ إملاء في يوم الاثنين السابع من المحرم سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة: الحمد لله، العزيز القهار، الصمد الجبار، العالم بالأسرار، الذي اصطفى سيد البشر محمد بن عبد الله لنبوته ورسالته، وحذر جميع خلقه مخالفته...».

وآخره: «وأما حديث زبيد بن الحارث، فحدثناه أبو علي الحافظ، أنا عبد الله ابن محمد بن ناجية، ثنا محمد بن بكار، ثنا قيس بن الربيع، عن زبيد بن الحارث، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء قال: قال رسول الله ﷺ: **«زينوا القرآن بأصواتكم»**. آخر كتاب فضائل القرآن، وهو آخر المجلد الأول من كتاب **المستدرك** للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، يتلوه في الثاني أول كتاب البيوع، والحمد لله وحده، وصلواته وسلامه على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين».

---

(١) هذا الترقيم كما جاء في ترقيم المكتبة، وقد تبين لنا أن به ترقيمًا زائدًا، وقد تم الترقيم في نسختنا بحذف هذا الرقم.

وقد كتب على وجه غلاف هذا المجلد ما يلي:

كتب على الوجه الأول من المجلد الأول بيتا شعر، ونصهما:

إذا المرء لم يترك طعامًا يحبه ولم ينه قلبًا عاريًا حيث يمما
قضى وطرًا منه وغادر سبة إذا ذكرت أمثالها تملأ الفما

وكتب على الوجه الآخر في أعلى الصفحة: نعم الحافظ الله، نعم القادر الله، **فقدرنا فنعم القادرون، فمن كل شيء فقدره.... في رق....**

وكتب في أوسط الصفحة فهرس إجمالي لأبواب المجلد، كالتالي:

فيه كتاب الإيمان - كتاب العلم - كتاب الطهارة - كتاب الصلاة ومواقيتها ونحو ذلك - كتاب الجمعة - كتاب صلاة العيدين - كتاب الوتر - كتاب صلاة التطوع - كتاب السهو - كتاب الاستسقاء - كتاب الكسوف - كتاب صلاة الخوف - كتاب الجنائز - كتاب الزكاة - كتاب الصوم - كتاب المناسك - كتاب الدعاء والتسبيح والتكبير والتهليل والذكر.

كما أن هناك بعض التمليكات والأوقاف ستأتي الإشارة إليها تحت بند مستقل.

المجلد الثاني: يقع في ٢٩٩ لوحة؛ يبدأ بكتاب البيوع، وينتهي بنهاية كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين. أي من حديث (٢١٥٩) إلى حديث (٤٣٠٢) من طبعتنا هذه.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر واختم بخير، كتاب البيوع. قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ أول كتاب البيوع: أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو يحيى بن أبي مسرة المكي، وأخبرنا بكر بن محمد الصيرفي، ثنا عبد الصمد بن الفضل. وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، وأبو بكر بن

بالويه، قالا: أنا بشر بن موسى، قالوا: ثنا عبد الله بن يزيد المقري، ثنا موسى بن علي بن رباح، قال: سمعت أبي يقول: سمعت عمرو بن العاص يقول: بعث إلي رسول الله ﷺ، فأتيته، فأمرني أن آخذ علي ثيابي وسلاحي. . .»

وآخره: «حدثناه أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس قال: أقام النبي ﷺ بمكة خمس عشرة سنة، سبعًا وثمانيًا يرى الضوء، ويسمع الصوت، وأقام بالمدينة عشرًا. آخر المجلد الثاني، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، يتلوه إن شاء الله تعالى في المجلد الثالث كتاب الهجرة».

وكتب في أسفل الصفحة من هذا المجلد دعاء، ونصه:

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، اللهم إني أسألك بك، وأقسم عليك بك؛ إذ لا أعز ولا أكرم عليك منك.. إذا.. أقسم عليه لا سيما به، وما خير من أقسم به لا سيما عليه، وأتوسل إليك بنبيك محمد ﷺ.. الوسائط وبجاهه وبشفاعته، ومقدماتها من السجود تحت العرش، وبالمحامد. . .. السجود المعروف بسرعة إجابة: ارفع رأسك وسل تعط واشفع تشفع، أسألك بتلك المحامد، وبجاه ملك المحامد، وبحق المحمود وهو أنت، أنت وحدك لا شريك لك، أن تصلي على نبينا محمد وعلى صحبه وسلم وأن تعطني حاجتي ويسميها، تقضى إن شاء الله تعالى.
وكتبه محمد بن الفضل السوسي.

المجلد الثالث: يقع في ٣١٤ لوحة؛ يبدأ بكتاب الهجرة، وينتهي بنهاية كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين. أي من حديث (٤٣٠٣) إلى حديث (٦٤٤١) من طبعتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله

وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، كتاب: الهجرة وقد صح أكثر أخبارها عند الشيخين، وأخرجا جميعًا اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في مقام رسول الله ﷺ بمكة».

وآخره: «قال رسول الله ﷺ: **هو نهر في الجنة حافتاه من ذهب، يجري على الدر والياقوت، شرابه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل.** فقال: صدق والله ابن عباس، هذا والله الخير الكثير. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. يتلوه إن شاء الله في المجلد الذي يليه ذكر وفاة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولله الحمد والمنة».

المجلد الرابع: يقع في ٢٧٢ لوحة؛ يبدأ بكتاب الهجرة، وينتهي بنهاية الكتاب. أي من حديث (٦٤٤٢) إلى نهاية الكتاب.

وأوله: «ذكر وفاة عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، أخبرني علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، قال: سمعت أبا نعيم يقول: مات عبد الله بن عباس سنة ثمان وستين».

وآخره: «فقال ابن عباس رضي الله عنهما: فما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة؟ فقال الرجل: رحمك الله، إنما سألتك لتخبرنا. فقال ابن عباس: يومان ذكرهما الله عز وجل في كتابه، الله أعلم بهما. فكره أن يقول في كتاب الله بغير علم. هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. آخر كتاب الأصول، آخر كتاب **الجامع الصحيح المستدرك** تأليف الحاكم الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحافظ -رحمه الله- والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. فرغ من نسخه العبد الفقير محمد بن أبي القاسم الفارقي -رفق الله بهما- في سلخ ذي الحجة سنة ثمان عشرة وسبعمائة بالقاهرة المعزية».

تمليكات النسخة:

يتضح من الأختام والتوقيعات أن هذه النسخة تملكها بعض المهتمين بالحديث الشريف وعلومه، فمما ورد من هذه التمليكات:

* **تمليك على وجه المجلد الأول**: الحمد لله وبه ثقتي من عواري الدهر في نوبة أقل عبيد الله تعالى وأفقرهم وأحقرهم محمد بن أحمد بن أينال العلائي الرواد.. الحنفي، عامله ربه بخفي لطفه الجلي..

* **وعليها تملك آخر في نهاية الصفحة وفيه**: ملك -من فضل الله تعالى- الفقير الحقير تقي الدين محمد بن..

* **وأشير على المجلد الرابع إلى تمليك ثالث جاء فيه**: الحمد لله رب العالمين، ملك هذا الجزء وثلاثة أجزاء قبله سيدنا محمد بن أحمد التجيبي لطف الله به بالشراء الصحيح والثمن المقبوض من غير ثنيا ولا خيار ولا عقد.. ولا استحقاق. والحمد لله، وكتبه منصور بن الحاج الظاهري.

وقف النسخة:

ويبدو أيضًا من خلال تحليل طرة المخطوط أن هذه النسخة قد تعاقب عليها عدة أوقاف منها:

* وقف أمير محمد الدفتار.

* وقفه في رواق المغاربة بالجامع الأزهر وقف الشيخ عامر المغربي وقد كتب هذا الوقف وشهد عليه: علي السوسي المغربي.

توثيقات النسخة:

يتضح أيضًا أن هذه نسخة مقابلة، كما أثبت ذلك في مواضع كثيرة من أجزاء الكتاب؛ نرى هذه البلاغات على هامش المخطوط، كما نص على ذلك في طرة الجزء الثالث حيث جاء على طرته: بلغ مقابلة لجميعه. صح، كتبه محمد بن الحسن اللخمي.

وكذلك ورد بلاغ بالمقابلة في نهاية هذا الجزء، حيث جاء على هامش اللوحة الأخيرة: بلغ مقابلته بأصل صحيح فصح ونبه إلى بعض أشياء يلبس عنها معلم عليها. كتبه اللخمي.

وسيجد القارئ الإشارة إلى هذه التصحيحات والمقابلات التي أجراها اللخمي في حواشي التحقيق، كما في أحاديث أرقام (٣٦، ٤٠، ١٦٤، ٢٠٢، ٣٢٧، ٤٤٨، ٦٠٨، ٢١٧٨) وغيرها مما سيلحظه القارئ.

وجود دوائر في نهاية أحاديث الكتاب وفي وسط كل دائرة نقطة هكذا [⦿] وهذا يدل على مقابلة النسخة بالأصل الذي نقلت منه، مع التصريح بتلك المقابلة في هامش النسخة كما قدمنا.

الأختام والتوقيعات:

على النسخة كثير من الأختام والتوقيعات ولكنها غير واضحة لدقتها، أو ظهور بعض الحروف وعدم ظهور حروف أخرى. فلم نستطع تحديد أصحاب تلك الأختام والتوقيعات.

وهذه النسخة هي أصح النسخ، وبها بعض الخروم في صفحات قليلة متفرقة، وبها خرم كبير من حديث رقم (٦٤٤٨) حتى حديث رقم (٦٨٤٩)، وقد اعتمدنا في

هذا الخرم على نسخة الجامع الكبير بصنعاء كأصل.

٢- نسخة الجامع الكبير بصنعاء:

وقد رمزنا إليها بالرمز (ص) في حواشي التحقيق، وتشتمل على أغلب أجزاء الكتاب من أوله، وحتى الحديث رقم (٧٧٨٧) عند قوله:

«أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا إبراهيم بن عبد الله، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أم كرز وأبي كرز، قالا: نذرت امرأة من آل عبد الرحمن بن أبي بكر إن ولدت امرأة».

وعند هذا القول ينتهي المحفوظ في مكتبة الجامع الكبير من هذه النسخة، وباقي النسخة غير موجود.

وهذه النسخة من مخطوط **المستدرك** محفوظة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء باليمن، وهي مأخوذة عن مكتبة العلامة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، وعليها خطه مؤرخ بـ ٨٣٤ هـ، وقد ورد هذا التأريخ في نهاية الجزء الثاني لوحة رقم ٢٩٦، وسُجِّل أيضًا على طرة أجزائه، كما سيأتي في الأوقاف والتمليكات الخاصة بهذه النسخة.

وقد كتبت بخط نسخي واضح، وهي نسخة جيدة حصلنا منها على ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات، على النحو التالي:

المجلد الأول: يقع في جزأين متتاليين (الجزء الأول والثاني) مجموع أوراقه ٢٥٦.

الجزء الأول: يستغرق أول ١٢٥ لوحة وجه وظهر؛ يبدأ ببداية الكتاب وينتهي بنهاية كتاب صلاة العيدين، عند الحديث رقم (١١٢٩) في نشرتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلا بالله، حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ إملاء في يوم الاثنين السابع من المحرم سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة..».

وآخره: «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر فيصلي تينك الركعتين ثم يسلم، ثم يقوم فيستقبل الناس وهم جلوس، فيقول: «**تصدقوا، تصدقوا، تصدقوا**». قال: وكان أكثر من يتصدق النساء بالقرط والخاتم. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. آخر كتاب العيدين، وهو آخر المجلد الأول من كتاب **المستدرك** للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، يتلوه في الثاني من كتاب الوتر، والحمد لله وحده، وصلواته وسلامه على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وأما الجزء الثاني: فيقع في ١٣١ لوحة وجه وظهر؛ يبدأ بكتاب الوتر، حديث رقم (١١٣٠) وينتهي بنهاية كتاب البيوع، عند الحديث رقم (٢٤٠٦) في نشرتنا.

وأوله: «من كتاب الوتر، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب إملاء، ثنا محمد ابن سنان القزاز، ثنا عبد الله بن حمدان، ثنا عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم، حدثني أبي جعفر بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة النجاري، أنه سأل عبادة بن الصامت عن الوتر، فقال: أمر حسن جميل عمل به النبي ﷺ والمسلمون من بعده، وليس بواجب».

وآخره: «هذا آخر ما أدى إليه اجتهادي من الزيادة في كتاب البيوع على ما خرجه الإمامان؛ أبو عبد الله البخاري، وأبو الحسين القشيري رضي الله عنهما،

وقد ذكرت في ضمن هذا الكتاب كتبًا قد ترجمها البخاري في آخر كتاب البيوع، فمنها: كتاب السلم، وكتاب الشفعة، وكتاب الإجارة، وكتاب الحوالة، وكتاب الحرث، وكتاب المزارعة، وكتاب المساقاة، وكتاب العطايا، وكتاب الهبات، وكتاب القراض، وكتاب اللقطة، وكتاب المظالم، وكتاب التعفف عن المسألة، وكتاب الرهن، وكتاب الشركة، وكتاب العتق، وكتاب المكاتب، وكتاب الشهادات، وكتاب الصلح، وكتاب الشروط، وكتاب الوصايا، وكتاب الوقف، وإنما شرحتها في آخر هذا الكتاب؛ لئلا يتوهم متوهم أني أخليت كتاب البيوع عن هذه الكتب، والله المعين على ما أؤمله من تتبع آثار الإمامين رضي الله عنهما، وهو حسبي ونعم الوكيل، آخر المجلد الثاني من **المستدرك على الصحيحين** تصنيف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري رحمه الله، ويتلوه في المجلد الثالث كتاب الجهاد والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا».

واختلفت مسطرتها باختلاف المجلدات؛ ففي المجلد الأول والثاني واللذان يضمان أربعة أجزاء جاءت مسطرتها ٢٥ سطرًا، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٣ - ١٥ كلمة في الأعم الأغلب.

المجلد الثاني: يقع في جزأين متتاليين (الجزء الثالث والرابع) مجموع أوراقه٢٩٧ لوحة وجه وظهر، الجزء الثالث ينتهي عند لوحة ١٦٤، ويبدأ الجزء الرابع من ظهر لوحة ١٩٥ حتى نهاية المخطوط لوحة رقم ٢٩٧.

أما الجزء الثالث: فيبدأ بكتاب الجهاد، حديث رقم (٢٤٠٧) وينتهي بنهاية كتاب التفسير، عند الحديث رقم (٤٠٣٥) في نشرتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد

وسلم، كتاب الجهاد، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو الحسن محمد ابن سنان القزاز، ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، ثنا سفيان الثوري، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما أخرج أهل مكة النبي ﷺ قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: إنا لله وإنا إليه راجعون، أخرجوا نبيهم ﷺ، ليهلكن. قال: فنزلت: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ . وكان ابن عباس يقرؤها: أذن. قال أبو بكر الصديق: فعلمت أنها قتال. قال ابن عباس: وهي أول آية نزلت في القتال. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه...».

وآخره: «أخبرنا محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنا عبد الرزاق، أنا سفيان الثوري، عن حكيم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ما مولود إلا على قلبه الوسواس، فإن ذكر الله خنس، وإن غفل وسوس، وهو قوله عز وجل: الوسواس الخناس. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. آخر كتاب التفسير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله كتاب تواريخ المتقدمين».

أما الجزء الرابع: فيبدأ بكتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين وذكر مناقبهم وأخبارهم مع الأمم على لسان سيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين، حديث رقم (٤٠٣٦) وينتهي بنهاية ذكر مناقب سلمة بن هشام، عند الحديث رقم (٥١٧٢) في نشرتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، اللهم صل على سيدنا محمد ﷺ، حدثنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ إملاء في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعمائة: كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، وذكر مناقبهم وأخبارهم مع الأمم على لسان سيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم وعليهم

أجمعين، فإن الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل أخرجه في هذا الموضع من **الجامع الصحيح** قبل بدء الشريعة وذكر الصحابة فاقتديت به».

وآخره: «فلم يزل مع رسول الله ﷺ حتى قبض رسول الله ﷺ، فخرج مع المسلمين إلى الشام حين بعث أبو بكر رضي الله عنه الجيوش لجهاد الروم، فقتل سلمة شهيدًا بمرج الصفر في المحرم سنة أربع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه، نجز المجلد الرابع بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، ويتلوه في أول الجزء الرابع ذكر مناقب سعد بن عبادة الخزرجي رضي الله عنه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كلما ذكره الذاكرون وسها وغفل عن ذكره الغافلون، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وعليها بلاغ بالمقابلة ستأتي الإشارة إليه في بلاغات النسخة إن شاء الله.

المجلد الثالث: يقع في جزأين متتاليين (الجزء الخامس والسادس) مجموع أوراقه ٢٧٣ لوحة وجه وظهر، ينتهي الجزء الخامس عند لوحة ١٢٣، ويبدأ الجزء السادس من لوحة ١٢٤ حتى لوحة رقم ٢٧٣.

أما الجزء الخامس: فيبدأ بذكر مناقب سعد بن عبادة، حديث رقم (٥١٧٣) وينتهي بنهاية ذكر خفاف بن إيماء، عند الحديث رقم (٦٦٥٦) في نشرتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم رب عونك يا كريم، ذكر مناقب سعد بن عبادة، أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا أبو علاثة محمد بن عمرو بن خالد، حدثني أبي، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة في تسمية من شهد العقبة من الأنصار من بني ساعدة بن كعب بن الخزرج؛ سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة بن خزيمة، وهو نقيب، وقد شهد بدرًا»

وآخره: «حدثني علي بن محمد بن عقبة الشيباني بالكوفة، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني عمران بن أبي أنس، عن حنظلة بن علي، عن خفاف بن إيماء الغفاري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يدعو في صلاة الصبح: «اللهم العن بني لحيان ورعلًا وذكوان، وعصية عصوا الله ورسوله، وغفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله، تم الجزء يتلوه في الذي يليه إن شاء الله تعالى ذكر أبي نضرة جميل بن نضرة الغفاري رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين».

أما الجزء السادس: فيبدأ بذكر أبي بصرة جميل بن بصرة الغفاري، حديث رقم (٦٦٥٧) وينتهي أثناء كتاب الذبائح عند الحديث رقم (٧٧٨٧) في نشرتنا.

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، اللهم صل على محمد وآله وسلم، ذكر أبي بصرة جميل بن بصرة الغفاري رضي الله عنه، أخبرني أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا موسى بن زكريا التستري، حدثنا شباب، قال: أبو بصرة جميل ابن بصرة بن جميل من بني حرام بن غفار، توفي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قد روى عن أبي بصرة جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ».

وآخره: «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا إبراهيم بن عبد الله، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أم كرز وأبي كرز، قالا: نذرت امرأة من آل عبد الرحمن بن أبي بكر إن ولدت امرأة». والباقي مفقود كما أشرنا لذلك قبل.

وفي هذا المجلد الذي يضم جزأين؛ الأول مكتمل والآخر مفقود من الآخر، مسطرتها ١٩، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١١ - ١٣ كلمة في الأعم الأغلب.

وقد كتب على وجه غلاف هذه النسخة ما يلي:

في المجلد الأول في أعلى الصفحة: الجزء الأول من **المستدرك للصحيحين**، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ المتقن المحقق جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ الحاكم نفع الله به وأعاد علينا من بركاته آمين، وصلى الله على أشرف الخلق محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا مباركًا فيه إلى يوم الدين آمين آمين، ورضي الله عن الصحابة أجمعين والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أشرف خلقه محمد وآله وصحبه وسلم.

وفي المجلد الثاني: الجزء الثاني من أربعة أجزاء من كتاب **المستدرك على الصحيحين** بالبعث الشيخ تأليف الشيخ الإمام العلامة الحافظ المتقن جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ الحاكم نفع الله به.

وكُتب بيتا شعر أسفل طرة المجلد الثالث، حيث جاء:

الحمد لله، لسيدي.. الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله الوزير رضوان الله عليه:

تولى الشباب وريعانه وأسرع في عارضيك القتير
فسل من إلهك رضوانه فقد جاء منه إليك النفير

تمليكات النسخة:

يتضح من الأختام والتوقيعات أن هذه النسخة تملكها بعض المهتمين بالحديث الشريف وعلومه، وأهمهم العلامة الوزير ابن المرتضى، فمما ورد من هذه التمليكات:

كتب على الجانب الأيمن من طرة الجزء الأول: من الخزانة الوزيرية، وعليه

خط إمام الحديث محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى قدس الله روحه.

وفي طرة الجزء الثاني: الحمد لله وحده، هذا المجلد وما قبله وما بعده من كتب الأهل الموقوفة على صالح الذرية، وقد كان ذهب هو وإخوته من الخزانة المفضلية الوزيرية واجدته خط إمام الاجتهاد الحبر النقاد عز الإسلام محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى.. يحيى بن مزاحم بن عثمان بن علي بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن... عفا الله عنهم بحق محمد وآله.

وقف النسخة:

ويبدو أيضًا من خلال تحليل طرة المخطوط أن هذه النسخة قد وجد بها مشاكل في أوقافها؛ حيث كتب في **الجزء الأعلى من الطرة**: هذا الجزء الأول من **المستدرك** وقف لله تعالى، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب في الجزء الأسفل: الحمد لله وحده هذا الجزء والذي بعده مما اشتملت عليه الخزانة الوزيرية، وقد كتب عليه من لا اعتبار به الوقف المطلق وطمس وقف الآباء فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

بلاغات ومقابلات النسخة:

يتضح أيضًا أن هذه نسخة مقابلة، كما في مواضع كثيرة من أجزاء الكتاب؛ نرى هذه البلاغات على هامش المخطوط، كما نص على ذلك طرة الجزء الأول؛ حيث ورد ما نصه: خط سيدي الحُجة محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى رضي الله عنه يعرفه من له خبرة بخطه فليعلم ذلك، كتبه يحيى بن عبد الله بن زيد بن عثمان بن علي بن الوزير غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه بحق محمد وآله.

الأختام والتوقيعات:

ليس عليها أختام أو توقيعات سوى ما بعد البلاغات من محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى إعلامًا بانتهاء المقابلة.

٣- نسخة المكتبة المحمودية:

وقد رمزنا إليها بالرمز (ح١) في حواشي التحقيق، وتشتمل على أغلب أجزاء الكتاب من أوله، وحتى الحديث رقم (٧٢٧١).

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، أنبأنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ إملاء في يوم الاثنين السابع من المحرم سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة: الحمد لله العزيز القهار، الصمد الجبار، العالم للأسرار، الذي اصطفى سيد البشر محمد بن عبد الله لنبوته ورسالته، وحذر جميع خلقه مخالفته...».

وآخرها: «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سليم المكي، ثنا إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: كنت وافد بني المنتفق إلى رسول الله ﷺ، فقدمنا على رسول الله ﷺ فلم نصادفه في منزله، وصادفنا عائشة أم المؤمنين، فأمرت لنا بحريرة، فصنعت لنا، وأتينا بقناع - والقناع الطبق فيه تمر- ثم جاء رسول الله ﷺ فقال: **«هل أصبتم شيئًا؟»**. أو: **«آمر لكم بشيء؟»**. فقلنا: نعم يا رسول الله. قال: فبينما نحن مع رسول الله ﷺ جلوس، قال: فرفع الراعي غنمه إلى المراح، ومعه سخلة تيعر، فقال رسول الله ﷺ: **«ما ولدت يا فلان؟»**. قال: بهمة. قال: **«فاذبح...»**.

وعند هذا القول ينتهي المحفوظ في المكتبة المحمودية من هذه النسخة، وباقي النسخة غير موجود.

وهي نسخة جيدة خطها واضح حديث وإن كانت غير مؤرخة وليست معروفة الناسخ، إلا أنه يرجح أنها كتبت بعد الألف الهجرية.

وهذه النسخة من مخطوط **المستدرك** محفوظة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ورمز (٤٢٢/ حديث).

وقد كتبت بخط نسخي واضح، ومسطرتها ٣٧ سطرًا، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٦ - ١٨ كلمة في الأعم الأغلب، وتقع في ٤٠٠ لوحة وجه وظهر.

وقد كتب على طرتها ما يلي:

في أعلى الصفحة الأولى:

عبد الرحمن بن يخلفين

علم الحديث لكل علم حجة ... فاشدد يديك به على التعيين
وتوخ أعدل طرقه واعمل بها ... تعمل بعلم بصيرة ويقين

وكتب في وسط الصفحة:

خميس بن علي رحمه الله

تركت مقالات الكلام جميعها ... لمبتدع يدعو بهن إلى الردى
ولازمت أصحاب الحديث لأنهم ... دعاة إلى سبل المكارم والهدى
وهل ترك الإنسان في الدين غاية ... إذا قال قلدت النبي محمدا

قال أبو بكر بن أبي شيبة في **مسنده**: حدثنا محمد بن بشر العبدي، حدثنا عبد الله بن المؤمل، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: جاءت امرأة، يقال لها: بسرة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إحدانا ترى أنها مع زوجها في المنام، فقال: «**إذا وجدت بللًا فاغتسلي يا بسرة**». قالت عائشة: فَضَحْتِ النساء. قال: «**دعيها تسأل عما بدا لها تربت يمينك**».

روى الخطيب بسنده إلى أبي زرعة الرازي قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق وما أدى ذلك كله إلينا إلا الصحابة وهم لا يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة.

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ ابن حجر العسقلاني وهي الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد ومسند الدارمي وصحيح ابن خزيمة ومنتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار وسنن الدارقطني، وإنما زاد العدد واحدًا؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه هكذا في لحظ الألحاظ.

الصفحة الثالثة:

الحمد لله عندنا بالقسمة الصحيحة الشرعية للولد إسماعيل والولد. . . . . بينهما نصفين.

الحمد لله بدارة سماع علي بن الحسين العمراني. . . . . على المفتقر إلى رحمة الله سبحانه في يوم الخميس. . . . . . . الأول.

الوجه الثاني:

قال الذهبي في **المختصر** لم أره تكلم على أحاديث جمة الحاكم بعضها جيد،

وبعضها واه.

مستدرك على الصحيحين.

المستدرك للحاكم

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري الحافظ الكبير، ويعرف أيضًا بابن البيع، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، واعتنى به أبوه وسمع في صغره (. . . . .)، وكتب عن نحو ألفي شيخ وحدث عن الأصم وعن ابن السماك وطبقتهما.

وقرأ القراءات على جماعة، وبرع في معرفة الحديث وفنونه، وصنف التصانيف الكبيرة، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان، وكان فيه تشيع، وحط على معاوية، وهو ثقة حجة، توفي في صفر سنة خمس وأربعمائة. انتهى من **العبر** للحافظ الذهبي رحمهم الله ورحمنا بفضله ومنه. وينبغي نقل ترجمته من **تذكرة الحفاظ** وقال في **الميزان** فيه ما لفظه محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري الحاكم أبو عبد الله الحافظ صاحب التصانيف إمام صدوق لكنه يصحح في **مستدركه** أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة، ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين. وقد قال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله، فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث. قلت: الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط. ومن شقاشقه. قوله: أجمعت الأمة أن القتيبي كذاب، وقوله: إن المصطفى ﷺ. . . . . . مسرورًا مختونًا قد تواتر هذا. وقوله: إن عليًّا وصي. فأما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه. مات سنة خمس وأربعمائة انتهى.

. . . . إجماع العلماء شرقًا وغربًا على جواز الكتابة.

التملك:

كتب على طرة المخطوط هذا التمليك المؤرخ:

سنة ١٢٤١ هذا الكتاب ملك مدرسة محمودية، حافظ كتب ثاني سيد حافظ علي الزندي.

وعلى الصفحة التي تليها كتب:

ملكه بالشراء الأول عام ١١٨٨ واستوفى البيع.

الحمد لله وحده

ملكه أفقر عبيد الله وأحوجهم إلى مغفرته وأحقرهم - عفا الله عنه وغفر له -

الحمد لله وحده

في ملك الفقير إلى الله سبحانه وتعالى أحمد بن علي بن هارون السهمي سنة ١١٦٣هـ

الحمد لله وحده، ثم في ملك أفقر العباد إلى مولاه أحمد بن محمد... عنهما

الحمد لله رب العالمين

ثم صار بنعمة الله وله الحمد في كتب سيدي والدي يحيى بن أحمد............ ثم انتقل إلى... العزيز.

الحمد لله عند محمد بن علي نسخة الإمام يحيى بن أحمد أسعده الله في شهر صفر سنة ١٣٣٠.

٤- نسخة الخزانة الناصرية:

ولها نسخة ميكروفيلمية محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ورمز (٦١٧/ حديث)، وقد رمزنا إليها بالرمز (ك١) في حواشي التحقيق، وتشتمل على جزأين الموجود منها في دار الكتب المصرية الجزء الثاني، والذي يبدأ بكتاب الهجرة حديث (٤٣٠٣)، وينتهي بنهاية الكتاب.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين كتاب الهجرة، وقد صح أكثر أخبارها عند الشيخين، وأخرجا جميعًا اختلاف الصحابة في مقام رسول الله ﷺ بمكة...».

وآخرها: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، آخر كتاب الأهوال، وهو آخر كتاب **الجامع الصحيح المستدرك**، تأليف الحاكم الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحافظ رحمه الله تعالى، والحمد لله وحده ولا قوة إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وعترته وأزواجه الطاهرين وسلم تسليمًا كثيرًا، ووافق الفراغ من تعليقه عصر الجمعة الثاني عشر من شهر صفر المبارك سنة إحدى عشرة وثمانمائة للهجرة الطاهرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير، تاريخ الأصل المنسوخ منه في التاسع والعشرين من المحرم سنة ثلاثين وسبعمائة، وصلى الله على محمد وصحبه وسلم، من الخزانة الناصرية خزانة مولانا من شيد الله به معالم الدين أمير المؤمنين محمد بن أمير المؤمنين علي بن محمد بن علي... وبركاتهم وحشرنا ومن يحبه في زمرتهم آمين آمين».

وقد كتبت بخط نسخي معتاد، ومسطرتها ٣١ سطرًا، ويتراوح عدد الكلمات

في السطر الواحد ما بين ٢٠ - ٢٣ كلمة في الأعم الأغلب، وتقع في ٨٩ لوحة وجه وظهر. وقد نسخت سنة ٨١١هـ، عن أصل منسوخ سنة ٧٣٠هـ.

وقد كتب على طرتها ما يلي:

كتب على الصفحة الأولى:

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، الجزء الثاني من **المستدرك الصحيح** تأليف الإمام سيد الأعلام شيخ الشيعة أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه رحمه الله تعالى.

التملك:

كتب على طرتها التمليك:

* صار هذا الكتاب من مولانا ووالدنا أمير المؤمنين شرف الدين بن شمس الدين بن أمير المؤمنين المهدي... الله أحمد بن يحيى بن المرتضى بن أحمد بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل بن الحجاج بن علي بن يحيى بن سورة، هذا الكتاب صار في حوزة مولانا المؤيد محمد بن المنصور

* من كتب الفقير إلى الله علي بن القاسم بن أحمد بن أمير المؤمنين بالبري بعد أن تميز في قضائه ومن والده رضوان الله عليه ورحمته بتاريخ شهر محرم الحرام سنة ١١٣٧

* من فضل الله سبحانه على عبده وابن عبده محسن له أمير المؤمنين المؤيد بالله محمد ابن أمير المؤمنين المتوكل علي إسماعيل ابن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد رضوان الله عليه.. بتاريخ ١١٣٧.

مقابلة النسخة:

أشير إلى أن النسخة مقابلة في اللوحة الأخيرة حيث جاء:

انتهت المقابلة لهذا الكتاب وعلى حسب الطاقة والإمكان على الأصل المنسوخ منه والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، ثنا به العباس بن محمد في جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وثمانمائة.

٥- نسخة دار الكتب المصرية:

وهي قطعة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ورمز (٢٩٢٤٩/ ب)، وقد رمزنا إليها بالرمز (ك٣) في حواشي التحقيق، وتشتمل على نهاية الكتاب والذي يبدأ بكتاب الأشربة حديث رقم (٧٣٨٥) وينتهي بنهاية الكتاب.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم، حدثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب إملاء وقراءة، ثنا أحمد بن شيبان الرملي، ثنا سفيان بن عيينة، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ الحلو البارد. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ فإنه ليس عند اليمانيين عن معمر. وشاهده حديث هشام بن عروة عن أبيه...».

وآخرها: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، آخر كتاب الأهوال، وهو آخر كتاب **الجامع الصحيح المستدرك**، تأليف الحاكم الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحافظ رحمه الله، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وعترته الطاهرين وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا، وكان الفراغ من هذه النسخة خامس شعبان المبارك سنة سبع وعشرين وسبعمائة على

يد العبد الفقير إلى ربه مسعود بن عبد الرحيم غفر الله له ولصاحبه ولمن نظر فيه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين».

وقد كتبت بخط نسخي معتاد، ومسطرتها ٢٣ سطرًا، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٤ - ١٦ كلمة في الأعم الأغلب، وتقع في ١٩٩ لوحة وجه وظهر. وقد نسخت سنة ٧٢٧هـ، بخط مسعود بن عبد الرحيم.

* * *

لم تكن الخمس نسخ التي تم توصيفها هي التي لدينا فقط، بل بالإضافة إليها، تحصل لدينا - بفضل الله - مجموعة أخرى من النسخ الخطية والقطع المتناثرة، التي عثرنا عليها في المكتبات ودور المحفوظات في أنحاء العالم، وهذه النسخ وإن لم تكن في مثل قوة هذه المخطوطات الخمس، إلا أننا لم نهملها بالكلية - على نحو ما ستأتي الإشارة إليه - بل تم الاستئناس بها وترجيح الفروق من خلالها عند الضرورة.

وقد تم الإعراض عن الاعتماد الكامل على هذه النسخ لأسباب، منها:

١ - سوء حالة بعضها ورداءتها وعدم وضوحها.

٢ - كثرة السقوط والخروم في البعض الآخر.

٣ - كثرة التصحيفات والتحريفات.

٤ - عدم اكتمال البعض منها.

٥ - قرب العهد بنسخ البعض.

٦ - كما أن بعضًا منها أصله مما اعتمدناه من مخطوطات.

وحرصًا على عدم إثقال الكتاب بالفروق الكثيرة والمتكررة، فلم نعتمد اعتمادًا

كاملًا على هذه النسخ لكنها لم تخل من فوائد كثيرة، تم الاستئناس بها، بل كان بعض منها مرجحًا في إثبات الفروق عند تساوي المعطيات بين النسخ المعتمدة، أو عند اجتماع النسخ على خطأ أو وجود بياض في بعض المواطن فيما اعتمدنا عليه.

وقد أشرنا إلى ذلك في حواشي التحقيق مما سيلاحظه القارئ في مواضعه المختلفة من الكتاب.

وفيما يلي وصف موجز لهذه القطع من الكتاب حتى يستطيع مراجعتها من يريد الرجوع إليها:

١- النسخة المحمودية (ح٢):

وهي عبارة عن مجلد واحد، عدد لوحاته ٣٣٨ لوحة، تبدأ ببداية الكتاب وتنتهي عند الحديث رقم ٢٤٠٤، كتبت بخط عادي، وعدد أسطرها ٢١، وهي نسخة مجهولة الناسخ وتاريخ النسخ، وهي نسخة مصورة عن المكتبة المحمودية تحت رقم (٤٧٧)، ورمزنا لها بـ(ح٢).

٢- النسخة المحمودية (ح٣):

وهي عبارة عن مجلد واحد، عدد لوحاته ٢٦٠ لوحة، تبدأ من حديث رقم ٦٤٦٥ وتنتهي عند آخر الكتاب، كتبت بخط عادي، وعدد أسطرها ٢٥، واسم الناسخ: يحيى بن محمد بن حسن، وتاريخ النسخ: ٩٤٣ هـ، وهي نسخة مصورة عن المكتبة المحمودية تحت رقم (٤٧٨). رمزنا لها بـ(ح٣).

٣- نسخة مكتبة الشيخ محب الله (ب):

وهي نسخة مكتملة عبارة عن مجلدين للكتاب كله، المجلد الأول عدد لوحاته

٣٨٤ لوحة، والمجلد الثاني ٣٨١ لوحة، وعدد أسطرها ٣٠، وهي نسخة منقوطة يتضح فيها التأخر، اسم الناسخ: فتح محمد النظاماني، تاريخ النسخ: ١٣١٠هـ، ورمزنا لها بالرمز (ب).

٤- نسخة مكتبة عاطف أفندي بإسطانبول (ف):

وهي نسخة عبارة عن مجلدين، عدد لوحاتها عبارة عن مجلدين، المجلد الأول يبدأ من أول الكتاب حتى آخر المجلد الثاني وعدد لوحاته ٤٠٧ لوحة، والمجلد الثاني ٢٧٦ لوحة يبدأ من حديث ٥٧٩٥ حتى آخر الكتاب، وعدد أسطرها ٣٣، واسم الناسخ غير مذكور، وتاريخ النسخ: ١١١٩، وهي نسخة مكتوبة بخط عادي. ورمزنا لها بالرمز (ف).

٥- نسخة البتنوني (ن):

وهي عبارة عن مجلد واحد ٤٠٢ لوحة، تبدأ من أول كتاب الهجرة حتى آخر الكتاب، وخطها نسخ عادي، واسم الناسخ: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البتنوني الشافعي، وتاريخ النسخ: ١١١٧ هـ. وعدد الأسطر: ٣٢، وعدد الكلمات في السطر: ١٧ تقريبًا، وهي نسخة رديئة كثيرة السقط والأخطاء ولكن يوجد فيها القليل من الفوائد، ورمزنا لها بالرمز (ن).

٦- نسخة دار الكتب المصرية (ك٢):

وهي عبارة عن مجلدين المجلد الأول: ٢٢٣ لوحة، يبدأ من أول الكتاب حديث ٢٤٠٦ آخر كتاب البيوع، والمجلد الثاني: ٢٩١ لوحة يبدأ من حديث رقم ٢٤٠٧ أول كتاب الجهاد حتى حديث رقم ٥١٧٢، واسم الناسخ: عبد الله بن صلاح الصمدي الحتمي، وتاريخ النسخ: ١٠٤٢هـ، وعدد الأسطر: ٣٢، وهي

نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم: ٤٤٣ حديث، ورمزنا لها بالرمز (ك٢).

٧- نسخة المكتبة السعيدية (س):

عبارة عن الجزء الثاني فقط، وعدد لوحاته ٢٣٤ لوحة، يبدأ بكتاب البيوع من أول كتاب البيوع أول الجزء الثاني ص٢ وينتهي عند آخر كتاب التفسير حديث رقم ٤٠٣٥، واسم الناسخ: علي بن العالم الخجندي وتاريخ الناسخ: ٧٤٨ هـ، ونوع الخط: نسخ عادي، وعدد الأسطر ٢٣.

٨- نسخة مخطوط المكتبة الناصرية لكنو (مخطوط من الجامعة الإسلامية) (ل١):

وهو عبارة عن مجلدين، المجلد الأول ٢٢٢ لوحة يبدأ من أول الكتاب حديث رقم ١ وينتهي عند حديث رقم ٢١٦٠، والمجلد الثاني ٢٣٢ لوحة يبدأ من حديث ٢١٦١ وينتهي عند حديث رقم ٤٣٠٠، ونوع الخط فارسي، واسم الناسخ وتاريخ النسخ غير مذكورين.

٩- نسخة مخطوط المكتبة الناصرية لكنو (مخطوط من الجامعة الإسلامية) (ل٢):

نسخة مكونة من أربعة أجزاء، عدد أوراقها ٤٠٢ لوحة، يبدأ من أول الكتاب وحتى آخره، واسم الناسخ: مبارك بن سعيد بن بدر، وتاريخ النسخ: ١١١٧هـ، وعدد الأسطر ٢٠.

١٠- نسخة ثالثة من الجامعة الإسلامية (خ):

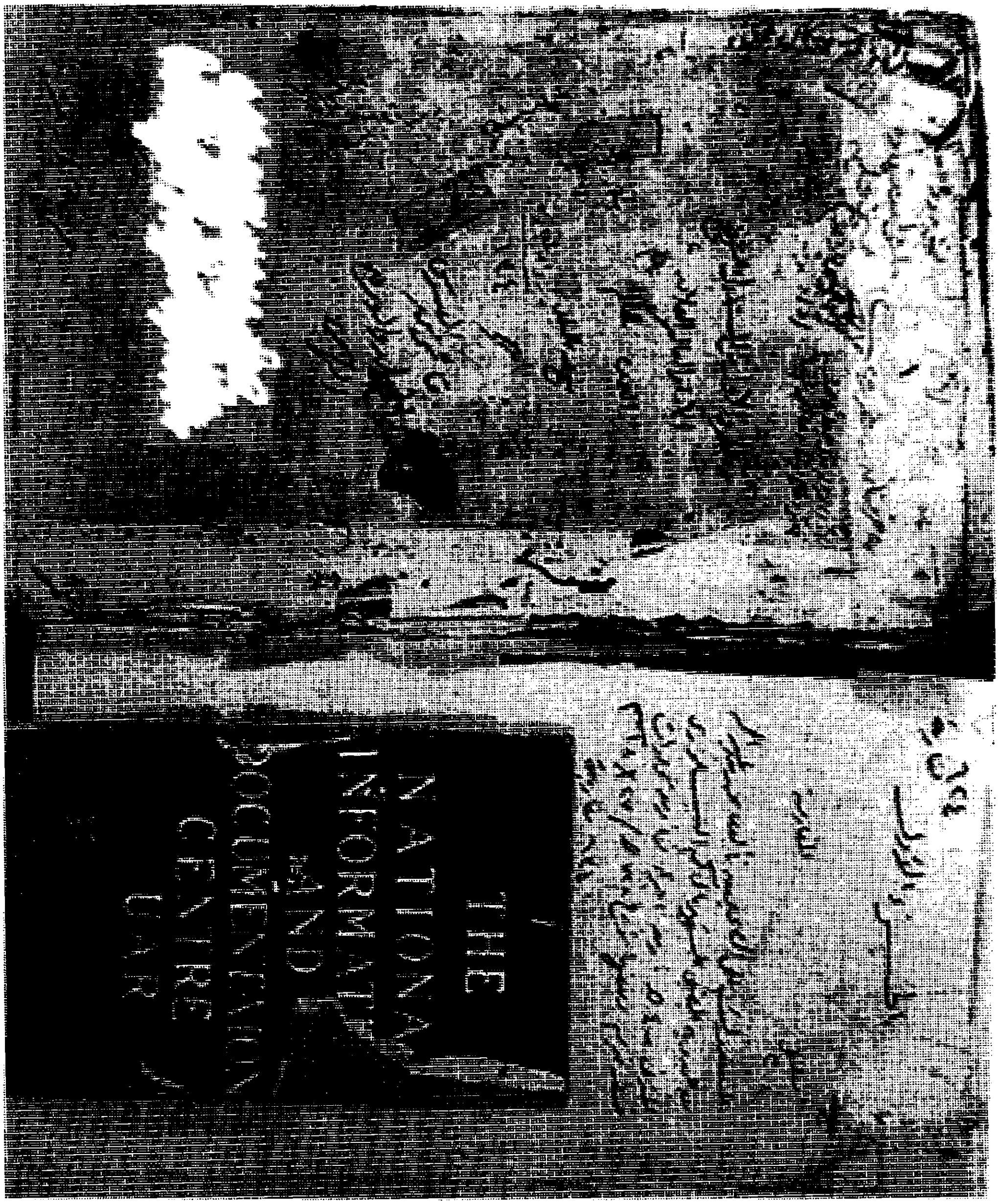
وهي نسخة مصورة عن خدابخش، وعدد لوحاتها ١٨١ لوحة، يبدأ من أول تسمية أزواج رسول الله ﷺ في الجاهلية والإسلام حتى حديث ٧٩٩٣، وقد كتبت بخط نسخ عادي، عدد الأسطر ٢٠.

١١- نسخة دار صدام (م):

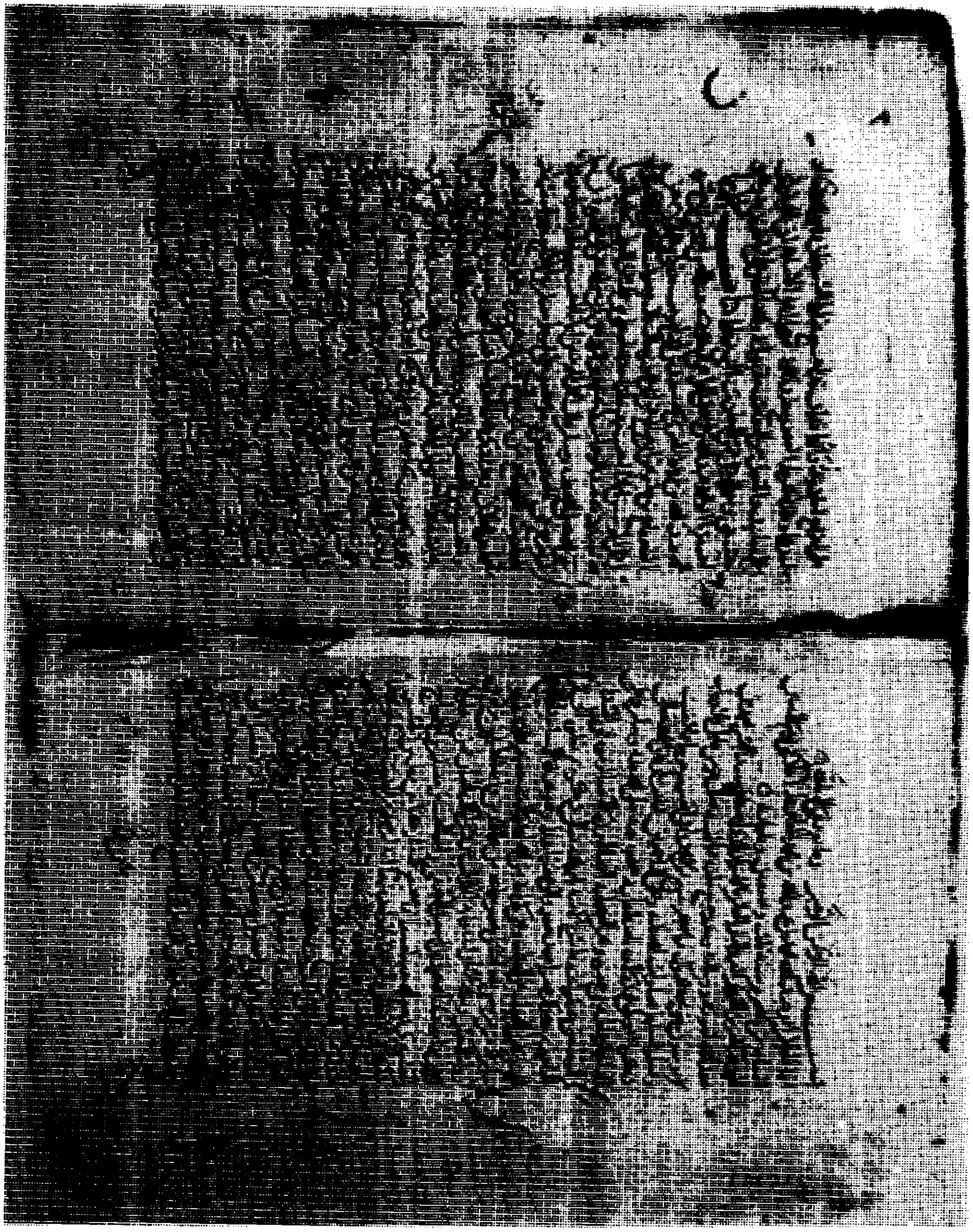
وهي مسجلة تحت رقم ١١٥٩٩، وعدد لوحاتها ٢٢٤، وهي تبدأ من ذكر يوسف عليه السلام حتى حديث رقم ٦٢٤٦ ومؤرخ عليها القرن التاسع الهجري، وعدد الأسطر ٢٥.

* * *

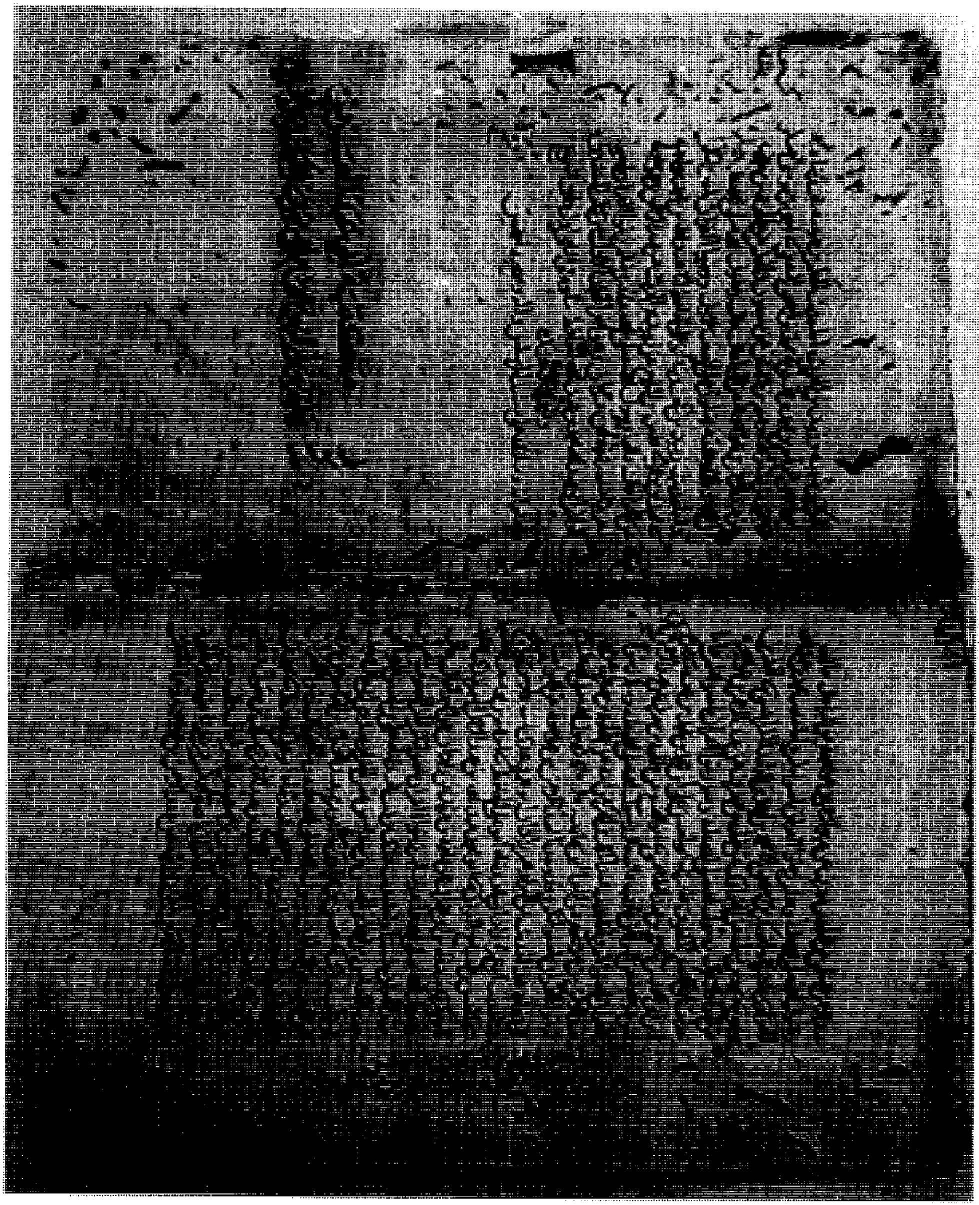
نماذج من المخطوطات
المعتمدة في التحقيق



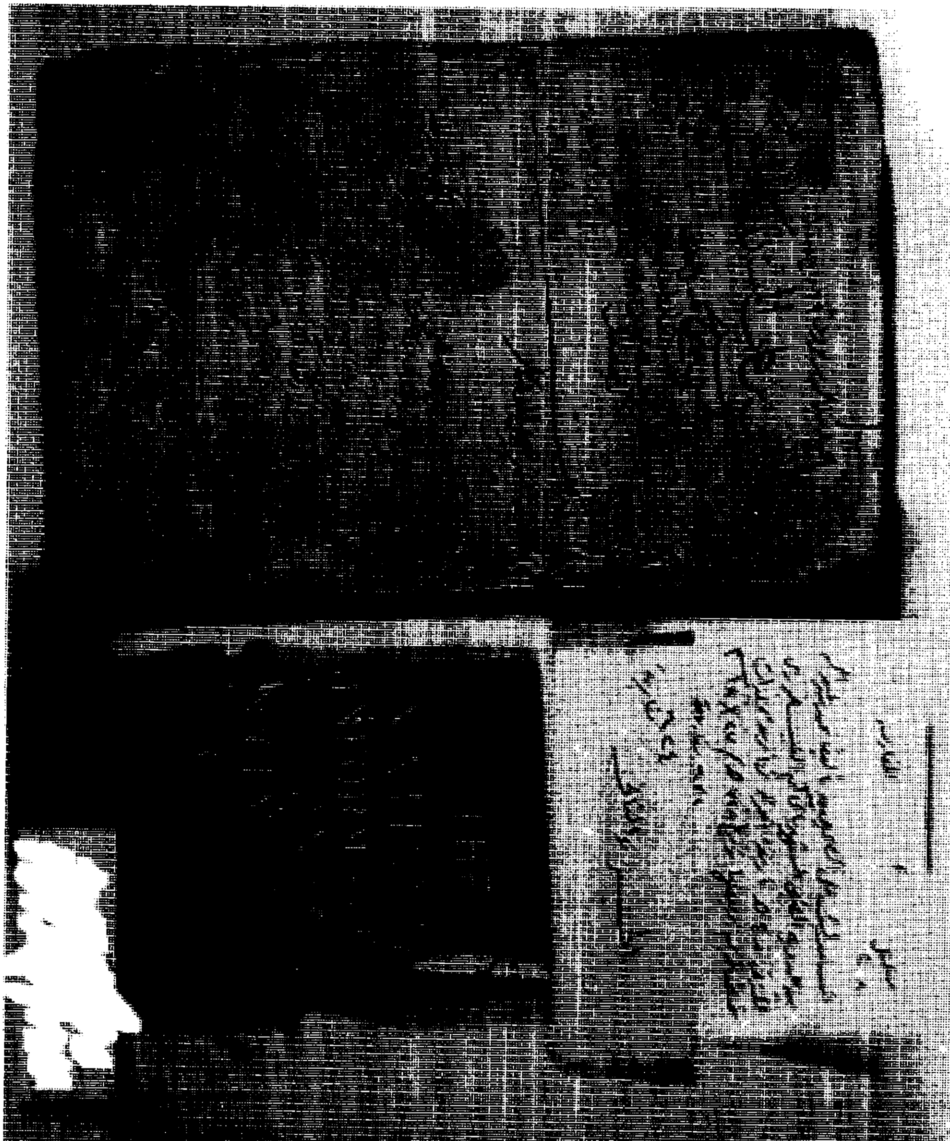
صورة الغلاف من نسخة رواق المغاربة المجلد الأول والتي رمزنا لها بالأصل



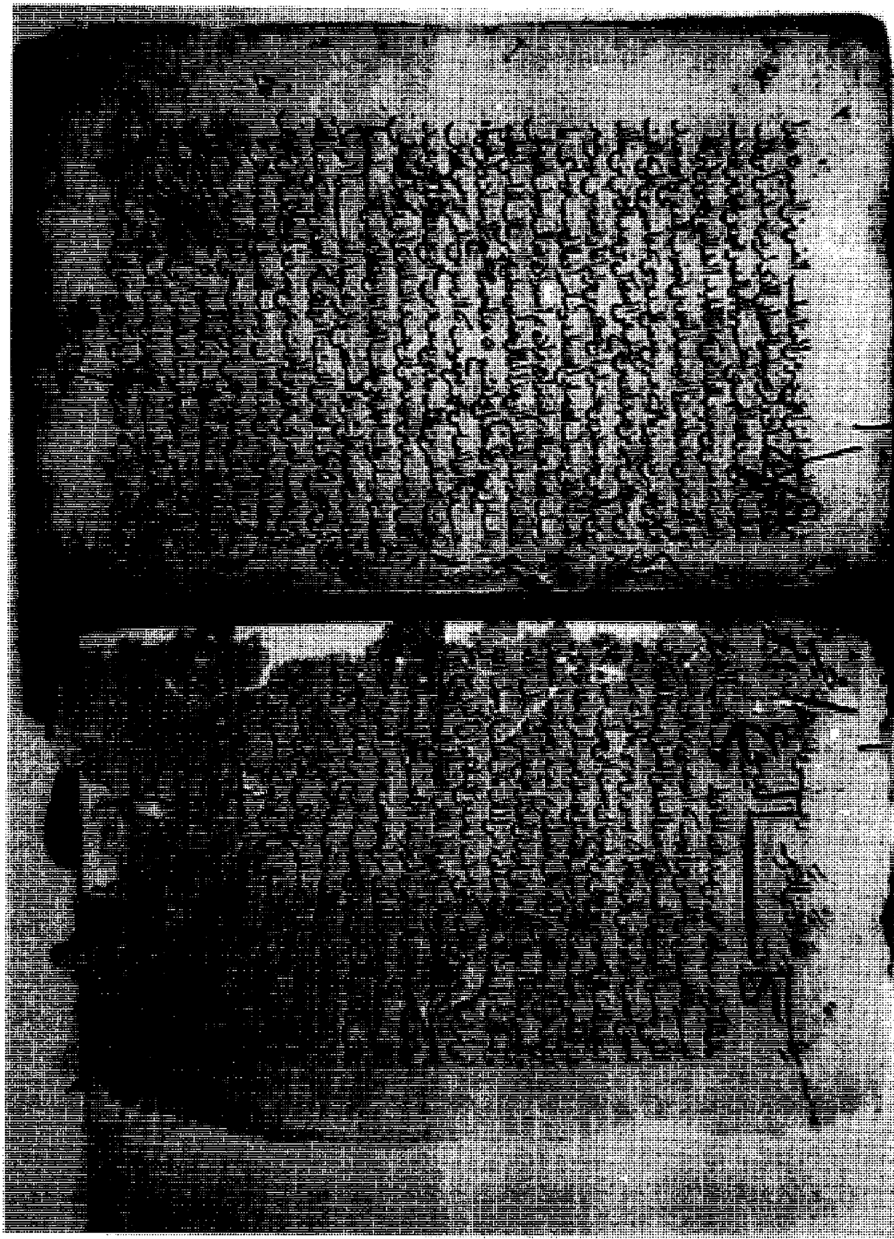
صورة اللوحة الأولى من نسخة رواق المغاربة المجلد الأول والتي رمزنا لها بالأصل



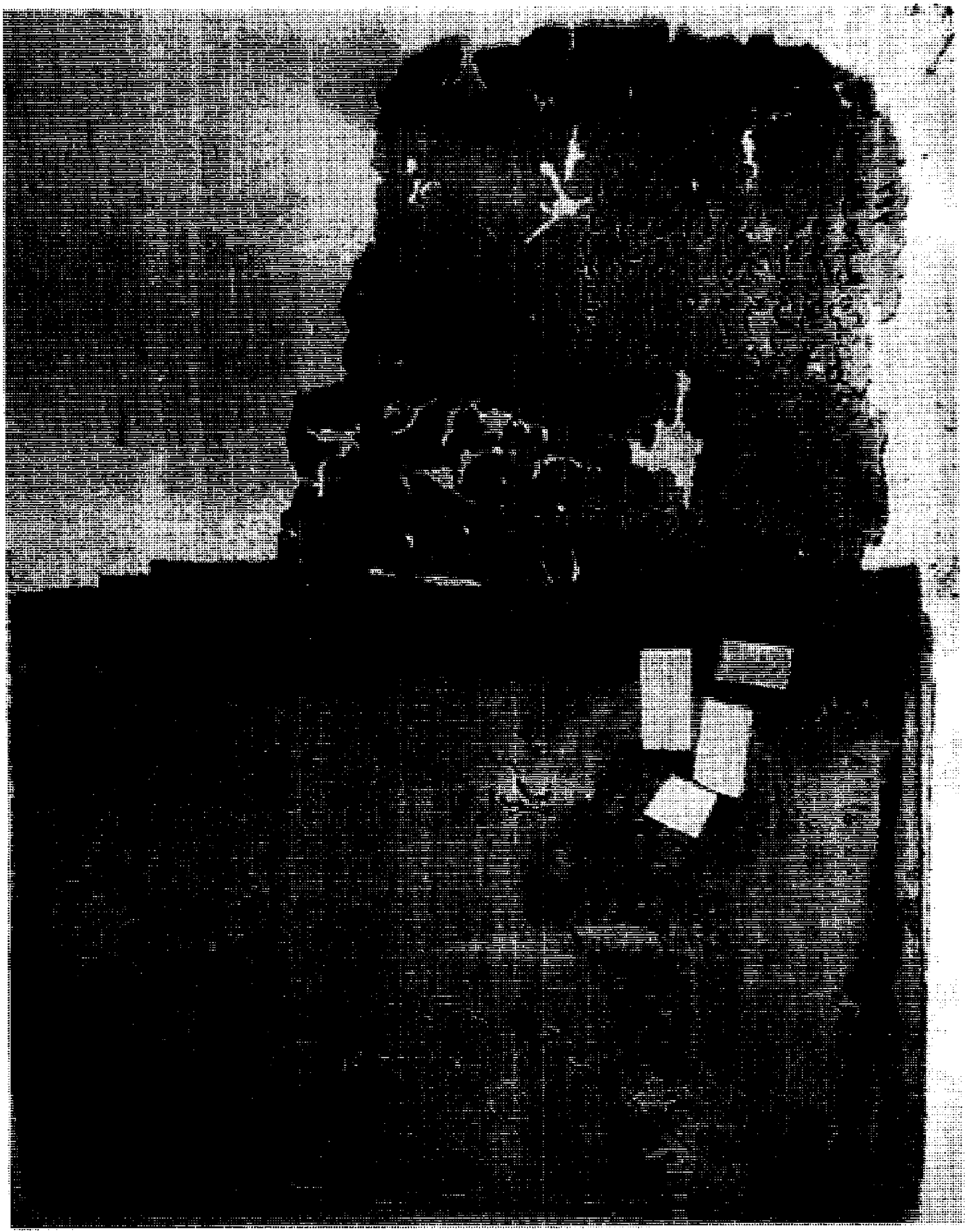
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة رواق المغاربة المجلد الأول والتي رمزنا لها بالأصل



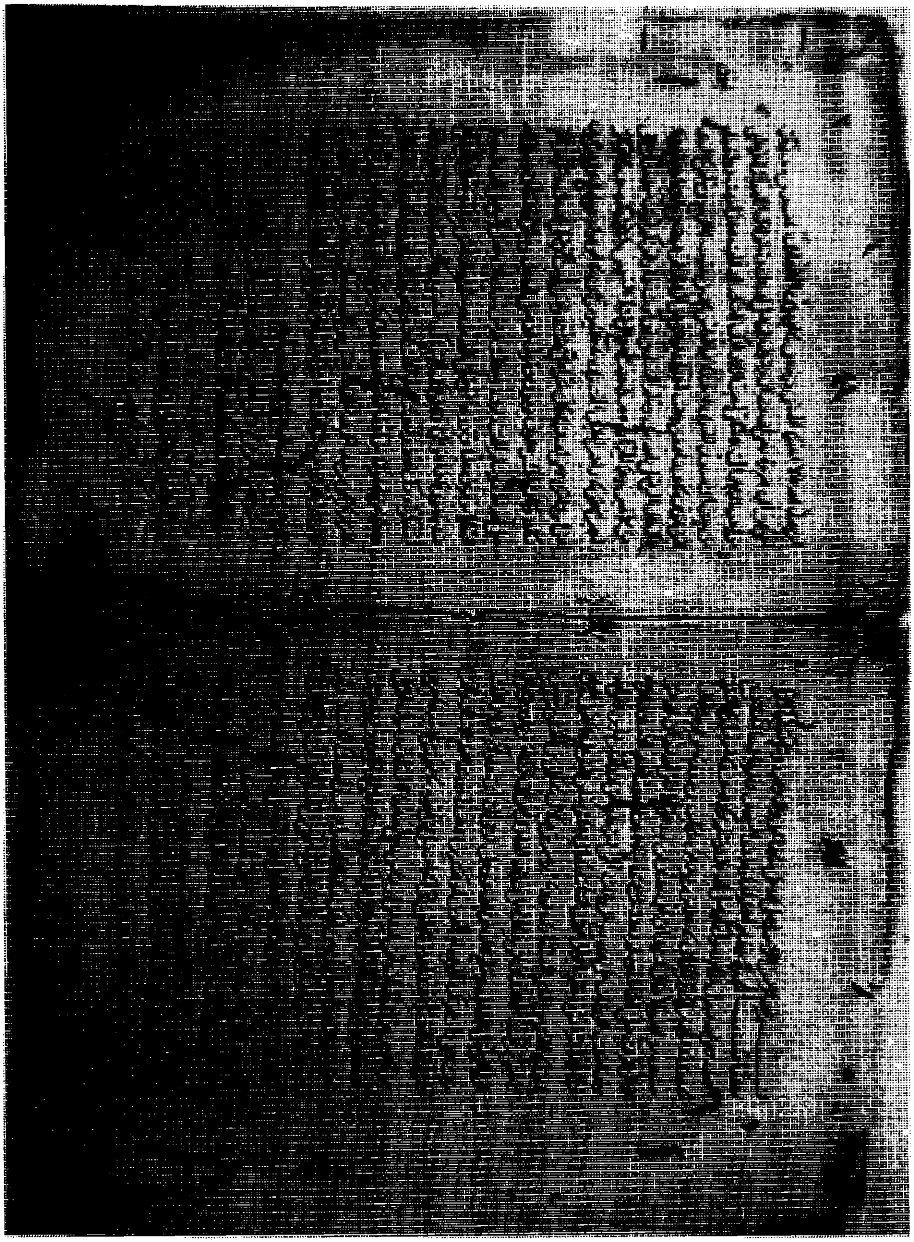
صورة الغلاف من نسخة رواق المغاربة المجلد الثاني والتي رمزنا لها بالأصل



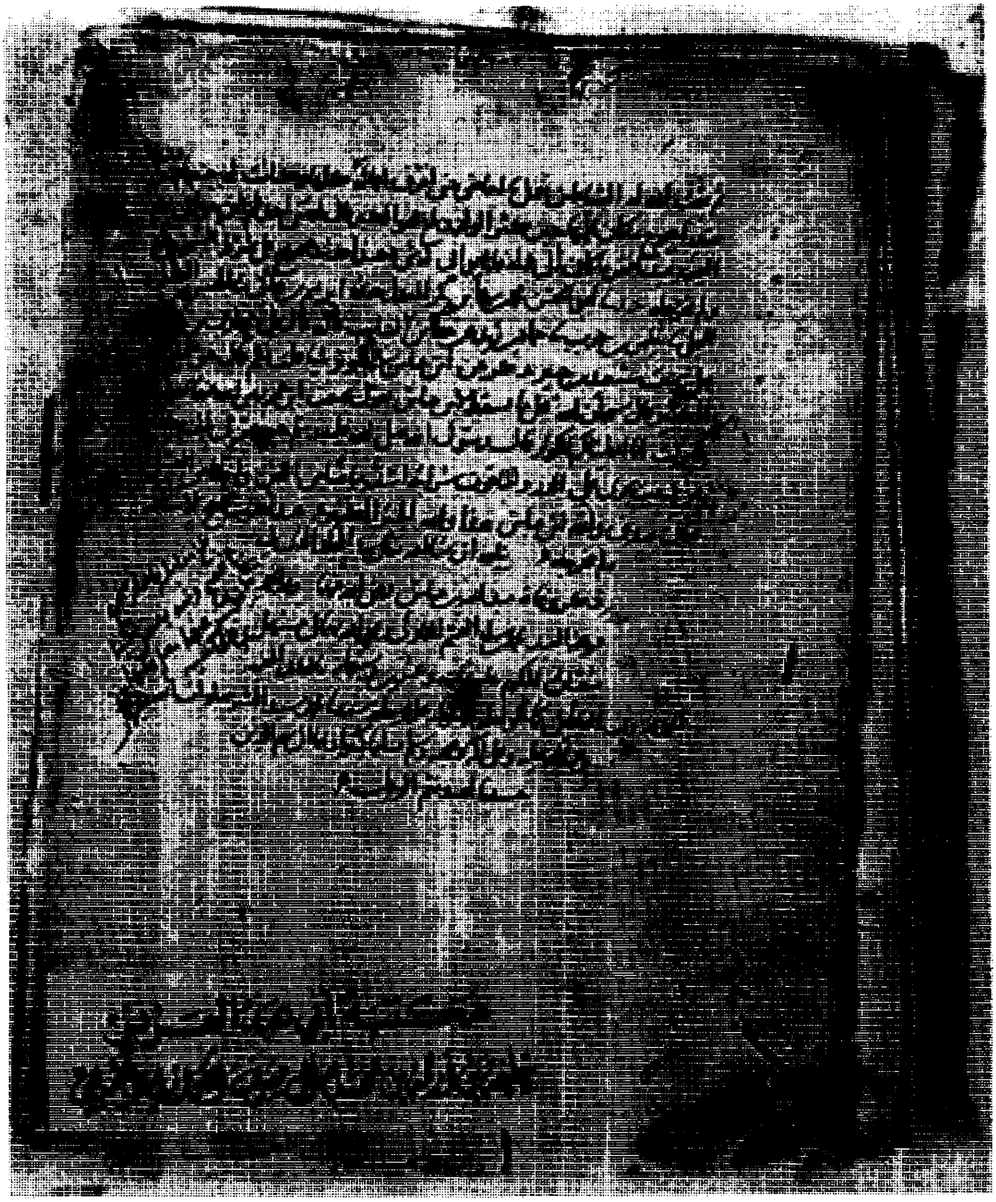
صورة اللوحة الأولى من نسخة رواق المغاربة المجلد الثاني والتي رمزنا لها بالأصل



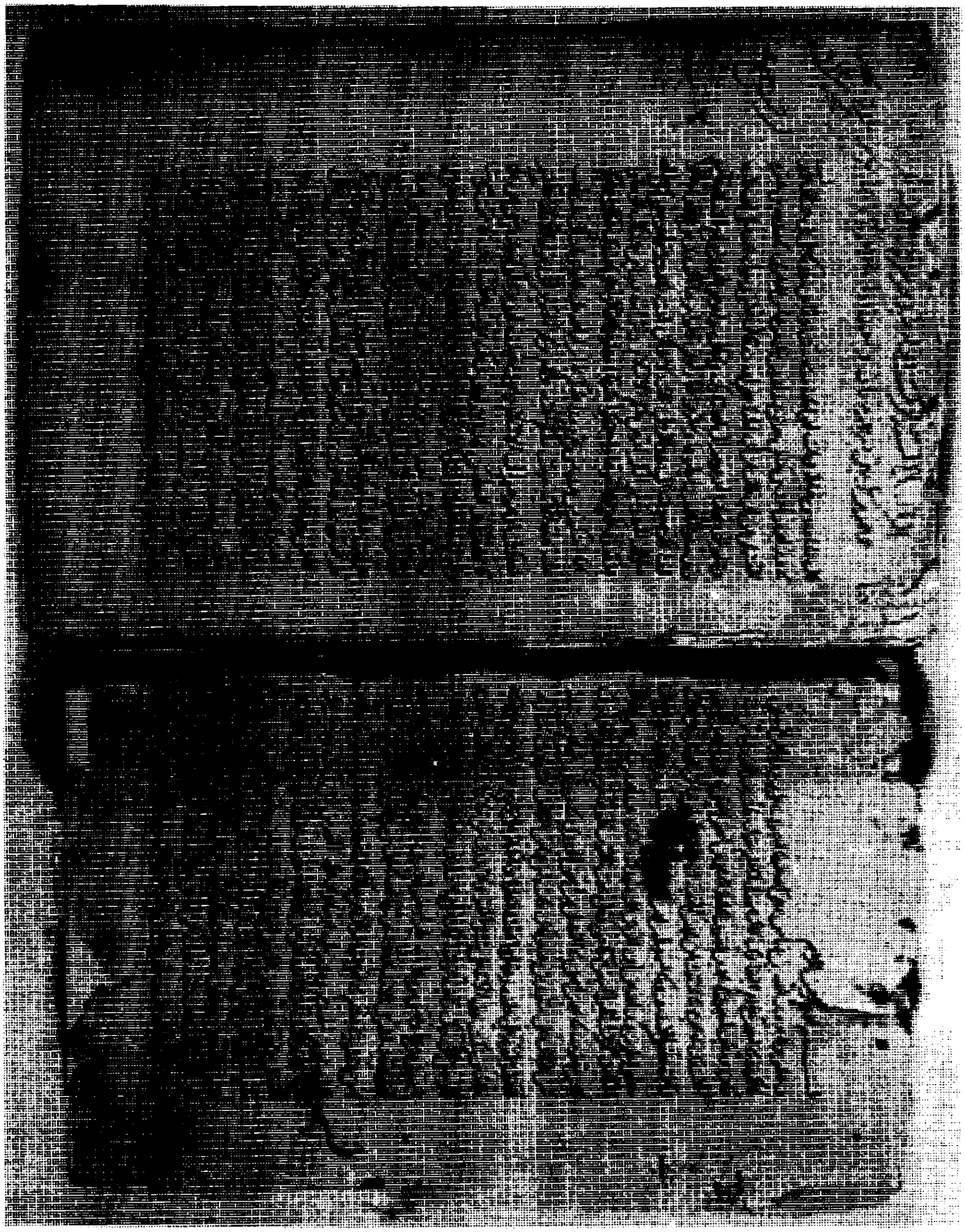
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة رواق المغاربة المجلد الثاني والتي رمزنا لها بالأصل



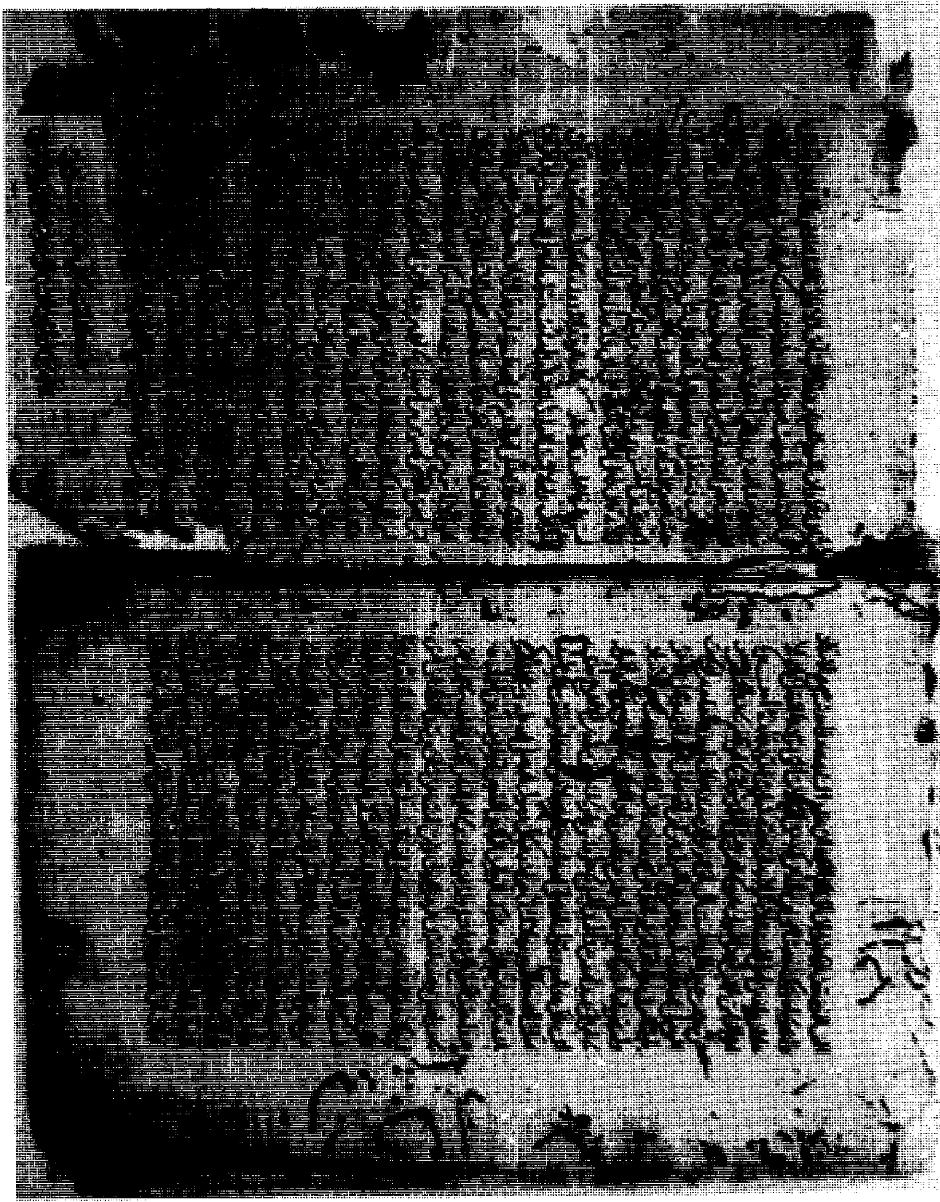
صورة اللوحة الأولى من نسخة رواق المغاربة المجلد الثالث والتي رمزنا لها بالأصل



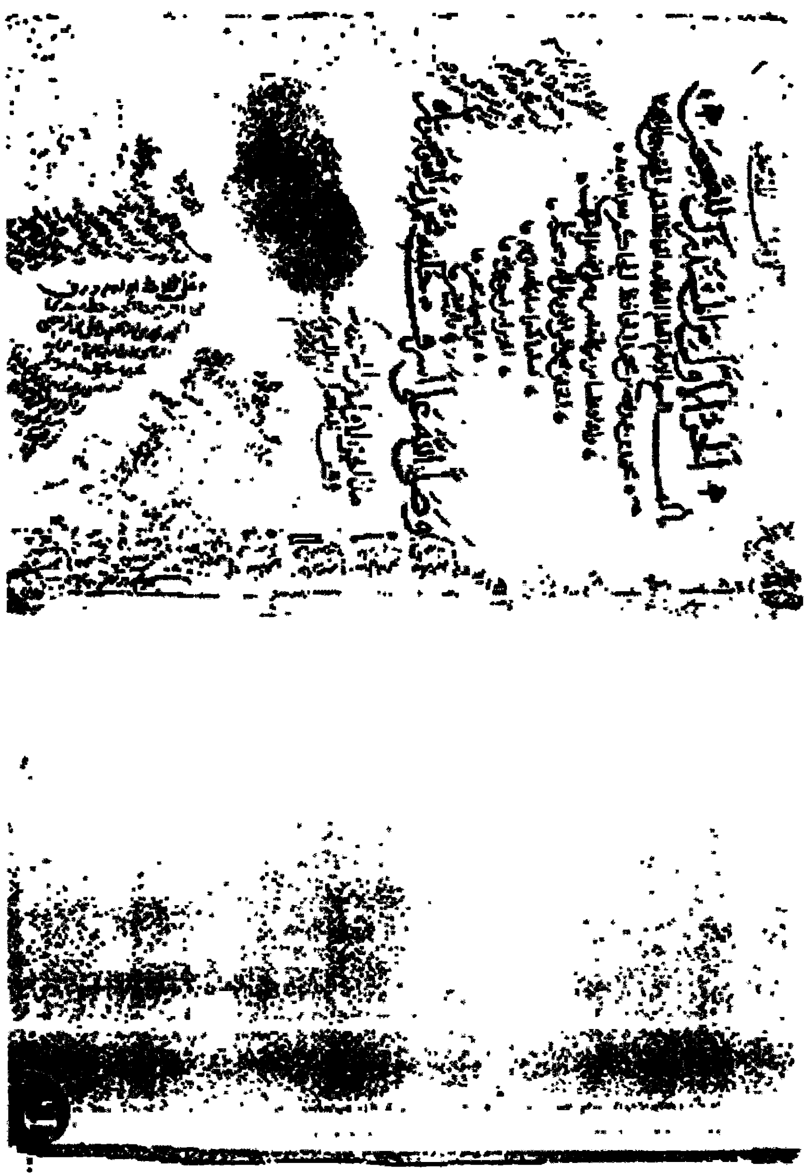
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة رواق المغاربة المجلد الثالث والتي رمزنا لها بالأصل



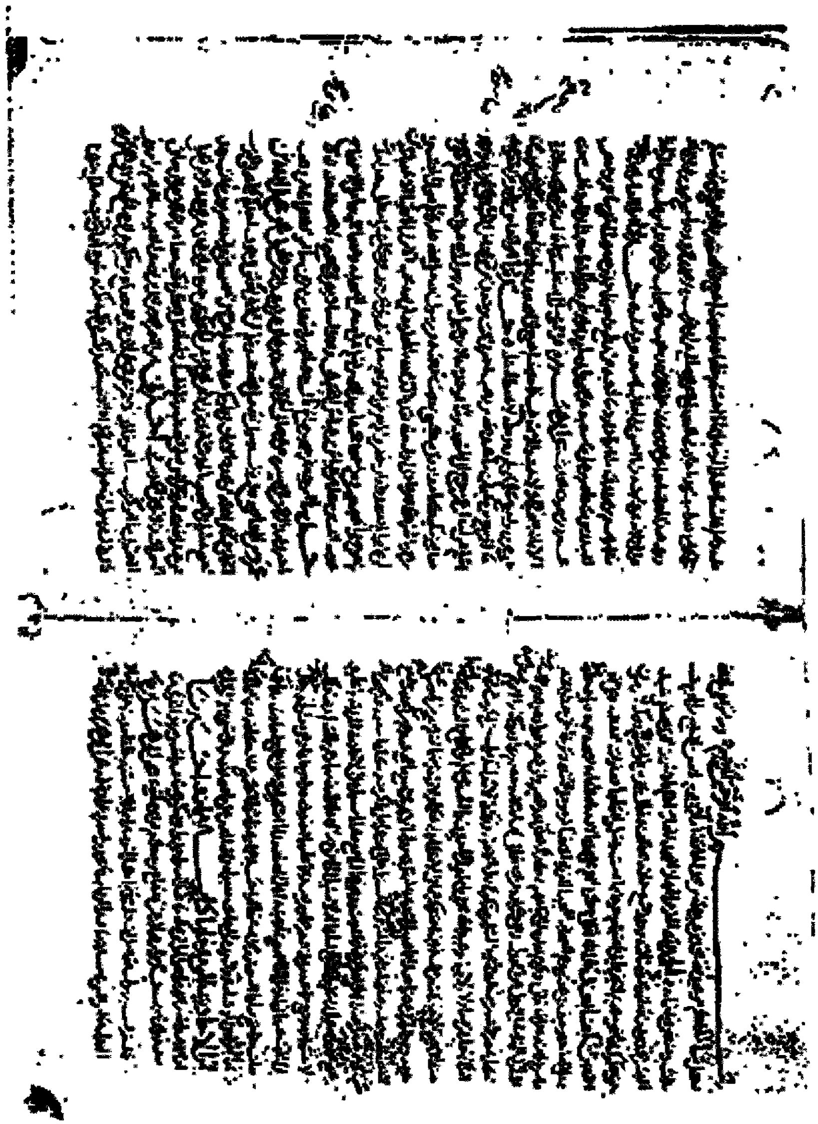
صورة اللوحة الأولى من نسخة رواق المغاربة المجلد الرابع والتي رمزنا لها بالأصل



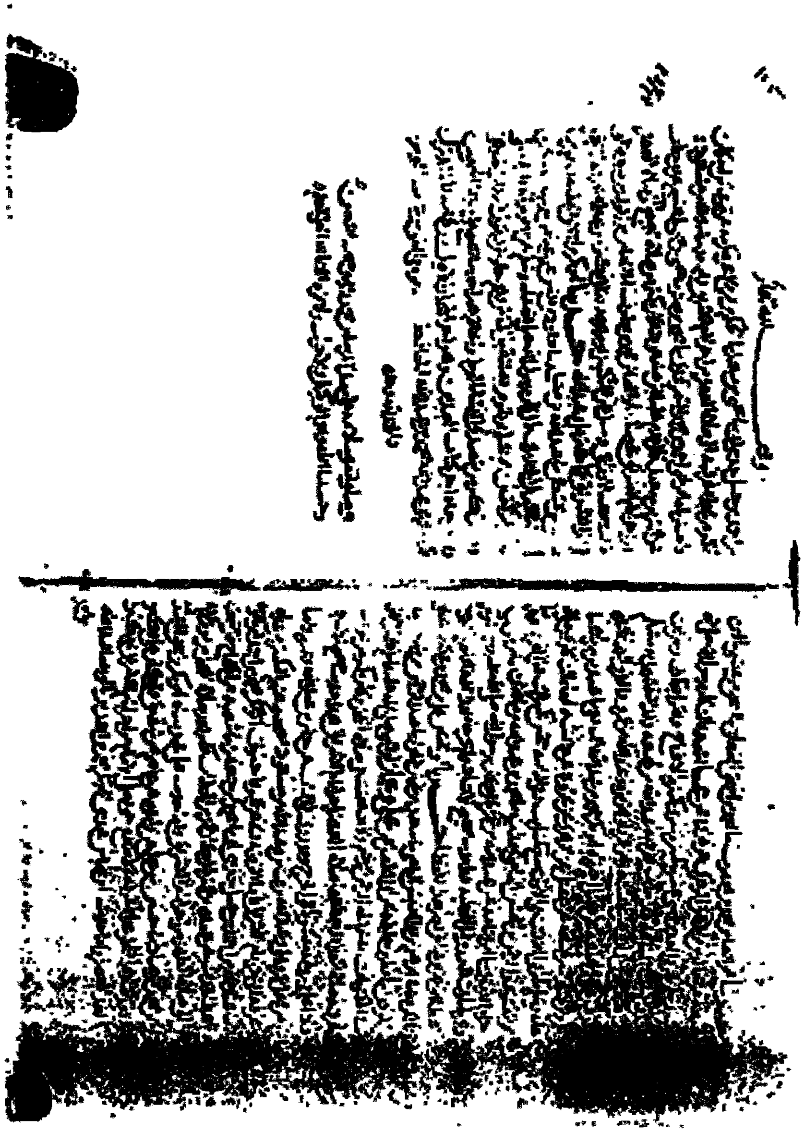
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة رواق المغاربة المجلد الرابع والتي رمزنا لها بالأصل



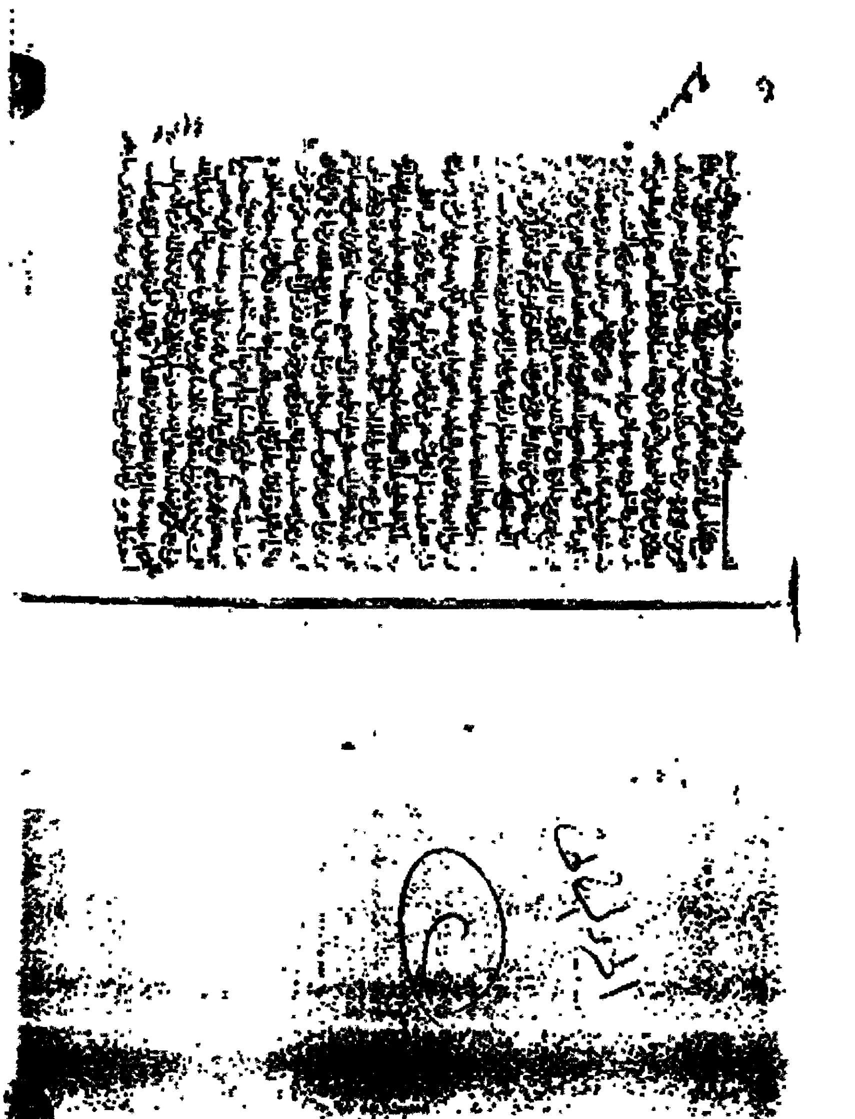
صورة الغلاف من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الأول والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



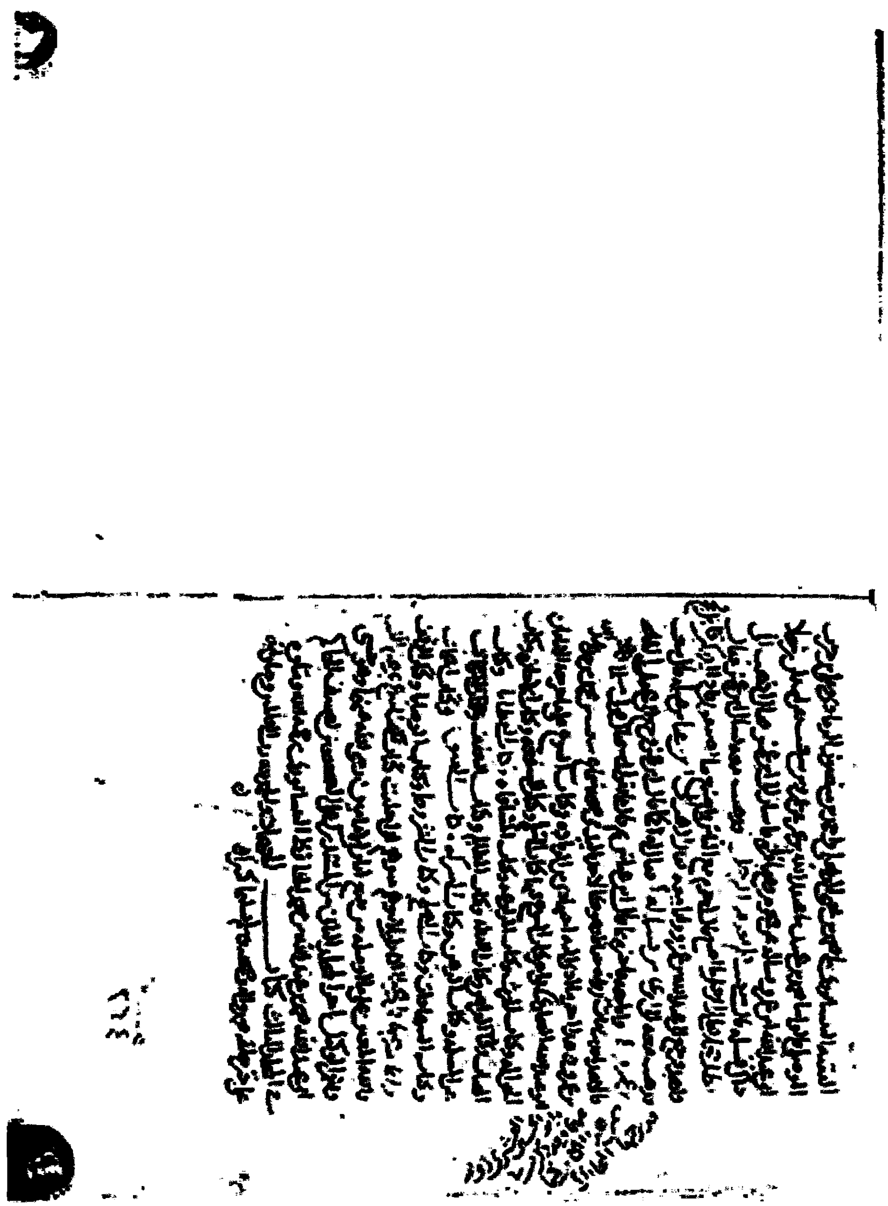
صورة اللوحة الأولى من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الأول والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



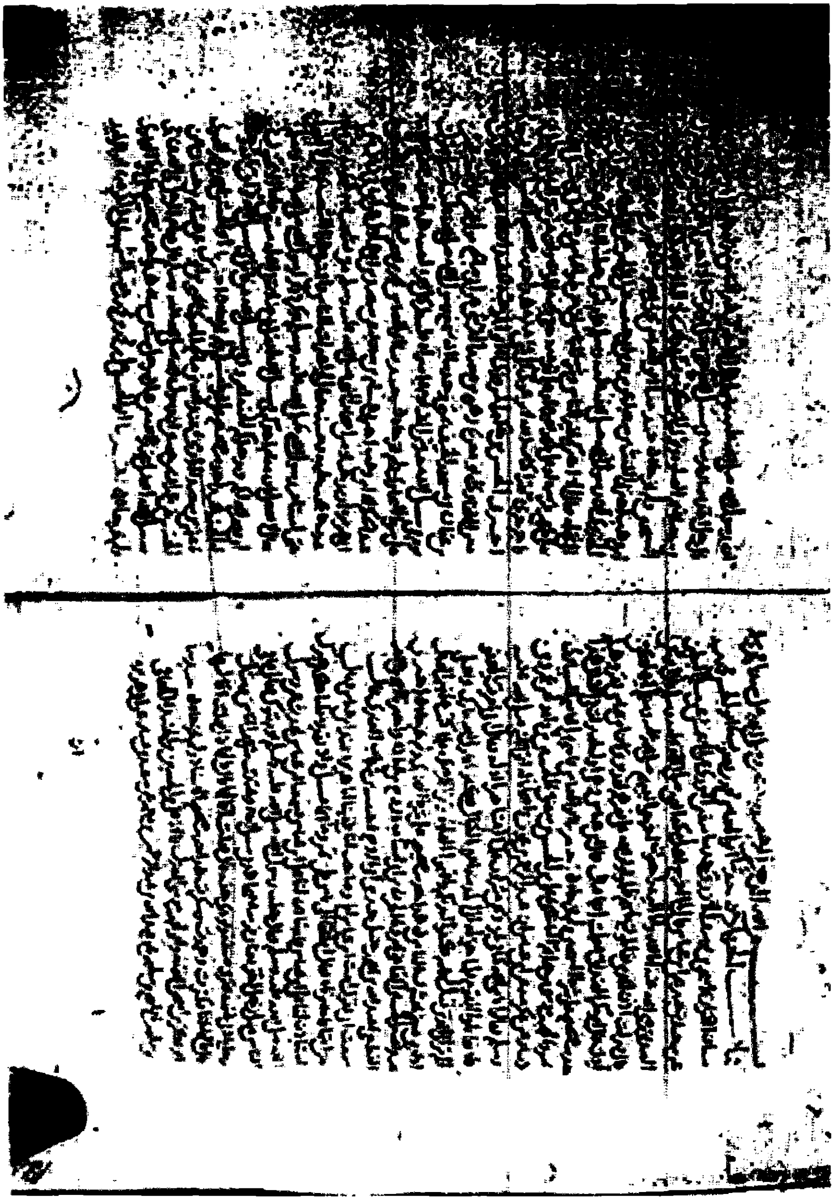
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الأول والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



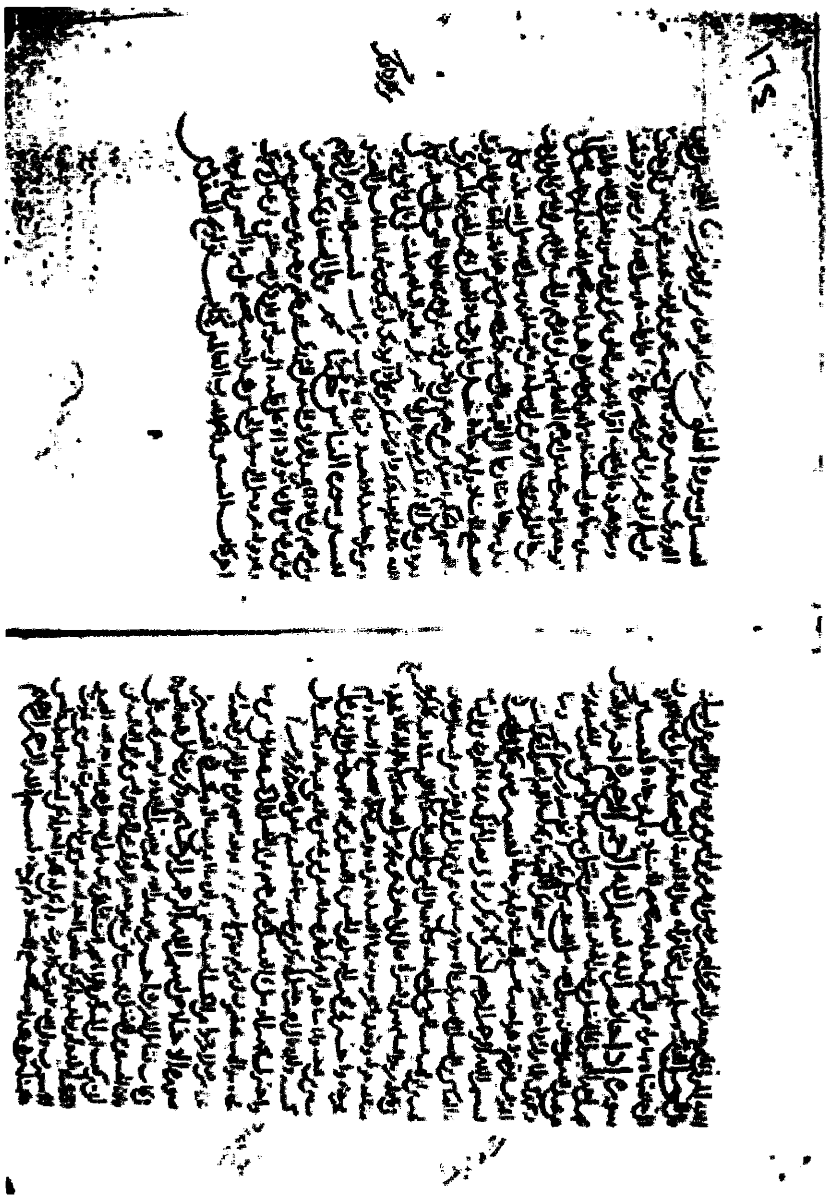
صورة اللوحة الأولى من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الثاني والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



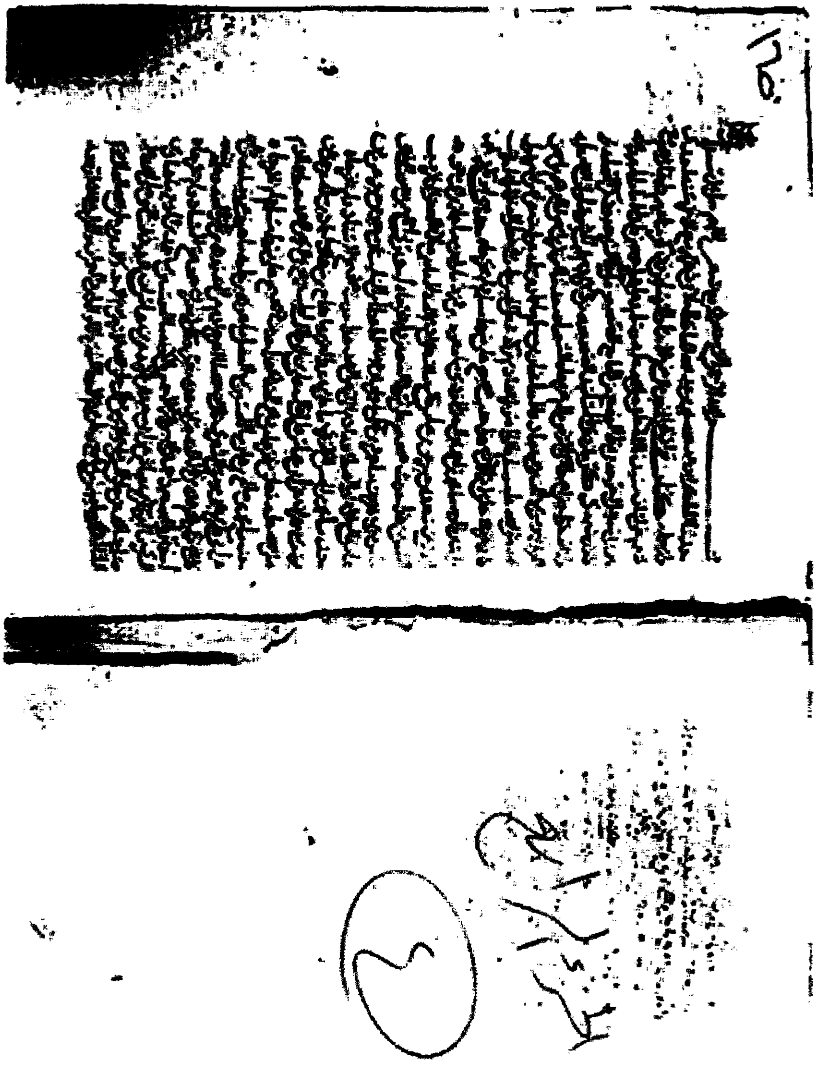
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الثاني والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



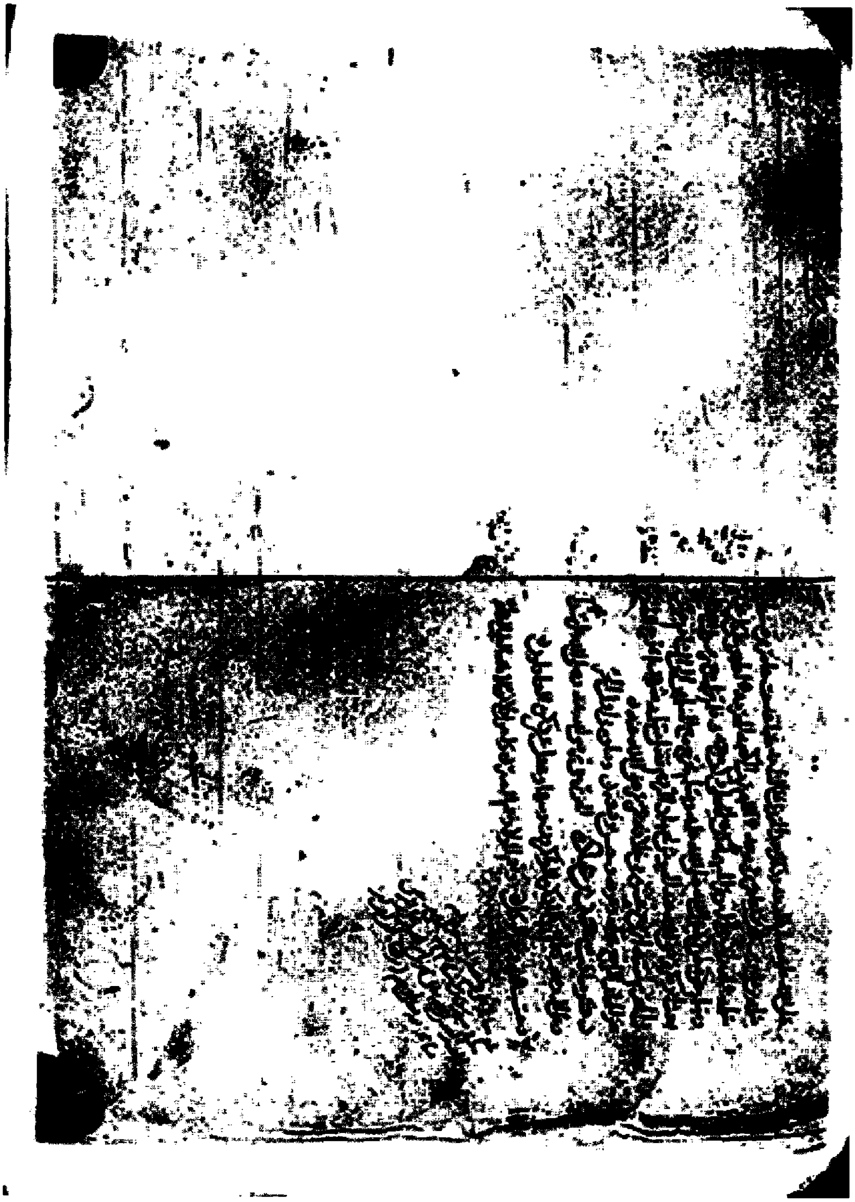
صورة اللوحة الأولى من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الثالث والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



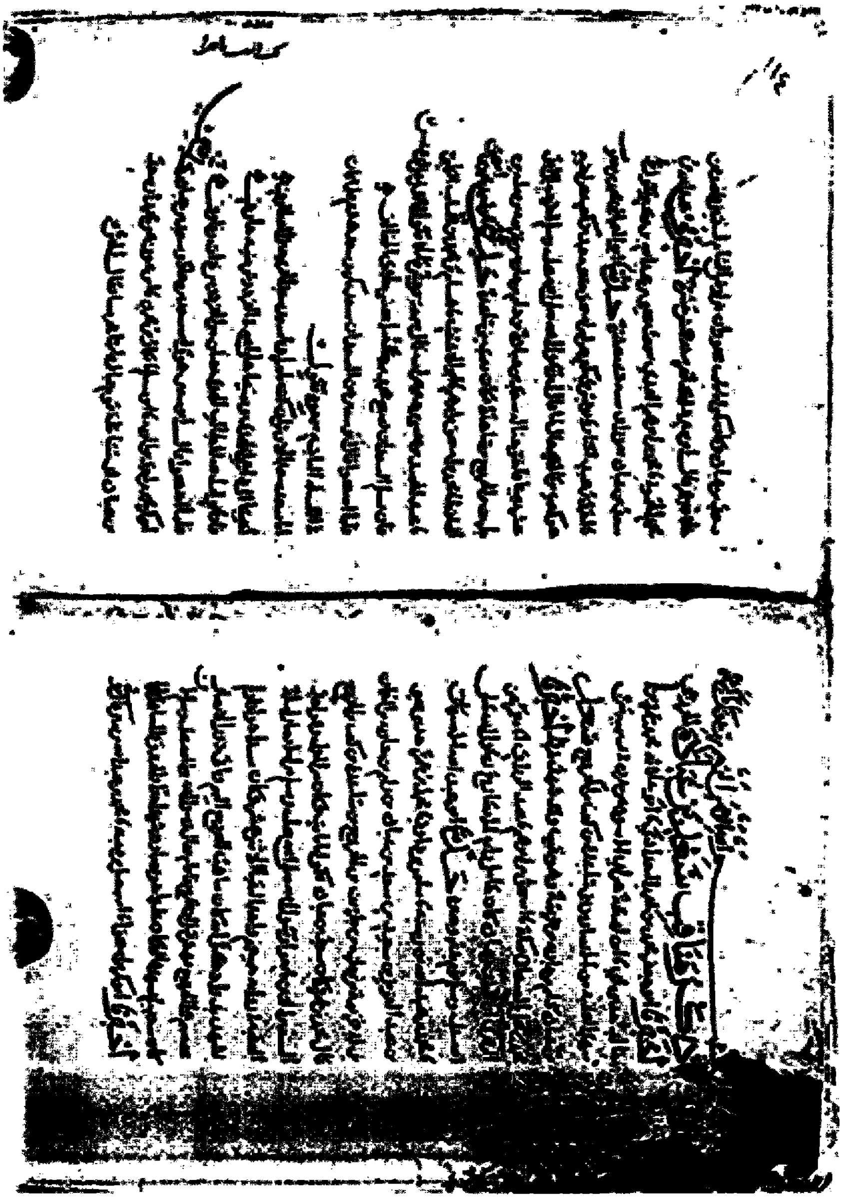
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الثالث والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



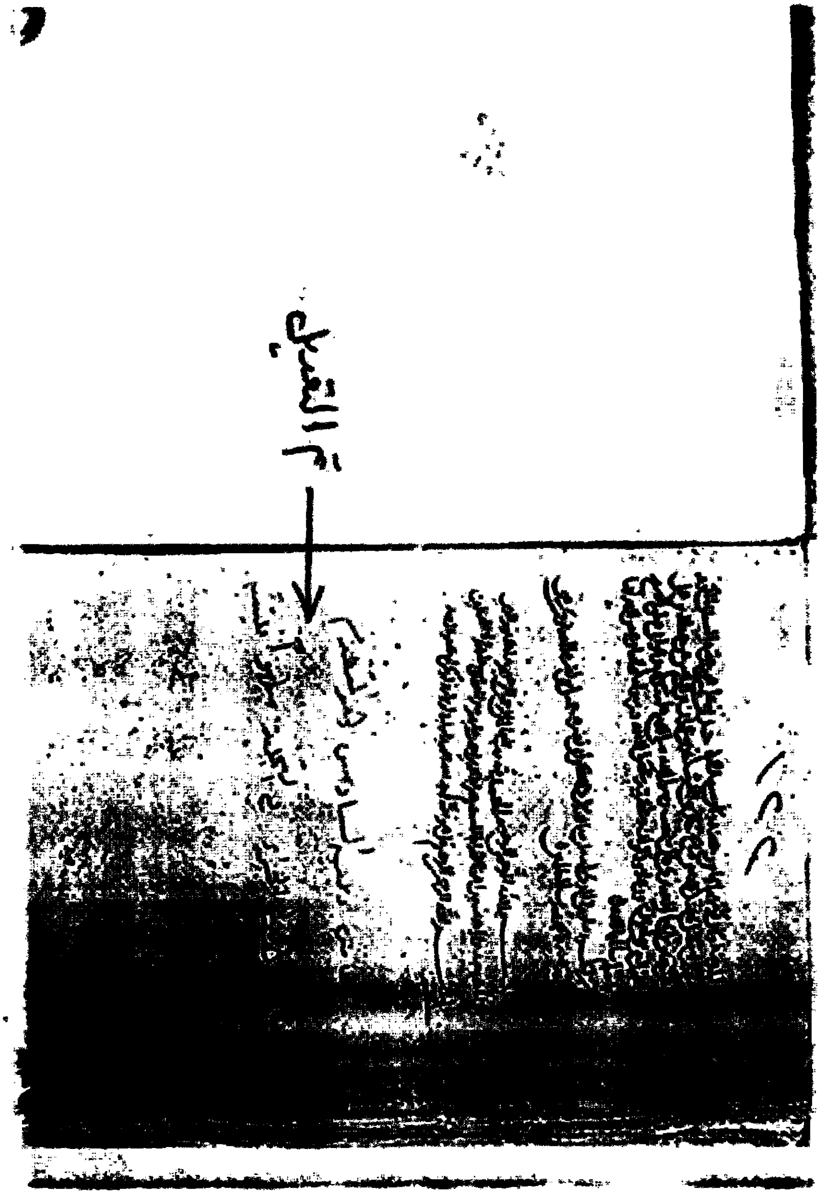
صورة اللوحة الأولى من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الرابع والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



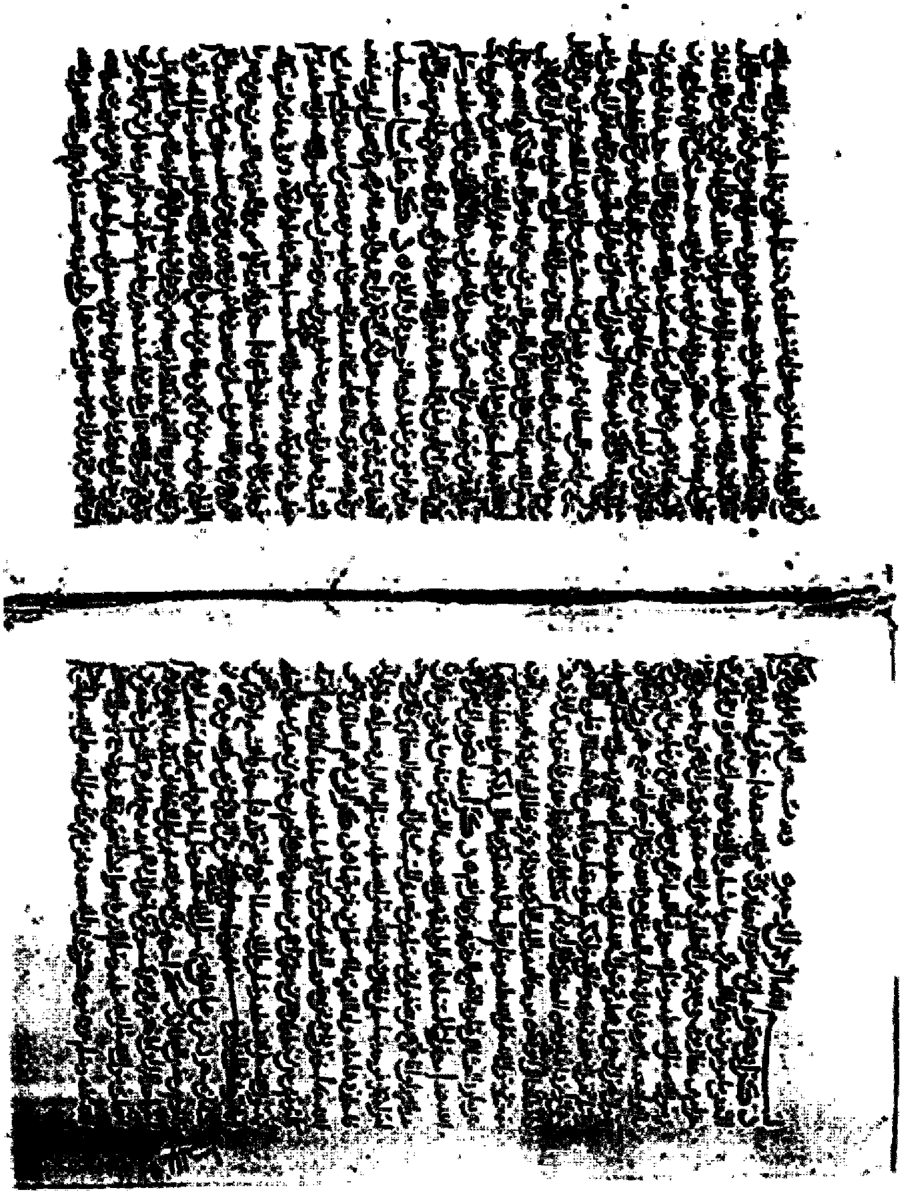
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الرابع والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



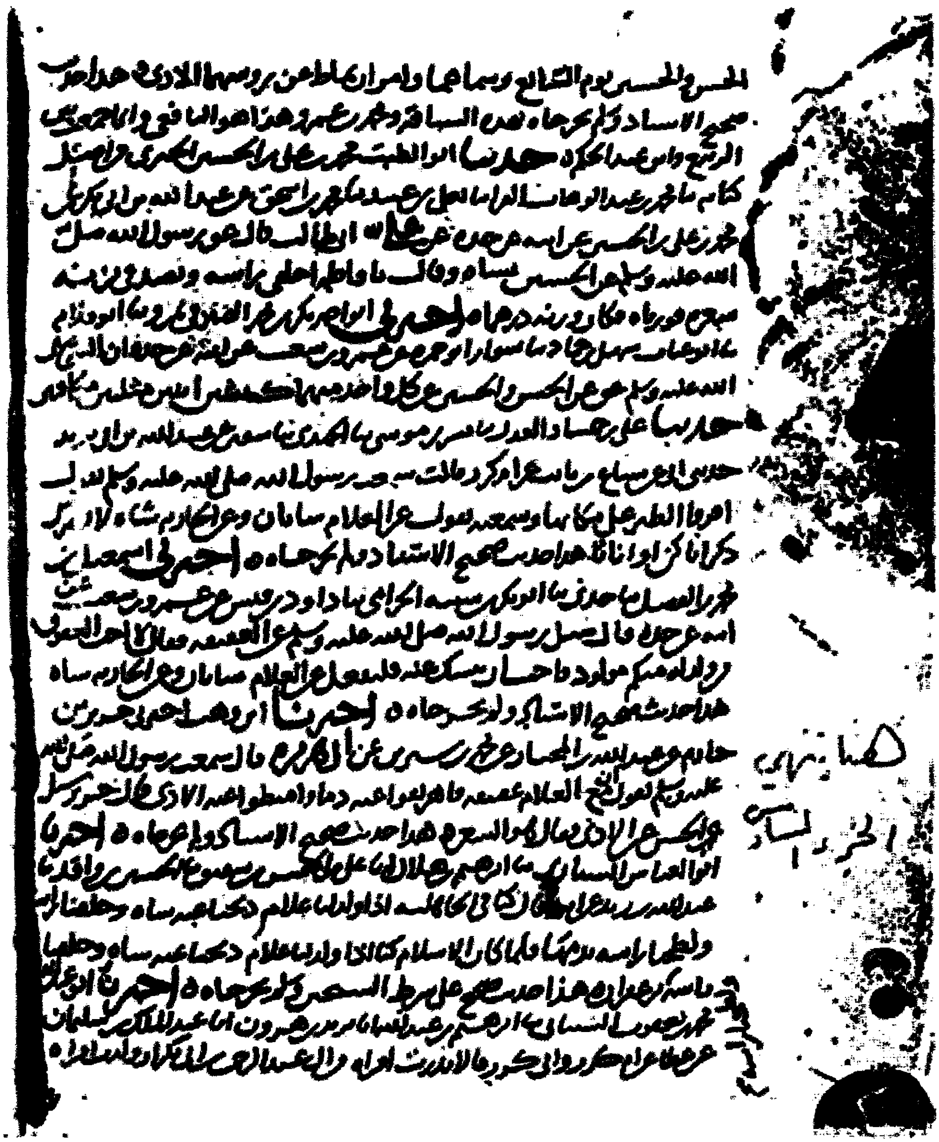
صورة اللوحة الأولى من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الخامس والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



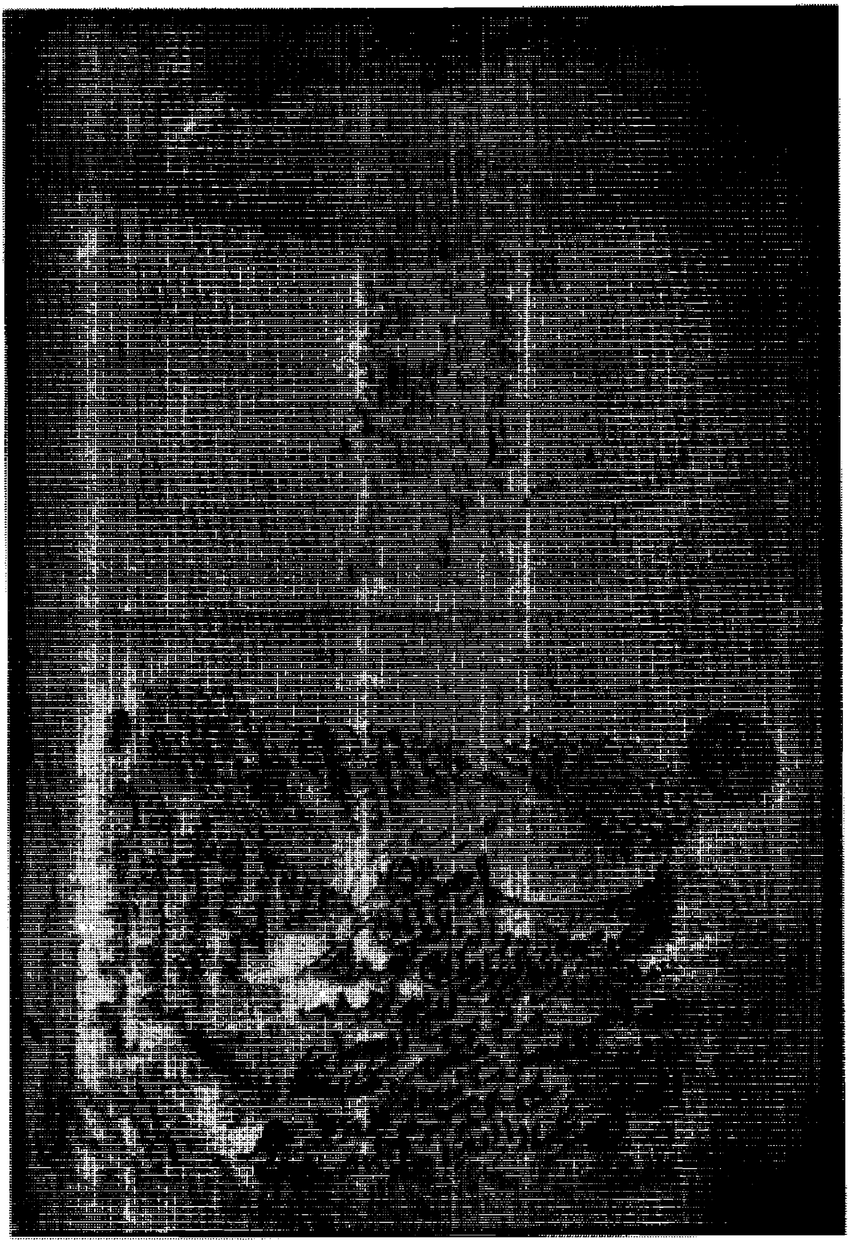
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء الخامس والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



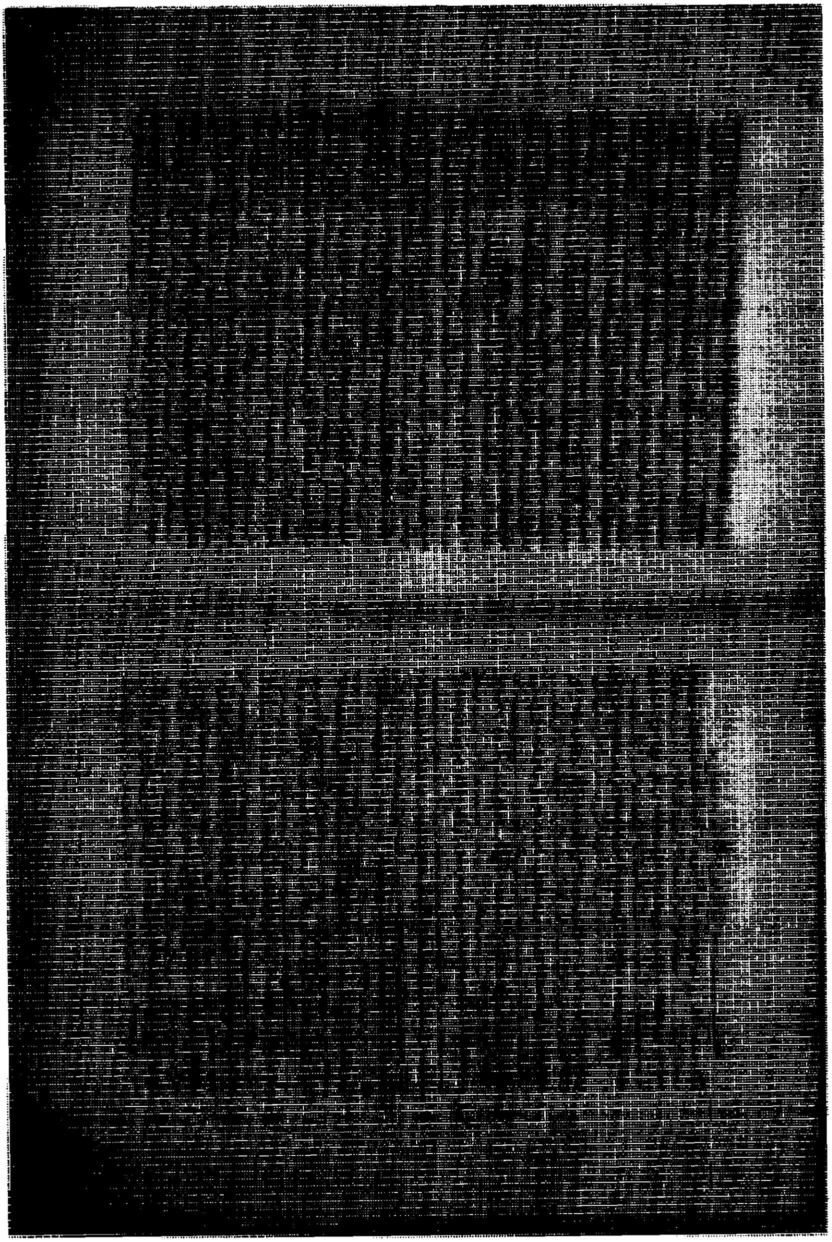
صورة اللوحة الأولى من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء السادس والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



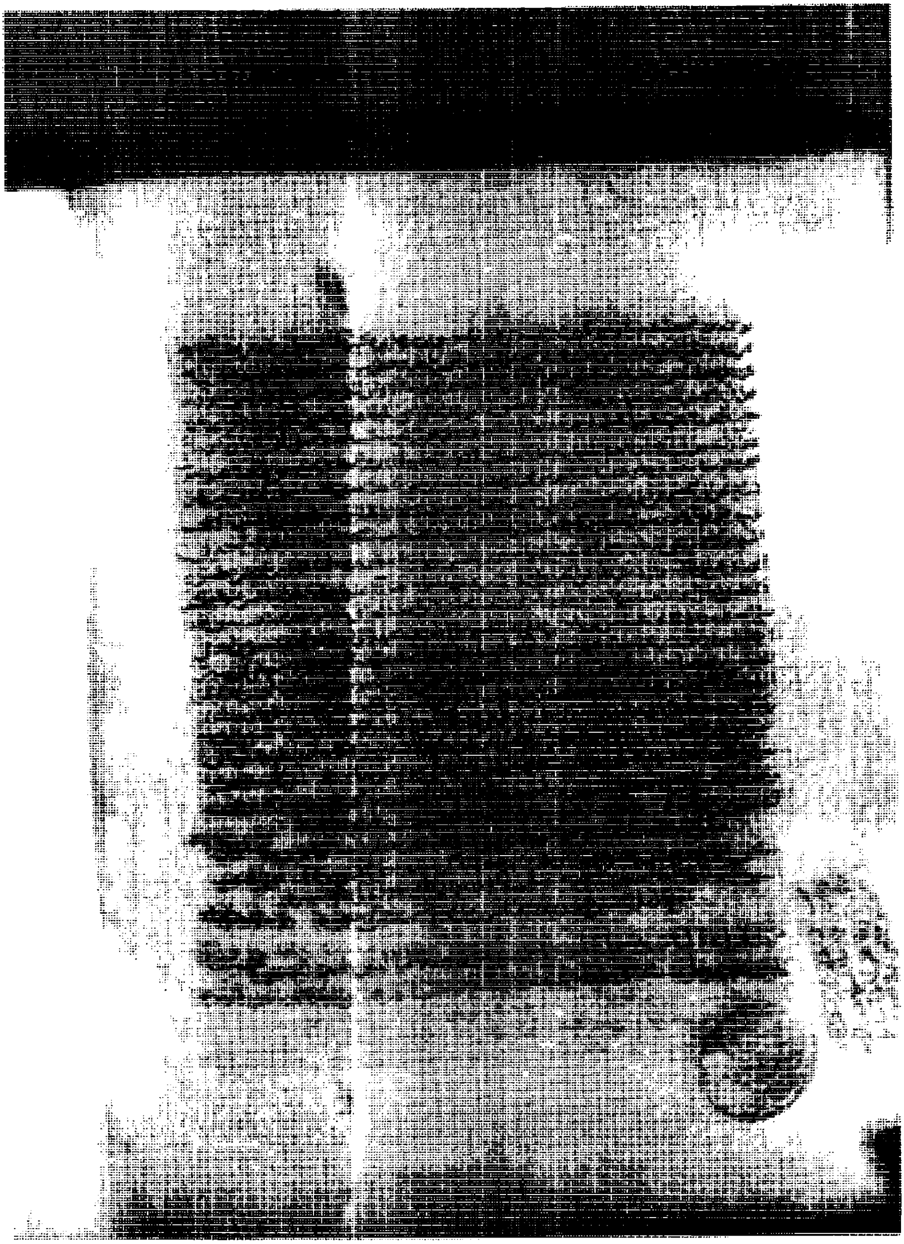
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء الجزء السادس والتي رمزنا لها بالرمز (ص)



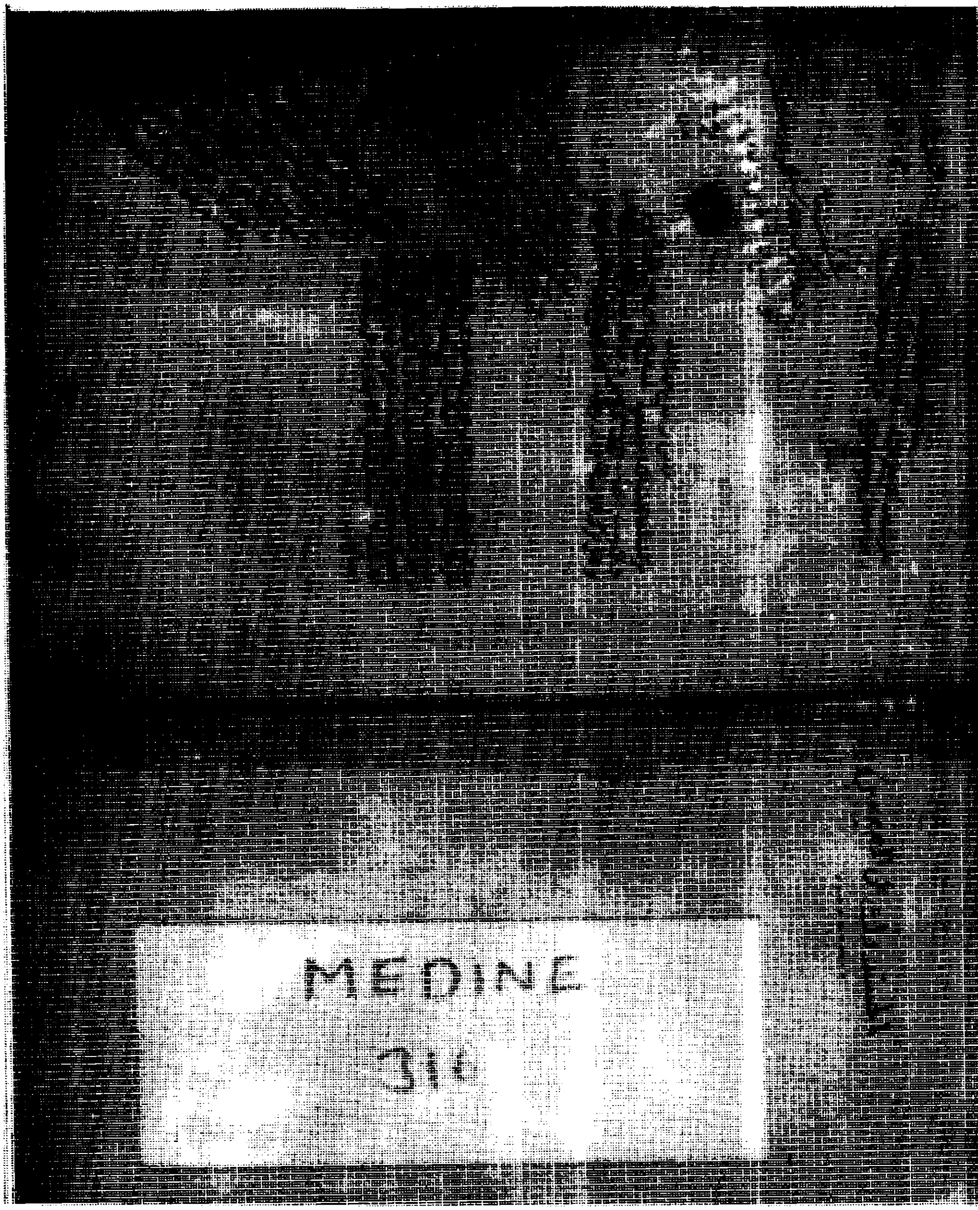
صورة الغلاف من نسخة الخزانة الناصرية والتي رمزنا لها بالرمز (ك١)



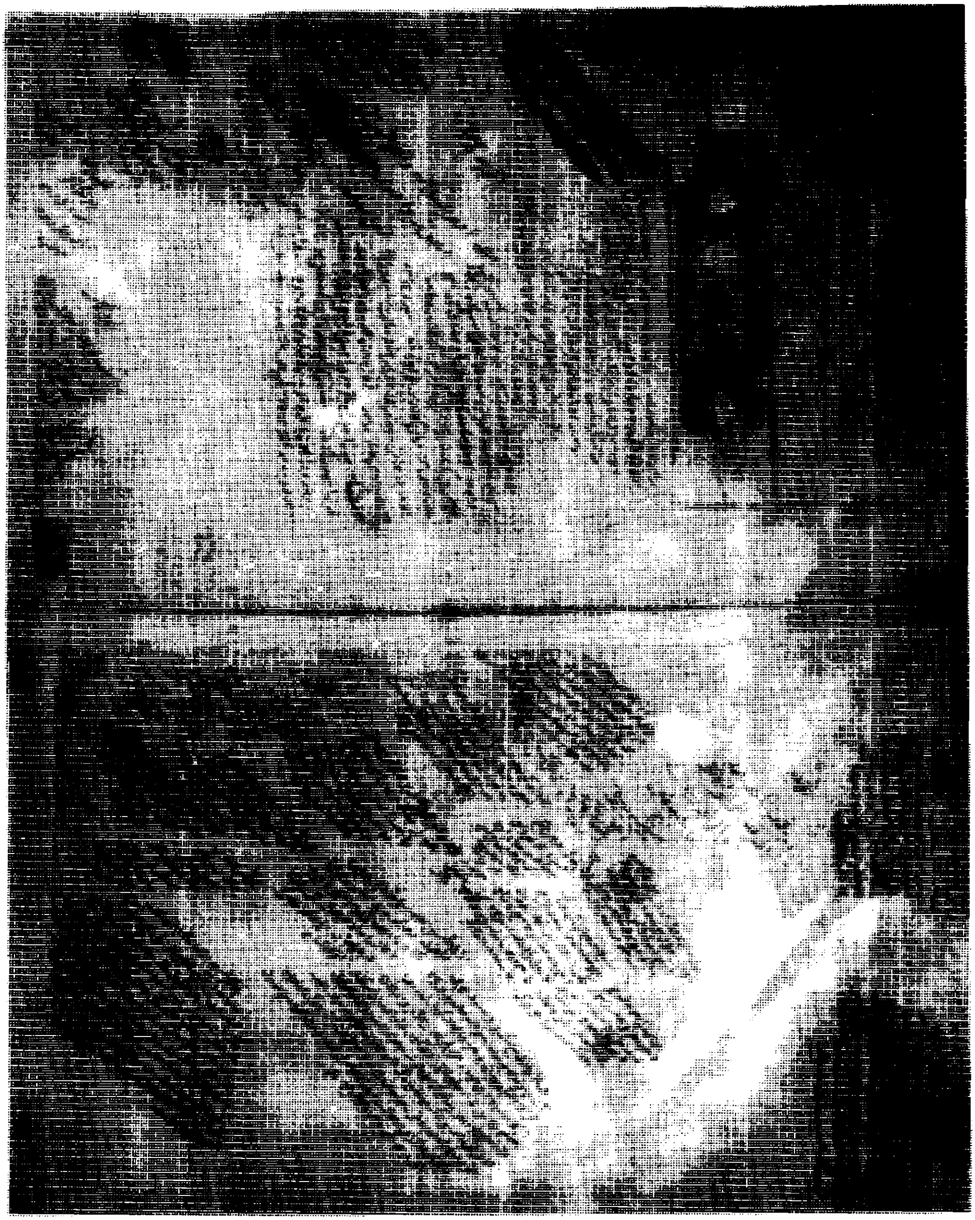
صورة اللوحة الأولى من نسخة الخزانة الناصرية والتي رمزنا لها بالرمز (ك١)



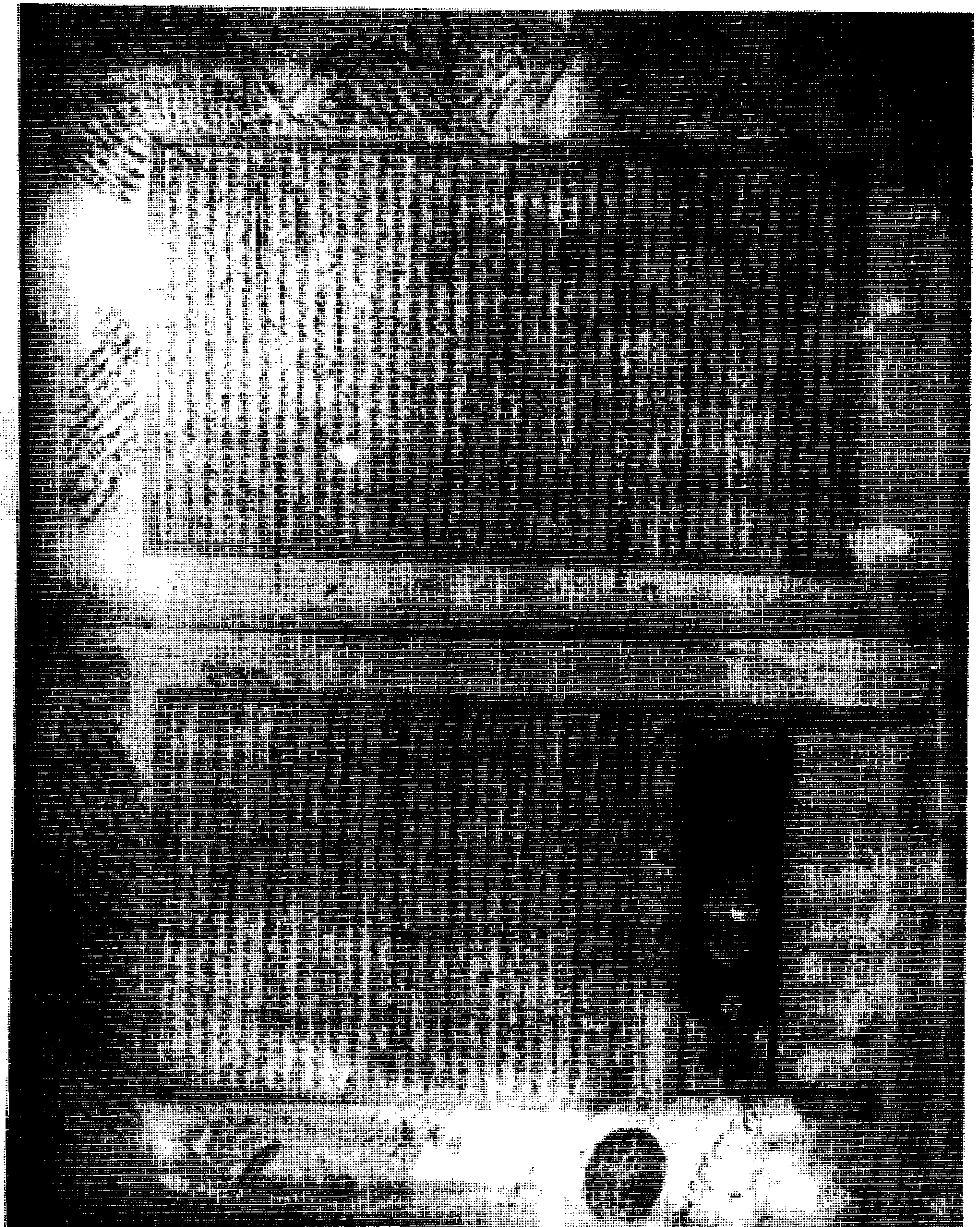
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الخزانة الناصرية والتي رمزنا لها بالرمز (ك١)



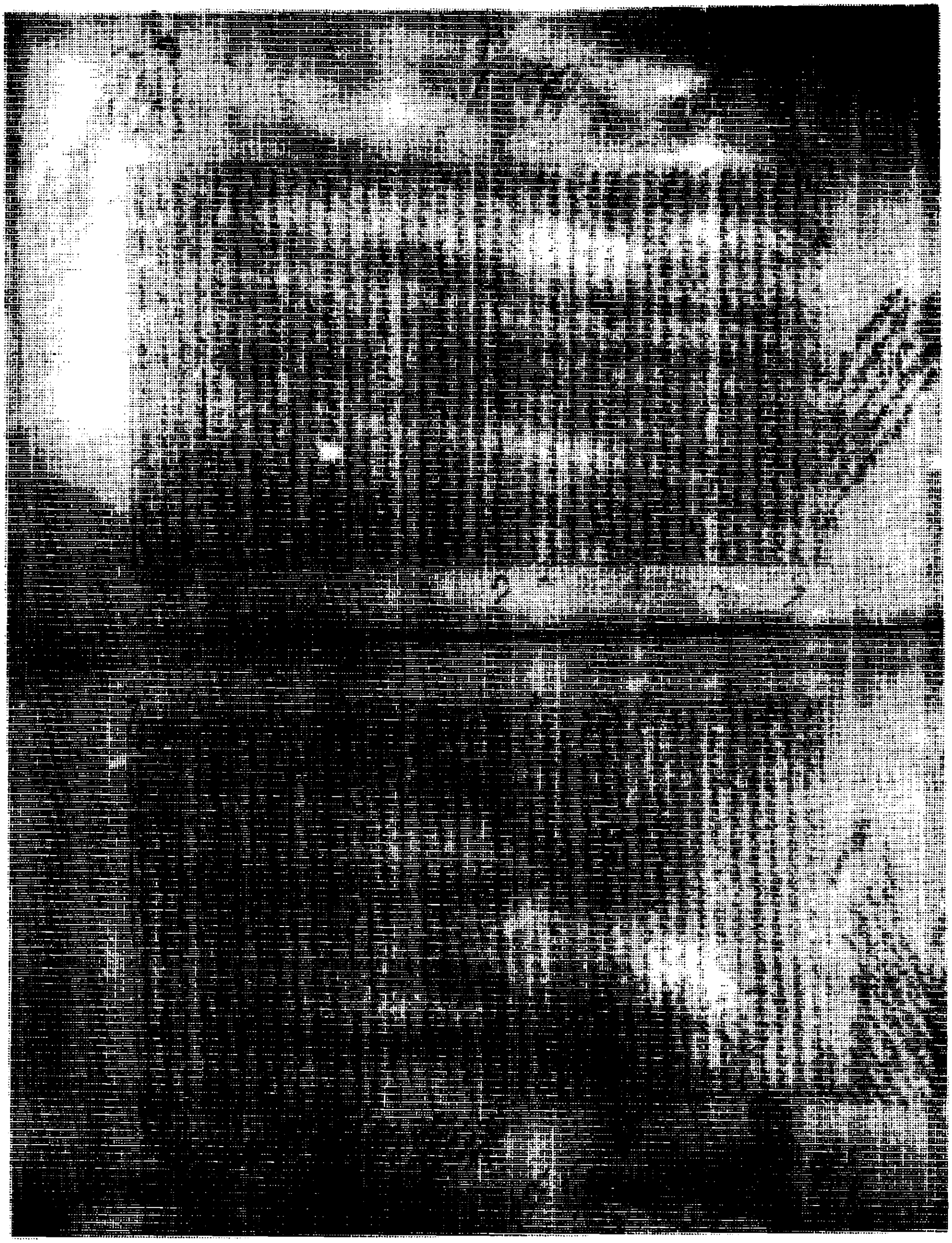
صورة طرة لنسخة المكتبة المحمودية والتي رمزنا لها بالرمز (ح١)



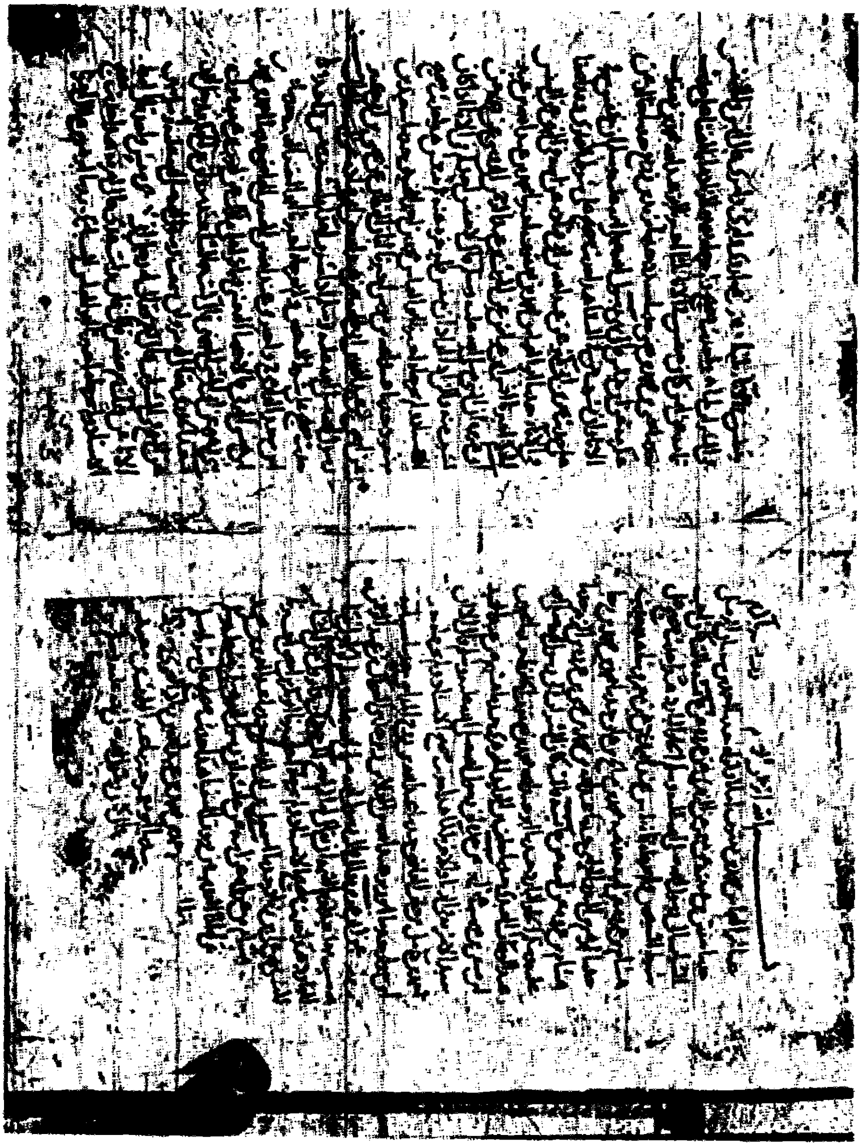
صورة طرة ثانية لنسخة المكتبة المحمودية والتي رمزنا لها بالرمز (ح١)



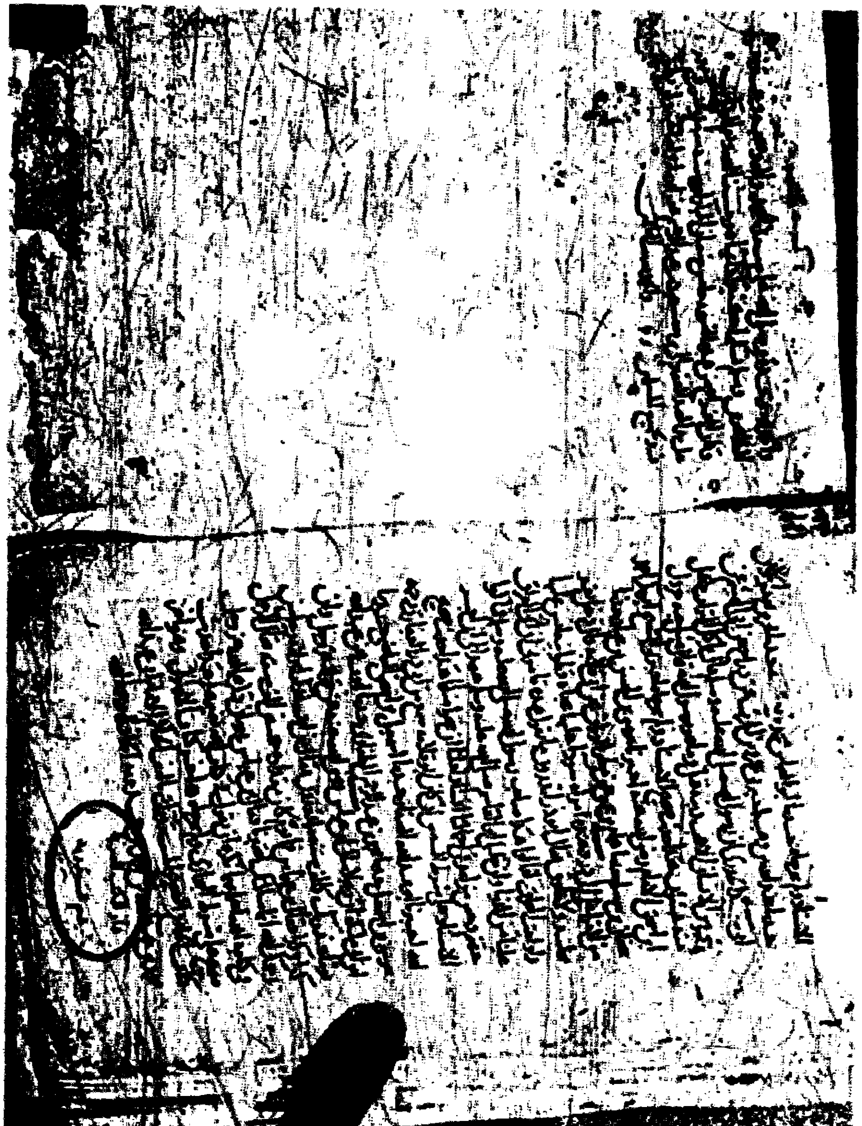
صورة اللوحة الأولى لنسخة المكتبة المحمودية والتي رمزنا لها بالرمز (ح١)



صورة اللوحة الأخيرة لنسخة المكتبة المحمودية والتي رمزنا لها بالرمز (ح١)

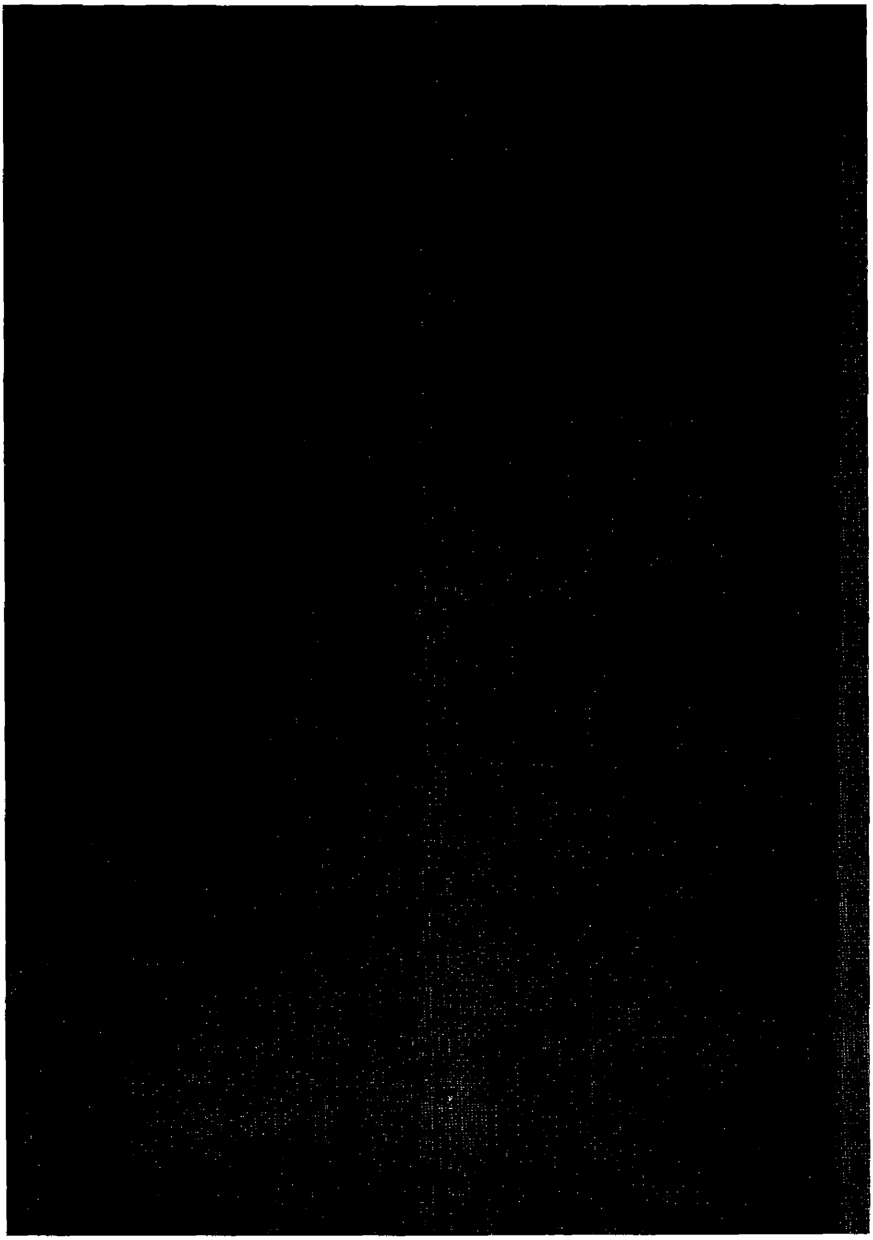


صورة اللوحة الأولى من قطعة بدار الكتب المصرية والتي رمزنا لها بالرمز (ك٣)

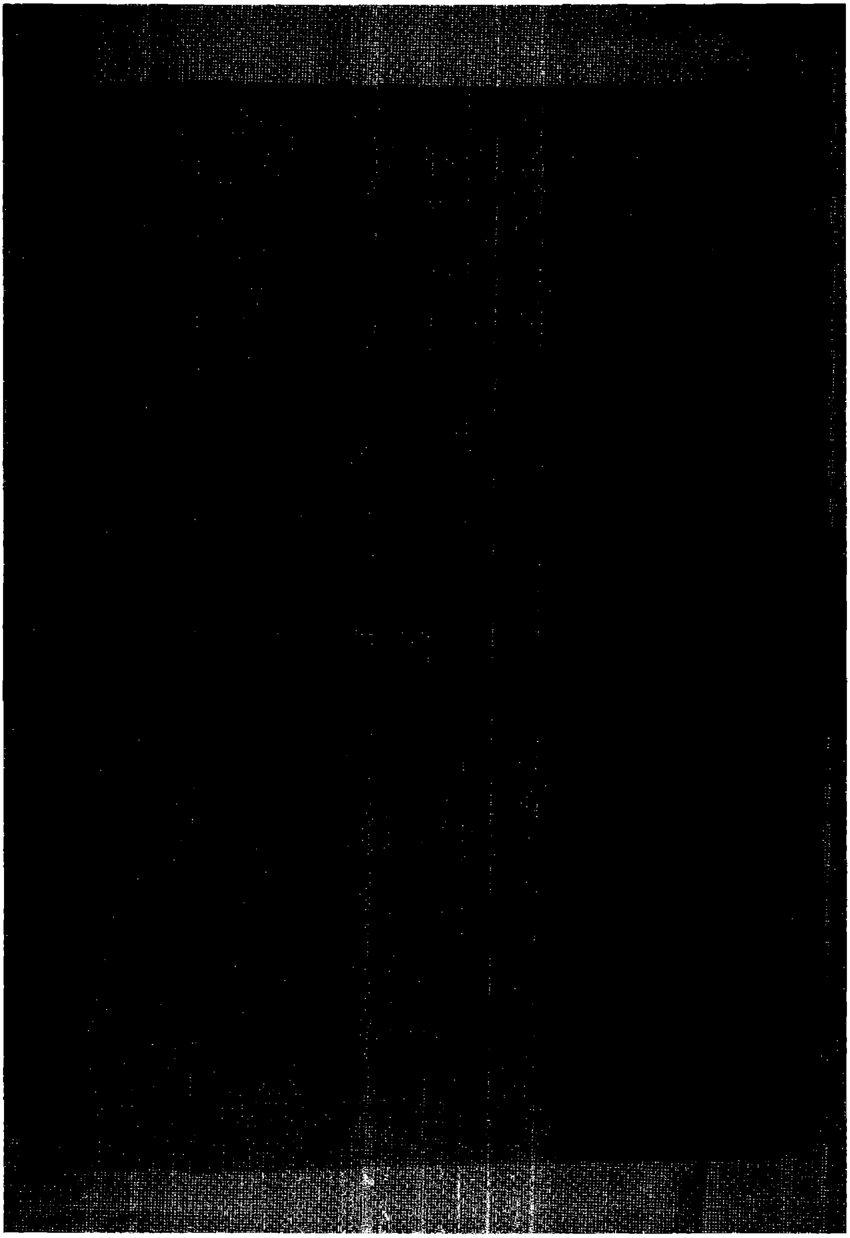


صورة اللوحة الأخيرة من قطعة بدار الكتب المصرية والتي رمزنا لها بالرمز (ك٣)

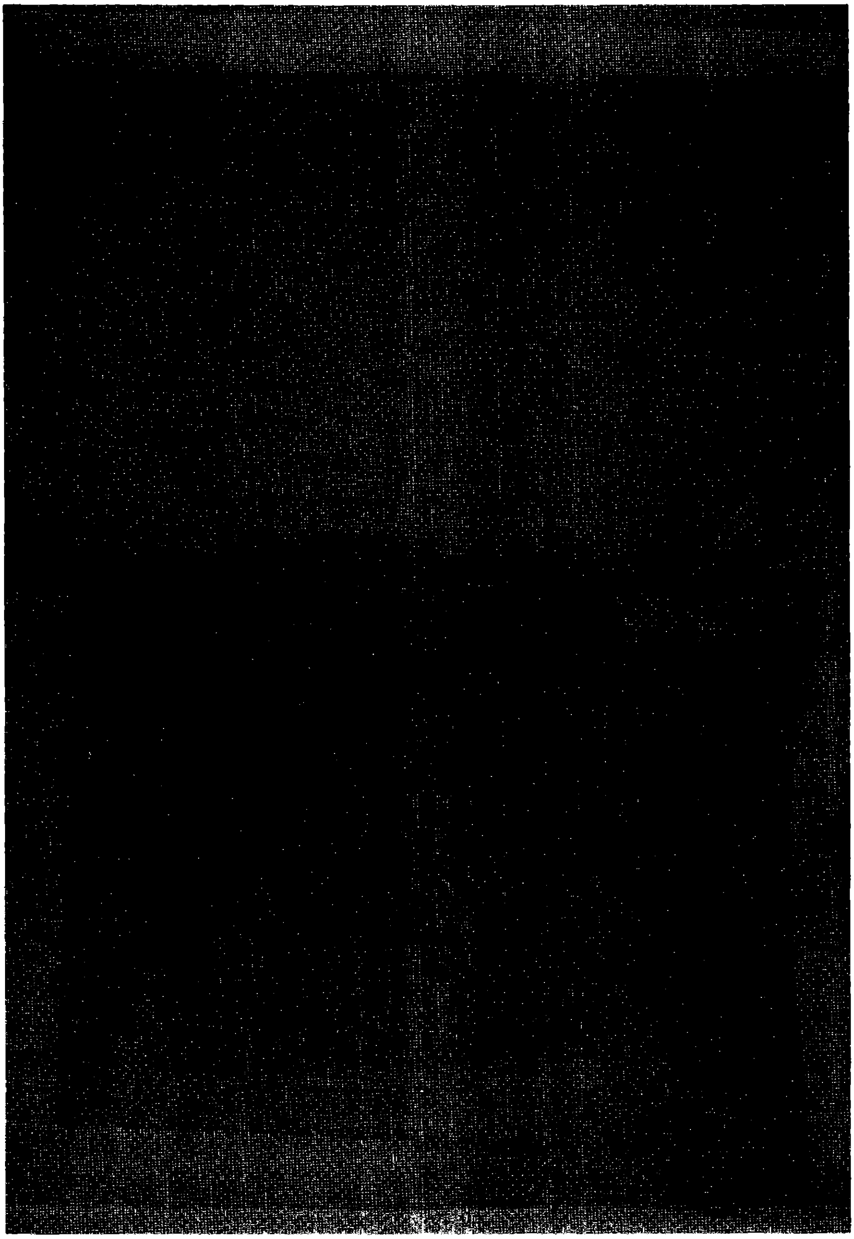
نماذج من المخطوطات
غير المعتمدة في التحقيق
والتي تم الاستئناس بها



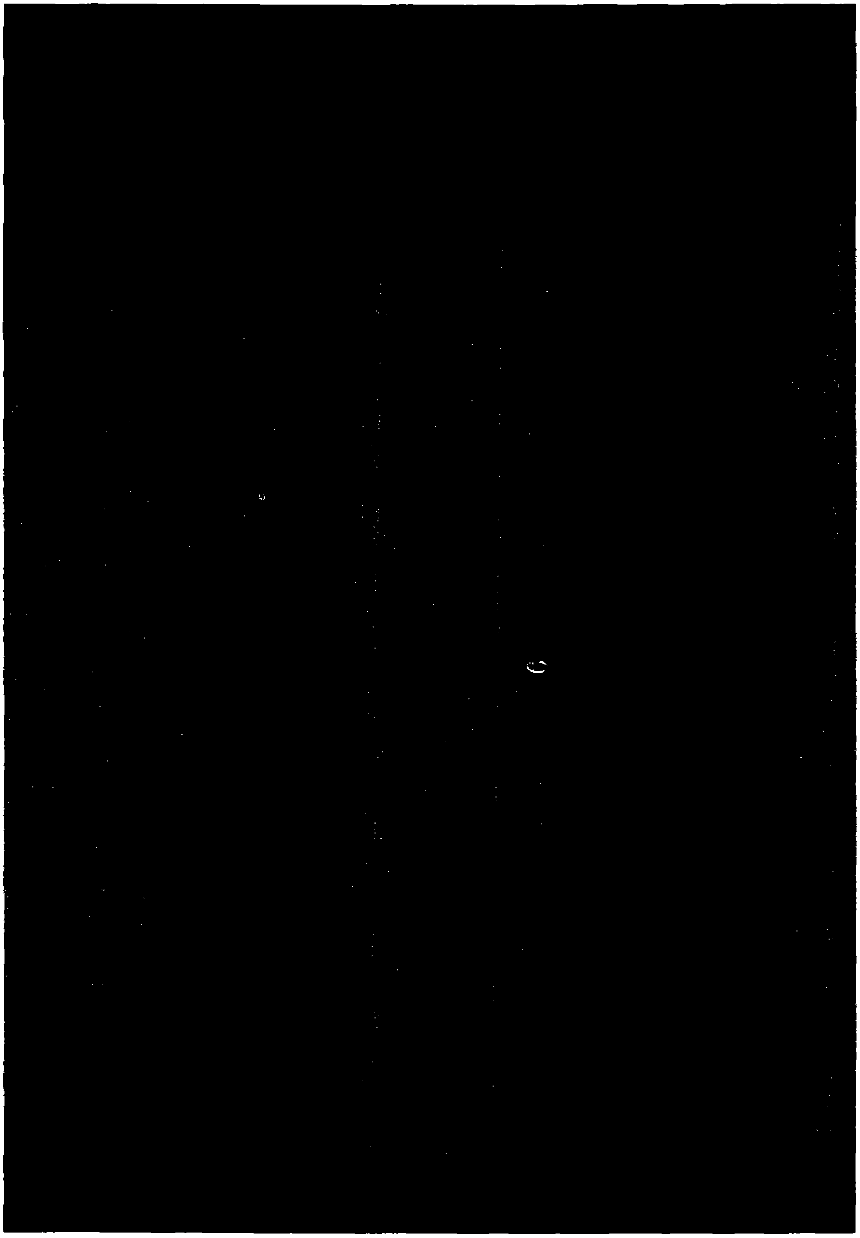
صورة غلاف المحمودية (ح٢)



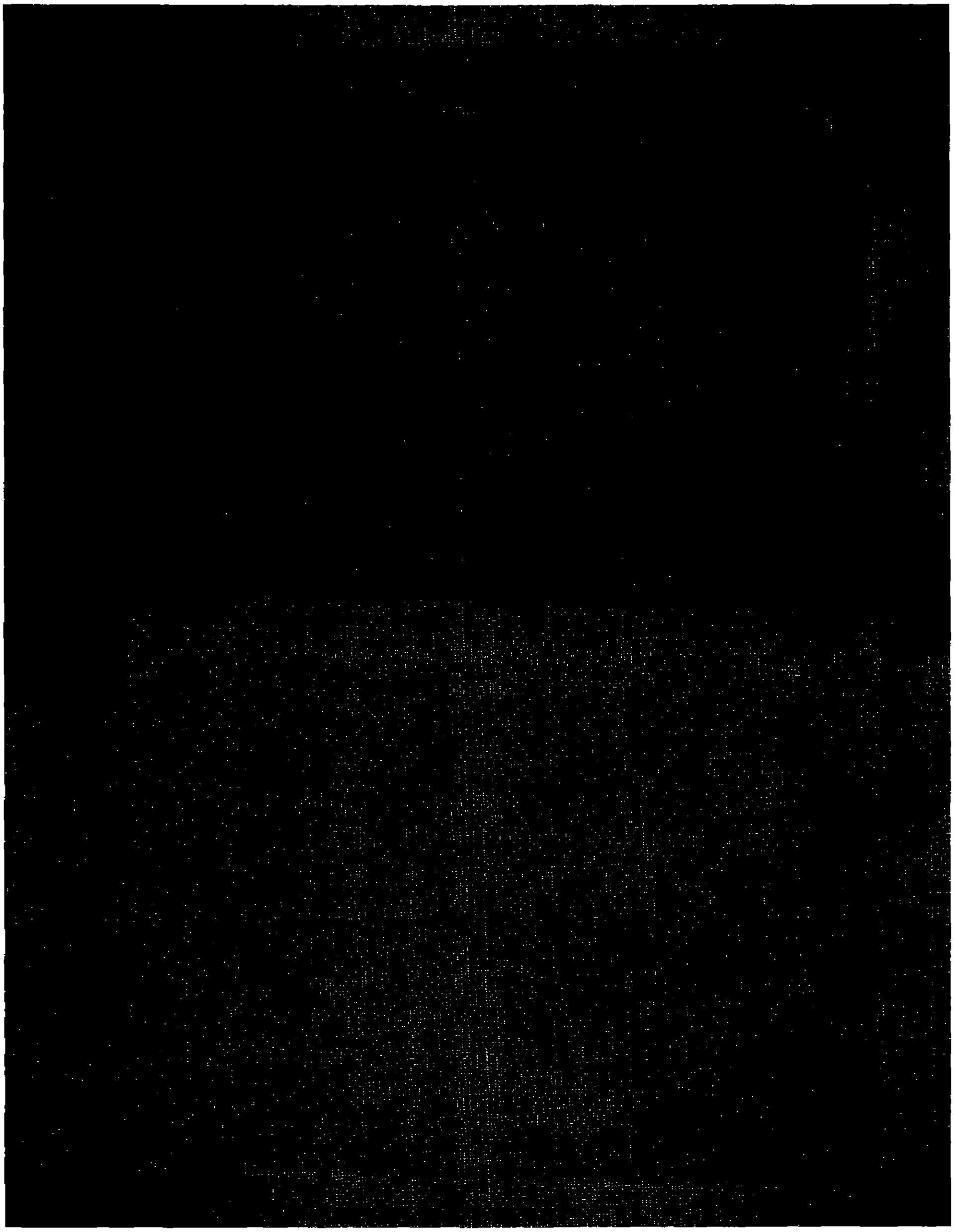
صورة اللوحة الأولى من المحمودية (ح٢)



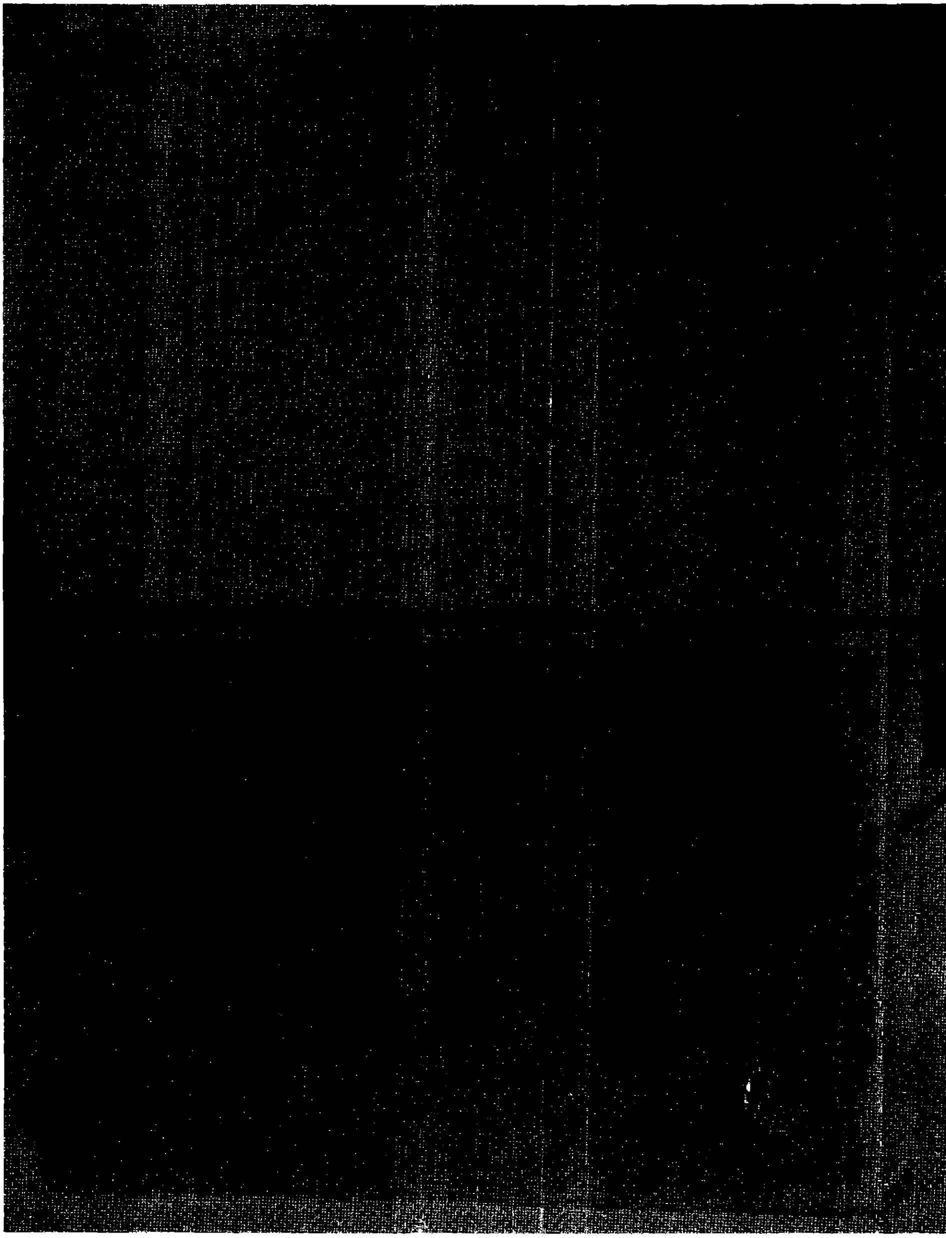
صورة آخر الموجود من المحمودية (ح٢)



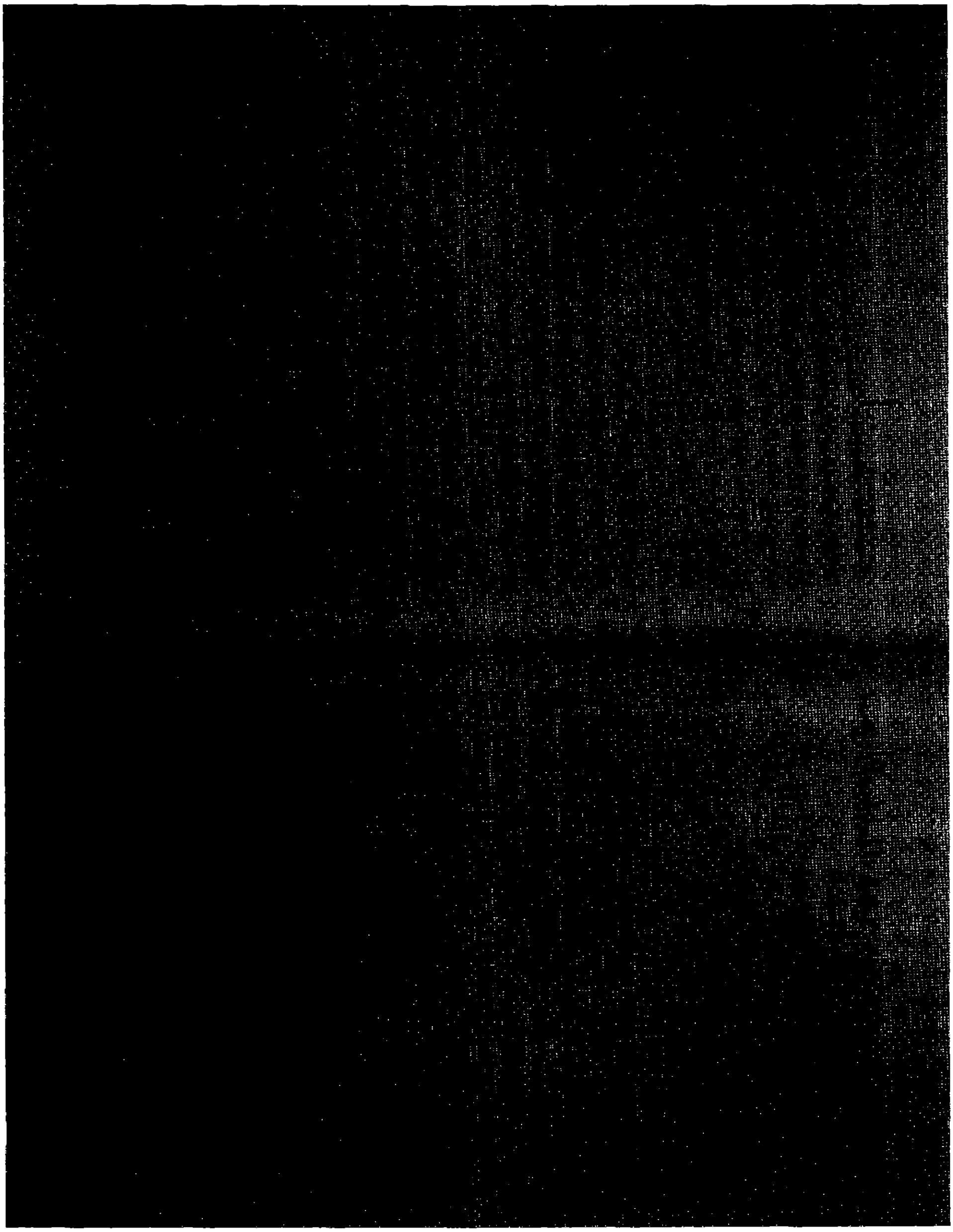
صورة غلاف المحمودية (ح٣)



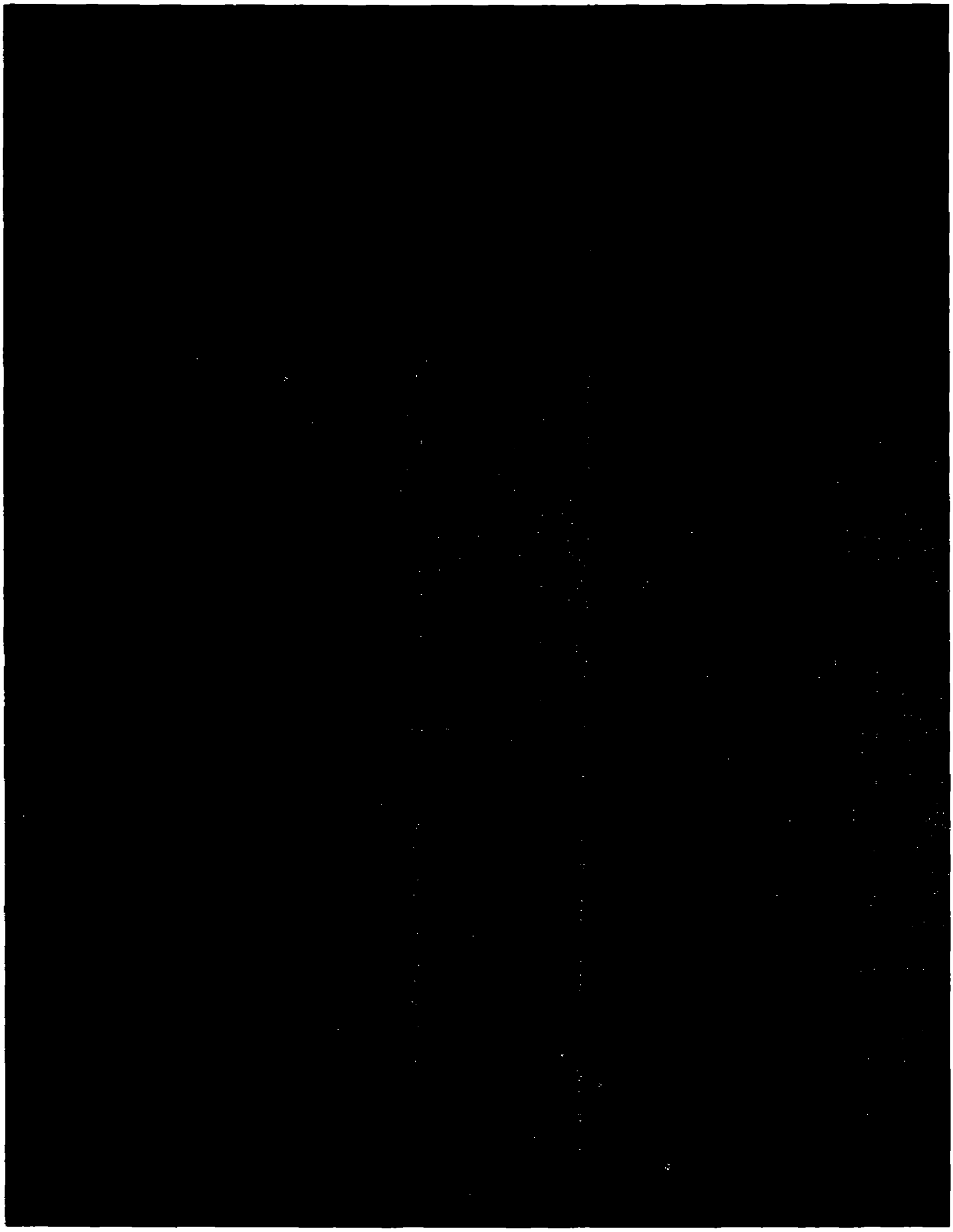
صورة اللوحة الأولى من المحمودية (ح٣)



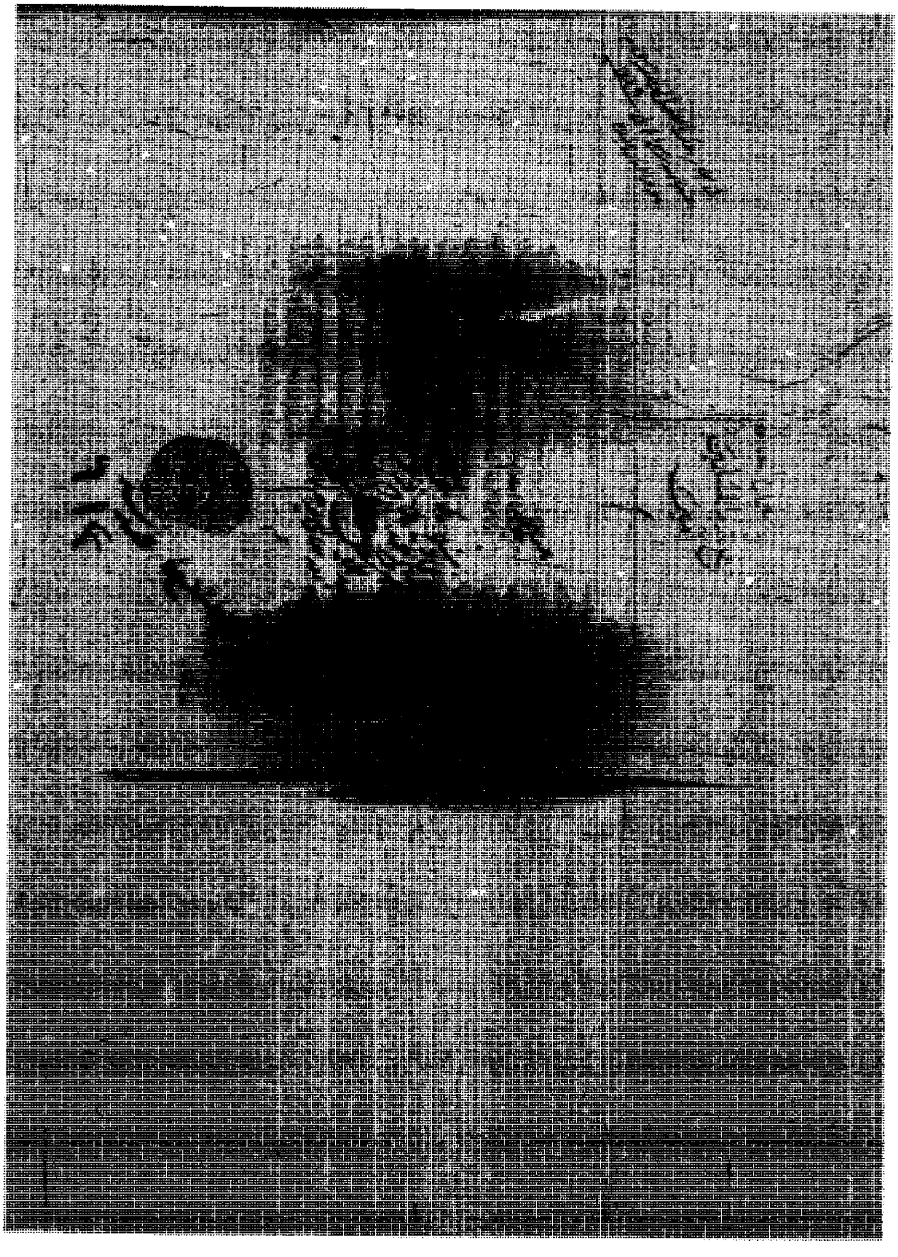
صورة آخر الموجود من المحمودية (ح٣)



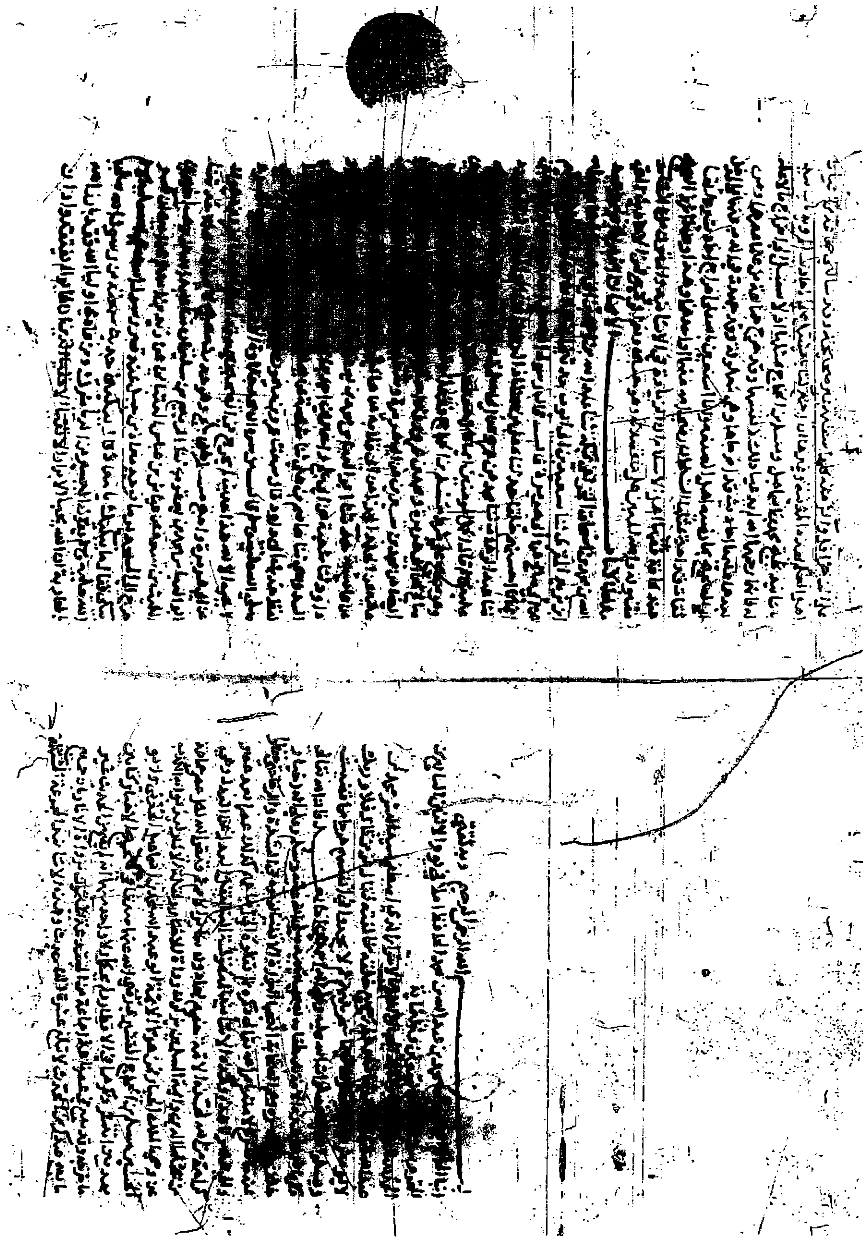
صورة أول لوحة من نسخة الشيخ محب



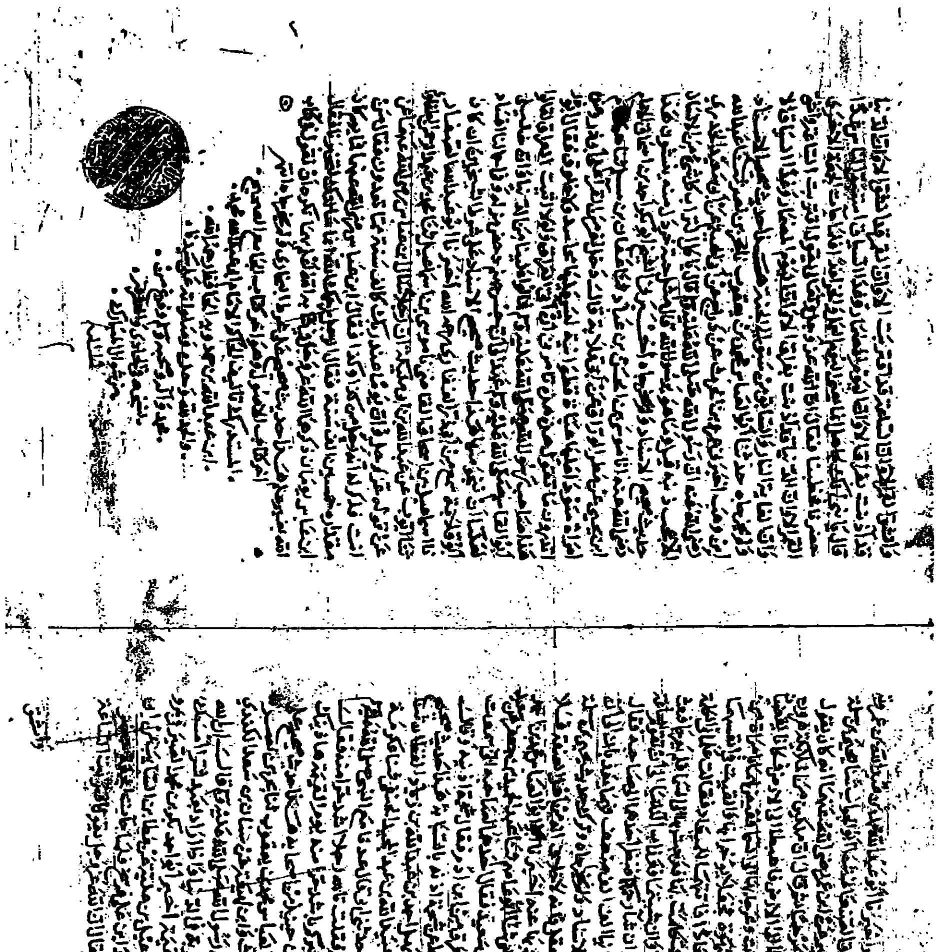
صورة آخر لوحة من نسخة الشيخ محب



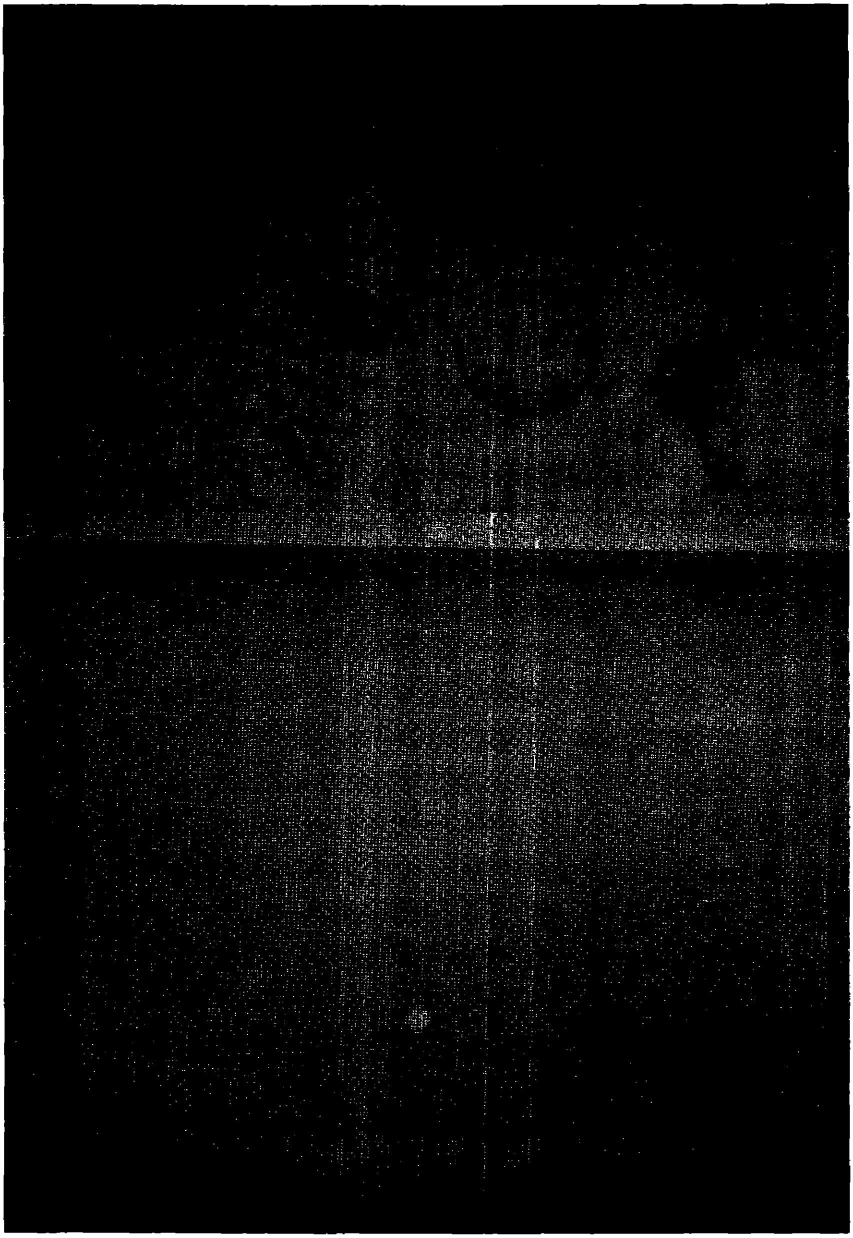
صورة الغلاف من نسخة مكتبة عاطف أفندي بإسطانبول



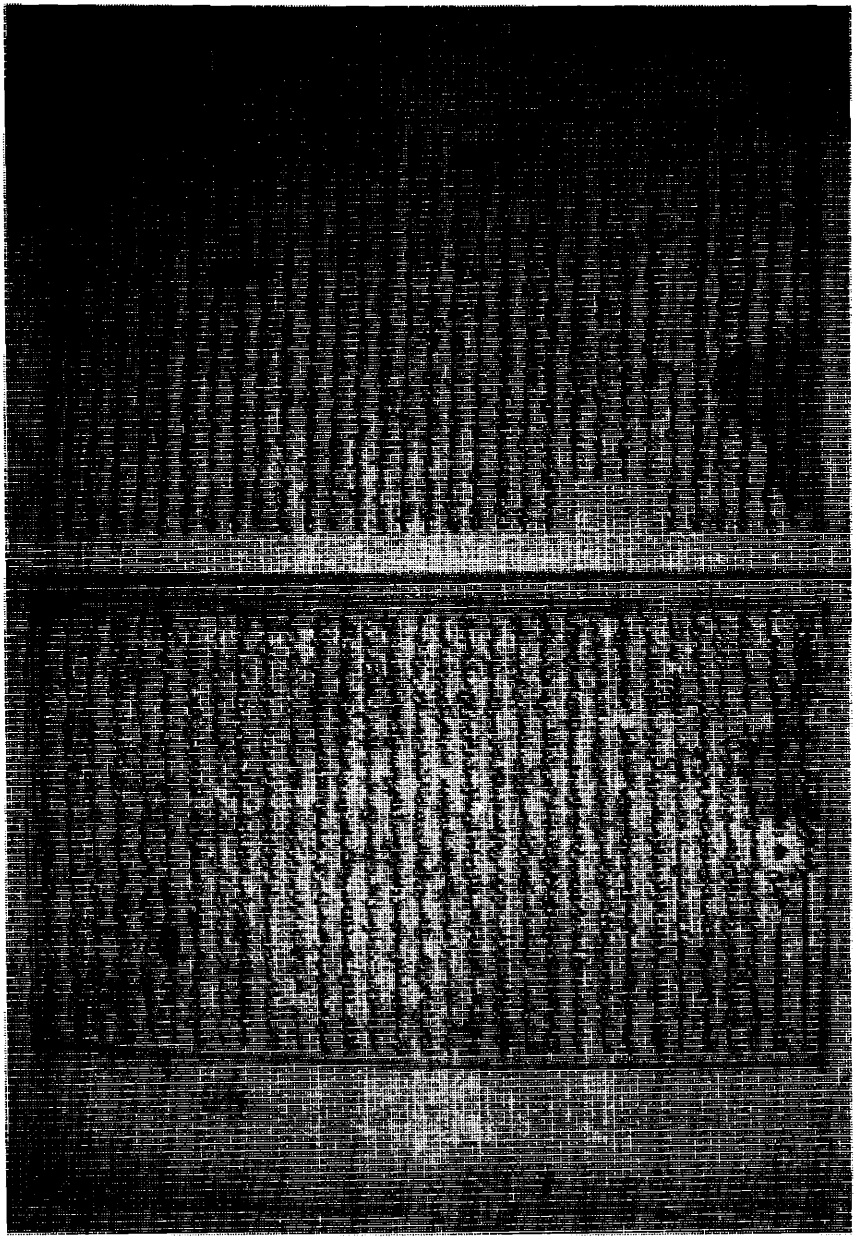
صورة اللوحة الأولى من الجزء الأول من نسخة مكتبة عاطف أفندي بإسطانبول



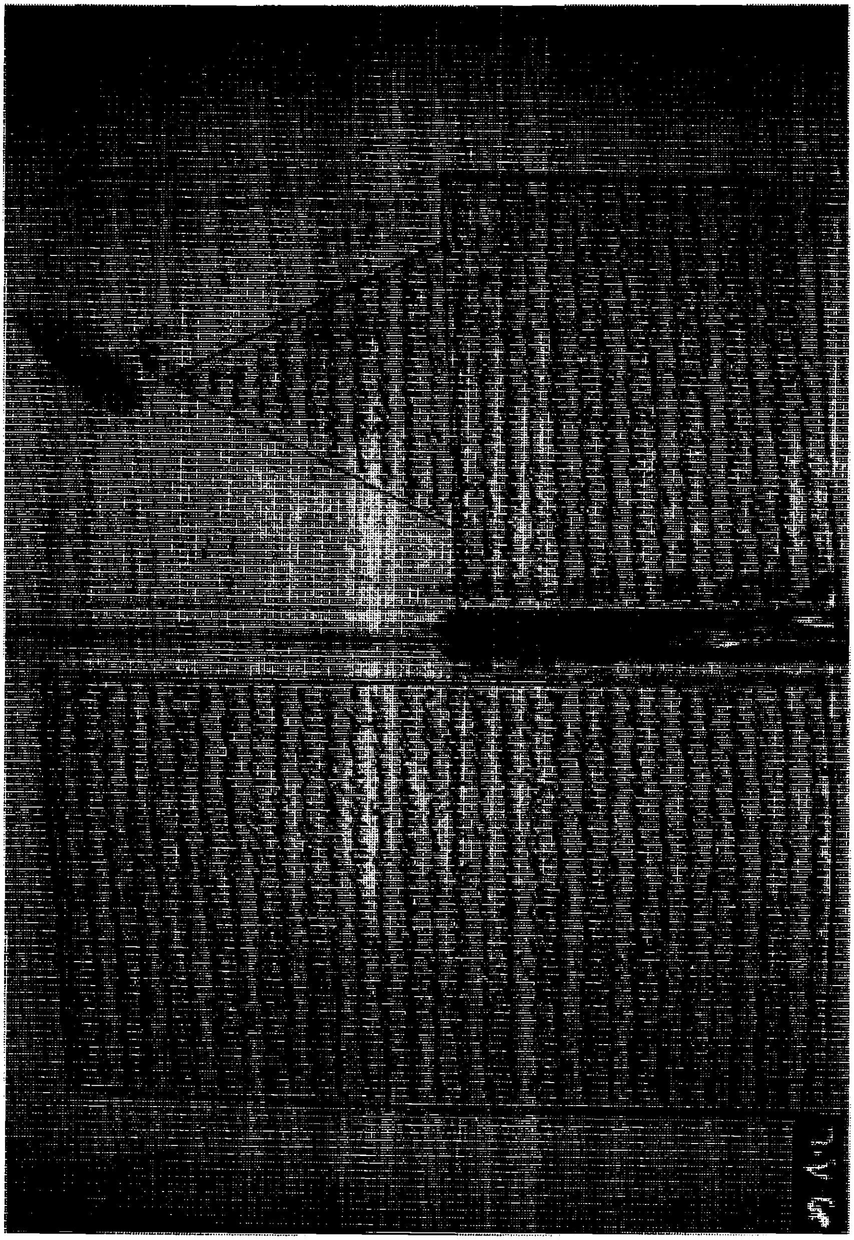
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة عاطف أفندي بإسطانبول



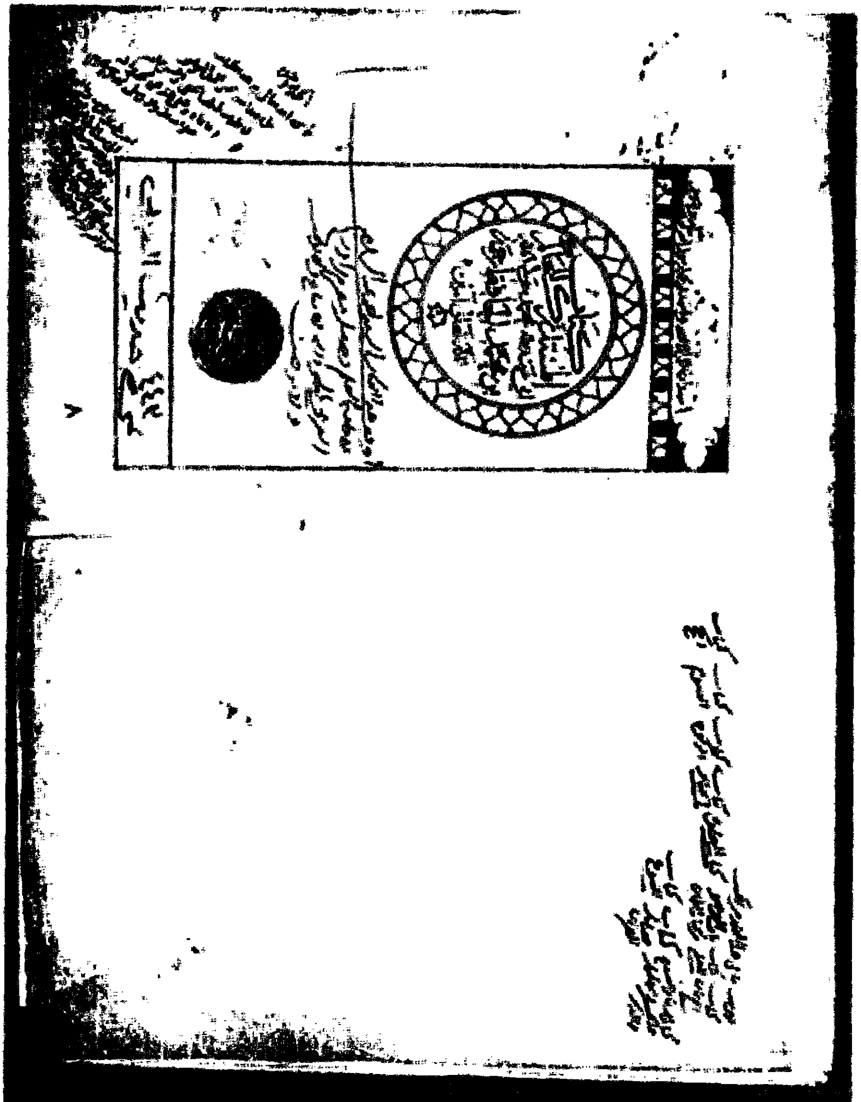
صورة الغلاف لنسخة البتنوني



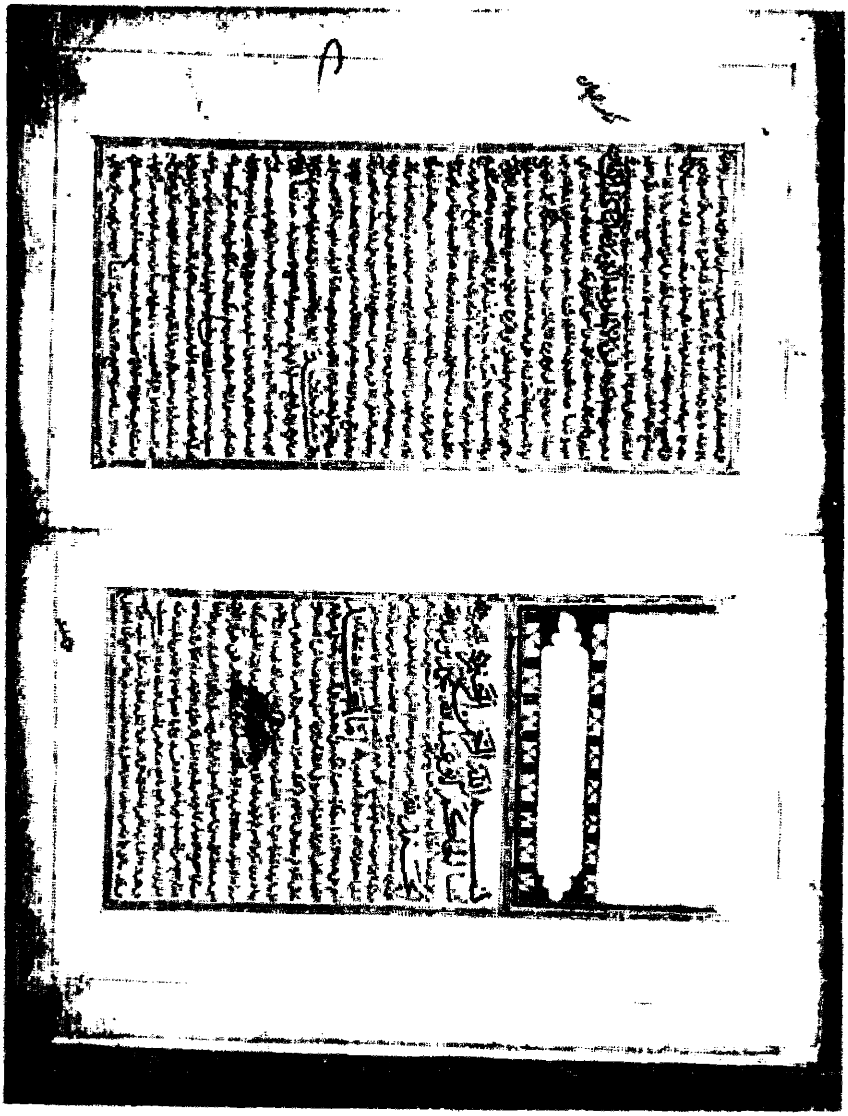
صورة اللوحة الأولى لنسخة البتنوني



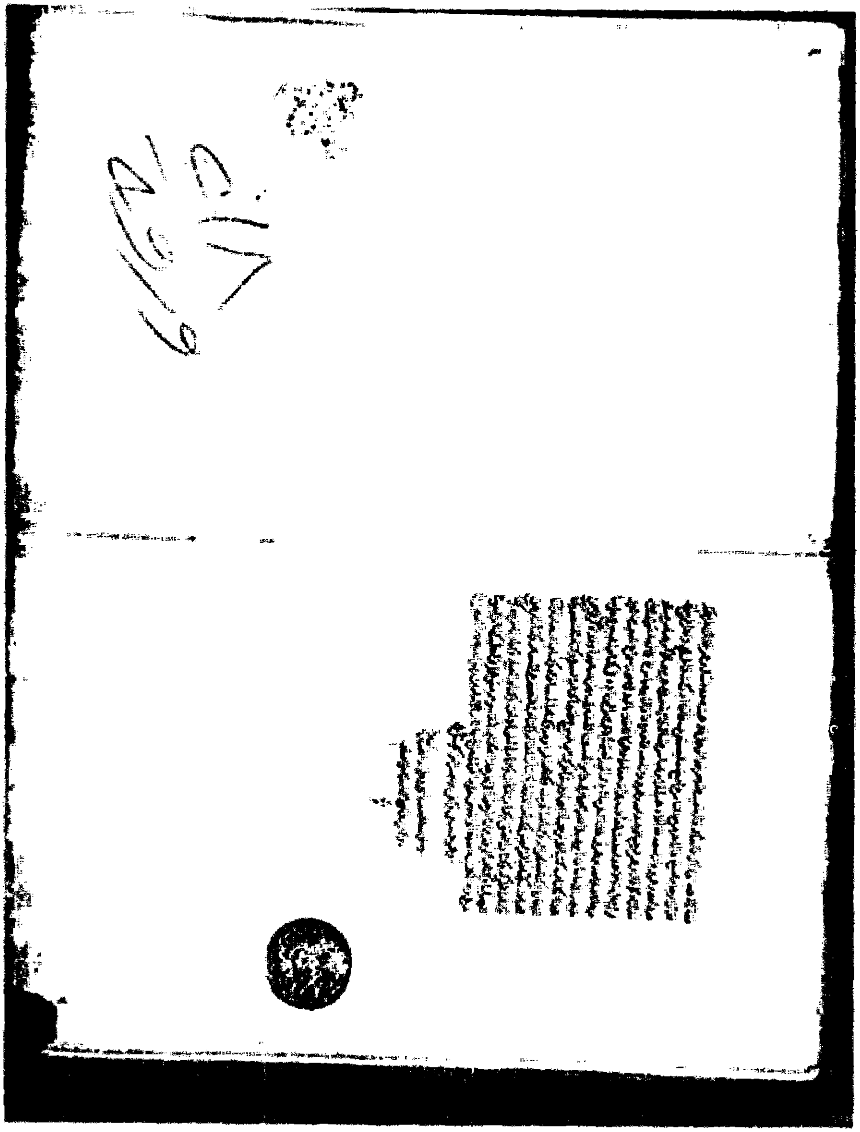
صورة اللوحة الأخيرة لنسخة البتنوني



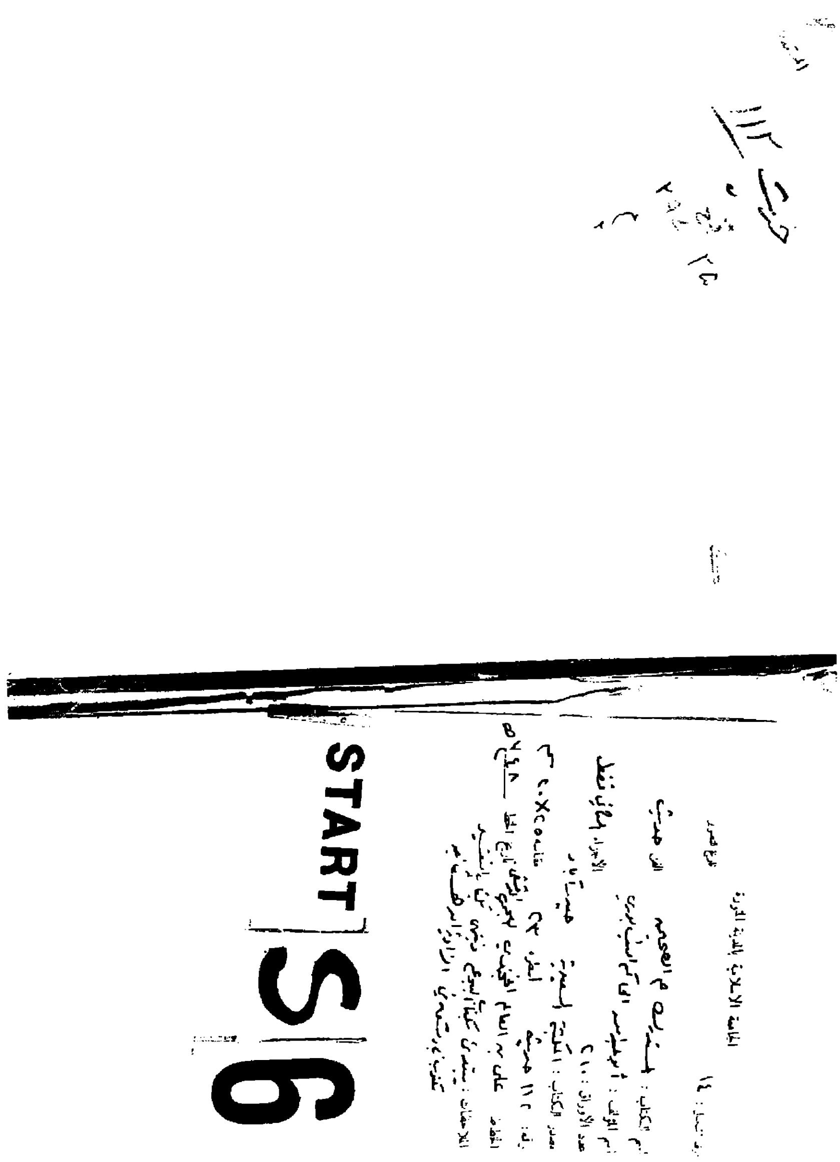
صورة غلاف نسخة دار الكتب المصرية (ك٢)



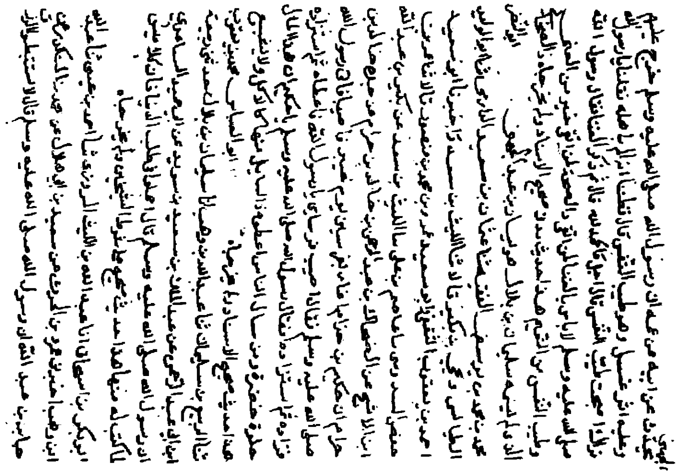
صورة اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (٦٢)

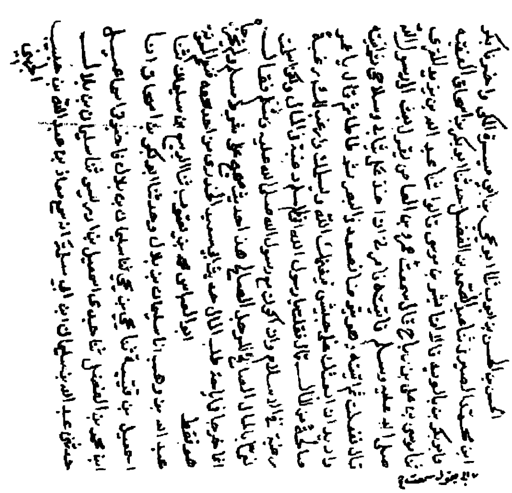


صورة آخر الموجود نسخة دار الكتب المصرية (ك٢)

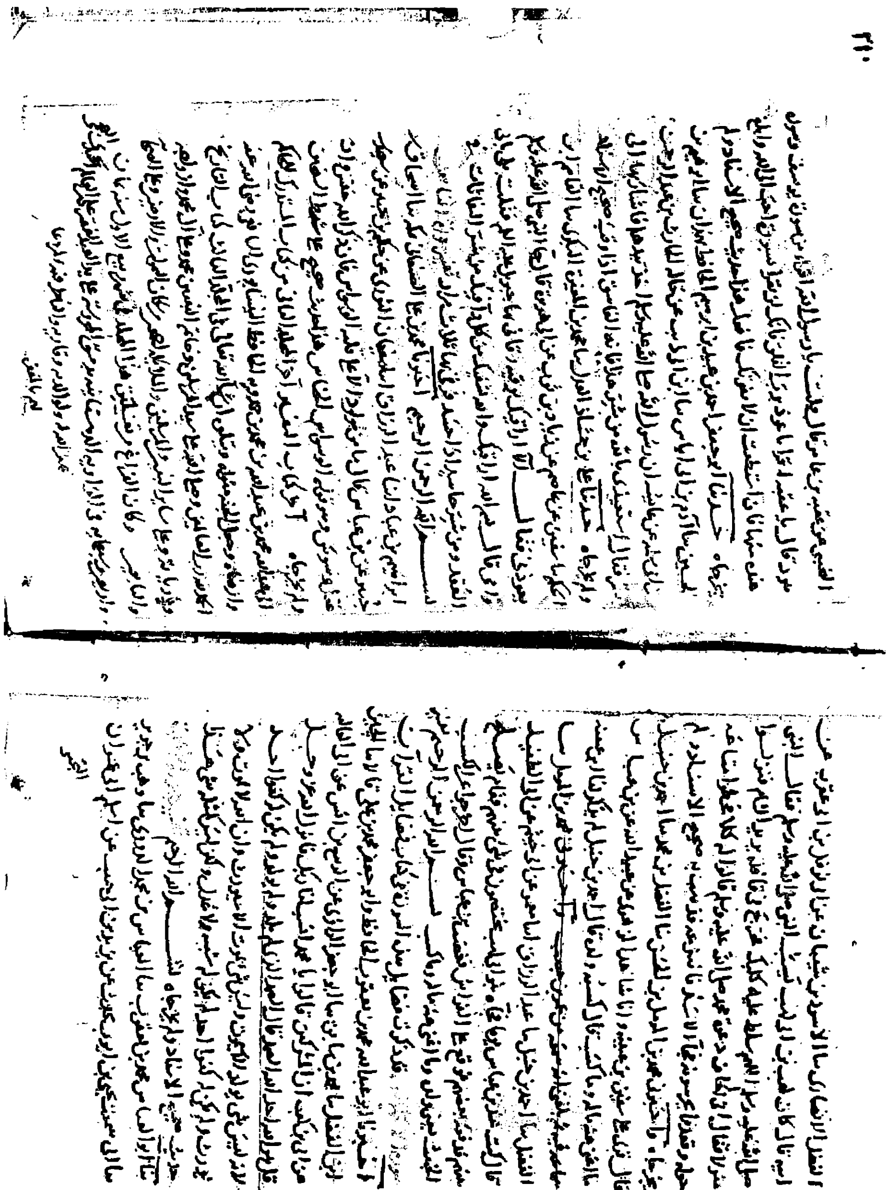


صورة الغلاف من نسخة المكتبة السعيدية

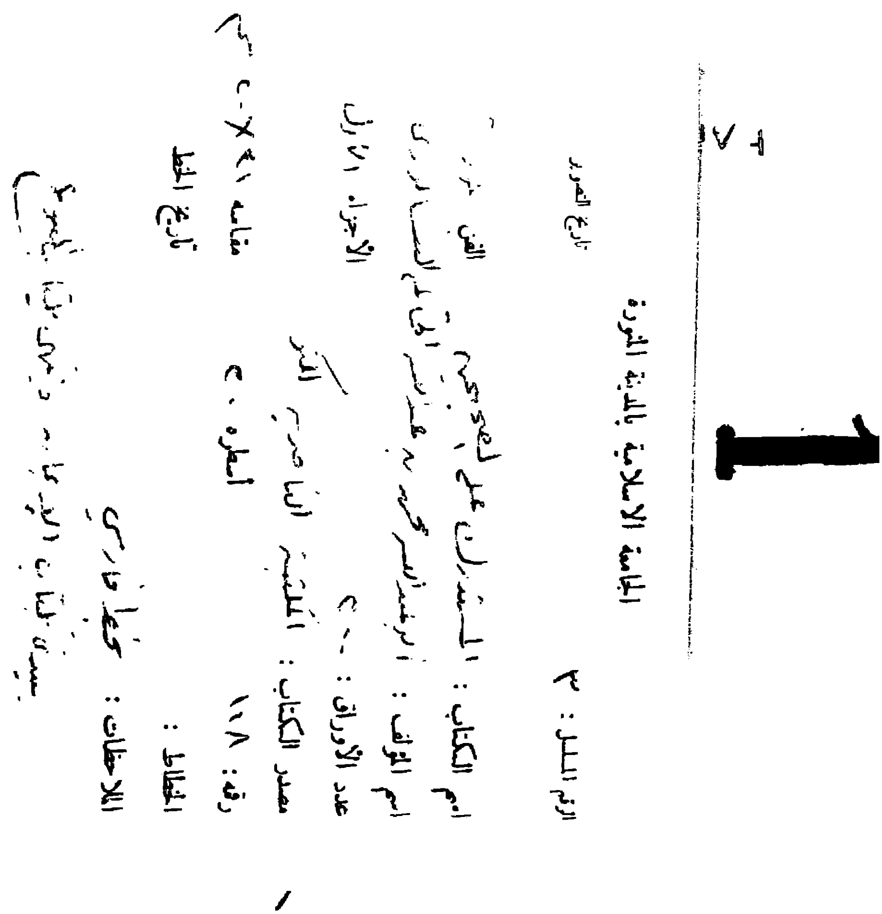




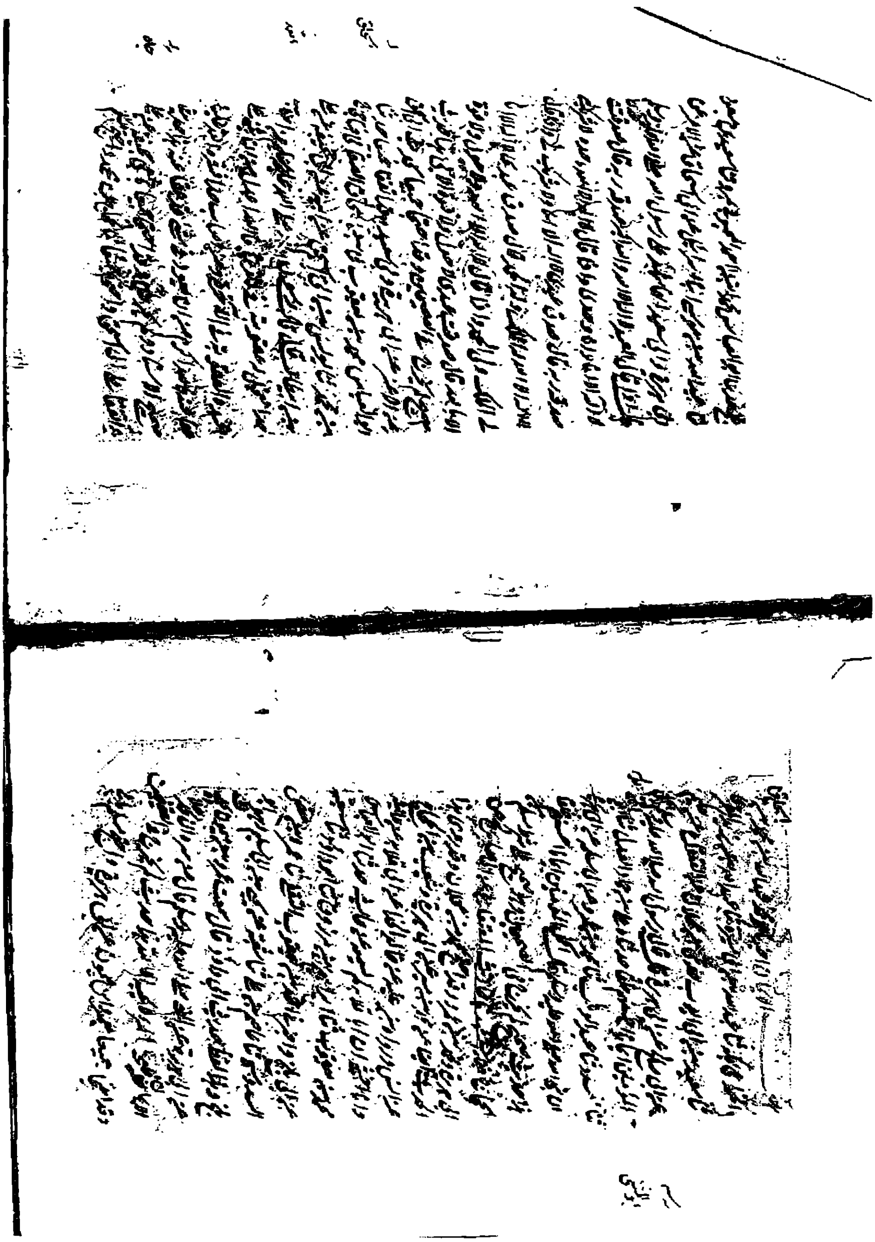
صورة اللوحة الأولى من نسخة المكتبة السعيدية



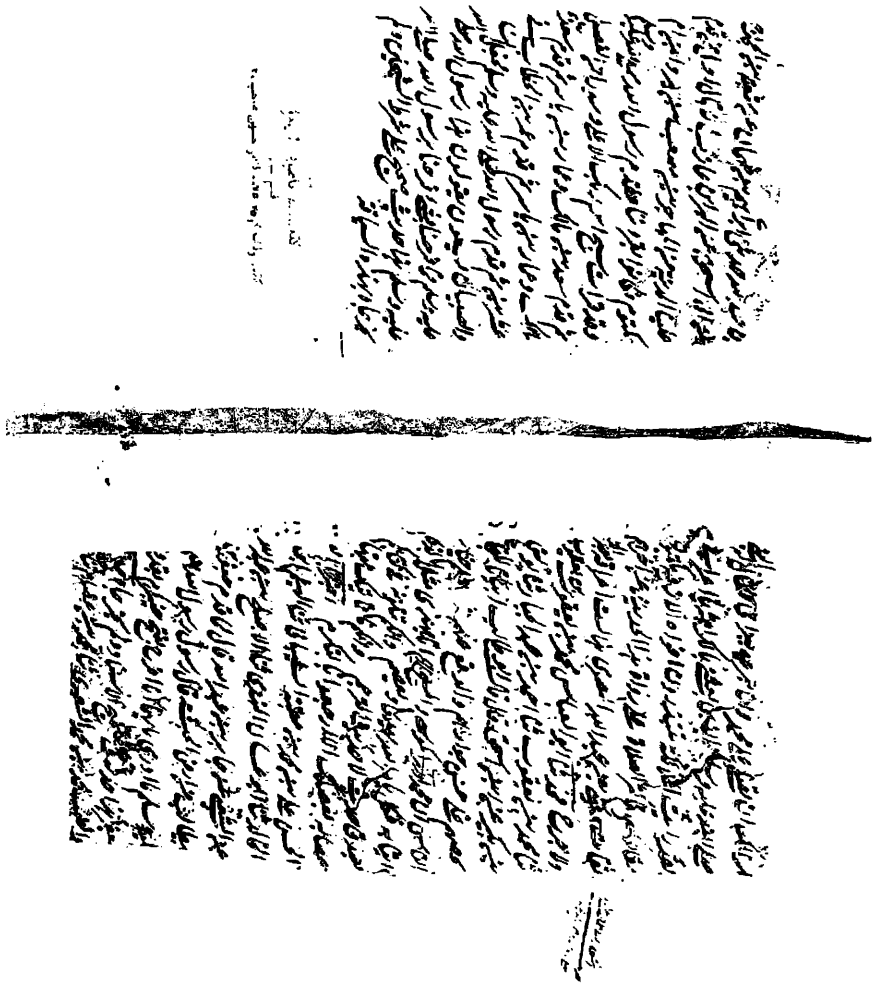
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة السعيدية



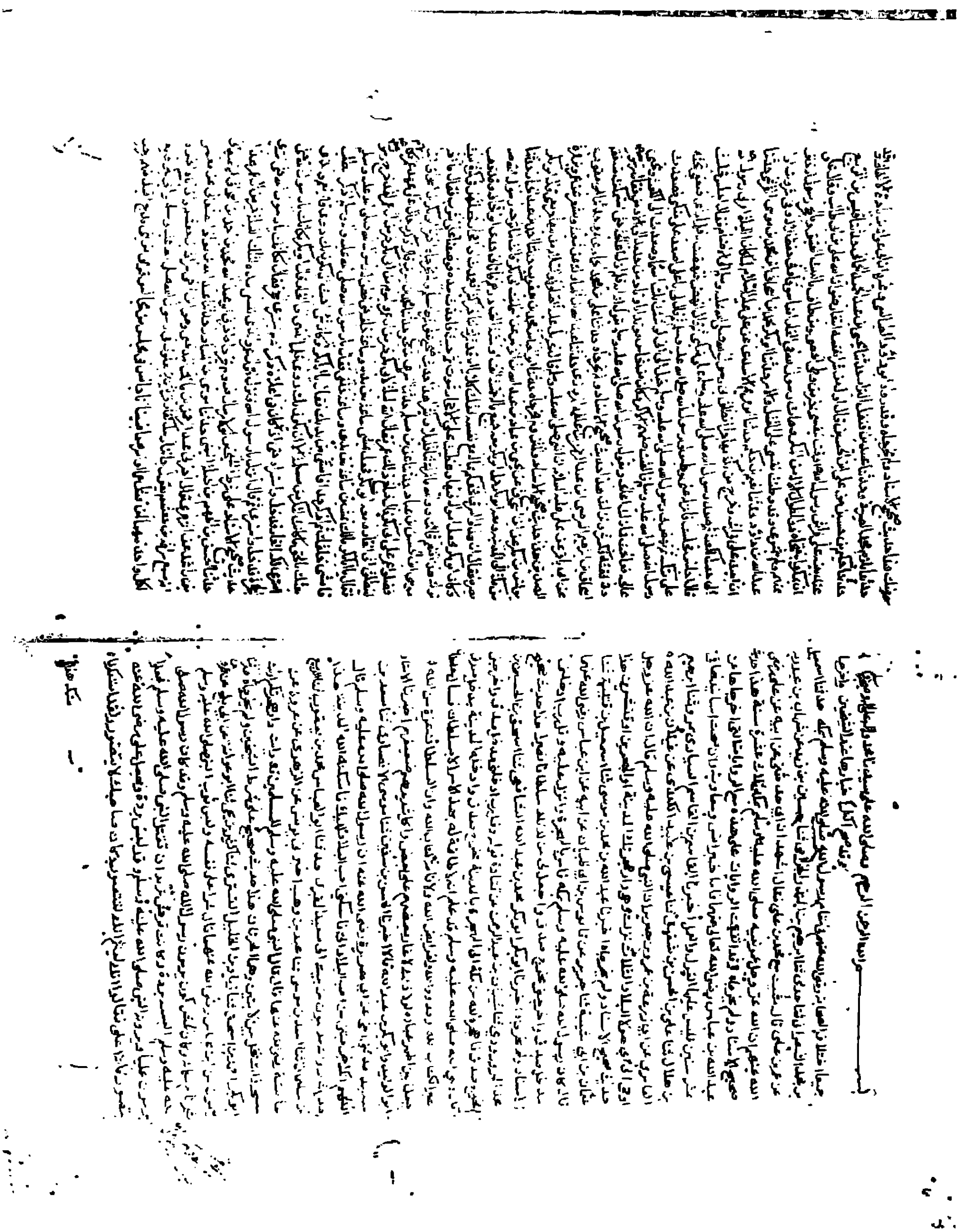
صورة الغلاف من الجزء الأول نسخة المكتبة الناصرية لكنو (ل١)



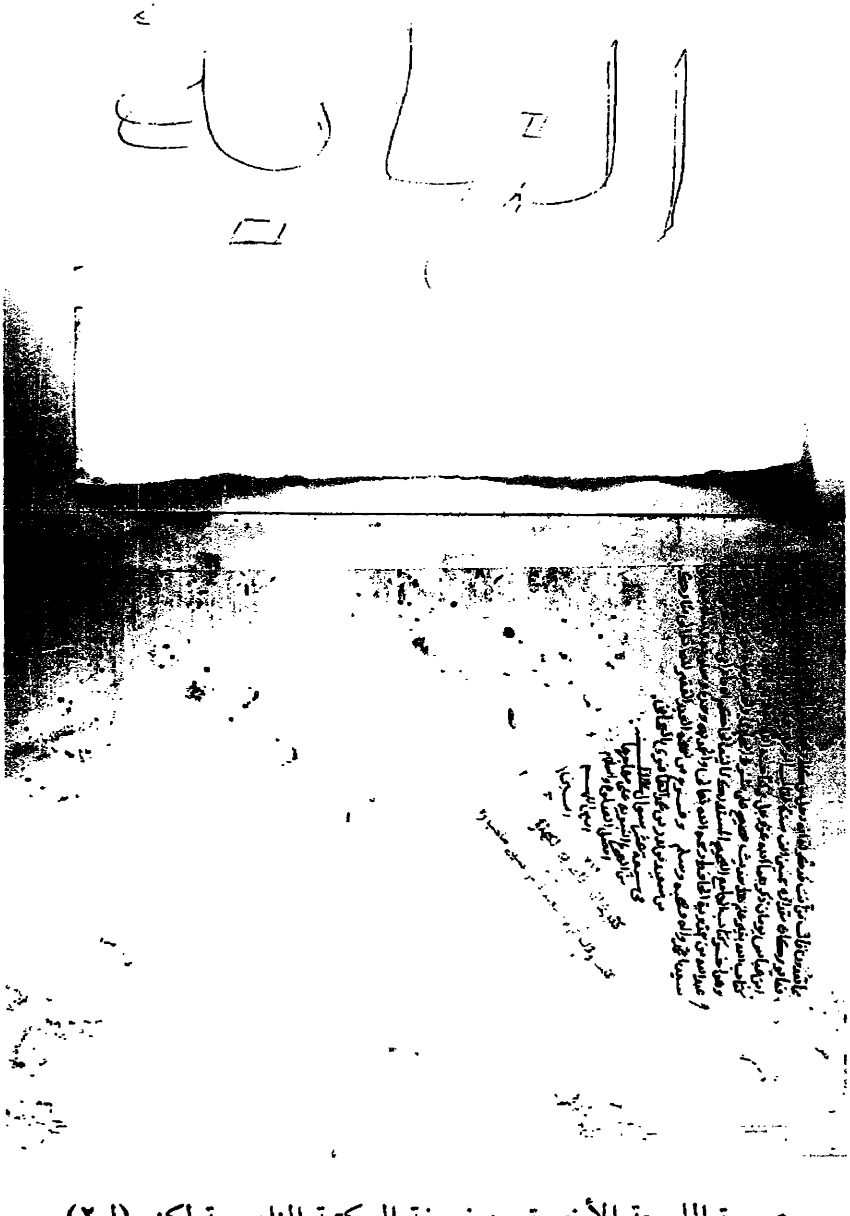
صورة اللوحة الأولى من الجزء الأول من نسخة المكتبة الناصرية لكنو (ل١)



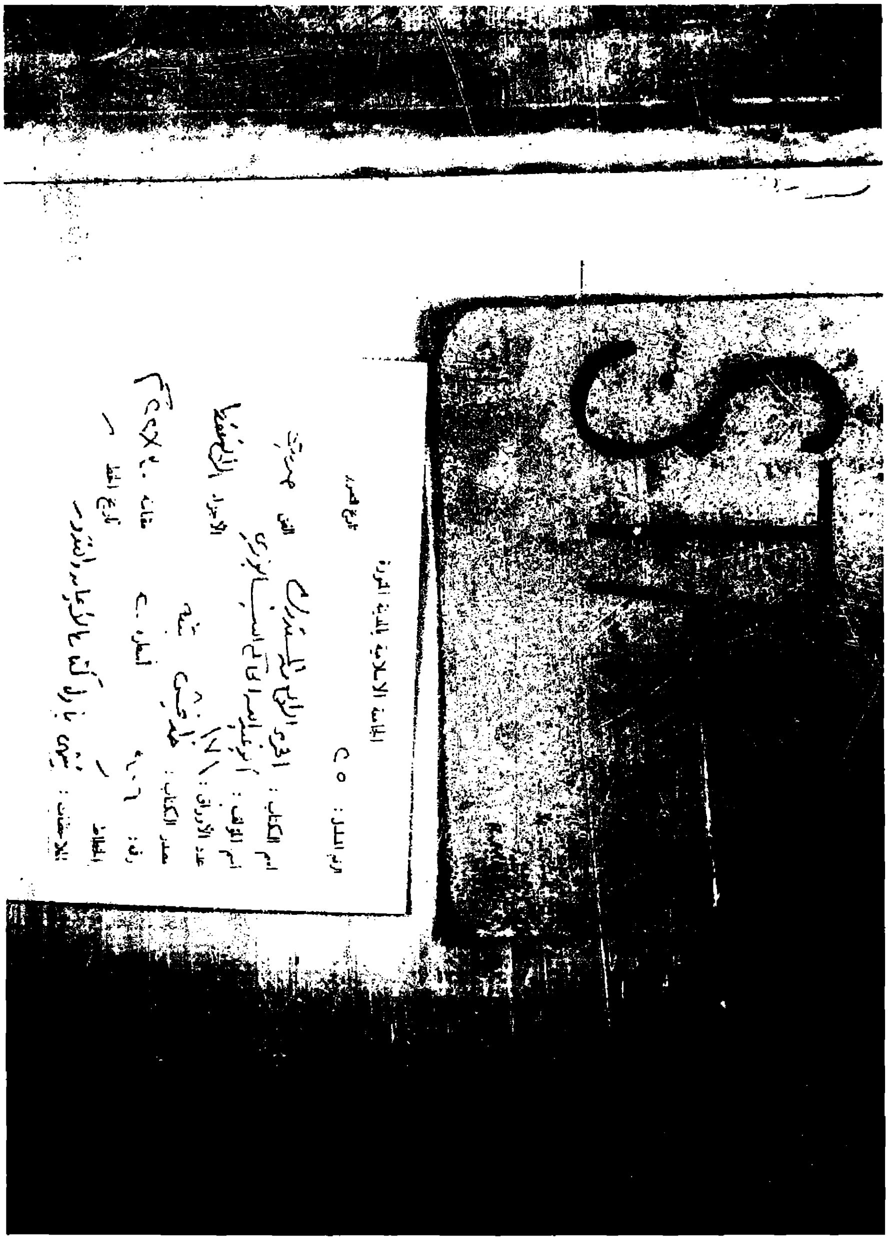
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الثاني من نسخة المكتبة الناصرية لكنو (ل١)



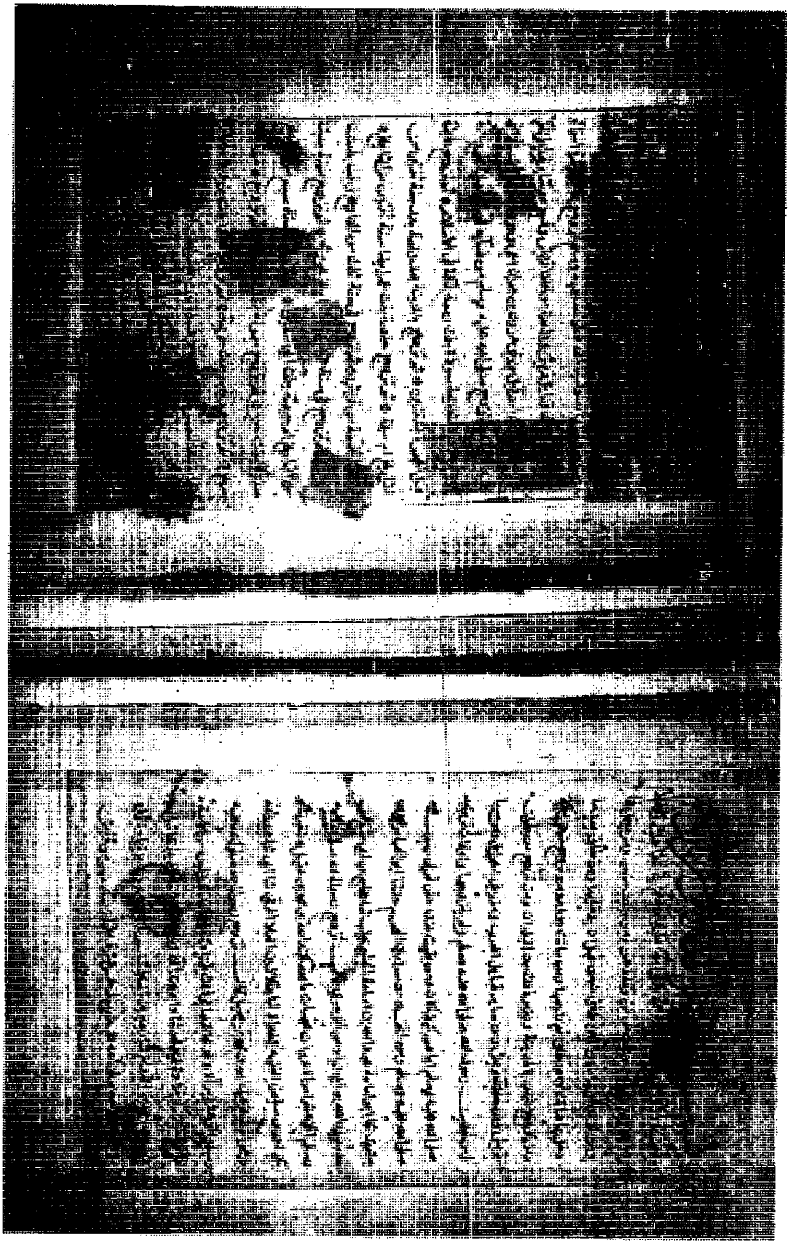
صورة اللوحة الأولى من نسخة المكتبة الناصرية لكنو (ل٢)



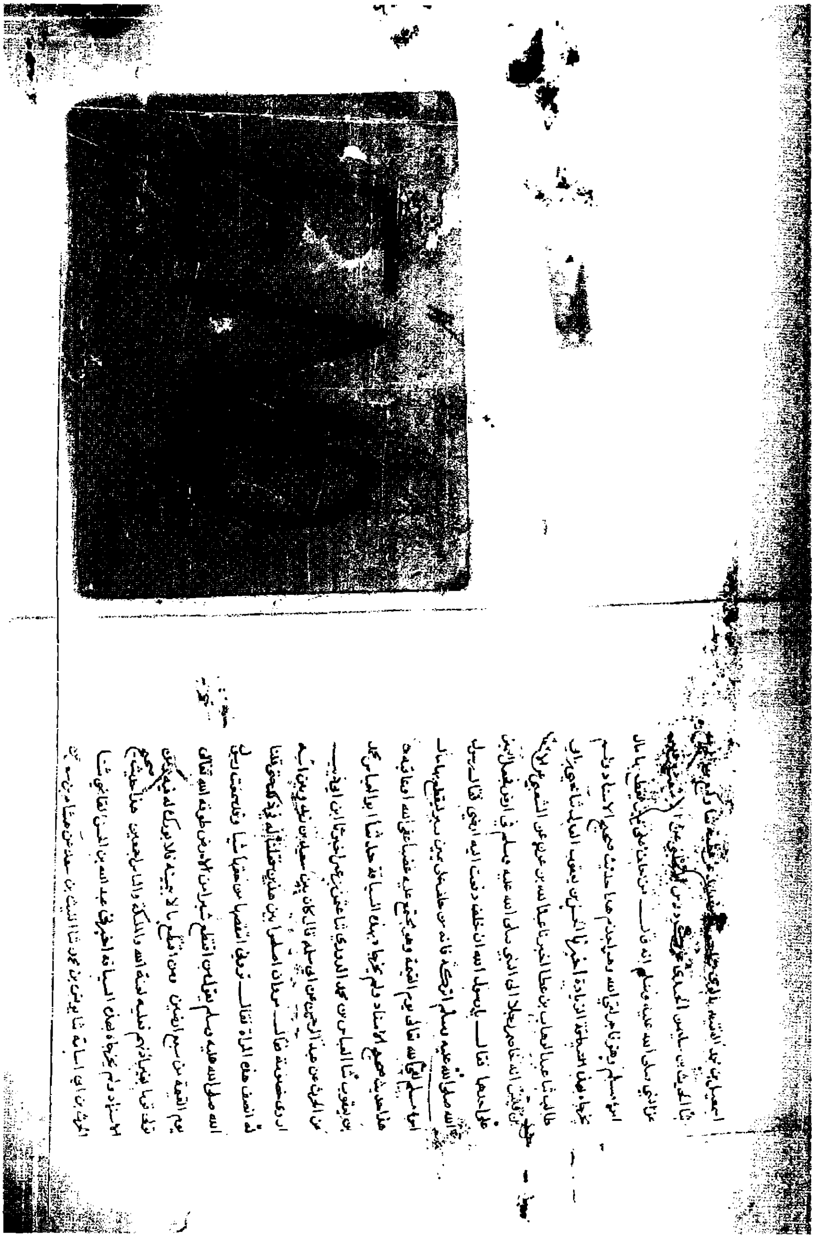
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة الناصرية لكنو (ل٢)



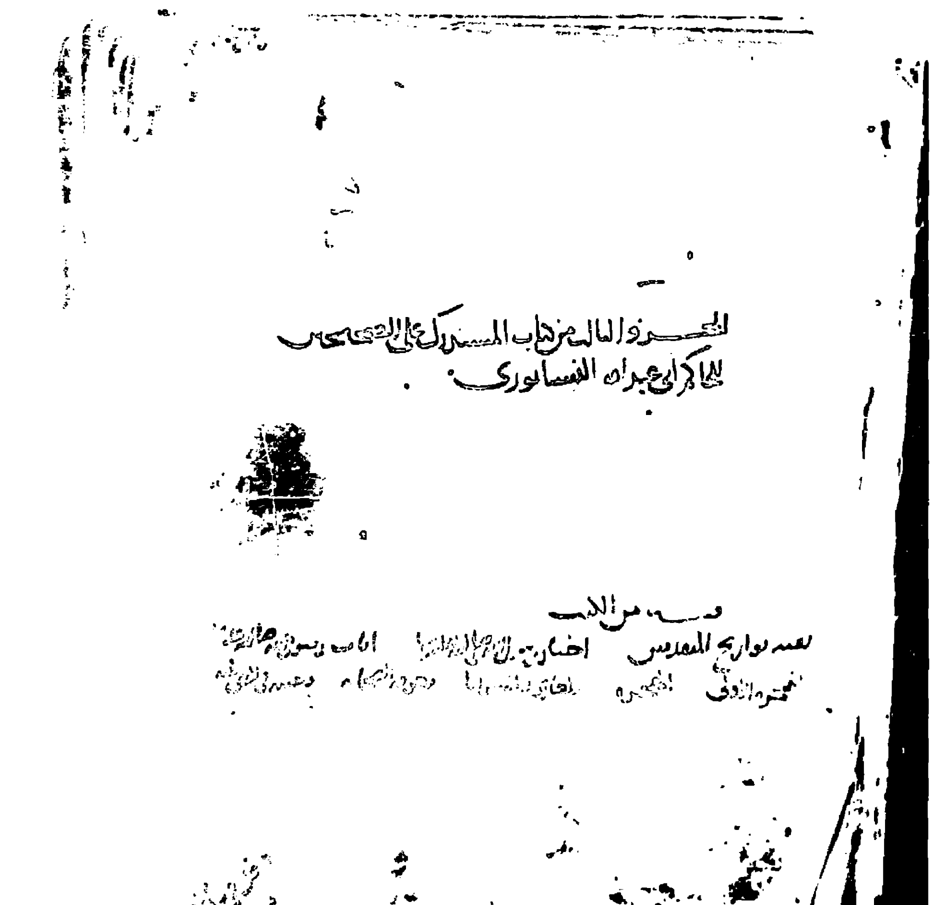
صورة الغلاف من نسخة خدابخش (نسخة ثالثة من الجامعة الإسلامية)



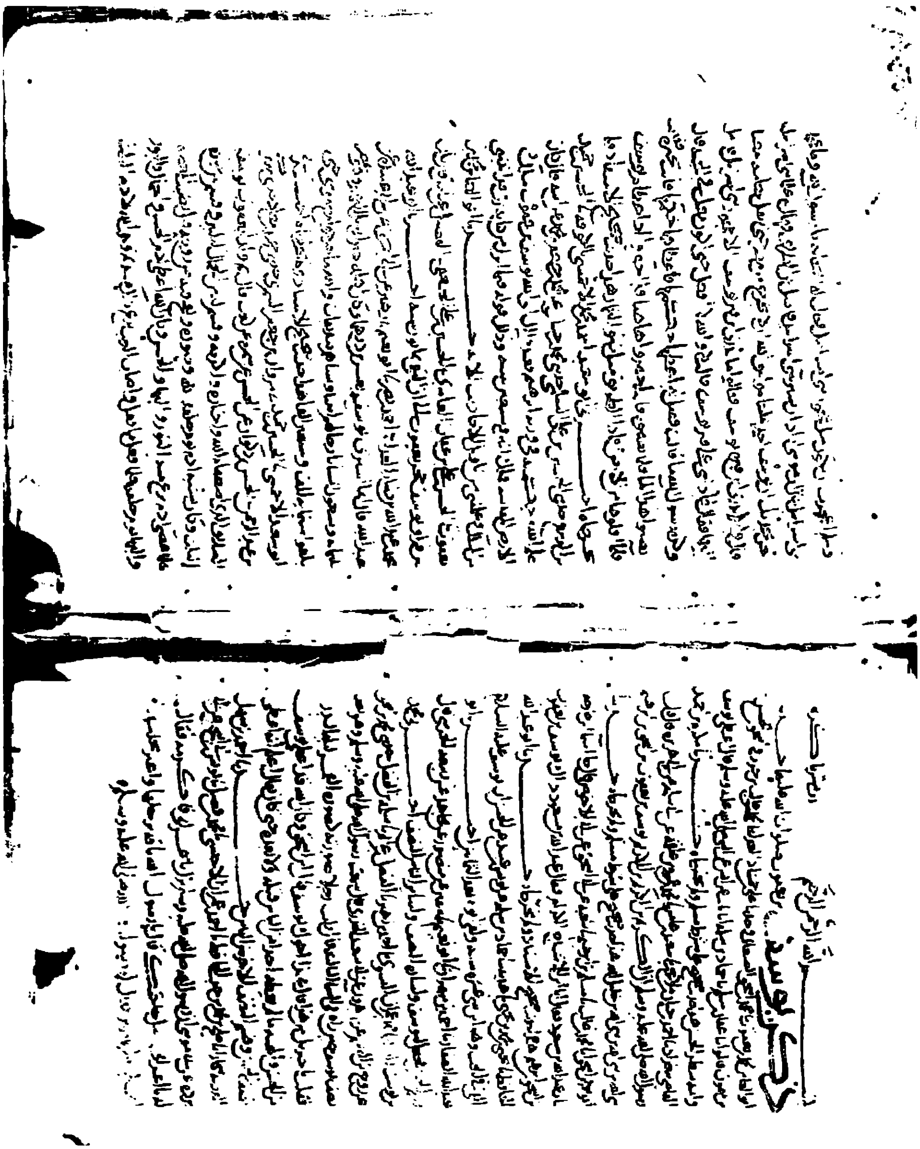
صورة اللوحة الأولى من نسخة خدابخش (نسخة ثالثة من الجامعة الإسلامية)



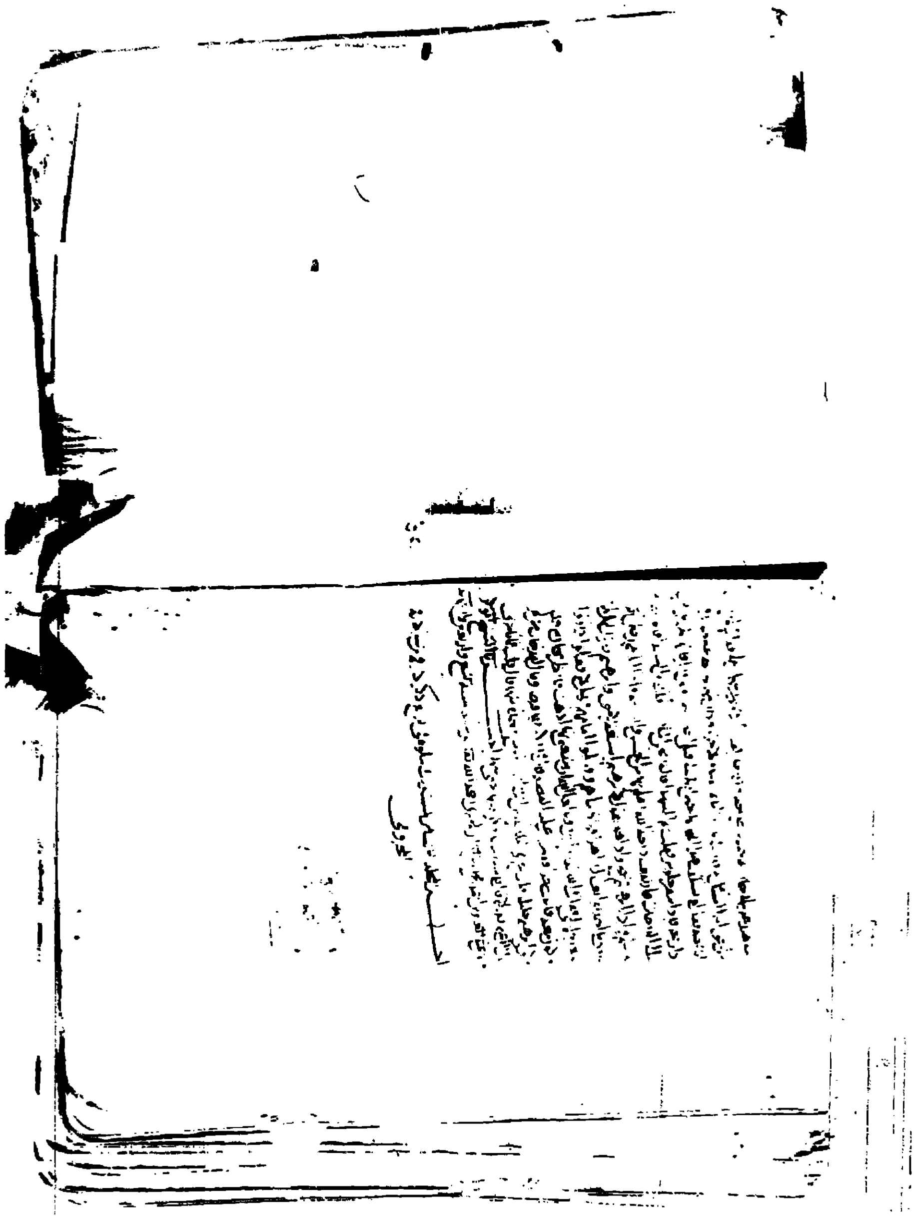
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة خدابخش (نسخة ثالثة من الجامعة الإسلامية)


الجزء الثالث من كتاب المستدرك على الصحيحين
للحاكم أبي عبد الله النيسابوري

صورة الغلاف من نسخة دار صدام



صورة اللوحة الأولى من نسخة دار صدام



صورة اللوحة الأخيرة من نسخة دار صدام

بيان استيعاب النسخ الخطية لمستدرك الحاكم

			خ	ص	ك١	ح١	ك٢	ح٢	ح٣	ب	ت	د	ك٣	س	ل١	ل٢	غ	م
١	كتاب الإيمان	١	✓	✓		✓		✓		✓	✓		✓		✓	✓		
٢	كتاب العلم	١	✓	✓		✓		✓		✓	✓		✓		✓	✓		
٣	كتاب الطهارة	١	✓	✓		✓		✓		✓	✓		✓		✓	✓		
٤	كتاب الصلاة	١	✓	✓		✓		✓		✓	✓		✓		✓	✓		
٥	أبواب الأذان والإقامة	١	✓	✓		✓		✓		✓	✓		✓		✓	✓		
٦	كتاب الإمامة وصلاة الجماعة	١	✓	✓		✓		✓		✓	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	[redacted]	✓		✓		✓	✓		
[redacted]																		
٢١	كتاب البيوع	٢	✓	✓		✓		٩٥/١		✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٢	كتاب الجهاد	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٣	كتاب قسم الفيء	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٤	كتاب قتال أهل البغي	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٥	كتاب النكاح	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		

			خ	مس	ك١	ح١	ك٣	ح٢	ح٣	ب	ف	د	ك٢	س	ل١	ل٢	ع	م
٢٦	كتاب الطلاق	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٧	كتاب العتق	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٨	كتاب المكاتب	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
٢٩	كتاب التفسير	٢	✓	✓		✓				✓	✓		✓	✓	✓	✓		
[redacted]																		
[redacted]	كتاب الأحكام	٤	✓	✓	✓	✓			✓	✓		✓				✓	✓	
٣٨	كتاب الأطعمة	٤	✓	✓	✓	٤/٢١٠	✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٣٩	كتاب الأشربة	٤	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٠	كتاب البر والصلة	٤	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤١	كتاب اللباس	٤	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٢	كتاب الطب	٤	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٣	كتاب الأضاحي	٤	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٤	كتاب الذبائح	٤	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٥	كتاب التوبة	٤	✓		✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٦	كتاب الأدب	٤	✓		✓		✓		✓	✓		✓				✓	✓	
٤٧	كتاب الأيمان والنذور	٤	✓		✓		✓		✓	✓		✓				✓		
٤٨	كتاب النذور	٤	✓		✓		✓		✓	✓		✓				✓		

			خ	ص	ك١	ح١	ك٣	ح٢	ح٣	ب	ف	ن	ك٢	س	ل١	ل٢	خ	م
	كتاب الرقاق	٤	✓		✓		✓		✓	✓		✓				✓		
٥٠	[redacted]																	
٥١	[redacted]																	
٥٢	[redacted]																	
٥٣	[redacted]																	
٥٤	[redacted]																	
٥٥	[redacted]																	
	الإجمالي (٤)																	

رموز المخطوطات:

الأصل نسخة رواق المغاربة

ص صنعاء

ح١ المحمودية الأولى

ح٢ المحمودية الثانية ٤٧٧

ح٣ المحمودية الثالثة ٤٨٧

ك١ دار الكتب المصرية ٦١٧

ك٢ دار الكتب المصرية ٤٤٣

ك٣ دار الكتب المصرية ٢٩٢٤٩ ب

ب محب الله

ن البتنوني

ف خزانة مصطفى عاطف تاريخ النسخ ١١١٩ تبدأ من ٣/ ٣٩٥ حتى آخر الكتاب مجلد ٥٨٨٠

ل١ المكتبة الناصرية لكنو - خط فارسي ٥٨٧٦ و٥٨٧٧

ل٢ المكتبة الناصرية لكنو - خط نسخ عادي ٥٨٧٨

س السعيدية

خ خدابخش

م دار صدام

المبحث الثالث

منهجنا في تحقيق الكتاب

يتحدد هذا المنهج بداية من جمع ما أمكن جمعه من نسخ المخطوطة، ثم دراستها؛ لاتخاذ أصل وفق معايير التحقيق المعروفة.

وقد تمت خطوات التحقيق على النحو التالي:

١ - تعد نسخة المكتبة الأزهرية أكمل النسخ الخطية المتداولة حتى الآن رغم وجود نقص، وقد اعتمدناها أصلًا في تحقيق الكتاب.

مع وضع رقم المخطوطة في متن الكتاب، ويكون الرقم الموضوع هو رقم مخطوطة رواق المغاربة، إلا إذا كان من السقط فنضع رمز المخطوطة المعتمدة في هذا السقط رقم [اللوحة].

٢ - إثبات الفروق المهمة للنسخ المعتمدة في التحقيق.

فإن كان الصواب في إحدى النسخ المعتمدة اكتفينا بذكرها عن مراجعة بقية النسخ غير المعتمدة، وإلا راجعنا النسخ الأخرى وأثبتنا الصواب منها مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

فإن اتفقت النسخ الخطية جميعًا على الخطأ رجعنا إلى كتب البيهقي والإتحاف

ومصادر الحاكم التي استقى منها وأثبتنا الصواب منها، وإلا أبقينا الخطأ، مع الإشارة في الحاشية إلى كل ذلك.

وقد استغنينا عن إثبات فروق المطبوعة الهندية لبعض الأسباب منها:

أ- كثرة السقوط والتحريفات والأخطاء التي يُعد إثباتها إثقالًا لحواشي التحقيق، وعبئًا على القارئ، وقد أشرنا إلى بعضها في المبحث السابق.

ب- أنها بيد القارئ إذا أراد إجراء مقارنة بين الفروق، فسيكون الأمر ميسورًا لمن أراد البحث والتوسع ودراسة الفروق.

ج- كما أننا لانتشار المطبوعة الهندية وتداولها بين القراء، فإننا قد وضعنا أرقام صفحاتها بأجزائها الأربعة على هامش مطبوعتنا.

وقد حرصنا على تعاون جميع النسخ في إخراج نص صحيح للكتاب.

٣ - ضبط المتن ويشتمل على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وسائر الكلام ضبطًا كاملًا بنية وإعرابًا، مع مراعاة وضع علامات الترقيم المناسبة التي تضيء النص وتوضحه.

٤ - عزو الآيات القرآنية إلى أماكنها في المصحف الشريف وإثبات العزو في حواشي التحقيق.

٥ - التفرقة بين القراءات المتواترة والشاذة بوضع أقواس مزهرة للأولى وأقواس هلالية للثانية، مع رسم ما كان موافقًا لقراءة حفص بالخط العثماني.

٦ - تمييز كلام النبي ﷺ بخط سميك بين علامتي تنصيص.

٧ - عزو الأحاديث والآثار من المصادر المضمَّنة كتابي **تحفة الأشراف**، **وإتحاف المهرة**، فالمصادر المتضمنة في التحفة هي: **صحيح البخاري**، **وصحيح**

مسلم، و**سنن أبي داود**، و**سنن الترمذي**، و**سنن النسائي الصغرى**، و**سنن النسائي الكبرى**، و**سنن ابن ماجه**، و**مراسيل أبي داود**، و**شمائل الترمذي**.

وأما المصادر المتضمنة **إتحاف المهرة** فهي: **موطأ الإمام مالك**، و**مسند الإمام الشافعي**، و**مسند الإمام أحمد**، و**سنن الدارمي**، و**المنتقى** لابن الجارود، و**صحيح ابن خزيمة**، و**مستخرج أبي عوانة**، و**شرح معاني الآثار** للطحاوي، و**صحيح ابن حبان**، و**سنن الدارقطني**.

وقد تم ترتيب هذه المصادر حسب وفاة مؤلفيها الأقدم فالأقدم.

فإذا لم يوجد الحديث في أي من هذه المصادر يتم تخريجه على أقرب سند للحاكم من مصدر آخر، ولم نستقص جميع المصادر.

كما اتبعنا في التخريج أن يكون على الراوي الأعلى مع مراعاة:

أـ موافقة الصحابي والتابعي وتابع التابعي.

ب ـ موافقة الصحابي والتابعي.

ج ـ موافقة الصحابي.

بالإضافة إلى أن الحديث إذا كان له راويان (صحابيان) يخرج ممن خرجه على الراويين ثم على كل راو على حدة.

وإذا جاء الحديث موافقًا للصحابي وتابع التابعي يذكر ما اتفق عليه أولًا، ثم يذكر الرواية التي فيها التابعي مختلفًا، مع النص على الخلاف وذكر الطريق بالتفصيل.

وأما إذا جاء الحديث مخرجًا في **المستدرك** يذكر بصيغة: وسيأتي رقم (ــ).

٨ - أما عن ترجمة الرواة فقد اقتصرنا على ترجمة من لم يرد لهم ترجمة في

تهذيب الكمال، وذلك لمحاولة إزالة الجهالة عنهم، أما باقي السند ممن له ترجمة في **تهذيب الكمال** فمن السهل الحصول على ترجمته.

وقد تم ترتيب مصادر التراجم حسب وفاة مؤلفيها الأقدم فالأقدم.

٩ - اعتمدنا خط الإملاء الحديث وعلامات الترقيم.

١٠- قُسِّمت الصفحة قسمة ثلاثية:

الثلث الأول: وهو أكبرها، وخصصناه لمتن كتاب **المستدرك**.

وقد تم ترقيم الأحاديث لسهولة الرجوع إليها، ولبيان ما تتميز به طبعتنا من أحاديث أكثر عددًا نتيجة لمعالجة ما بالطبعات السابقة من سقط.

مع إثبات رقم إتحاف المهرة بين معقوفين هكذا [إتحاف: ...]. فإذا سقط الحديث لم يذكره الحافظ في الإتحاف نبهنا على ذلك في الحواشي، إلا إذا كان من المستدرك من محققي الإتحاف فقد وضع هكذا [إتحاف: ٢٢٥٠٠-١] ولم ننبه.

الثلث الثاني: تحت المتن مباشرة، وخصصناه لتعليقات العلماء على أحاديث **المستدرك**، وقد شملت تعليقات الذهبي في **التلخيص**، وابن الملقن، والبيهقي في كتبه، وابن حجر في الإتحاف.

الثلث الأخير: خصصناه للتعليقات العلمية والتخريجات ومتممات التحقيق.

ثم ألحقنا بهذا التحقيق فهارس فنية شاملة للآيات والأحاديث والأشعار والأعلام، وغير ذلك من الفهارس الكاشفة مع ثبت للمصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها في تحقيق الكتاب، مدون بها المعلومات البيليوجرافية لهذه المصادر، بحيث يتمكن من يريد الرجوع لأي من تلك المصادر متى شاء.

منهج إثبات الحواشي:

وحتى يتيسر على القارئ مطالعة هذه الطبعة، فسوف نوجز منهج إثبات الحواشي كإضاءة مساعدة في قراءته، والذي يتلخص في الآتي:

١ - لم نشر إلا إلى الفروق ذات التأثير.

٢ - أشرنا إلى فروق النسخ المعتمدة، ولم نشر إلى غيرها إلا إذا اقتضى الأمر.

٣ - إذا حدث استشكال في موضعٍ ما ولم تتم الإشارة إلى باقي النسخ غير المعتمدة فهذا يعني أننا لم نجد فيها زيادة فائدة عما في نسخنا المعتمدة.

٤ - إذا أطلقنا اصطلاح «النسخ» فهذا ينصب على النسخ المعتمدة، وقد نقول: «جميع النسخ» أو «سائر النسخ» إشارة إلى جميع النسخ المتوافرة. ولا يدخل في هذا بحال النسخة المطبوعة فلم تتم الإشارة إليها إلا فيما ندر.

٥ - بعض النسخ الخطية أتتنا بعد اكتمال بعض المراحل في العمل، وهي قليلة، ولم تضف كثيرًا، ومع هذا حاولنا الإفادة منها قدر الإمكان بالرجوع إليها فيما أشكل.

٦ - إذا أشرنا إلى نسخة بعينها دلّ ذلك على أن غيرها من النسخ المعتمدة موافق لما أثبتناه في المتن، وقد نسمي هذه النسخ في بعض الأحيان.

٧ - وبجانب استعانتنا بالنسخ الخطية استعنا أيضًا بتلخيص الذهبي؛ حيث اعتمدنا على خمسة أصول خطية تغطي الكتاب كله، وإذا أطلقنا الإشارة إلى التلخيص كان ذلك إشارة إلى توافق الأصول الخطية ومطبوعة التلخيص المطبوعة في حاشية الطبعة الهندية، وإلا فنشير إلى

أن المثبت من بعض أصول التلخيص.

٨ - وقد استعنا أيضًا أثناء تحقيقنا للكتاب بالإتحاف لابن حجر، وربما عدنا لأصليه المخطوطين لتوثيق بعض المواضع.

٩ - وربما اقتضى الأمر في بعض الأحيان العودة إلى الأصول المخطوطة المتوافرة لبعض مصادر التخريج عندما نشك أن ما في مطبوعاتها تصحيف، انظر على سبيل المثال الحديث (٢٩٣) و(٧٠٠٦).

١٠ -ولم نحد عما في الأصل المعتمد إلا إذا ترجح عندنا بالدليل أن ثمة تحريفًا من النساخ، وقد عللنا اختيارنا بالأدلة والقرائن.

* * *

مراجع كتابة المقدمة

- **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، أبو عبد الله المقدسي البشاري، دار صادر، بيروت.
- **أخبار أبي تمام**، للصولي، تحقيق: خليل عساكر وآخرين، المكتب التجاري.
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.
- **الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك مع العناية بكتاب التفسير منه**، عادل حسن، مؤسسة المختار، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **الانتباه لما قال الحاكم ولم يخرجاه وهو في أحدهما أو روياه**، محمد بن محمود بن إبراهيم عطية، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **الأنساب**، للسمعاني، تحقيق: عبد اللّه البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق: د. عبد اللّه بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، ابن القطان تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، الطبعة الخامسة، دار المعارف، مصر.
- **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، د. حسن إبراهيم. مكتبة النهضة - ط السادسة ١٩٦٤م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **تاريخ اليعقوبي**، أحمد بن إسحاق اليعقوبي، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- **تاريخ بغداد**، للبغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- **التحبير في المعجم الكبير**، أبو سعد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- **تذكرة الحفاظ**، الذهبي، حيدر آباد ١٣٧٥هـ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

- **تفسير الطبري**، طبعة الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ.
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، للعراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، جلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩ - ١٩٦٩هـ.
- **الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى**، موريس لومبارد، ترجمة عبد الرحمن حميدة، دار الفكر، بدون تاريخ.
- **الحديث النبوي مصطلحاته بلاغته كتبه**، محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، سراج الدين المعري ثم الحلبي، تحقيق: أنور محمود زناتي، كلية التربية، جامعة عين شمس، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة، دار الشرق العربي.
- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- **الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم**، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، أبو عبد الله الحميري تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- **سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)**، الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **السنن الكبرى**، للبيهقي، دار المعرفة بيروت، مصور عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة ١٣٤٤هـ.
- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، أبو إسحاق الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ابن العماد الحنبلي، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.
- **شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **شعب الإيمان**، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٠م.
- **صحيح البخاري**، طبعة دار الشعب، القاهرة، سنة ١٣٧٨هـ.
- **صحيح مسلم**، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بمصر، سنة ١٩٥٥م.
- **الصحيفة الصحيحة** (صحيفة همام بن منبه) تقديم وتحقيق: علي حسن علي عبد الحميد الحلبي، بالمكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- **صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه**، حققها وخرج أحاديثها وشرحها: د. رفعت فوزي عبد المطلب، بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٦هـ.
- **صحيفة همام بن منبه**، تحقيق: د. محمد حميد الله، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٢٨، سنة ١٣٧٣هـ.
- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، لابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، للسبكي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- **طبقات الشافعية**، للأسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.
- **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، دار بيروت للطباعة والنشر، سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٨م.
- **العبر في خبر من غبر**، الذهبي، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- **في علم الكلام (الأشاعرة)**، د. أحمد صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، سنة ١٩٩٢م .
- **الكامل في التاريخ**، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، إستانبول، ١٩٤١م.
- **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
- **محاسن الاصطلاح**، لسراج الدين البلقيني، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف.
- **مختصر تاريخ نيسابور**، الحاكم النيسابوري، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، كتابخانة ابن سينا، طهران، عرّبه عن الفارسية: د. بهمن كريمي، طهران.

- **المختصر في أخبار البشر**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.

- **المدخل إلى الصحيح**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، عفيف الدين اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، مكتبة الأسدي، طهران، سنة ١٩٦٥م.

- **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- **معرفة أنواع علوم الحديث**، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، وطبع في بيروت، دار ابن حزم، سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- **الملل والنحل**، للشهرستاني، حققه: محمد بن فتح اللّه بدران، الطبعة الأولى، مطبعة الأزهر.

- **مناهج المحدثين**، د. سعد بن عبد الله الحميد، اعتنى به: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، تقي الدين الصريفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **منهاج السنة النبوية في الرد على كلام الشيعة القدرية**، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، للشريف الإدريسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث - القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

- **هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث**، للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، اعتنى به وعلق عليه: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- **الوافي بالوفيات للصفدي**، دار النشر فرانز شتايتز بقيسبادن، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **الوفيات (معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين)**، ابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

قالوا عن الحاكم ٥

تقديم بقلم سماحة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان ٧

تقديم بقلم أ.د. علي بن عبد الله الصياح ١١

مقدمة التحقيق ١٥

الفصل الأول

دراسة عن موطن الحاكم وعصره

المبحث الأول: التعريف بنيسابور ٣٧

المبحث الثاني: الحياة السياسية لنيسابور في عصر الحاكم ٤٧

المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية لنيسابور في عصر الحاكم ٥١

المبحث الرابع: الحياة العلمية والثقافية لنيسابور في عصر الحاكم ٥٥

الفصل الثاني

التعريف بالإمام الحاكم

المبحث الأول: سيرته الشخصية والأسرية ٦٣

المبحث الثاني: صفاته وسماته الخُلُقية ٧١

المبحث الثالث: حياته العلمية ٧٧

المبحث الرابع: مذهبه الفقهي والعقائدي ١١٣

المبحث الخامس: مكانته وثناء العلماء عليه ١٢٧

المبحث السادس: مكانته السياسية ومناصبه في الدولة ١٣٣

الفصل الثالث

دراسة كتاب المستدرك

المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه ١٣٧

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب ١٤٣

المبحث الثالث: تاريخ إملاء الحاكم لمستدركه ١٤٧

المبحث الرابع: المادة العلمية للكتاب ومنهج المؤلف في عرضها ١٥٧

المبحث الخامس: موارد الحاكم في مستدركه ١٨٥

المبحث السادس: القيمة العلمية للكتاب ٢١١

المبحث السابع: جهود العلماء في خدمة المستدرك ٢١٥

المبحث الثامن: مآخذ على الكتاب ٢١٩

الفصل الرابع

منهج الحاكم وشروطه في تصحيح أحاديث المستدرك

المبحث الأول: المنهج والشروط ٢٢٧

المبحث الثاني: أقسام أحاديث كتاب المستدرك ٢٦٣

المطلب الأول: تمهيد في شروط الشيخين عند الحاكم واختلاف العلماء في
تفسير الحاكم ٢٦٣

المطلب الثاني: مدى التزام الحاكم بشروطه ونقد العلماء له ٢٧١
المطلب الثالث: تفصيل أقسام الأحاديث في كتاب المستدرك ٢٧٤

الفصل الخامس

التعريف بنسخ الكتاب الخطية

ومنهج التحقيق والتعليق على النص

المبحث الأول: الطبعات السابقة ومبررات التحقيق ٢٨٩
المبحث الثاني: توصيف النسخ الخطية ونماذج منها ٢٩٧
المبحث الثالث: منهجنا في تحقيق الكتاب ٣٩٧
مراجع كتابة المقدمة ٤٠٣
فهرس الموضوعات ٤١٣